سلسلة السياسة والأمن القومي

الصراع الإيطالي العثماني البريطاني حول واحة جغبوب ١٩٠٤-١٩٣٥م

تأليف الدكتور

عبد الحميد سرحان عبده محمود

دار العلم والإيمان للنشر والتوزيع

962 محمود، عبدالحميد سرحان عبده

م . ع **الصـراع الإيطـالي العثمـاني البريطـاني حـول واحـة جغبـوب 1904 – 1935 / عبـد الحميـد سـرحان عبـده محمـود .- ط1.- دسـوق : دار العلـم والإيمـان للنشـر والتوزيـع. 2022م ، 466 ص ؛ 17 × 24سـم . (سلسـلة السياسة والأمن القومي).**

تدمك : 3 - 775 – 308 – 977 – 978

1. تأثير العلاقات السياسية في استقرار العالم .

أ - العنوان .

رقم الإيداع : 22577 .

الناشر : دار العلم والإيمان للنشر والتوزيع
دسوق - شارع الشركات- ميدان المحطة
هاتـف : 0020472550341 - فاكس: 0020472550341
E-mail:elelm_aleman@yahoo.com
elelm_aleman2016@hotmail.com

2022

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ يُرِيدُونَ أَنْ يُطْفِئُوا نُورَ اللَّهِ بِأَفْوَاهِهِمْ وَيَأْبَى اللَّهُ إِلاَّ أَنْ يُتِمَّ نُورَهُ وَلَوْ كَرِهَ الْكَافِرُونَ ﴾

صدق الله العظيم

[سورة التوبة الآية 32]

إهداء

أهدي عملي هذا لأبي (سرحان عبده محمود) رحمه الله، وأنار له قبره، وغفر له، وجعل له من هذا العمل الطيب نصيباً إن شاء الله تعالي، كما أهدي عملي هذا أيضاً لأمي الغالية الحبيبية (جمالات عباس عبدالحافظ إبراهيم)، أطال الله لنا في عمرها، ووفقها دائماً لما فيه الخير، وغفر لها ذنبها، وجعل لها من هذا العمل الطيب نصيباً إن شاء الله.

كما أهدي عملي هذا إلى زوجتي الحبيبة (مروة احمد محمود أحمد)، التي وقفت دائماً إلى جواري في أبحاثي العلمية، أكرمها الله بكل الخير، ووفقها الله لكل عمل صالح.

كما أهدي هذا العمل الطيب إلى كل أخوتي ذكوراً (أخي الأكبر الأستاذ محمد سرحان عبده–المحامي بالاستئناف العالي–والحاصل على الماجستير في القانون، وأخي ايضاً أحمد سرحان عبده وعبدالرحمن سرحان عبده وعبدالكريم سرحان عبده) وإناثاً (أختي العزيزة نورا سرحان عبده).

كما أهدي عملي هذا إلى أستاذي الجليل معالي الدكتور/ سقاو دردير، صاحب الفضل علي في كل ما تعلمته، ومشرفي في الماجستير والدكتوراه، أطال الله في عمره، وبارك الله له في علمه.

الدكتور/ عبد الحميد سرحان عبده محمود

دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر

ومتخصص في الشئون الافريقية

تقديم

يسعدني ان أقدم للقارئ المصري والعربي والافريقي، دراسة شاملة وافية عن مسألة واحة جغبوب، كما سيأتي ذكر تفاصيلها شاملةً ووافية، وهي دراسة في غاية الأهمية، لما اشتملته من معلومات وخرائط توضح المسألة، وموضوع الدراسة يشرح بالتفصيل ما حدث في مسألة الواحة منذ عام 1904م حتى عام 1935م، وما دار حولها من صراع خلال الفترة المذكورة.

كما أن الدراسة توضح مدي الدور الذي لعبه الاستعمار في ضياع واحة جغبوب من مصر، سواء الاستعمار البريطاني في مصر، او الاستعمار الإيطالي في ليبيا، كما أوضحت الدراسة دور المفاوضات التي دارت حول الواحة، من الجانب المصري والجانب الإيطالي، كما أوضحت دور السنوسية في واحة جغبوب وليبيا بشكل عام، تجاه الاستعمار الإيطالي.

وموضوع الكتاب موضوع جدير بالدراسة في التاريخ الحديث والمعاصر، وهو بالغ الأهمية، إذ يوضح ما تؤول إليه نتائج وتبعات الوجود الاستعماري في مصر والدول الافريقية الأخرى، ومصر من أوائل الدول التي عانت من الاستعمار الأوروبي ووجوده في بلادنا.

والعمل الذي بين أيدينا يقدم غوصاً تفصيلياً في الصراع الذي دار حول واحة جغبوب المصرية منذ عام 1904م، ودور البرلمان المصري فيها منذ عام 1924م حتى عام 1932م، نهاية بثورة الطلبة التي قامت في عام 1935م.

والكتاب الذي بين يدي القارئ الكريم كان أصلاً رسالة ماجستير تقدم بها الباحث/ عبدالحميد سرحان عبده محمود، في مجال التاريخ الحديث والمعاصر، ونال الباحث عليها أرفع الدرجات العلمية، وتم تأهيل الرسالة للنشر للمثقف العام بما لا يفقده رصانته الاكاديمية.

وعلى الله قصد السبيل وهو المستعان

الدكتور / عبد الحميد سرحان عبده محمود

أسوان / يناير 2022م

المقدمة

قضية واحة جغبوب هي موضوع بالغ الأهمية، فهي نتاج الاستعمار، وقد لعبت المصالح دوراً مهماً في قضية جغبوب بين بريطانيا وإيطاليا، وفي مجال التاريخ الحديث هي قضية جديرة بالدراسة.

جاء اختيار موضوع " الصراع الإيطالي العثماني البريطاني حول واحة جغبوب ١٩٠٤–١٩٣٥م " موضوعاً للبحث في محاولة لدراسة وكشف جوانب قضية واحة جغبوب والتطورات التي مرت بها المفاوضات بين مصر وإيطاليا حول واحة جغبوب ودور البرلمان المصري في هذه المسألة، والموضوع في الأصل رسالة ماجستير بعنوان " قضية واحة جغبوب في البرلمان المصري 1924–1935 "، ولكن تم مد الفترة التاريخية للموضع في الكتاب لتبدأ من عام 1904م حتى تصبح الدراسة شاملة ووافية لكافة جوانب موضوع الدراسة.

أما عن الفترة الزمنية، فقد تم اختيار عام 1904 م كبداية لها، حيث شهد هذا العام أول خلاف حدودي في عام 1904 م بين مصر والدولة العثمانية، عندما قامت الدولة العثمانية بإنشاء نقطة عسكرية على قمة هضبة السلوم، وتنتهي فترة الدراسة بعام 1935 وهو العام الذي تتابعت فيه

الأحداث منذ تنازل البرلمان المصري عن واحة جغبوب عام 1932، حيث امتدت يد إيطاليا إلى جبال أركنو وواحة العوينات في عام 1934 لتنفجر ثورة الطلبة في عام 1935.

وواحة جغبوب هي واحة مصرية تقع على الحدود الغربية لمصر، بين خطي طول 24 – 25 شرقاً وبين دائرتي عرض 40– 29 و 50– 29 شمالاً، وكان يطلق عليها في نهاية القرن التاسع عشر اسم جيرابوب بالإضافة إلى جغبوب، عيّن محمد على باشا حاكماً عليها وفرض على سكانها الضرائب، كما أرسل الخديوي إسماعيل المهندسين لبناء بئرين فيها، وللواحة أهمية استراتيجية واقتصادية ودينية، فمن الناحية الاستراتيجية تعد مركزاً عسكرياً مهماً فهي من الواحات المتصلة ببعضها البعض وهي أهم ما في مجموعة الواحات، حيث تتصل بسيوة، والفرافرة، والداخلة، والخارجة وعن طريق واحة الداخلة تتصل بأسيوط، فالعدو الذي يحتل واحة جغبوب يهدد سيوة مباشرة ويستطيع الهجوم على مصر الوسطي والفيوم، وبذلك يكون العدو قد احتل الحصن المصري الوحيد في حدود مصر الغربية، ويكون بذلك قد أعد مركزاً للاعتداء على مصر براً وجواً، وهي مركز لأية

قوات قادمة من ليبيا إلي مصر العليا من ناحية سيوة، وأما أهميتها الدينية، فقد أقام فيها السيد محمد بن على السنوسي زاويته وأصبحت مركزاً مهماً للدعوة السنوسية، ومن الناحية الاقتصادية، فهي في ملتقى الطرق بين السودان وبين ليبيا وصحراء مصر الغربية وبين ساحل البحر الأبيض المتوسط، فهي مركزاً لمرور القوافل التجارية.

وفي البداية دارت المفاوضات حول واحة جغبوب بين بريطانيا والدولة العثمانية، وعندما قامت الحرب العثمانية الإيطالية كانت الدولة العثمانية حريصة على تأكيد علاقتها بواحة جغبوب من أجل أن يساندوها في حروبها ضد إيطاليا، وكانت بريطانيا تشعر بأهمية الواحة، فدارت بينهما المفاوضات حول مسألة واحة جغبوب، على أي حال فقد دار الصراع حول واحة جغبوب بين بريطانيا و الدولة العثمانية وإيطاليا ثم أصبح الصراع بعد ذلك بين مصر من جانب وبين إيطاليا وبريطانيا من جانب آخر، وبعد استقلال مصر بتصريح 28 فبراير 1922 م، أرسلت بريطانيا لإيطاليا أن مسألة واحة جغبوب أصبحت من اختصاص الحكومة المصرية، حيث انه قد انتهت الحماية البريطانية على مصر، وبذلك أصبح الصراع حول واحة

جغبوب بين مصر وإيطاليا، ودارت المفاوضات بين الطرفين في حالة من الشد والجذب، وسنة 1924 هي بداية المفاوضات الجدية بين مصر وإيطاليا.

ومن هنا جاءت أهمية الدراسة " الصراع الإيطالي العثماني البريطاني حول واحة جغبوب ١٩٠٤–١٩٣٥م "، فخلال هذه الفترة دار الصراع حول الواحة، كما دارت المفاوضات بين مصر وإيطاليا حول مسألة واحة جغبوب، وقد شُكلت العديد من لجان الحدود لدراسة الأمر ومعاينة واحة جغبوب على أرض الواقع، وكل لجنة كانت تقدم تقريرها عن الواحة بما انتهت إليه، وذلك منذ بداية عهد وزارة عبدالخالق ثروت (أول مارس – 29 نوفمبر 1922)، وكذلك وزارة يحيي إبراهيم باشا (15مارس 1923 – 27 يناير1924)، ثم من بعدها الوزارة السعدية (28 يناير1924 – 24نوفمبر1924)، والتهديد الإيطالي في كل فترة باستخدام القوة لضم الواحة، ثم جاءت من بعدها وزارة أحمد زيور باشا (24 نوفمبر 1924 – 7 يونيه 1926)، التي تنازلت عن واحة جغبوب بتوقيعها اتفاق 6 ديسمبر 1925، وتنازلت فيه الحكومة المصرية عن واحة جغبوب للطليان، وفي 19 يونية 1930 تولي إسماعيل صدقي باشا الوزارة المصرية(١٩ يونيه

١٩٣٠- ٤ يناير ١٩٣٣)، الذي جاء ببرلمان مزور، فكانت نهاية المطاف في هذا البرلمان المزور الذي قام بالتصديق علي اتفاق 6 ديسمبر 1925 ليسدل الستار على هذه القضية، وكان لتصديق البرلمان المصري على الاتفاقية أثره على الشعب المصري وأحزابه، وقد تبع هذا التنازل عن واحة جغبوب تبعات أخرى حتي سنة 1935، حيث امتدت يد إيطاليا الغاشمة إلى جبال أركنو وواحة العوينات، وتوالت الأحداث نتيجة لما سبق، لتنفجر ثورة الطلبة في نوفمبر 1935.

وتهدف هذه الدراسة إلي كشف جوانب قضية واحة جغبوب والتطورات التي مرت بها خلال الفترة من سنة 1904م حتي 1935، ودور البرلمان المصري في هذه المسألة.

وتشمل هذه الدراسة مقدمة وأربعة فصول وخاتمة وملاحق، وثبت بأهم المصادر والمراجع التي استندت إليها الدراسة.

الفصل الأول

" واحة جغبوب الموقع والأهمية"

وقد تناول موقع الواحة، و تضاريسها وسكانها والنشأة التاريخية لواحة جغبوب، وأهمية الواحة للدولة العثمانية، وكذلك أهميتها لمصر، كما تناول الفصل نشأة الحركة السنوسية واتخاذهم الواحة مركزاً للمقاومة ضد الطليان، وكذلك أهمية الواحة للحركة السنوسية، وأهميتها بالنسبة لإيطاليا، ومسألة واحة جغبوب منذ عام 1904م حتى عان 1922م.

الفصل الثاني

" المفاوضات حول واحة جغبوب "

يتناول المفاوضات التي دارت حول واحة جغبوب منذ وزارة يحيي إبراهيم(15مارس 1923 – 27 يناير1924)، وموقف الصحافة المصرية وما تعرضت له مصر من ضغوط من قِبَل الجانب الإيطالي، وكذلك واحة جغبوب في الصحافة البريطانية، ثم عهد الوزارة السعدية(28 يناير1924 – 24نوفمبر1924)، الذي زاد فيه الإلحاح الإيطالي للدخول في المفاوضات، وتهديد إيطاليا باستخدام القوة، فكان لكلٍ من بريطانيا والحكومة المصرية والصحافة المصرية أيضاً موقفها من هذا التلويح الإيطالي باستخدام القوة، ثم بعدها مباحثات جرين بك وبور المندوب الإيطالي، وبعد ذلك يأتي عهد

الوزارة الزيورية (24 نوفمبر 1924 – 7 يونيه 1926)، ودورها في المفاوضات مع إيطاليا، فبدأت بمحادثات زيور مع كاشيا دومنيوني الوزير الإيطالي المفوض، ويكون للصحافة المصرية والبريطانية والإيطالية موقفها من المفاوضات بين حكومة زيور وإيطاليا، وكذلك موقف القصر والحركة السنوسية من المفاوضات بين زيور وإيطاليا.

الفصل الثالث

" إسماعيل صدقي والمفاوضات النهائية "

تناول بالدراسة رئاسة إسماعيل صدقي للوفد المصري في المفاوضات بين مصر وإيطاليا، وصولاً لتوقيع وزارة أحمد زيور لاتفاق 6 ديسمبر 1925، هذا الاتفاق الذي كان عليه العديد من الملاحظات، ثم عزل حسن نشأت وكيل الديوان الملكي، وتناول بعدها دور عبدالرحمن عزام في قضية واحة جغبوب، ثم موقف كلٍ من الطلبة والأحزاب في مصر من اتفاق 6 ديسمبر 1925، وكذلك موقف الصحافة المصرية و البريطانية والإيطالية من هذا الاتفاق، وقيام إيطاليا بعد ذلك باحتلال واحة جغبوب، والآثار التي ترتبت على احتلال إيطاليا لواحة جغبوب على السنوسية، وبعدها تنفيذ اتفاق 6 ديسمبر 1925 على أرض الواقع.

والفصل الرابع

" موقف البرلمان المصري من واحة جغبوب "

تناول مسألة واحة جغبوب في مجلس النواب المصري والشيوخ في سنة 1932، ثم موقف الأحزاب المصرية، وأخيراً الآثار التي ترتبت على التصديق علي الاتفاق المصري الإيطالي سنة 1925 في مجلسي النواب والشيوخ، فقد كان لهذا التصديق أثره حيث أثار غضب الشعب المصري، ولم يقف الأمر عند هذا الحد، بل قامت إيطاليا بمد يدها إلى انتزاع جبال أركنو وواحة العوينات في سنة 1934، وتوالت الأحداث لتنفجر ثورة الطلبة في 1935.

الخاتمة

تتناول أهم النتائج التي تم التوصل إليها والتي تم استخلاصها من الدراسة.

الملاحق والأشكال والخرائط .

وفيما يتعلق بمصادر ومراجع البحث فقد تم تقسيمها إلي وثائق دار الوثائق القومية الخاصة بفترة البحث ومنها وثائق عابدين، كما تم الاستعانة بالوثائق المنشورة متمثلة في محاضر جلسات مجلس النواب والشيوخ المصري، ووثائق وزارة الخارجية المصرية، والتقارير السنوية لمصلحة أقسام الحدود بوزارة الحربية والبحرية المصرية.

وإضافة إلى ذلك تم الاستعانة بوثائق وزارة الخارجية البريطانية F.O غير المنشورة، كما تم الاستعانة بالحوليات متمثلة في حوليات أحمد شفيق، كما تم الاستعانة بالعديد من المصادر والمراجع العربية والمعربة، وكذلك الرجوع إلى بعض الدوريات والرسائل العلمية.

ولا ريب أن هناك العديد من الصعوبات التي واجهت البحث خلال جمع المادة العلمية، وأشكر الله – سبحانه وتعالي – الذي ساعدني علي تخطي هذه الصعاب.

" رب أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي وعلي والدي وأن أعمل صالحا ترضاه وأدخلني برحمتك في عبادك الصالحين "

وأدعو الله أن يجعل عملي هذا علماً ينتفع به

الفصل الأول

واحة جغبوب الموقع والأهمية

الفصل الأول

واحة جغبوب الموقع والأهمية

أولاً الموقع الجغرافي :

1-حدود مصر الغربية

2-واحة جغبوب

ثانياً الأهمية:

1-أهمية واحة جغبوب للدولة العثمانية

2-أهمية واحة جغبوب لمصر

3-أهمية واحة جغبوب للحركة السنوسية

4-أهمية واحة جغبوب لإيطاليا

5-مسألة واحة جغبوب 1904-1921م

أولا الموقع:

1-حدود مصر الغربية

تولي محمد علي[*] في 9 يونيو عام 1805م زمام الأمور في مصر، وسعي إلى توسيع حدود مصر، وفي عام 1820م جعل من واحة جغبوب سياجاً لحدود مصر الغربية[1]، وقد فكر محمد علي في التركة التي سيخلفها لأولاده من بعده، وتحديد الوطن تحديداً دقيقاً[2]، وكانت أولى البدايات لتخطيط الحدود بين مصر وليبيا تلك المحاولات الانفصالية التي قام بها والي مصر

---

[*] محمد على باشا، ولد محمد علي بمدينه قوله عام 1769، وقد توفي والده إبراهيم أغا وهو في الرابعة من عمره والتحق بالجهادية فترة من الزمن، وقد اشتغل بالتجارة حتي عام 1801، وجاء مع الحملة العثمانية لطرد الفرنسيين من مصر .محمد صبري، تاريخ مصر الحديث من محمد علي إلي اليوم، الطبعة الأولي، دار الكتب المصرية، 1926، ص31.

[1] مازن مهدي عبدالرحمن الشمري، إسماعيل صدقي ودوره في السياسة المصرية 1875-1950، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية (ابن رشد)، جامعة بغداد ،2005، ص91.

[2] محمد متولي موسي، الحدود الغربية لمصر، مجلة كلية الآداب، جامعة الإسكندرية، 1949م، ص97، 98.

محمد على في مواجه الدولة العثمانية التي نتج عنها [1]منح محمد علي ولاية مصر بنظام الوراثة بعد تدخل الدول الاستعمارية لدى الدولة العثمانية، حيث شعرت الدولة العثمانية أن تفوق محمد علي العسكري يهدد مصالحها فاجتمعت الدولة العثمانية وإنجلترا وبروسيا و النمسا و روسيا عام 1840م في لندن وأبرموا معاهدة لندن التي وافقت عليها الدولة العثمانية، وطبقاً لبنودها أصدرت فرماناتها الثلاثة في فبراير وأبريل ويونية 1841م، وكان من أهم شروطها أن يحكم محمد على مصر بحدودها القديمة، وأن يمنح مصر وراثية لأكبر أبنائه سناً من الذكور وأحفاده[2]، فحدد الفرمان الشاهاني في 13 فبراير 1841م حدود ولاية مصر، وتم إرسال خريطة بهذه الحدود إلى محمد علي أرسلها له الصدر الأعظم.[3]

---

[1] احمد عبد الونيس شتا، حدود مصر الغربية، حدود مصر الدولية، مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة، 1993، ص358،359.

[2] ناصر الأنصاري، المجمل في تاريخ مصر النظم السياسية والإدارية، الطبعة الأولي، دار الشروق، 1993، ص217،218.

[3] فاطمة علم الدين عبدالواحد، حدود مصر الغربية، مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب ،1994، ص12.

وتنص هذه الخريطة على أن حدود مصر الغربية ، "خط يبدأ من عقبة المطر قرب رأس الكنائس[*] على ساحل البحر المتوسط ثم يتجه في اتجاه عمودي للجنوب تقريباً محاذياً خط طول 30–26 شرقاً ". [1]

وكانت الدولة العثمانية تهدف من إلحاق فرمان 1841م بخريطة موضحاً عليها حدود مصر، حتي يكون هناك نوعٌ من التوازن وتقيد سلطة محمد على في مصر، وبالتالي يكون موقف مصر داخل نطاق السيادة العثمانية واضحاً [2]، وفقدت نسخة الخريطة التي أرسلت مع الفرمان في حريق الإسكندرية 1882م، حيث غزت بريطانيا مدينة الإسكندرية ودمرتها بالقنابل وبقيت النسخة الأخرى في استانبول.[3]

---

[*] رأس الكنائس، ميناء بحري يبعد 12 كيلومتراً عن الضبعة و70 كيلومتراً عن مرسي مطروح. المرجع نفسه، ص23.

[1] المرجع نفسه، ص12.

[2] Matthew H.Ellis , between empire and nation : The emergence of Egypt's Libyan borderland , 1841 – 1911, PHD , Princeton university , 2012 , P. 2.

[3] مازن مهدي عبدالرحمن الشمري، المرجع السابق، ص91.

2-واحة جغبوب

على أي حال فمن ناحية موقع الواحة فهي تقع بين خطي طول 24، 25 شرقاً، وبين دائرتي عرض 40-29 و 50-29 شمالا.[1]

واحة جغبوب منخفض أقل بقاعه 14-17متراً وهو أحد المنخفضات الممتدة على طول خط عرض 29 شمالاً تقريباً، وهو منخفض كثير الرمال وبه بعض الأودية و التلال المنعزلة[2]،وبعد واحة جغبوب تأتي واحة سيوة، لتمتد سلسلة الواحات من الغرب إلى الشرق حتي نهر النيل، وكذلك تقع واحة جغبوب على الطرف الشمالي لبحر الرمال العظيم وأقرب الواحات إلى جغبوب واحة سيوة [3]، وتقع الواحة علي بعد 250 كيلومتراً جنوب شاطئ البحر[4]، وتبعد الواحة عن السلوم [*] بنحو 240 كيلومتر غرباً وتقع شمال

---

[1] نادية ماجد عبدالرحمن بري، تطور قضية واحة جغبوب 1904-1951، المؤرخ العربي، عدد20، 1 أكتوبر 2012، ص582.

[2] السنوسي يونس علي بالقاسم، واحة الجغبوب ودورها في التعليم الديني في ليبيا (1855-1926م)، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة عين شمس، 2013، ص3.

[3] المرجع نفسه، ص4.

[4] أحمد شفيق باشا، تقديم ودراسة أحمد زكريا الشلق، حوليات مصر السياسية، الحولية الأولي 1924،الهيئة المصرية العامة للكتاب ،2013، ص250.

غرب سيوة[**] بنحو 125 كيلومتراً، وتقع واحة جغبوب جنوب مدينة طبرق بحوالي 280 كيلومتر[1]، يوجد بالواحة عين يسيل منها الماء طوال العام ومياهها صالحة للشرب، وهي قائمة على تل ارتفاعه 15 متراً[2]، و تقع واحات الكفرة على بعد 600 كيلومتراً من ناحية جنوب واحة جغبوب، وواحة جغبوب تقع إلى الجنوب الشرقي من درنة مسافة 500 كيلومتر.[3]

---

[*] السلوم، ميناء بحري يقع علي خليج السلوم يصلح لرسو السفن وهي مركز حربي مهم، وبلدة السلوم، تقع في سهل منبسط يحيطها من جميع الجهات البحر حيث توجد هضبة عالية ارتفاعها 400 قدم. فاطمة علم الدين عبدالواحد، المرجع السابق، ص22.

[**] سيوة، منطقة واحات عرضها ما بين 6 إلي 8 كيلومتر وطولها حوالي 50 كيلو متراً وبها حوالي 200 عين من الماء .فاطمة علم الدين عبدالواحد، المرجع نفسه، ص21 ؛ وكان يقطن واحة سيوة تسعة قبائل ولها تسعة مشايخ منها قبيلة أولاد موسي وشيخها أبو بكر محمد وقبيلة الصراحنة وشيخها عمران محمد فهدي. دار الوثائق القومية، رملة بولاق كورنيش النيل بالقاهرة، كود 026782-0069، تقرير عن أحوال بلدة واحات سيوة وعن رحلة الملك فؤاد إليها سنة 1928، ديسمبر 1923.

[1] عباس غالي الحديثي، أحمد عبدالسلام عبدالنبي، الاتجاهات المكانية المستقبلية للتنمية السياحية في منطقة الجغبوب، مجلة واسط للعلوم الإنسانية، بغداد، عدد 26، 2014، ص409.

[2] محسن محمد، سرقة واحة مصرية، صفحات تنشر لأول مرة من تاريخ مصر بالوثائق السرية البريطانية والأمريكية، كتاب اليوم(أخبار اليوم)، 1980، ص23.

[3]خليل الخوري، طرابلس الغرب أو ليبيا والسنوسيون، لمحة تاريخية عنهم، الأديب "لبنان"، عدد 10، 1 أكتوبر 1946، ص57.

كما أن واحة جغبوب تبعد عن واحة أوجلة وجالو حوالي 300 كيلومتراً من الناحية الغربية منها، ولا يحدها إلا خط الحدود الدولي من ناحية الشرق مسافة حوالي 30 كيلومتراً.[1]

ومن ناحية الشرق في الواحة توجد الحدائق الجميلة بين منازل الواحة، والمساحة الكلية لهذه الواحة تبلغ نحو 7 كيلومتر مربع.[2]

ومن أهم المناطق التي تحد الواحة من ناحية الشرق حطية[*] تسمي أبي مصيبع وبجوارها في الشمال حطية الفاخري وإلى الشرق من أبي مصيبع حطية أخرى تسمي بزرقون، وجنوب حطية مصيبع توجد حطية الموتى وهي كثيرة النخل والنباتات وبجوارها حطية جزيرة القداني وبها عينا ماء وبستان ونخلها قليل، ومن أشهر المناطق التي تحد واحة جغبوب من الجنوب هي منطقة العامرة وبها القليل من النخل والأشجار، ومن جهة الغرب يحد الواحة مكان يسمى الزربي ومساحتها متوسطة وبها نخلٌ كثير، ومن ناحية الشمال يحد الواحة مكان يسمي الخئيبة لعدم وجود نباتات فيه،

---

[1] السنوسي يونس علي بالقاسم، المرجع السابق، ص4.

[2] نادية ماجد عبدالرحمن برى، المرجع السابق، ص582.

[*] الحطايا: هي أودية يكثر فيها الغطاء النباتي في وسط الصحراء القاحلة ومستوى المياه يكون بها قريب من السطح.السنوسي يونس على بالقاسم، المرجع السابق، ص5.

وبها بئران مياه حفرهما السيد السنوسي، وأغلب التسميات للمناطق المحيطة بالواحة أطلقها رجال القوافل عند مرورهم بها.[1]

أما من ناحية خط الحدود السياسي فإن واحة جغبوب تقع إلى الغرب بقليل من خط الحدود السياسي بين مصر وليبيا، ومن بئر الرملة علي بعد 220 كيلومتر جنوباً.[2]

وتقع واحة جغبوب في أعمق أجزاء المنخفض الذي يطلق عليه وادي جغبوب، وهذا المنخفض يقع في وسط مساحات صحراوية، ومنخفض الجغبوب هو أحد الأحواض الصغيرة من الحطايا، تفصل هذه الحطايا بعض التلال المتقطعة وهي على شكل مدرجات وتتصل هذه الأحواض مع بعضها، بواسطة ممرات تتسع تارة وتضيق تارة أخري، فواحة جغبوب توجد بها مياه جوفية وهي قريبة من السطح، وتربتها تربة رملية إلى طينية وأخري ضحلة ملحية، وغير ملحية في بعض الأماكن تخلو من الحصي والجبس والأحجار، وجميعها فقيرة في المواد الغذائية الضرورية للنبات، هذا بجانب انخفاض

---

(1) المرجع نفسه، ص48،50.

(2) مني محمد حسون السعدى، العلاقات المصرية الليبية 1952-1969، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية (للبنات)، جامعة بغداد،2011،ص25.

قدرتها على الاحتفاظ بالرطوبة، لسرعة نفاذيتها للماء وانعدام البناء فيها مما يضعف قدرتها على مواجهة عوامل التعرية بفعل الرياح، وعلى الرغم من ذلك فالتربة في جغبوب تعد تربة قابلة للزراعة، وتنتشر كمية كبيرة من الصخور الجيرية في المنخفض يرجع عمرها إلي 130 سنة تقريباً قبل الميلاد.[1]

قام سلاطين المماليك بتوطين بعض من قبائل ليبيا الصحراوية على حدود مصر الغربية، وكان هذا الأمر بغرض الحد من غارات القبائل القادمة من صحراء ليبيا على تخوم مصر، وإحكام سيطرتها على الحدود، وحصر أعمال الشغب، كما أن السلطات المصرية المتعاقبة اتخذت نفس الإجراءات كلما شعرت بالتهديد من الصحراء على تخوم مصر، كما اهتموا بمساواة القبائل المهاجرة الليبية، الذين استوطنوا الواحات الحدودية، بأبناء مصر الساكنين بهذه التخوم، وفي زمن محمد سعيد باشا[*]، استوطن أتباع الحركة السنوسية واحة جغبوب.[1]

---

[1] السنوسي يونس على بالقاسم، المرجع السابق، ص4، 6.

[*] محمد سعيد بن محمد علي، تولي حكم مصر بعد عباس الأول، خصصه أبوه لتعلم الفنون البحرية، عينه والده معاوناً لمطوش باشا سر عسكر الدونمة وناظر البحر، وجعله

فقد كانت الواحة مخبأ للصوص قبل مجيء السيد السنوسي إليها، وكان اللصوص يشنون الغارات على قبائل برقة، وكانت تخشاهم القبائل المارة، حيث إن الواحة كانت منيعة طبيعياً، فكان اللصوص يلجئون للواحة لحصانتها، فإذا ما لجأوا إليها فهم في مأمن، ومع بناء السيد السنوسي للزاوية أصبحت أماناً لكل من يمر بها أو يقصدها، بالإضافة إلى أنها صارت مركزاً للعبادة والهداية، وتلقين علوم الدين ونشر التصوف، فكان يقصدها كثيرٌ من وفود القبائل وطلبة العلم وبفضل المكانة الدينية والعلمية للسيد السنوسي، توافد الطلاب على الواحة، وفي بادئ الأمر كان بالواحة عدد قليل من طلاب

محمد على قبودانا للسفينة الحربية، ومازال يترقى حتي أصبح قائداً عاما للدونمة المصرية سر عسكر بعد مصطفي مطوش باشا، وكان في ذلك الوقت قو مدناناً للبارجة، واحتفظ بمنصب رئاسة الدونمة في عهد عباس الأول، تولي الحكم في عام 1854م، وكان مشهوراً بالأخلاق والشجاعة والتسامح وميله للخير، وكانت نقطه ضعفه أنه كان مسرفاً، فاستدان من اوروبا، وكانت ميوله فرنسية، وبسط الأجانب في عهده أيديهم على مرافق البلاد، وصار للقناصل نفوذ، وهذا مالم يكن لهم في عهد محمد علي وإبراهيم وعباس الأول، وقد ذهب لأوروبا ليستشفي من مرض عضال قد أصابه، ولم ينجح فيه دواء فعاد للإسكندرية في أواخر 1862م، وتوفي في 18 يناير 1863م، عن عمر يناهز 42 عاماً. عبدالرحمن الرافعى، عصر محمد على، الطبعة الخامسة، دار المعارف، 1989م، ص388، 390 ؛ عبدالرحمن الرافعي، عصر إسماعيل، الجزء الأول، الطبعة الرابعة، دار المعارف، 1987م، ص29، 71.

[1] نادية ماجد عبدالرحمن برى، المرجع السابق، ص582،583.

العلم حتى عام 1874م، ولكن سرعان ما توافد عليها الطلاب وزاد عدد سكانها، وأشار الرحالة الفرنسي Dovreier أنه بعام 1881م أي بعد سبع سنوات أصبح سكانها ثلاثة ألاف نسمة تقريباً، كان منهم سبع مائة وخمسين طالباً، وقد شهدت ليبيا سنوات قحط وأصابتها الأمراض التي أدت لعدم انتظام الطلاب بالزوايا السنوسية، والتي كانت تزود جغبوب بالطلبة الذين يريدون مواصلة الدراسة، هذا بخلاف الترحال في حياة البادية وارتحال الكثير من الطلاب مع أهلهم في مواسم الحصاد والحرث مما يؤدي إلى الانخفاض في عدد الطلاب الذين يريدون مواصلة الدراسة في جغبوب، كما شهدت واحة جغبوب زيادة في عدد السكان، ذلك مع اتساع الحركة السنوسية وازدياد أتباعها، وتحولت شيئاً فشيئاً إلى قرية ثم إلي بلدة كبيرة وذلك لاستقرار الطلاب وذويهم وبناء العرب الرحل مساكنهم بجوارها.[1]

[1] السنوسي يونس على بالقاسم، المرجع السابق، ص50،55.

أما عن أهالي الطلبة والمريدين فهم من كل مناطق ليبيا وغالبيتهم من الفقراء، وتجود عليهم قوافل التجارة المارة ويعيشون على صدقات الزاوية.[1]

وقدم الكثير من المشايخ إلى واحة جغبوب والذين رافقوا السيد السنوسي، منهم الشيخ مصطفي المحجوب وهو من مصراته، والشيخ حسين الغرياني وهو من غريان، والشيخ أبو القاسم العيساوي من جبل الزنتان بطرابلس، وقدم إليها الشيخ محمد الصادق من رفاق الشيخ السنوسي وهو من خيرة الشعراء وكبار العلماء، وقد وفدت الواحة العديد من العائلات أيضاً بعد عام 1858م، مثل عائلة أبو سيف مقرب من عائلة طامية من قبيلة البراعصة، وعائلة أبو سيف من قبيلة أولاد أبو سيف من طرابلس، كما وفدت العديد من العائلات الجزائرية ممن ينتمون إلى النسب الخطابي الذي تنتمي إليه عائلة السنوسي.[2]

كما ثبت أن القبائل النازلة في الحدود من رأس الملح إلى غرب جغبوب هي قبائل مصرية لا نزاع في مصريتها، وكان أهم هذه القبائل قبيلة

---

[1] المرجع السابق، ص60.

[2] المرجع نفسه، ص56،57.

أولاد علي[*]، وهي قبائل مصرية تختلف في نسبها وأصلها عن القبائل الموجودة في برقة.[1]

أما عن طبقة الخدم والعمال فغالبيتهم من الرقيق الإفريقي وكانوا يعملون بالزراعة والأعمال اليدوية في الزاوية والذين تجاوز عددهم الألفين، وكان السيد السنوسي يشتري الرقيق وهم صغار ويربيهم في جغبوب، وتكون تنشئتهم دينية إسلامية، ثم يقوم بإعتاقهم بعد إتمام تحصيل العلم ثم يسرحهم لنشر الإسلام في بلادهم.[2]

ومما يجدر بنا ذكره أن إحدى القوافل التي كانت تحمل عبيداً، من أهل واداي لبيعهم في السوق، فقام بعض البدو بالإغارة عليهم، وكانت لا

---

[*] قبيلة أولاد علي: تتكون قبائل أولاد علي من أولاد علي الأبيض والأحمر والسننة "السنينات"، وتعتبر قبيلة أولاد علي من أقدم القبائل المصرية وأكبرها، وتنتشر في الصحراء الغربية لمصر، وهذا إلي جانب شهرتها في مصر، وتعود شهرتها إلي الحروب التي دارت بينها وبين قبيلة الحرابي بليبيا، والتي انتصرت فيها قبائل الحرابي، وقد تم الصلح بينهما علي أساس أن تنزح قبيلة أولاد علي إلي الصحراء الغربية. سليمان محي الدين فتوح، الصراعات القبلية وتخطيط حدود مصر الشرقية والغربية في بداية القرن العشرين، مجلة كلية الآداب بقنا، عدد25 ،2008 ،ص173، 174.

[1] مجلس النواب، الهيئة النيابية الخامسة، الانعقاد العادي الثاني، المجلد الثالث، الجلسة السابعة والخمسين، 13 يونية 1932، المطبعة الأميرية، 1932م، ص 1044.

[2] السنوسي يونس على بالقاسم، المرجع نفسه، ص57،59.

تزال على الحدود البرقاوية المصرية وهي في طريقها إلى مصر، فاشتري السيد السنوسي منهم الرقيق، وجاء بهم إلى جغبوب، وأشرف على تربيتهم، ثم حررهم لنشر الإسلام في واداي، ومنها صار أهل واداي يحضرون إلى جغبوب بمحض إرادتهم لتلقي العلم.[1]

أرسل محمد علي في فبراير 1820م قوة ما بين 1000 إلى 2000 جندي بقيادة حسن بك الشماشرجي لضم سيوة، وبعد مقاومة شرسة لمدة ثلاث ساعات استسلمت للقوات المصرية ودخلت واحة سيوة تحت السيادة المصرية[2]، ولم تكن هناك حاجة لرفع العلم المصري على واحة جغبوب أو ترسل لها جنوداً، لأنها لم تكن مأهولة بالسكان بعد حتى نزل بها السنوسي الكبير وهنا بدأت تظهر صلاتها بمصر.[3]

كما ذكر سابقاً أرسلت خريطة مع فرمان الباب العالي بتولية محمد على والياً على مصر على إثر معاهدة لندن في فبراير 1841م هذه

---

[1] محمود شلبي، حياة عمر المختار ،الطبعة السادسة، دار الجيل، بيروت، لبنان، 1996، ص23،24.

[2] Matthew H.Ellis ,Op.Cit., P. 94 , 95.

[3] محمد عبدالفتاح عبدالمجيد أبو الإسعاد، مصر والمسألة الليبية 1911-1951، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة عين شمس ،1990، ص214.

الخريطة تجعل حدود مصر من الناحية الشرقية تبتدئ من العريش إلى السويس ثم يسير على شاطئ البحر الأحمر إلى رأس جمسه ومن الجنوب بخط العرض الذي يقطع نهر النيل عند أسوان أو بأنس الوجود حسب ما ذكر في الفرمان، ومن الغرب بخط يمتد من ساحل البحر المتوسط بالقرب من رأس الكنائس وينحدر جنوباً حتى يلتقي مع خط العرض المذكور، والحد الغربي هذا كان يخرج سيدي براني ومرسي مطروح وواحة سيوة و جزءاً من الفرافرة والواحات البحرية و جزءاً كبيراً من أملاك مصر بمقدر 288 كيلومتر، ولكن مصر لم تنفذ هذه الخريطة منذ إرسالها مع فرمان تولية ساكن الجنان محمد على باشا.[1]

كان يطلق عليها في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين اسم جيرابوب بالإضافة إلى جبوب، وقد كانت مواردها الزراعية في البداية محدودة حيث كان يعتمد السكان بها على واحة سيوة، ثم أصبحت مركزاً

[1] مجلس الشيوخ، الانعقاد الثامن، الجلسة السابعة والثلاثين، 28 يونيه 1932، المطبعة الأميرية، 1932، ص479،480.

تجارياً مهماً حتى بلغ حجم التجارة بها إلى ما يقارب 500 حمل جمل يومياً، وكانت هذه الواحة هي المدخل الوحيد بين شرق الحدود وغربها.[1]

وقد أطلق على هذه الواحة عدة أسماء، فلقد وصفها رحالة معاصر جزائري لابن غلبون باسم جرجوب، ولكن الاسم الشائع على الواحة هو اسم جغبوب، كما أطلق عليها الأمير شكيب أرسلان اسم سوف القديمة في كتاب حاضر العالم الإسلامي، والاسم جغبوب بفتح الجيم والغين وضم الباء مع المد، و ينطقها البعض بتسكين الغين وهو خطأ، والفرنسيون كتبوها بالراء لنطقهم الراء غيناً، مما أوقع كتاب إيطاليا في خطأ تحريفها في الكتابة والنطق إلى جارابوب، ومعني الجغب في القاموس هو الصاخب المفسد، وفي اللهجة المحلية هو الذي يسرع في السير، ولكن عاد البعض أصلها إلى الكلمة العثمانية جغبور وتعني أرض الزيتون، وربما استدلوا على ذلك من وجود أغصان الزيتون المستخدمة في الدفن، ورغم تعدد أسمائها يرجح

---

[1] فاطمة علم الدين عبدالواحد، المرجع السابق ،ص21.

البعض اسم جغبوب أو الجغابيب والذي يطلق على الأودية والمنخفضات، وجغبوب مفرد جغابيب.[1]

فعندما ذهب عباس باشا الأول لتأدية فريضة الحج التقي هناك بالسيد محمد بن علي السنوسي، وطلب منه أن يسكن مصر لنشر تعاليمه، وترك له عباس باشا الأول حرية الاختيار في المكان الذي يريده، فوقع اختيار السيد محمد بن علي السنوسي على واحة جغبوب، وذلك بسبب قربها من ممالك إفريقيا، هذا بخلاف موقعها في ملتقي القوافل، فبني بها زاويته المعروفة، ثم بنى زوايا أخرى في الصحاري المجاورة وصولاً لأقصي الصحراء[2]، وقد سمح سعيد باشا في عام 1853م لمؤسس السنوسية بإدارة واحة جغبوب، وبعد وفاته استمرت نفس الحقوق لخلفائه.[3]

---

[1] السنوسي يونس علي بالقاسم، المرجع السابق، ص14،15.

[2] مجلس النواب، الهيئة النيابية الخامسة، الانعقاد العادي الثاني، المجلد الثالث، المصدر السابق، ص1045.

[3] F.O.407/178, No 218,Viscount Kitchener to Edward Grey , Cairo ,18,June, 1912.

وفي بادئ الأمر لم يكن بواحة جغبوب ماء عذب، يصلح لإقامة مركز للسنوسية فيها، فطلب الشيخ من الخديوي إسماعيل[*] المساعدة، لإيجاد ماءٍ عذب بواحة جغبوب، وكان ذلك بواسطة المرحوم عبدالله باشا فكري والمرحوم الشيخ على الليثي، فأرسل الخديوي إسماعيل آلات الحفر لحفر الآبار وحفر بئرين إرتوازيين مازالا موجودين إلى الآن، إحداهما هي بئر

---

[*] إسماعيل بن إبراهيم بن محمد على، من أم غير أم أخويه أحمد رفعت ومصطفي فاضل، وهو ثاني أنجال أبيه، ولد في 31 ديسمبر عام 1830، في القاهرة بقصر المسافر خانة بالجمالية، تعلم التركية والفارسية، عني أبوه بتربيته، أرسله أبوه إلى فينا عاصمة النمسا، وهو في الرابعة عشر من عمره، ليعالج بها من رمد قد أصابه، وقضي بها عامين، ثم إلى باريس لينتظم في سلك البعثة المصرية الخامسة، وانضم لتلاميذها وكان منهم أحمد رفعت أخوه، وأتقن الفرنسية، وأبهرته باريس بجمالها ومن هنا جاءت ميوله الباريسية، ولما تولي الحكم أراد أن يجعل القاهرة باريساً الثانية، وقد عاد لمصر في عهد ولاية أبيه إبراهيم باشا على مصر، ولما مات إبراهيم باشا تولي عباس الأول الحكم، ارتحل إسماعيل إلى الآستانة، وعينه السلطان عبدالمجيد عضواً بمجلس أحكام الدولة العثمانية، وأنعم على إسماعيل بالباشوية، عاد لمصر بعد مقتل عمه عباس في أثناء حكم سعيد باشا، وقد عهد إليه عمه سعيد باشا رئاسة مجلس الأحكام، وهو أكبر هيئة قضائية في مصر، وبعد غرق أخيه الأكبر أحمد رفعت في النيل عند كفر الزيات، أثناء عودته من حفلة أقامها سعيد باشا، أصبح إسماعيل هو ولي عهد مصر بحكم نظام الوراثة، استخلفه سعيد مرتين وجعله نائباً عنه أثناء غيبته عن مصر، وكانت المرة الأولي عندما زار سوريا في عام 1859م، والمرة الثانية عندما ذهب إلى الحجاز لزيارة المدينة المنورة عام 1861م، وكان سعيد مرتاحاً لأعمال إسماعيل في النيابة عند عودته، وعينه سردار الجيش المصري، ولما توفي سعيد باشا خلفه على عرش مصر في 18 يناير سنة 1863م.عبدالرحمن الرافعي، المرجع السابق، ص 74، 76.

الزربي لري البساتين، والأخرى هي بئر عين الزاوية للشرب، كما أنشأ الخديوي طواحين الحبوب اثنان يدوران بالهواء وغيرها بالدواب، ودرب السنوسية علي استعمالها بإرسال مهندسين مصريين مكثوا بها مدة طويلة يعلمونهم، كما أن الخديوي إسماعيل أمر ببناء قبة السيد السنوسي، على شكل قبة الإمام الشافعي بمصر والموجودة حتى الآن بجغبوب، وأرسل درابزين من النحاس الأصفر، وضع على قبر السنوسي.[1]

ولقد أعجب الخديوى إسماعيل بنشاط السيد محمد بن علي السنوسي، في نشر تعاليمه، وكذلك تهذيب أخلاق السكان في هذه المنطقة[2]، على أى حال فقد كان اختيار السنوسية لواحة جغبوب اختياراً موفقاً، حيث كانت تكثر بها القبائل العربية المستقلة والتي قبلت الدعوة السنوسية، حيث أصبح من المستطاع أن يعتمد على أهلها في نشر الدعوة الإسلامية في مجاهل الصحراء، وأصبحت الجغبوب مركز عبادة ومعلم هداية، فنسق الجنان بها

---

(1) ثناء عثمان أحمد، مصر وليبيا من الاحتلال البريطاني حتى نهاية الحرب العالمية الثانية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب (للبنات)، جامعة عين شمس، 2014، ص25،26.

(2) مجلس النواب، الهيئة النيابية الخامسة، الانعقاد العادي الثاني، المجلد الثالث، المصدر السابق، ص1045.

وغرس الأشجار، وتوسع في البناء واستنبط العيون، ومن أجل مريديه أسس بها مدرسة أجلس بها جلة العلماء، وجعل منها مركزاً لنشر الإسلام في الأقاليم المجاورة وفي الزنوج في واداي، ولقد أقام السيد محمد بن علي السنوسي بواحة جغبوب عامين وتوفي عام 1859م، وكانت حينها السنوسية قد قطعت شوطاً كبيراً في الدعوة والإرشاد، وتشييد دعائم الإمارة.[1]

ثانياً الأهمية:

1- أهمية واحة جغبوب للدولة العثمانية

كانت الدولة العثمانية تتصدى لكل المشروعات التوسعية الأجنبية الأوروبية في بلاد المسلمين وتقاومهم، لذا شجعت الحركات الإصلاحية التي كانت تقوم في كل مكان مثل الحركة السنوسية في جغبوب وطرابلس الغرب.[2]

وكان من أولى اعترافات الدولة العثمانية بالسنوسية، الذي يعتبر تحالفاً معها، فرمان السلطان عبدالمجيد عام 1856م، والذي بموجبه أعفيت

---

[1]محمود شلبي، المرجع السابق، ص22،24.

[2]محمود عبدالرحمن، حياة عمر المختار، أسد الصحراء، الطبعة الأولي، فاروس للنشر والتوزيع، 2013، ص6.

أملاك الزوايا السنوسية من الضرائب، وسمح لهم بجمع ضريبة العشور، وفي عهد السلطان عبدالعزيز صدر فرمان ثان للسنوسية يثبت امتيازاتهم، ويعتبر الزوايا حمي يمكن أن يلجأ إليها الناس.[1]

حيث فضلت الدولة العثمانية الاعتراف بالسنوسية وإمارتهم، فقد كانت سياستها الاعتراف بالإمارات التى لا تستطيع إخضاعها لطالما في ظل الدولة العثمانية، وعلى عهد السلطان عبدالحميد الثاني (1886–1909) زاد هذا الاعتراف عندما كان يدعو إلى الجامعة الإسلامية وسار يرى في بقائها حتى يصون ليبيا من الدول الاستعمارية، فكانت السلطة الحقيقية في مشايخ الزوايا بدلاً من ولاة الدولة العثمانية.[2]

وكان الجانب البريطاني يحاول إثبات مصرية واحة جغبوب حتى تكسب تأييد السنوسية وإن كانت بطريقة غير مباشرة، لأنه كان من المعروف

---

[1] ثناء عثمان أحمد، المرجع السابق، ص20،21.

[2] عبدالعظيم رمضان، الغزوة الاستعمارية للعالم العربي وحركات المقاومة، دار المعارف، 1985، ص193.

أن الدولة العثمانية تتوق لاستخدام واحة جغبوب في العمل العسكري ضد الإيطاليين.[1]

حتى ان الدولة العثمانية فكرت في تدبير لقاء بين السنوسي وبين أنور بك[*]، بالقرب من جغبوب لتدبير ما يمكن أن يقوم به ضد الغزاة الإيطاليين، وسأل المعتمد العثماني في مصر الحكومة المصرية إذا ما كان لديها اعتراض في لقاء أنور بك بالسنوسي في المكان المقترح بجوار جغبوب، واستشار المعتمد البريطاني كتشنر وزارة الخارجية البريطانية التي أفادت بأنها لا تستطيع السماح باستخدام الأراضي المصرية حيث يعد ذلك خرقاً للحياد، ولقد راسلت دار المعتمد البريطاني السنوسي بالتزام الهدوء خوفاً من حدوث التفاهم بين السنوسي والترك ويستخدم السنوسي واحة جغبوب كقاعدة لمقاومة الإيطاليين، وقد طلبت الحكومة الإيطالية على لسان سفيرها المركيز امبريالي في لندن من الحكومة البريطانية أن تعمل على التأثير على السنوسي حتى يبقي على الحياد وردت خارجية بريطانيا أنها

---

[1] محمود حسن صالح منسي، الحملة الإيطالية علي ليبيا دراسة وثائقية في استراتيجية الإستعمار والعلاقات الدولية، دار الطباعة الحديثة ،1980، ص118.

[*] أنوربك، الملحق العسكري العثماني في برلين (1909–1913). محمود حسن صالح منسي، المرجع السابق، ص180.

تعمل منذ البداية على منع حدوث أي خرق للحياد باستخدام أرض مصرية خصوصاً واحة جغبوب[1]، وأنها أرسلت تعليماتها إلى الحكومة المصرية عن طريق القائم بأعمال بريطانيا في مصر بألا تسمح الحكومة المصرية باستخدام الأراضي المصرية منذ البداية حتى قبل أن يتقدم السفير الإيطالي بهذا الطلب، وصل الشريف أحمد السنوسي إلى واحة جغبوب في 1912 في أوائل شهر سبتمبر، وكانت بريطانيا على علم بما أسفر عنه اللقاء بين السنوسي والبعثة العثمانية بشأن القتال الدائر في ليبيا، وفي 24 سبتمبر 1912م رحلت البعثة العثمانية عن جغبوب، واستنتجت بريطانيا أن رحيلها كان استجابة لأوامر السنوسي، وفسرت بريطانيا أن السنوسي سيقف على الحياد ولن يقدم أية معونة للطرفين الدولة العثمانية أو إيطاليا، ولكن قام السنوسيون بدورهم في المقاومة ضد الإيطاليين وثبت عكس استنتاج بريطانيا حيث ان ليبيا مقرهم وهي جزء من العالم الإسلامي وأن من واجبهم الدفاع عنها.[2]

---

[1] محمود حسن صالح منسي، المرجع السابق، ص119،118.

[2] محمود حسن صالح منسي، المرجع السابق، ص119،120.

2- أهمية واحة جغبوب لمصر

واحة جغبوب واحة مصرية كما ذكر سابقاً [1]، و تتضح أهمية الواحة لمصر من خلال موقعها، فالواحة تقع على الطرف الغربي المنخفض في الصحراء الليبية وفي نفس منخفض الطرق الصحراوية إلى البحر بين مرسي مطروح والسلوم، وهذا المنخفض يكون وحدة جغرافية بشرية وطبيعية، وذلك المنخفض الذي تقع فيه واحة سيوة يمتد إلى 150 كيلو متراً، ويرتبط بطرق كثيرة بساحل البحر المتوسط وبين مرسي مطروح والسلوم، وهنا تظهر أهمية واحة جغبوب لمصر إذا ما تعرضت لأي هجوم من هذا الطريق.[2]

وللواحة أهميتها التي تستمدها من موقعها في ملتقي الطرق بين السودان و ليبيا وصحراء مصر الغربية وبين ساحل البحر الأبيض المتوسط، فهي مركز لأية قوات قادمة من ليبيا إلى مصر العليا من ناحية سيوة، وهي من الواحات المتصلة ببعضها البعض ومن الناحية الاستراتيجية فهي أهم ما

---

[1] أحمد شفيق باشا، تقديم ودراسة أحمد زكريا الشلق، حوليات مصر السياسية، الحولية الثانية 1925، الهيئة المصرية العامة للكتاب ،2013، ص127.

[2] محسن محمد، المرجع السابق، ص23.

في مجموعة الواحات، فهي تتصل بسيوة، فالفرافرة، فالداخلة، فالخارجة وعن طريق واحة الداخلة فهي تتصل بأسيوط .[1]

فالحدود المشتركة بين ليبيا ومصر شهدت عبور غزوات وحملات تأتي من جهات طرابلس وبرقة نحو الشرق بحثاً عن الاستقرار في دلتا النيل.[2]

وبوجه عام فقد شهدت حدود مصر الغربية قيام الصراع بين المصريين والليبيين منذ حكم الأسرة الفرعونية العاشرة واشتد الصراع خلال فترة حكم الأسرة التاسعة عشر والعشرين والحادية والعشرين، وكانت مصر تتخذ موقف الدفاع من الهجمات المتتالية من جهة الغرب، لذا فإن الحدود الغربية المصرية ذات أهمية استراتيجية وعسكرية كبيرة جداً بالنسبة لمصر في الدفاع عن نفسها ضد الغزاة، وبالنسبة للخبرة التاريخية للغزوات عبر حدود مصر الغربية فإنه لم يكن لها أن تتم إلا من خلال طريقين الأول من خلال الساحل الشمالي على البحر الأبيض المتوسط بين مصر وبرقة، وأما

---

[1]مني محمد حسون السعدي، العلاقات المصرية الليبية 1952–1969،رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية (للبنات)، جامعة بغداد،2011، ص25.

[2]احمد عبد الونيس شتا، المرجع السابق، ص368.

الطريق الثاني فهو عن طريق الواحات بداية من جالو وجغبوب غرباً حتى سيوة والقطارة شرقاً.[1]

وهذا الطريق ذو أهمية استراتيجية وعسكرية فهو طريق رخو لا يتحمل ضغط الحركة الميكانيكية عليه في أغلب أجزائه خصوصاً في المناطق السبخة[*] كما أن بحر الرمال الناعمة جنوبي منخفض سيوة وجغبوب حتى هضبة الجلف الكبير عقبة أمام المواصلات البرية وطريق الواحات هذا يمثل أهمية كبيرة لمصر في حمايتها والزود عنها من جهة الغرب، وتتعاظم الأهمية العسكرية والاستراتيجية في السلوم وجغبوب[2]، فواحة جغبوب محاطة بالكثبان الرملية المعروفة بالغرود، والتي يتعذر على السيارات المدرعة السير فيها[3]، لذلك فعلي طول الحدود الغربية لمصر لا

---

[1] المرجع نفسه، ص369.

[*] السبخة، يطلق هذا الاسم علي الوادي الذي به مياه علي الأرض على هيئة مستنقعات مالحة وضحلة. السنوسي يونس على بالقاسم، المرجع السابق، ص3.

[2]احمد عبد الونيس شتا، المرجع السابق، ص370.

[3] هنري أنيس ميخائيل، تقديم أحمد سويلم العمري، العلاقات الإنجليزية الليبية مع تحليل للمعاهدة الإنجليزية الليبية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1970م، ص47.

نصادف نقطة تستطيع الجيوش العبور منها واجتيازها، والسبب في ذلك بحر الرمال الناعمة.[1]

قدم ما كندو السكرتير العسكري لوفد السلام البريطاني في 13 مايو 1919 في مؤتمر السلام مذكرة للورد ملنر عرض فيها وجهة نظره الاستراتيجية وقد أوضح أنه يمكن مقارنة المنطقة الممتدة من السلوم إلى سيوة بعنق الزجاجة لمصر، وبمجرد عبور أية قوة معادية لمصر من هذا العنق تستطيع الانتشار في أي اتجاه في مصر وجغبوب هي مفتاح حدود مصر الغربية وهي تتحكم في طرق القوافل من أوجلو وجالو في ليبيا إلي واحات سيوة والفرارة والبحرية والداخلة والخارجة ونجع حمادي في مصر وهي تتصل بأسيوط كما هو موضح سابقاً وكذلك فهي تتصل بالمنيا والفيوم والقاهرة عبر الواحة البحرية، كما تتضح أهمية الواحة العسكرية والاستراتيجية من حرص إيطاليا علي ضم الواحة، وهذا لما تشكله الواحة من مركز حيوي هام بالنسبة لإيطاليا كما سيأتي ذكرها.[2]

---

[1] محمد متولي موسي، المرجع السابق، ص97، 98.

[2] احمد عبد الونيس شتا، المرجع نفسه، ص371.

قالت وزارة الحربية البريطانية في مذكرة لها في 28مارس 1917م أن بقاء واحة جغبوب داخل حدود مصر ذو أهمية كبيرة من الناحية الاستراتيجية وأن جميع الطرق من الغرب والشمال الغربي تلتقي هناك ثم سيوة ثم تنتشر إلى جميع الواحات في مصر السفلي حتي البحر الأبيض المتوسط.[1]

و يمكن إطلاق اسم البوابة الغربية لمصر السفلي على واحة جغبوب، فمن خلال حزام عريض من الصحراء القاحلة تشكل نقطة استراتيجية هامة تتمتع بالحماية وهي نقطة محورية في الدفاع عن الصحراء الغربية وللدفاع عن مصر بطريقة سليمة ولأسباب عسكرية فإن إدراج واحة جغبوب هو مسألة أساسية للدفاع عنها.[2]

فواحة جغبوب تعتبر صمام الأمان لحدود مصر الغربية حيث ان من يسيطر عليها يهدد واحة سيوة مباشرة ويمكن الالتفاف حول القوات المدافعة

---

[1] محسن محمد، المرجع السابق، ص36.

[2] المرجع نفسه، ص37.

عن الساحل والطريق يصبح ممهداً أمام العدو للهجوم على مصر الوسطي والقاهرة والفيوم عن طريقة الواحة البحرية.[1]

وما جاء في تقرير اللجنة المشكلة عام 1922 من مجلس الوزراء المصري للنظر في مشكلة حدود مصر الغربية أنه لا يمكن التخلي عن جغبوب مهما كانت الظروف حتى لا تكون مركز تجمع قوي معادية تهدد سيوة أو مهاجمة حدود مصر الغربية، حيث ان محور سيوة– البحرية – القاهرة هو محور أساسي و في غاية الأهمية.[2]

فكل اللجان التي شكلت لدراسة حدود مصر الغربية وتقاريرها تذكر أهمية واحة جغبوب العسكرية في الدفاع عن حدود مصر الغربية وتأمينها عن طريق الواحات.[3]

لواحة جغبوب العديد من المزايا الخاصة بموقعها حيث تقع واحة جغبوب على طريق التجارة بين مصر والسودان وسواحل البحر الأبيض المتوسط عبر الصحراء الكبرى، كما انها على خط الحج القادم من شمال

---

[1] احمد عبد الونيس شتا، المرجع السابق، ص382.

[2] المرجع السابق، ص372.

[3] محمد عبدالفتاح عبدالمجيد أبو الإسعاد، المرجع السابق، ص213.

إفريقيا مروراً بمصر إلى الحجاز[1]، وتحتوي هذه الواحات والمنخفضات على مصادر عديدة وكامنة يمكن أن تستخدم في مشروعات تنموية مستقبلية.[2]

كما أن واحة جغبوب مع واحة سيوة يكونان وحدة طبيعية وبشرية وكذلك تشكل الواحة حلقة وصل بين محور مائي في الشرق سيوة والقطارة ووادي النيل ومحور بترولي في الغرب جالو وأوجله، كما أن هناك احتمال في وجود ثروات بترولية في هذه المناطق عبر حدود مصر وليبيا، فالأمر يتطلب مشروعات بحث وتنقيب كما يمكن القيام بمشاريع اقتصادية.[3]

أما من ناحية الأهمية الدينية فالواحة لها أهمية دينية كبيرة بالنسبة لمصر حيث كانت تنظر إليها نظرة دينية إسلامية، ففي الواحة يوجد قبر السيد محمد بن علي السنوسي، والذي أصبح مزاراً للناس ،وكانت مصر تعتبر نفسها الحامي لتلك الأماكن الدينية بها.[4]

---

[1] المرجع نفسه، ص213.

[2] احمد عبد الونيس شتا، المرجع السابق، ص374.

[3] المرجع نفسه، ص375.

[4] فاطمة علم الدين عبدالواحد، المرجع السابق، ص101.

و مصر في نظر العالم الإسلامي هي أمينة على الواحة، ومسئولة عن المحافظة عليها، ومطالبة بالاحتفاظ بها، لكي يتحقق لهذا المكان ما يجب، حيث أن للواحة قدسية كبيرة لدي طائفة كبري من المسلمين.[1]

بخلاف ما تم ذكره عن الأهمية الاقتصادية والاستراتيجية والدينية فإن للواحة أهمية اجتماعية حيث تمثل الواحة امتداد طبيعي من الواحات المصرية، وتماثل سكان واحة جغبوب وباقي سكان الواحات المجاورة في الأنماط والسلوك وكذلك في العادات والتقاليد.[2]

3- أهمية واحة جغبوب للحركة السنوسية

تنسب الحركة السنوسية للسيد محمد بن على السنوسي بن العربي الأطرش بن محمد بن عبدالقادر بن أحمد بن شهيدة، ويرجع نسبه إلى الفرع الإدريسي من خلال إدريس الأصغر باني فاس ابن الإمام إدريس الأكبر أول ملوك الأدارسة، ولد يوم الإثنين الموافق 21 ديسمبر 1787م بضاحية وادي مَيْتاً بمنداس والتي تقع على ضفة وادي الشلف بمنطقة الواسطة التابعة لبلدة مستغانم في الجزائر، تعلم على يد مشايخ مستغانم، ثم انتقل إلي مازونه،

---

[1] ثناء عثمان أحمد، المرجع السابق، ص155،156.

[2] احمد عبد الونيس شتا، المرجع السابق، ص383.

وتتلمذ فيها على يد الشيخ محمد بن على بن أبي طالب، والشيخ أبو رأس الناصري المعسكري، ثم رحل إلي مدينة تلمسان، وتتلمذ على يد شيوخها وقد قضى بها عاماً، ثم مكث مدة سبعة أعوام في مدينة فاس، وتتلمذ بها على يد شيخ الطريقة الشاذلية العربي أحمد الدرقاوي، وكان مهتماً بالوقوف في وجه انحرافات الحكام، ومهتماً بالحركات الإصلاحية، ولقد غادر الجزائر إلى طرابلس وتونس حتى وصل إلى الحجاز، هذا الأمر بعد أن ثارت فتناً كثيرة في فاس، وقد أسس أول زاوية له في جبل أبي قبيس بمكة عام 1837م، ثم ذهب إلى ليبيا ليستقر بالجبل الأخضر فيها[1]، ثم أنشأ أول زاوية له في منطقة الجغابيب في الجنوب الشرقي من بنغازي والتي سميت زاوية الجغبوب، وكان النزاع كثيراً بين القبائل، وبمجرد أن أنشأ بها الزاوية تآلف الناس، وأصبحت مكان سلام وإصلاح، وتوفي في عام 1859م، وكانت زاوية واحة جغبوب مركزاً أحسن السنوسي اختياره لتحقيق أغراضه، حيث بسط السنوسي نفوذه على القبائل المتنازعة هناك، واتخذ الواحة مقراً لدعوته، وأول زاوية أنشأها خارج الحجاز هي الزاوية البيضاء، وسميت بأم

---

[1] صالح بوسليم، ميلود ميسوم، الحركة السنوسية وامتدادها عبر الصحراء الكبرى، دراسة تاريخية، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، العدد 15، 2011م، ص17، 18.

الزوايا، حيث شرع أتباعه في تأسيسها قبل مجيئه، ومن الزاوية البيضاء كان يعلم الناس ويرشدهم إلى طرق النجاة في الدنيا والأخرة.[1]

وقد اتصل السيد محمد بن على السنوسي بالسيد أحمد بن إدريس الفاسي، وهو شيخ الطريقة القادرية وهي فرع من الطريقة الشاذلية، جاء إلى مكة عام 1797م ولشهرته في التصوف والعلم والورع التف حوله الكثيرون من المريدين، وأنشأ طريقة جديدة سماها الطريقة القادرية الإدريسية، وأصبح السيد السنوسي من أكبر أصحابه، وكانت الصلة قوية بينهما حتى رافق التلميذ أستاذه، حيث رافقه عامين في منفاه في اليمن حيث أبعدته الدولة العثمانية في ذلك الوقت وتوفي عام 1835م، وبعد وفاة السيد الإدريسي انشق مريدوه إلى فرقتين، كانت الأولى تحت زعامة السيد محمد بن علي السنوسي، والثانية تحت زعامة الشيخ محمد صالح الميرغني.[2]

وعندما بدأ السيد محمد بن على السنوسي في إنشاء الزوايا بدأت تخشاه الدولة العثمانية وتخشي سلطانه، وأحس السيد محمد بن على السنوسي بالخطر، لذا نقل مقر دعوته من الزاوية البيضاء إلى واحة جغبوب، وبفضل

---

[1] صالح بوسليم، ميلود ميسوم، المرجع السابق، ص 18.

[2] خليل الخوري، السنوسية في ليبيا، الهلال، العدد 3، 1 مايو 1946، ص388.

النظام المتقن أصبحت الزوايا التي كانت عبارة عن مراكز نشاط ديني واجتماعي إلى مراكز حكومية تقريباً، وكان السلطان في يد الإمام المؤسس وتمتع مشايخها بنفوذ كبير في مناطق زواياهم وسارت واحة جغبوب هي قصبة الإمارة السنوسية حتى أصبح صاحبها يستطيع جمع أربعين أو خمسين ألف مقاتل.[1]

ومع تعدد إنشاء الزوايا، وانتشار تعاليم السيد السنوسي، فقد أثار هذا الأمر مخاوف السلطان العثماني حيث انتشرت تعاليم السنوسية من الإسكندرية حتى بلاد الزنوج بالجنوب، كل هذه الأمور قد أثارت أيضاً علماء الدين، الذين يرفضون كل جديد، وما كان في الدعوة السنوسية من جديد، سوي تمسكها وتمسك صاحبها السيد السنوسي بكتاب الله والسنة، وقول صاحبها بأن الاجتهاد مفتوح، الأمر الذي أدى إلى ازدياد نقمة الشيوخ عليه، وخصوصاً شيوخ مصر ومكة واستانبول.[2]

وقد عرفت الحركة السنوسية على التوالي أربعة زعماء هم الشيخ محمد بن علي السنوسي وهو المؤسس للدعوة السنوسية، ونسبت السنوسية

---

[1] عبدالعظيم رمضان، المرجع السابق، ص192،193.

[2] محمود شلبي، المرجع السابق، ص21،22.

إلى جده الرابع، والإمام المهدي محمد بن علي السنوسي 1844م- 1902م، ونجح السنوسيون في نشر دعوتهم في عهده في كل من البوركوه الباجيرمي ووداي وتوب ونهر بينوي حتى بلغوا النيجر الأدنى، وبعد وفاته خلفه بن أخيه الشيخ أحمد الشريف السنوسي وكان وصياً على السيد إدريس السنوسي، وأراد أن يجمع بين السلطة السياسية والدينية، فقام بتحريض من الألمان والدولة العثمانية عندما نشبت الحرب العالمية الأولي بمهاجمة الإنجليز في مصر، ولكن محاولاته لم تنجح واضطر للجوء للأستانة، وخلفه السيد محمد إدريس السنوسي، والذي وقع مع الحكومة الإنجليزية في عام1917م اتفاقاً أقرت فيه بحقه في إدارة شئون واحات جالو وأجدابيا وأوجلة والكفرة، وفي عهده انتشرت الزوايا السنوسية.[1]

والزاوية تتكون من ثلاث حجرات الحجرة الأولى للدراسة والثانية للزائرين والثالثة يقطنها السنوسية وتشيد عادة بالقرب من آبار المياه.[2]

---

[1] صالح بوسليم، ميلود ميسوم، المرجع السابق، ص18، 19.

[2] أحمد محمد حسنين، ترجمة أمير نبيه وعبدالرحمن حجازي، الواحات المفقودة، الطبعة الثانية، المركز القومي للترجمة، 2009، ص58،59.

وكانت الزاوية عند إنشائها تضم إلى جانبها مسجداً وبيوتاً لإقامة الطلبة، وكانت تتسع حتى تصبح مدينة، فكان يقيم بالزوايا المشايخ وطلاب العلم بالإضافة لأسرهم وأولادهم، كما يضاف لتعداد القاطنين بالزاوية الضعف من الزوار والطلبة، وكان يوجد بها المئات من أبناء القبائل بصورة دائمة للدراسة حيث كانوا يدرسون النحو والصرف والفقه، هذا بالإضافة إلى الحديث وعلوم الذات والعلوم الطبيعية مثل الرياضيات والفلك والعلوم، وكذلك كيفية صناعة أدوات مثل الكرات والإسطرلاب وغيره من العلوم العربية، ثم يعود طلاب العلم إلى مسقط رأسهم كعلماء، أما الطلبة الفقراء فكانت تؤمن لهم الزاوية سكناً مجانياً وعيشاً وكان الفلاحون يقومون بزراعة بساتين حولها، ومن ناحية محصول الأموال الموقوفة أو المخصصة للزاوية، فكان ينفق منها على الضيوف والفقراء من تعليم وزواج وغذاء وكساء، وما يتبقى بعد ذلك يذهب إلى المركز الرئيسي للطريقة، وهذا العائد كان يصرف على شراء الخيول والسلاح، وإعتاق الرقيق وإعادتهم لأهلهم، وبسبب قدرة الحركة السنوسية على العمل في الزراعة والحرف تحولت الصحراء القاحلة إلى جنات مثمرة، وكان يقيم بالزاوية شيخها، ومن صفاته أن يكون عالماً

وعاملاً، كما يوجد بالزاوية نائب الشيخ، وكان لكل زاوية رمزاً خاصاً بها وعلامة تضعها على ممتلكاتها من مواش وغنم، فإذا فقدت يعيدها للزاوية أول شخص يعثر عليها، فكان الشغل الشاغل بالزاوية هو العلم ثم العمل بالتجارة أو الزراعة.[1]

أما من ناحية المنهج فقد قامت تعاليم الحركة السنوسية على تعاليم الدين الإسلامي ورسول الله محمد عليه أفضل الصلاة والسلام هو مثلها الأعلى في كل شيء، وكانت تقوم على نظام الزوايا ولعبت الحركة السنوسية دوراً كبيراً في مقاومة الاحتلال الإيطالي لليبيا.[2]

ودعا السنوسي الكبير إلى الالتزام بتحكيم كتاب الله وسنة رسوله عليه أفضل الصلاة والسلام، وطاعة الله سبحانه وتعالي والامتثال لأوامره من صلوات وصيام وزكاة وحج البيت، وكان اهتمامهم الرئيسي هو البعد الديني للحياة والتقشف فيها، وحرم صور الرفاهية علي السنوسيين، كما حرم

---

[1] صالح بوسليم، ميلود ميسوم، المرجع السابق، ص19، 20.

[2] محمود عبدالرحمن، المرجع السابق، ص155.

امتلاك المجوهرات والذهب باستثناء النساء، وطالبهم بالعودة إلى الصورة البسيطة للإسلام.[1]

وقد تميزت السنوسية في دعوتها بالعودة إلى المبادئ السمحة للقرآن الكريم والسنة، وتعرف أيضاً بتشددها في مقاومة المنكرات والانحراف عن الدين، فكانت تمنع الموسيقي والرقص والغناء وكانت تحرم المخدرات، بالإضافة إلى غير ذلك من أسباب الفساد واللهو، فكانت السنوسية قريبة من الحركة الإصلاحية الوهابية والتي كانت معاصرة لها، فكان شيخ الطريقة بعد أن يسلم النيابة للمريد يأخذ منه عهداً وميثاقاً بإتباع الشريعة المحمدية، والتمسك بأحكام الدين الإسلامي في جميع أعماله، وكان شيخ الطريقة يهدف من نشر طريقته هو إنقاذ قبائل الصحراء هناك من الجهل والضلال، وتوجيههم إلى ما ينفع دنياهم وآخرتهم، عن طريق الاستقامة وإيضاح سبل دول أوروبا التي تتبعها لإغوائهم وتحريف عقائدهم، بما تعرضه عليهم من مظاهر المدنية الزائفة، وكانت الحركة السنوسية تقوم بمحاربة عقائد الصوفية الفاسدة والمنحرفة، وكانت تدعو للعقائد الصحيحة، لكي تتجمع عليها القبائل

---

[1] أحمد محمد حسنين، المرجع السابق، ص61،63.

الإسلامية، كذلك فقد كان للحركة السنوسية دور هام في أمن القبائل، حيث كانت تقوم بمصالحتهم، وكانت تشجعهم على الاستقرار، فقد كان السيد محمد بن على مثالاً للزهد والتقوي والورع، وكان يدعو إلى سبيل ربه بالحكمة والموعظة الحسنة متمسكاً بحدود الشرع وحدود السنة، فبات لها أتباع في كل قطر إسلامي، ولقد رفضت الحركة السنوسية التصوف السلبي الذي انتشر في مناطق عدة من الصحراء الكبرى، وبسبب جهادهم خمد التصوف السلبي.[1]

كانت واحة جغبوب مركز الثورة ضد الطليان كما أنها مركز المقاومة و حصناً لهم ضد العثمانيين، وعندما أعلنت إيطاليا الحرب على الدولة العثمانية وأرسلت قواتها لاحتلال ليبيا في 29 سبتمبر 1911م أصبحت واحة جغبوب هي معقل المقاومة ضد الطليان، ووقعت الدولة العثمانية معاهدة أوشي "لوزان"[*] للصلح مع إيطاليا في أكتوبر 1912م،

---

[1]صالح بوسليم، ميلود ميسوم، المرجع السابق، ص21، 22.

[*] معاهدة أوشي لوزان: تم التوصل إلى إتفاق بين الدولة العثمانية وإيطاليا عرف بمعاهدة أوشي لوزان، وقد تمضن عدة نقاط، أهمها إنهاء حالة الحرب في ليبيا، وأن تصدر إيطاليا عفواً عاماً عمّن اشترك في الحرب من عثمانيين وليبيين، ون تتعهد إيطاليا بالإنسحاب من جزر الدوديكانيز مقابل إنسحاب الدولة العثمانية من ليبيا على أن يستمر الدعاء للسلطان

وزار واحة جغبوب مندوب الدولة العثمانية، وهنا تظهر أهمية الواحة حيث زارها المندوب العثماني السيد أحمد الشريف.[1]

وقد كانت المؤن والأسلحة تهرب إلى الثوار من خلال واحة جغبوب، فالواحة مدخل مهم في ملتقى الطرق وهي مكان يستطيع السنوسيون الاحتماء به، فهي مركز استراتيجي هام حيث أنها محاطة بالكثبان الرملية التي يصعب فيها مرور السيارات المدرعة والقوات الميكانيكية.[2]

كان السيد محمد بن على السنوسي قلقاً من السلطات العثمانية وكان يفر من سلطة الدولة العثمانية فاختار مكاناً يكون خارجاً عن متناول الدولة العثمانية.[3]

فاتخذ السيد السنوسي من واحة جغبوب مقراً له منذ عام 1853م حتى يكون بعيداً عن قبضة الدولة العثمانية السياسية[4]، فواحة جغبوب بعيدة

العثماني في المساجد الليبية.خالد حمد سعد إمحمد، سياسة إيطاليا تجاه المقاومة الليبية ونتائجها 1911–1942، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة عين شمس، 2014، ص41.

[1]محسن محمد، المرجع السابق، ص25،29.

[2]المرجع نفسه، ص31.

[3]محمد عبدالفتاح عبدالمجيد أبو الإسعاد، المرجع السابق، ص212.

[4]فاطمة علم الدين عبدالواحد، المرجع السابق، ص101.

عن الساحل، الأمر الذي يجعلها بعيدة عن سلطان الوالي العثماني ببنغازي[1].

فواحة جغبوب هي نقطة استراتيجية للسنوسيين حيث انها تقع في منتصف الطرق بين القبائل في الشرق والغرب، ومن خلالها يستطيع السنوسي فرض سيطرته على هذه القبائل التي كانت في صراعٍ دائم، وبالفعل بفضل موقع الواحة استطاع أن يضع حداً للصراعات والغارات الدائمة في الشرق والغرب بين القبائل وسوّي العديد من الصراعات القديمة بين تلك القبائل بل بين قبائل أخري في برقة.[2]

وقد جاء اختيار السيد محمد بن علي السنوسي لواحة جغبوب، حيث اهتمامه بالصحراء الكبرى من ناحية الغرب والجنوب والشرق، وكان السيد السنوسي يتطلع إلى تفادي أن يتدخل أحد في شئون السنوسية، على أي حال فقد كان اختياره للواحة و موقعها المتميز موفقاً، فقد أصبح أتباعه فيما بعد بعيدين عن الحكومة المصرية التي يمكن أن تلاحظ نشاطهم، كما أن الواحة كانت بعيده عن متناول الدولة العثمانية أيضاً، فهي تقع على طريق الحجاج

---

[1]محمود شلبي، المرجع السابق، ص22.

[2]أحمد محمد حسنين بك، المرجع السابق، ص64.

وهي كذلك نقطة الوسط بين الزوايا السنوسية في برقة وطرابلس، كما أن السيد السنوسي كان يريد عزلها عن النظام القبلي الموجود آنذاك مما يجعلها بعيدة عن النزاعات، كما كان للجفاف ونفاذ الغذاء دور كبير في جعل السيد السنوسي يتقرب من واحة سيوة وسوقها حيث الحبوب والتمر فاختار السيد السنوسي واحة جغبوب لقربها من واحة سيوة، والسيد السنوسي كانت لديه فكرته بإنشاء معهد ديني وتعليمي في الواحة، فلم يكن اختيار السنوسي للواحة بمحض الصدفة فكل ما سبق كان من الأسباب التي جعلت السنوسي ينقل مقر دعوته من الزاوية البيضاء إلى واحة جغبوب، هذا بالإضافة إلى الضغط العثماني عليه خصوصاً بعد توسع دائرة مريدية.[1]

أنشأ السنوسيون الواحة من العدم، واعترف المؤسسون والورثة بملكية الواحة لمصر لأنها ضمن الأراضي المصرية.[2]

وتعتبر واحة جغبوب المركز الرئيسي للسنوسية، ويوجد بها مقبرة مؤسس السنوسية، وكانوا يحجون إليها باعتبارها مكاناً مقدساً وبها زاوية لتدريب أنصار الحركة السنوسية، وتعتبر واحة جغبوب بالنسبة للطائفة

---

[1] السنوسي يونس علي بالقاسم ، المرجع السابق، ص22،34.

[2] محسن محمد، المرجع السابق، ص25.

السنوسية في المرتبة التالية بعد الحج لمكة والمدينة، وكان للطائفة السنوسية أتباع كثر في إفريقيا بوجهٍ عام وأتباع في مصر والسودان وبلاد العرب بوجهٍ خاص وكانوا ينتمون للطائفة السنوسية.[1]

وقد دفن السنوسي الكبير في واحة جغبوب ويوجد بها ضريحه وهو مزار للسنوسيين وهي مركز الدعوة الدينية والسياسية وهي مكان مقدس يدرس فيها الفقه[2]، والواحة لا يستطيع دخولها إلا مسلم وحتى المسلمين أنفسهم لا يدخلونها إلا بإذن[3]، وفضلاً عن رغبة السنوسيين في نشر الإسلام بين الواحات المختلفة، فقد كانت لديهم رغبة أيضاً في البعد عن مناطق انتشار مرض الطاعون آنذاك مثل الجبل الأخضر وساحل برقة.[4]

4- أهمية واحة جغبوب لإيطاليا

على أي حال فقبل الوحدة الإيطالية التي تمت عام 1870م واجهت إيطاليا مشاكل كثيرة كان أهمها امتلاك حفنة من كبار الملاك لإقطاعات

---

[1]فاطمة علم الدين عبدالواحد، المرجع السابق، ص99.

[2]محسن محمد، المرجع السابق، ص24.

[3]أحمد شفيق باشا، تقديم ودراسة أحمد زكريا الشلق، حوليات مصر السياسية، الحولية الأولي 1924، الهيئة المصرية العامة للكتاب ،2013، ص250.

[4]نادية ماجد عبدالرحمن بري، المرجع السابق، ص583.

كبيرة في نابولي القديمة بينما معظم السكان يعملون فيها أشبه بالرقيق، وزادت الهوة بين الأجراء والملاك خلال القرون التي مرت بها البلاد خلال حكم أسرة البوربون، وفضل الفلاحون العمل بالسرقة فعاثوا في الأرض نهباً، وكانت مساحات كبيرة منها مستنقعات لاسيماً في الشرق حيث مصبات الأنهار [1]، وكان الشمال متقدماً بصناعته، هجر كثير من السكان نتيجة للضيق فمنهم من هاجر إلى مصر والبعض الآخر إلى طرابلس وتونس وخاصة في مصر حتى زاحمت اللغة الإيطالية اللغة العربية، ونتيجة لسوء الأحوال وضيق المعيشة وكذلك فقدان القوانين المنظمة للعلاقات بين العمال وأصحاب العمل داعياً لفقر الأجور مما أدى إلى حدوث الاضطرابات فطالبت الأصوات مرتفعة بوجوب حصول إيطاليا علي مستعمرات تكون متنفساً لهذه الأحوال ونادى البعض بعيش المهاجرين الإيطاليين تحت العلم الإيطالي حتى لا يفقدون جنسيتهم، فكانت دوافع إيطاليا الاستعمارية التخلص

---

[1] زاهر رياض، استعمار إفريقيا، الدار القومية للطباعة والنشر، 1965، ص224،225.

من مشاكلها الداخلية وكذلك شعور الإيطاليين بالنقص حكومةً وشعباً مقارنة بالدول العظمي.[1]

على أي حال فبعد احتلال فرنسا لتونس عام 1881م، انتفضت إيطاليا لهذا الأمر، وقد خاطب رئيس الحكومة الإيطالية السنيور جراسي رئيس الوزارة البريطانية، شرح له المحاولات الفرنسية واعتداءاتها على الحدود الطرابلسية، ورغبته في الحصول على طرابلس، فأجابه بخطاب بالموافقة وشرح فيه، أنه يجب عليه التريث حتى يحين الوقت المناسب، فتقربت إيطاليا من الدولة العثمانية، وبدأت تعد عدتها لتحقيق أمانيها الاستعمارية، ومدت أصابعها في البلاد بالتجارة والعلم والمدارس، وكانت الدولة العثمانية تجهل مطامع إيطاليا الاستعمارية، وكانت لا تعتقد بتحقيق مثل هذه الفكرة، لعدم رضى الدول بهذا العمل، ووجود التوازن الدولي، وفي نفس الوقت كانت الحكومة الإيطالية تهيء الرأي العام لهذا الأمر، فراحت الصحف الإيطالية تطعن الدولة العثمانية وإدارتها للبلاد، واضطهاد الدولة العثمانية للأقلية الإيطالية هناك، وانتقدت الصحف الإيطالية تنتقد حالة السكان

---

[1] زاهر رياض، المرجع السابق، ص 225.

في ليبيا، وقامت إيطاليا بإقناع بريطانيا بهذا العمل، كما أنها اتفقت مع فرنسا على تنظيم الملاحة في البحر الأبيض المتوسط، وفي عام 1896م اعترفت بالحماية الفرنسية على تونس، كما أنها عام 1900م عقدت معها اتفاقية مقابل استيلاء إيطاليا على ليبيا، فإنها ترضى باستيلاء فرنسا على مراكش، وفي مؤتمر الجزيرة 1906م احتفظت إيطاليا بالحياد حتى لا تغضب حلفاءها المتساومين معها في الخفاء، وفي عام 1911م بتهمة تهديد مصالح إيطاليا، وعدم استتباب الأمن في ليبيا، أعلنت الحرب على الدولة العثمانية.[1]

بدأت إيطاليا تعلن عن أهمية الواحة لها بطريقة مستترة منذ عام 1907م، حيث أبلغ سفير إيطاليا في لندن وزير خارجية بريطانيا رغبته في جعل بريطانيا تتأكد أن برقة ستكون بدون فائدة لإيطاليا بدون واحة جغبوب والكفرة وما يريده هو التأكيد على أن جغبوب والكفرة خارج حدود مصر في 18 يونيو 1907م، كما ألح السفير الإيطالي بتاريخ 27 أغسطس 1907م

---

[1]عبدالجبار جومرد، قضية ليبيا في مهب الريح، الثقافة، عدد 451، 19 أغسطس 1947، ص7، 8.

في لندن على وزير خارجية بريطانيا أنه في حالة حصول مصر على الواحتين سيكون كارثة لإيطاليا.[1]

وكان في مخطط إيطاليا الحربي وكذلك السياسي ضرورة السيطرة على مناطق الحدود الشرقية وكذلك الغربية من ليبيا، ويتبين ذلك منذ المراحل الأولى لاحتلال ليبيا من خلال حرصها الشديد على النزول بساحل زوارة وطبرق وذلك لأسباب كثيرة كان منها منع تهريب الأسلحة والمؤن إلى المجاهدين بالتحكم في هذه المنافذ، وكذلك السيطرة على هذه المناطق وتأكيد مبدأ السيادة عليها قبل حدوث أي تنافس دولي عليها، وبالسيطرة على الحدود تتوفر لها إمكانيات التطويق العسكري وعزل المقاومة، ووجهت إيطاليا اهتمامها لواحة جغبوب بشتي الطرق.[2]

حيث إن إيطاليا منذ احتلالها لليبيا 1911م شديدة كل الحرص على دخول واحة جغبوب ضمن أراضي ليبيا حتى تتم لها السيطرة الكاملة على السنوسيين الذين يتخذون من واحة جغبوب مركزاً للمقاومة ضد الإيطاليين،

---

[1] فاطمة علم الدين عبدالواحد، المرجع السابق، ص102.

[2] خليفة محمد التليسي، معجم معارك الجهاد في ليبيا 1911-1931، الدار العربية للكتاب، 1983، ص202.

وبذلك تستطيع أن تمنع أي اتصال بين السنوسيين ومصر وكذلك تمنع وصول المؤن والأفراد، وكذلك كل إمداد من مصر إلى برقة، واستخدمت إيطاليا كل ضغطٍ ممكن على مصر من أجل ضم واحة جغبوب حتى ولو وصل الأمر إلى استخدام القوة العسكرية لضم الواحة، وكذلك اعتمدت إيطاليا على عهد بريطانيا على نفسها إثر اتفاق لندن 1915م بتوسيع حدود ليبيا على حساب مصر وبحكم نفوذ بريطانيا على مصر ضغطت على مصر من أجل الوصول إلى اتفاق مع إيطاليا بشأن الحدود المصرية الليبية[1]، وبوقوع الواحة على مدخل مصر وبرقة وسيطرتها على طرق البلدين يجعلها ذات أهمية حربية كبيرة حيث أنها مركزاً لتموين المجاهدين في برقة فهي تمثل لإيطاليا مركزاً استراتيجياً مهماً للقضاء على المجاهدين السنوسيين والقيام بخطط حربية ضدهم.[2]

---

[1] احمد عبدالونيس شتا، حدود مصر الغربية، حدود مصر الدولية، مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة، 1993، ص363.

[2] صفاء شاكر، إسماعيل صدقي الواقعية السياسية في مواجهة الحركة الوطنية، الطبعة الأولي، دار الشروق، 2005، ص81.

فكانت ترى إيطاليا أن احتلالها للواحة سيؤدي إلى انكماش ثورة السنوسيين في برقة ضدها وتتحكم في الحركة بأكملها وبالتالي تتخلص من مقاومة الحركة السنوسية العنيفة.[1]

وقد كانت إيطاليا تنظر إلى واحة جغبوب نظرة اقتصادية حيث أنها تحوي خزاناً مائياً جوفياً كبيراً في باطن الأرض والذي يمكن أن يساعد إيطاليا بعد احتلالها لواحة جغبوب على استصلاح الأراضي، ولقد وضحت الناحية الاقتصادية والاستراتيجية بعد تنازل مصر عن واحة جغبوب.[2]

فكان احتلال إيطاليا لواحة جغبوب ضرورياً، حيث انها نقطة تجمع سياسي واقتصادي وبخلاف المؤن والإمدادات للثوار التي ستسيطر عليها، كانت هناك التجارة مع القطر المصري، وبذلك تكون قد تغلبت على السنوسية.[3]

---

[1] فاطمة علم الدين عبدالواحد، المرجع السابق، ص100.

[2] المرجع نفسه، ص100،110.

[3] الجنرال رودلفو غراسياني، ترجمة إبراهيم سالم بن عامر، برقة الهادئة، الطبعة الثالثة، دار مكتبة الأندلس، 1980،ص36.

كان العامل الديني عاملاً مهماً ومسيطراً على عقول الساسة الأوروبيين آنذاك حتى أن السنيور بنيتو موسوليني [*] كان يرى أن احتلال واحة جغبوب من أهم عناصر الدفاع عن المسيحية ضد محاولات الدولة العثمانية لإقامة أي تكتل إسلامي.[1]

كما عملت فرنسا على تنصير المسلمين إبان حكمها للمغرب فوزعت المبشرين في البلاد وبنت الكنائس والمعابد لتقضي على الدين الإسلامي أرادت إيطاليا أن تحذو حذو فرنسا[2]، فبعد إحتلال إيطاليا لواحة جغبوب كما

---

[*] بنيتو أميلكار اندريا موسو ليني، ولد يوم الأحد الموافق 29 يوليو 1883م في قرية دوفيا ببلدة فارانودي كوستا بمقاطعة بريدابيو في إقليم رومانا شمال شرق إيطاليا، وكانت مهنة والده الحدادة، ووالدته روزا مالتوني ابنه جراح بيطري وكانت مهنتها معلمة، موسو ليني هو الابن الأكبر للأسرة، كانت عائلته ذات نزعه اشتراكية، تركت امه في نفسيته أثراً كبيراً فهي من قامت بتربيته وتعليمه القراءة والكتابة. قاسم شعيب عباس السلطاني، موسو ليني والحركة الفاشية 1922-1945م، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، 2012، ص16، 19.في عام 1902 عين معلماً، مال للعمل السياسي، ونشر مفاهيم الفاشية، وكان عضواً في الحزب الاشتراكي، وقد استدعاه الملك في 1922 لتشكيل الوزارة، ولم يشترك مع الألمان في الحرب العالمية الثانية عند قيامها، لكنه قوي علاقته بالألمان وعادت إيطاليا لتشترك في الحرب 1940م مع ألمانيا ضد الحلفاء، وفي عام 1943م أقال الملك وزارته. مازن مهدي عبدالرحمن الشمري، المرجع السابق، ص95.

[1] فاطمة علم الدين عبدالواحد، المرجع السابق، ص100.

[2] محمود عبدالرحمن، المرجع السابق، ص230.

سيأتي ذكره، قامت بمحاولاتها لإبادة رجال الدين من هذه المناطق مثل واحة جغبوب،، وقامت بإجلاء أهلها عنها وكانوا من العلماء وطلاب العلم[1]، ولم يقتصر الأمر على هذه المناطق بل إنها أرادت استئصال الدين الإسلامي من طرابلس، فكان هذا الأمر هو محور سياسة إيطاليا في هذا القطر.[2]

5- مسألة واحة جغبوب 1904-1921م

كانت إيطاليا ضمن تحالفها الثلاثي مع المانيا والنمسا والمجر عندما بدأت الدول الأوروبية في القرن التاسع عشر تكوين تكتلات سياسية، وكانت إيطاليا تحاول التقرب من دول الوفاق بريطانيا وروسيا وفرنسا، وكان كل هم إيطاليا الحصول على أكبر قدر ممكن من الغنائم، حتى أن إيطاليا أبلغت حلفائها المانيا والنمسا والمجر عام 1896م أنها لن تدخل الحرب إلى جانبهم إذا كانت فرنسا وبريطانيا من أعدائهما، ولذلك كوفئت إيطاليا في عام 1899 م باتفاق سري من بريطانيا وفرنسا مجاملة لها، بمقتضاه تطلق يد إيطاليا في

---

[1] لوثروب ستودارد، ترجمة عجاج نويهض، بقلم الأمير شكيب أرسلان، حاضر العالم الإسلامي، المجلد الأول، الجزء الثاني، بيروت، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الرابعة، 1973، ص78.

[2] المرجع نفسه، ص82.

ولاية طرابلس الغرب وبرقة، واعتبرت إيطاليا هذا الاتفاق حق من حقوقها، حتى أنها استصدرت من بريطانيا في 11 مارس 1902 م إعلاناً باتفاقهما بضرورة تحديد حدود مصر وطرابلس الغرب، وفي نفس العام 1902 م[1]، عقدت مع فرنسا معاهدة وعدتها فيها بعدم الاشتراك في أي هجوم عليها، وفي أكتوبر 1904 م حصلت على موافقة أسبانيا، وفي ديسمبر 1904 م حصلت على موافقة فرنسا بأن تطلق يدها في المغرب مقابل إطلاق يدها في طرابلس الغرب وبرقة، وفي نفس العام 1904 وعدت روسيا بتأييدها في الدردنيل والبسفور مقابل مناصرتها في برقة وطرابلس الغرب.[2]

وقد ترتب على الاحتلال البريطاني لمصر في 1882م أن سعت كلٍ من الدولة العثمانية وإيطاليا إلى التفاوض مع بريطانيا بغرض تحديد الحدود بين مر وليبيا، على نحو يقتضي دفع الحدود الغربية لمصر شرقاً لحساب ليبيا.[3]

---

[1] فاطمة علم الدين عبدالواحد، المرجع السابق، ص60،61.

[2] فاطمة علم الدين عبدالواحد، المرجع السابق، ص61.

[3] أحمد عبدالونيس شتا، المرجع السابق، ص359.

وكانت ليبيا ومصر ولايتين خاضعتين للدولة العثمانية، وكانت مصر تحت الحماية البريطانية، ولم تكن ليبيا مستعمرة حتى الآن من قبل ايطاليا، رغم هذا دخلت بريطانيا في مفاوضات مع الدولة العثمانية لتخطيط حدود مصر[1]، وكانت واحة جغبوب تقع داخل الحدود المصرية، ولقد دافعت بريطانيا عن واحة جغبوب وحق مصر فيها.[2]

فالموقف العثماني من مسألة الحدود يعبر عنه النائب الليبي في مجلس المبعوثان العثماني محمد ناجي، حيث يقول أن مصر تخطت حدودها مع بنغازي واغتصبت مساحة لا تقل عن 300 كيلومتر، فالمصريون والإنجليز على مدي 30 عاماً منذ عام 1882م حيث الاحتلال الإنجليزي لمصر وهم جادين بالتقدم غرباً حتى وصلت مصر عام 1911م للسلوم، حيث أثر الإنجليز على الدولة العثمانية بدعوي أن برقة ستؤول إلى إيطاليا وأن الاعتراف بحقوق مصر في السلوم وواحة جغبوب من شأنه حمايتها من الوقوع في يد إيطاليا، فوفق الأتراك بالنسبة للسلوم تحت يد المصريين لكنهم رفضوا بالنسبة لواحة جغبوب، فقد كان العثمانيون حريصون على تأكيد

---

[1] محسن محمد، المرجع السابق، ص17.

[2] مني محمد حسون السعدي، المرجع السابق، ص25.

علاقتهم بواحة جغبوب، حتى أن قائد القوات العثمانية في برقة وهو أنور بك، عمل على بسط النفوذ العثماني على واحة جغبوب، حيث قام أنور بك بمحاولة إنشاء مكتب تلغراف بريد، كما أنه حاول رفع العلم العثماني على واحة جغبوب، لكن بريطانيا قد حذرت الدولة العثمانية، مؤكدةً على مصرية واحة جغبوب، وأنها داخل حدود مصر[1]، وأن بريطانيا تعتبر محاولة أنور بك ماهي إلا انتهاكاً لحياد مصر، لكن هذا التحفظ من الدولة العثمانية على تبعية واحة جغبوب لمصر كان له أسباب، حيث حرصت الدولة العثمانية على حسن علاقاتها بالسنوسية، لذي لم تتخذ أي موقف رعايةً للسادة السنوسية، حيث أن الدولة العثمانية كانت تعمل على توثيق علاقاتها بالسنوسية من أجل أن يساندوها في حروبها ضد ايطاليا.[2]، لكن بريطانيا حذرت الدولة العثمانية وأكدت لها على أن واحة جغبوب ضمن الأراضي المصرية، وأن بريطانيا تعتبر محاولة أنور بك مخالفةً للحياد المصري.[3]

---

[1] محمد عبدالفتاح عبدالمجيد أبو الإسعاد، المرجع السابق، ص204، 205.

[2] محمد عبدالفتاح عبدالمجيد أبو الإسعاد، المرجع السابق، ص 205.

[2] F.O.407/178, No 142,Edward Grey to G. Lowther, Foreign Office ,16,Apr, 1912.

أما الموقف البريطاني من مسألة الحدود، فكانت وجهة النظر البريطانية في مسألة الحدود المصرية الليبية بين عامي 1904-1912م ممثلة في رأي اللورد كتشنر المعتمد البريطاني في مصر، والتي كانت تقوم على أساس امتداد الحدود المصرية الغربية من غرب السلوم لتشمل خليج السلوم حتى رأس الملح، وكان كتشنر يتمسك بخط الحدود الذي رسمته الخارجية البريطانية، والذي كان يضم واحة جغبوب حتى رأس الملح على رأس خليج السلوم، حيث أنها ذات قيمة كبيرة، واقتنعت بريطانيا برأي معتمدها في مصر، لذا أرسلت الخارجية البريطانية لوزارة الحربية والبحرية لأخذ رأيهما في مسألة حدود ليبيا ومصر، فأفادوا بأهمية خليج السلوم للدفاع عن مصر وكذلك ميناء البردية، و تمسكت بريطانيا بوجهة نظرها بأن واحة جغبوب في الجزء الأوسط من خط حدود مصر وليبيا، وتدخل ضمن حدود مصر ولا تُعد من أراضي ليبيا، كما أن كتشنر قد أيد وجهة نظره، حيث قال أنه منذ عام 1820م أصبحت سيوة داخل الأراضي المصرية، كما أن واحة جغبوب أصبحت ضمن حدود مصر، ولم تمارس الدولة العثمانية في ليبيا أي سلطة على واحة جغبوب، كما أنه عندما قدم كرومر عام 1904م تقريره

كانت واحة جغبوب ضمن حدود مصر، ومن وجهة النظر البريطانية أن واحة جغبوب تأتي بعد السلوم في الأهمية، حيث طرح كتشنر مسألة الخيار بين واحة جغبوب والسلوم، فانتهي التقدير البريطاني أنها بعد السلوم في الأهمية، حيث أن خليج السلوم يقدم لمصر مكسب مادي عكس واحة جغبوب.[1]

فقد كان مشروع كتشنر بشأن تعيين الحدود المصرية الليبية، بمقتضاه يبدأ خط الحدود شمالاً من رأس الملح على ساحل البحر المتوسط ويتجه صوب الجنوب الغربي حتى التقاء خط طول 24 شرقاً بخط عرض 30 شمالاً ويظل ممتداً في اتجاه الجنوب الغربي حتى التقاء خط طول 24 مع خط عرض 22 شمالاً، هذا يعني دخول البردية والسلوم وجغبوب وبئر أبي سلامة في الجنوب داخل الأراضي المصرية.[2]

وقد حاول اللورد كتشنر أن يعجل بوضع السنوسية أمام خيارات المستقبل بالمفاضلة بين الضم لإيطاليا أو ضم جغبوب لمصر، وأكد أنه إذا ما عرض على السنوسيين مصير الواحة فسوف يختارون الحكم المصري، ففي

---

[1] محمد عبدالفتاح عبدالمجيد أبو الإسعاد، المرجع السابق، ص202، 203.

[2] أحمد عبد الونيس شتا، المرجع السابق، ص 360.

نظر كتشنر أن السنوسي تلقي الحكم من حكام مصر بموجب مرسوم، وخضوعه لمصر ليس فيه أي تغيير، لكن هذا الأمر لم يؤدي لموقف من جانب السنوسية بشأن مستقبل واحة جغبوب.[1]

على أي حال، فالدولة العثمانية لم يكن باستطاعتها الحصول على ما تريد من أملاكها، فلقد حدت حدود مصر طبقاً للفرمان الصادر في 13 فبراير 1841م، رغم هذا فقد استمرت في تصميمها على أنه لا يجوز أن يكون بين ولاياتها أي حدود باستثناء مصر، فحدودها الغربية خط يبدأ من عقبة المطر بالقرب من رأس الكنائس على البحر المتوسط ثم جنوباً محاذياً خط طول 30–26 شرقاً، وهذا يعني أن الدولة العثمانية كانت تعتبر السلوم وسيوة وسيدي براني والكفرة وجغبوب ضمن أراضي الدولة العثمانية التابعة لليبيا.[2]

فبعد الاحتلال البريطاني لمصر عام 1882م وبناءً على طلب إنجلترا، بدأت الدولة العثمانية و إنجلترا في التفاوض فيما بينهما، وذلك بشأن

---

[1] محمد عبدالفتاح عبدالمجيد أبو الإسعاد، المرجع السابق، ص205، 206.

[2] فاطمة علم الدين عبدالواحد، المرجع السابق، ص19.

ترسيم الحدود الغربية لمصر، وكان ذلك عقب خلافات شديدة بين الطرفين نشبت منذ عام 1903م، وخاصةً بعد طلب الدولة العثمانية بأن تمد سيادتها في الأراضي المصرية حتى مرسي علم، في حين أن إنجلترا تمسكت بتبعية كامل جبل السلوم لمصر وذلك طبقاً لمعاهدة 1840م.[1]

وكان أول خلاف حدودي في عام 1904 م، عندما قامت الدولة العثمانية بإنشاء نقطة عسكرية على قمة هضبة السلوم والمشرفة على الميناء، عندها أقامت مصر عند سيدي براني نقطة عسكرية، وكانت تبعد عن السلوم 64 كيلومتر[2]، حيث كانت المواقف المصرية متماشية مع السياسة البريطانية، ففي أثناء زيارة الخديوي عباس حلمي الثاني لمريوط بلغه أن الأتراك أقاموا نقطة عسكرية في السلوم التابعة لمصر فأصدر الخديوي أوامره لبطرس غالى [3]، بأن يقوم بمخابرة اللورد كرومر كما اقترح بإرسال هنتر باشا مدير عموم خفر السواحل والقائم مقام دومريكر

---

[1] نادية ماجد عبدالرحمن بري، المرجع السابق، ص584.

[2] مرسي مختار قطب عرابي، العلاقات المصرية الإيطالية 1919-1952، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة بنها، 2013، ص210.

[3] محمد عبدالفتاح عبدالمجيد أبو الإسعاد، المرجع السابق، ص204.

لعمل مشروع الحدود ثم إرساله الى اللورد كرومر بعد الموافقة عليه [1]، ومن أجل اتخاذ الإجراءات اللازمة لحفظ حقوق مصر قام ناظر الخارجية بطرس غالى بالاتصال باللورد كرومر، حيث احتج اللورد كرومر لدي الدولة العثمانية. [2]

وبناء على اقتراح كرومر بعث القائم بالأعمال البريطانية في الدولة العثمانية في 19 نوفمبر 1904 م بمذكرة للدولة العثمانية جاء فيها " مما لا جدال فيه أن حدود مصر الغربية تبدأ من رأس جبل السلوم ثم تتجه الى الجنوب والجنوب الغربي لتضم سيوة وجغبوب، وحتى الآن لا توجد نقطة للدولة العثمانية قرب الحدود المصرية إلا ميناء طبرق على بعد نحو 60 ميلاً غرب السلوم " ويوم 22 نوفمبر 1904 م أبرق السفير البريطاني الى حكومته بنص المذكرة تحت رقم 896، وقال كرومر " أن حدود مصر تبدأ

---

[1] أحمد شفيق باشا، مذكراتي في نصف قرن، الجزء الثالث، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1998، ص،58.

[2] مرسي مختار قطب عرابي، المرجع السابق، ص210.

من رأس جبل السلوم ومنها تتجه الى الجنوب والجنوب الغربي وتدخل فيها جغبوب ".[1]

لكن الدولة العثمانية لم تعير هذه المذكرة المؤرخة في 19 نوفمبر 1904 م أي اهتمام، بل إنها لم تقم حتى بالرد عليها وتركت الأمر معلقاً، ولم ترد عليها رسمياً بما يعني القبول، لإن في نظر الدولة العثمانية أن حدود مصر تلك التي حددتها في الخريطة المرسلة مع الفرمان الصادر في 13 فبراير 1841م، ولقد اعتبرت حكومة بريطانيا أن سكوت الدولة العثمانية يعتبر قبولاً منها للأمر الواقع الذي فرضته عليها، وعلى العكس فقد اعتبرت الدولة العثمانية أن سكوتها على المذكرة رفضاً للأمر الذي تحاول بريطانيا فرضه عليها، وكان سبب هذه المذكرة المؤرخة في 19 نوفمبر 1904 م أن الدولة العثمانية قامت ببناء مخزنين في السلوم ونقطة عسكرية عثمانية على قمة هضبة السلوم وتجول مأمورها العثماني في الأراضي شرق السلوم وجمع العشور منها حيث كانت مصر تعتبر هذه المنطقة ضمن أراضيها.[2]

---

[1] محسن محمد، المرجع السابق، ص17.

[2] فاطمة علم الدين عبدالواحد، المرجع السابق، ص27،28.

وكان رد وزير الخارجية العثماني توفيق باشا أن هذه النقطة العسكرية صغيرة ولا تتعدي 15 جندياً، ولم ترضي الحكومة البريطانية عن هذا التصرف، وفي 31 مارس 1905م أبلغ قائد زورق حرس السواحل الذي زار السلوم لاحتلال الميناء، وأن الدولة العثمانية قد زادت قواتها العسكرية في السلوم أربعة ضباط ومائة جندي تحت قيادة نجل متصرف بني غازي، وأن إنشاء المباني العثمانية في السلوم قائم، وقد أيد هذه البلاغات مأمور مركز مرسي مطروح، فقد وجد أن جنود الدولة العثمانية قد انتهوا من تجهيز مباني للإقامة على شاطئ خليج السلوم وأنهم انتهوا من بناء مخزن ثالث بجوار المخزنين السابقين، وعليه فقد طلب كرومر من وزير الخارجية البريطاني تجديد الاحتجاجات لدي الدولة العثمانية لاحتلالها السلوم، وقامت القوات البريطانية في مصر بإنشاء موقع عسكري في سيدي براني، وكان الهدف هو السبق في احتلال تلك المنطقة عسكرياً، وقدم المستر والتر تونلي القائم بأعمال بريطانيا في الدولة العثمانية في 3 فبراير 1905م الى توفيق باشا تكرار احتجاجه، وبين ل أن المنطقة الصغيرة قد أصبحت قوة عسكرية كبير، وفي 11 مارس 1905 قدم المركيز لانسدون وزير الخارجية

البريطاني برقية الى أوكونور سفير بريطانيا في الدولة العثمانية لتقديم احتجاج شديد اللهجة الى الباب العالي عن موضوع القوات العثمانية في السلوم، لكنه أوضح لوزير خارجيته بمدي حساسية موضوع السيادة العثمانية على مصر، وأنه بالفعل اتصل بتوفيق باشا في 17 مارس 1905م وأبلغه أن بريطانيا ستكون سعيدة بصدور تعليمات لقائد القوات العثمانية في السلوم بالتوقف عن أي توسع داخل مصر.[1]

وظل الأمر على هذا الوضع حتى منتصف عام 1911م إذا عادت الإجراءات من جديد بين بريطانيا و الدولة العثمانية، وفي يونيو 1911م أبلغ فرانسيس جونز قنصل بريطانيا في بني غازي بوصول ضباط من الدولة العثمانية لميناء طرابلس للتفتيش على القوات الموجودة هناك ثم سيتوجه نحو درنه والسلوم، ولقد أرسلت الدولة العثمانية أميرالاي الى السلوم ومعه مؤن وأفراد وإبل مما أثار السلطات البريطانية، وقدم جراي الى القائم بالأعمال البريطانية في الدولة العثمانية برقية يطلب منه أن يبلغ الباب العالي أن امتداد خط التلغراف من السلوم الى جارا وكلاهما داخل الأراضي المصرية طبقاً

---

[1] فاطمة علم الدين عبدالواحد، المرجع السابق، ص 29-30.

للمذكرة الدبلوماسية التي قدمها المستر تونلي في 19 نوفمبر 1904م أمراً غير مقبول، وعلى الرغم من ذلك لم تهتم الدولة العثمانية، وفي الأول من سبتمبر 1911م أبلغت قوات حرس السواحل المصرية أن إحدى بواخر الدولة العثمانية قامت بإنزال مواد لاستخدامها في مد خط التلغراف العثماني الى شرق السلوم، فأرسل جراي الى جيرارد لوثر سفير بريطانيا في الدولة العثمانية للاستفسار عن هذا الأمر، وأن يبلغ الباب العالي أن بريطانيا ستعتبر الأمر محاولة لتغيير الوضع القائم، وأفاد لوثر أن حقي باشا وزير الخارجية العثماني أبدي اندهاشه من الأمر وأنه فعلاً أصدر تعليماته لمسئول البريد لإيقاف هذا العمل، وهكذا توقف إنشاء خط التلغراف، وفي 28 سبتمبر وجهت إيطاليا إنذارها النهائي للدولة العثمانية وبدأت قواتها في احتلال طرابلس الغرب.[1]

على أي حال لقد أكدت بريطانيا على الدولة العثمانية أن واحة جغبوب هي جزءاً من الأراضي المصرية، فلقد أبرق لوثر الى إدوارد جراي يبلغه بما دار بينه وبين عاصم بك في القسطنطينية، فقد أشار لعاصم بك عن

---

[1] فاطمة علم الدين عبدالواحد، المرجع السابق، ص 30-36.

محادثة قد أجراها نيكلسون مع توفيق باشا، وأشار أن الواحة كانت دائماً في السؤال عنها أنها جزءاً من الأراضي المصرية، وأن بريطانيا لا تقبل باحتلال الواحة وتعتبره خرقاً لحياد مصر، وكانت وجه النظر العثمانية أن واحة جغبوب كانت دائماً تنتمي لبرقة.[1]

يعتبر عام 1904م هو بداية الاهتمام بالحدود المصرية الليبية، ففي هذا العام بدأت سلسلة من الاتصالات الدولية بين جميع الأطراف المهتمة بحدود مصر وليبيا، فكانت هناك اتصالات بين بريطانيا وايطاليا والدولة العثمانية والسنوسيين أيضاً، وظلت هذه الاتصالات حتى عام 1912م، وبدأت ايطاليا تهتم بمسألة الحدود، ولقد اعتمدت ايطاليا في تدعيم نفوذها في مصر على الدكتور إنريكو إنسباتو[*]، وبرز هذا الاهتمام الايطالي بمسألة

---

[1] F.O.407/178, No227 ,Lowther to Edward Grey , Constantinople , 17, June, 1912.

[*] إنريكو إنسباتو: ولد إنسباتو في عام 1878م، التحق بكلية الطب، وكان ينتمي لطائفة تري أن إفريقيا الميدان الطبيعي لإيطاليا، وكانت هذه الطائفة من الشباب الايطالي ترغب بواجباتها نحو الوطن آملين في الخروج بالوطن من عثرته، وقد حضر انساباتو الى مصر لحضور مؤتمر طبي، تعرف على سلفا جوراجي وكيل ايطاليا السياسي ورأي فيه الأداة السياسية الايطالية في مصر، وقد عرض إنسباتو على جيوليتي رئيس الوزراء، إصدار جريدة في مصر لتجميع المعلومات، فعاد الى مصر إنسباتو وكون بها علاقات مع

الحدود على يديه، وكان إنسباتو مهتماً بمسألة الحدود بين مصر وليبيا[1]، وقد دعي الدكتور إنريكو إنسباتو ايطاليا للدفاع عن حدود طرابلس، هذا الأمر بعد أن عجزت الدولة العثمانية عن صد الأطماع البريطانية في طرابلس، وقد أكد إنسباتو عن طريق مجلة النادي التي كان يصدرها من القاهرة على وجهة النظر الايطالية، والتي كانت تري بأن حدود مصر الغربية تقع عند رأس الكنائس غربي مرسي مطروح مباشرة، وقد دعي إنسباتو في مقالاته المنشورة في عام 1905 وعام 1906 ايطاليا للعمل على حماية الحدود الليبية، لأن طرابلس تمثل لإيطاليا مستعمرة ضرورية وهي بالنسبة لإيطاليا توازن عسكري في البحر المتوسط.[2]

ففي 26 مارس 1905م نشر إنسباتو مقالاً بعنوان لننقذ طرابلس، ذكر فيه أنه يجب إنقاذها، وأن الدولة العثمانية لا تستطيع حماية نفسها، وأن ايطاليا ستفوز بمكاسب سياسية واقتصادية في حدود الفرصة والشرف، وقد

شخصيات بارزة مثل الشيخ عبدالرحمن عليش ومحمد عبده، ولقد أصدر جريدة النادي بالعربية والايطالية. مرسي مختار قطب عرابي، المرجع السابق، ص211.

[1] مرسي مختار قطب عرابي، المرجع السابق، ص210.

[2] محمد عبدالفتاح عبدالمجيد أبو الإسعاد، المرجع السابق، ص199.

دافع إنسباتو عن حدود طرابلس ضد ما أسماه بالزحف المصري، ولم تقتصر جهوده على دعوة ايطاليا لإنقاذ حدود طرابلس، لكن جاء في مذكراته أنه بحيلة ذكية استطاعوا منع الجنود المصريين من احتلال واحة جغبوب، حيث قاموا بتزويد بعض الليبيين بملابس الجيش العثماني وعندها أحجم المصريين عن الدخول في معركة مع قوات عثمانية، ولقد أشار إنسباتو في تقريره عن عملية التسلل المصري داخل الأراضي الليبية بصفة مستمرة خلال رحلته الى السلوم في عام 1907م، فقد أشار أن ليبيا هي نقطة انطلاق النفوذ الايطالي، وأنها مستعمرة ضرورية لإيطاليا ولذلك يتحتم عليها الدفاع عنها، ولقد ذكر أن آخر الموانئ المصرية بقبق ويبعد عن سيدي براني مسافة ساعتين وبه ست جنود، وعلى مسيرة ساعتين تعسكر قوة عثمانية، وخليج السلوم على مسيرة ثلاث ساعات وبه المركز العثماني الثابت، وأن مصر تطمع في تحويل جنودها من بقبق الى السلوم، وظل ينادي ألا تتجاوز مصر مرسي مطروح إلا بضعة كيلو مترات، كما طالب ايطاليا بالتدخل لتعيين الحدود وإنقاذ السلوم وإبقائها داخل الحدود الليبية.[1]

---

[1] مرسي مختار قطب عرابي، المرجع السابق، ص210، 211.

ولقد استجابت ايطاليا لمطالب إنسباتو عام 1907م، حيث اقترحت ايطاليا على بريطانيا الدخول في مباحثات لتنظيم الحدود بين مصر وليبيا، لكن بريطانيا ردت عليها على لسان وزير خارجيتها بأن هذه المسألة الحدودية لا يمكن الاتفاق عليها إلا مع الدولة العثمانية وحكومة مصر، ولا يجوز لإيطاليا التدخل حتى لا تثير سوء التفاهم، حيث أنه في عام 1906م أظهرت الدولة العثمانية حساسية شديدة تجاه تحديد الحدود بين مر وأجزاء من أملاكها، وكانت وجهة نظر ايطاليا أنه لا توجد وثيقة أو اتفاق لخط دقيق وواضح للحدود بين طرابلس ومصر، ولذي تعتبر نظرياً رأس الكنائس هي الحد الفاصل بين طرابلس ومصر، وأقدم دراسة لهذه الحدود قام بها الفرنسي رايموندو باشو للحدود المصرية الليبية، حيث قام برحلة جغرافية بين عامي نوفمبر 1822م ويوليو 1825م وقدم دراسته للجمعية الجغرافية الفرنسية وأكد أن رأس الكنائس هي العقبة الصغرى التي كانت تاريخياً الحد الفاصل بين طرابلس ومصر.[1]

---

[1] محمد عبدالفتاح عبدالمجيد أبو الإسعاد، المرجع السابق، ص200، 201.

وفي 12 يونية 1907م أرسلت ايطاليا مذكرة الى بريطانيا، أوضحت فيها أن الحدود الشرقية لليبيا عبارة عن خط يبدأ من رأس بولان على البحر ويسير مع خط طول 25 شرقاً، ويضم في الجانب الغربي منه السلوم وسيوة والكفرة وجغبوب، فقامت بريطانيا بالرد على هذه المذكرة بأنها تقطع أجزاء كبيرة من مصر وأن حدود مصر الغربية محددة في مذكرة الباب العالي في نوفمبر 1904م، وأن واحة جغبوب ضمن الأراضي المصرية، ولكن الحكومة الايطالية استمرت في الإلحاح على الحكومة البريطانية، ولقد أبلغ السفير الايطالي في لندن وزير الخارجية البريطاني في يوليو 1907م أن شعبها يخشي أن تتخلي بريطانيا عن ايطاليا وتميل لصالح مصر، وأنه بدون الكفرة وواحة جغبوب تصبح برقة عديمة القيمة، وكان الرد أن أي مفاوضات حول الحدود ستصل للدولة العثمانية مهما كانت سريتها، وهذا الأمر سيثير صعوبات لإيطاليا نفسها، وأمام هذا الإلحاح الايطالي في شهر أكتوبر كلفت بريطانيا مندوبها بمصر جورست لبحث موضوع الحدود، وأعد مذكرته بأن الحدود المصرية لم تحدد إلا على

الخريطة المرفقة بالفرمان العثماني 1841م[1]، وأن مصر تعتبر أن حدودها تبدأ من جبل السلوم مع خط طول 20 - 25 شرقاً، وأن تقرير هيئة الأركان الحربية الايطالية عام 1891م عن الممتلكات الأوربية بأفريقيا جعل السلوم في حدود مصر، وأن واحة جغبوب حولها خلاف، وأن سيوة منذ عام 1820م تتبع مصر وأن الكفرة لا تهتم بها مصر، وفي مايو 1909م نشر إنسباتو مقالاً أكد فيها على أن الأحداث التي مرت بها المنطقة لم تيسر توفير وثيقة أو اتفاق يضع خطاً دقيقاً للحدود وتحدث عن خريطة عام 1841م.[2]

ولقد وقع اللورد كتشنر في عام 1911م خرائط الحدود الغربية لمصر وكانت واحة جغبوب داخل الحدود المصرية، وفي أكتوبر 1911م عندما نشبت الحرب بين ايطاليا والدولة العثمانية، أعلنت ايطاليا حصاراً بحرياً على المنطقة الممتدة على ساحل البحر المتوسط الى الدرجة 27 شرقاً، فقامت بريطانيا بصفتها الممثل لمصالح مصر الخارجية بالاحتجاج، وأوضحت بريطانيا في بلاغ لها قامت بإصداره أن واحة جغبوب داخل

---

[1] مرسي مختار قطب عرابي، المرجع السابق، ص212.

[2] مرسي مختار قطب عرابي، المرجع نفسه، ص212.

الحدود المصرية[1]، وقد امتد هذا الحصار الى داخل الحدود المصرية من شرق رأس الكنائس، وكذلك فقد ظهرت بارجة ايطالية في خليج السلوم، فانزعجت كلٌ من بريطانيا ومصر، وفاوضت مصر الدولة العثمانية في شأن السلوم فتنازلت الدولة العثمانية لمصر عن السلوم حتى لا تقع في أيدي الايطاليين، وفي مارس 1912م وبانتهاء الحرب أعلنت ايطاليا ضم ليبيا ضمن ممتلكاتها، وأن حدود ليبيا تنتهي غرب السلوم، فكان هذا اعترافاً منها بأن السلوم تابعة لمصر، وقرر مجلس النظار المصري ضم السلوم في التقسيمات الإدارية في أبريل 1912م[2]، على أي حال ففي 18 أكتوبر 1912م عُقد صلح اوشي لوزان بين الحكومة العثمانية والايطالية، وبموجب هذا الاتفاق تنازلت الدولة العثمانية عن ليبيا لإيطاليا وانسحابها من ميدان القتل.[3]

---

[1] مازن مهدي عبدالرحمن الشمري، المرجع السابق، ص92.

[2] مرسي مختار قطب عرابي، المرجع السابق، ص212.

[3] مصطفي حامد رحومة، صلح أوشي لوزان أكتوبر 1912م، بحوث ودراسات في التاريخ الليبي 1911- 1943م، جـ2، جامعة الفاتح، مركز دراسة جهاد الليبيين ضد الغزو الايطالي، سلسلة الدراسات التاريخية – 4، 1984م، ص69.

فقد كانت ترى ايطاليا أن مستعمرتها الليبية توفر لها ورقة قوية في سعيها للهيمنة في منطقة البحر الأبيض المتوسط، وكانت ترى أن ليبيا هي حجر الزاوية للإمبراطورية الأفريقية و البحر الأبيض المتوسط.[1]

كانت بريطانيا تؤيد مصر في جميع مطالبها الخاصة بمسألة الحدود، ومنها واحة جغبوب تأييداً تاماً، وذلك حتى نهاية عام 1911م حتى أنها كلفت القائم بأعمال سفارتها في الدولة العثمانية المستر والتر تونلي بأن يقدم مذكرة دبلوماسية للباب العالي، يوضح فيها وجهة نظر الحكومة المصرية الخاصة بموضوع الحدود، وأن السلوم وواحة سيوة وجغبوب ضمن الأراضي المصرية، فقد كانت بريطانيا تشعر بأهمية واحة جغبوب والطائفة السنوسية الموجودة بها، وأن تسليم واحة جغبوب لأي قوة قد يكون لها أثر ضار على هيبة بريطانيا في مصر وأجزاء أخري من الإمبراطورية البريطانية[2].

---

[3]Saskia M.Van Genugten, Italian and British relations with Libya pride and privileges 1911- 2011 , PHD , Johns Hopkins university, Baltimore, Maryland, 2012 ,P. 69.

[2] F.O.407/178, No132,War Office to Foreign Office , Whitchall , 3, Apr, 1912.

ولكن منذ عام 1911م بدأت بريطانيا في الانحياز الى جانب ايطاليا باعتبارها صديقةً لها، لكن بريطانيا في نفس الوقت لم تسلم لها بمطالبها في الأراضي المصرية، فعندما شعرت بالخطر على مناطق نفوذها في مصر وقفت وبقوة ضد المطالب الايطالية.[1]

وقبل أن تدخل ايطاليا الحرب ومع بوادر الحرب العالمية الأولي، كان الشاغل الذي يشغل ايطاليا هو دورها في الحرب ووضع التصور لسياستها في الحرب وما يمكنها تحقيقه من مكاسب خلال هذه الحرب، فقامت وزارة المستعمرات بعمل دراسة للمصالح الاستعمارية الايطالية في ثماني مذكرات منفصلة كان منها واحة جغبوب، ولقد قدم وزير المستعمرات الى وزارة الخارجية المذكرة الخاصة بواحة جغبوب في نوفمبر 1914م وتناولت هذه المذكرات المناقشات التي دارت عامي 1906 و 1907م، والمذكرات التي تبودلت بين الخارجية البريطانية والايطالية، وفي نهاية المذكرة أُشير

[1] فاطمة علم الدين عبدالواحد، المرجع السابق، ص15، 16.

بأن واحة جغبوب أصبحت ذات قيمة أهمية أكبر لإيطاليا مما كانت عليه عام 1907م، وأنه من الضروري تعديل الحدود الى شرق جغبوب.[1]

على أن هذا الانحياز البريطاني المتردد عند دخول ايطاليا الحرب العالمية الأولي تحول الى انحياز تام، ويتضح ذلك بوضوح عندما هددت ايطاليا باحتلال واحة جغبوب، وكذلك تسريب معلومات عن طريق القنصل الفرنسي في بنغازي بأن قوات ايطالية في طريقها الى ميناء بردية تمهيداً لاحتلال واحة جغبوب، حينها لم تصغ بريطانيا سمعاً لاستنجاد مصر.[2]

وبعد أن ضمت مصر السلوم وحتى قيام الحرب العالمية 1914م، قامت بريطانيا بجذب ايطاليا الى صف الحلفاء، وقد وعدتها بريطانيا في معاهدة لندن السرية في أبريل 1915م، بمنحها في حال الانتصار تعديلات في حدود مستعمراتها ومناطق جديدة، حيث نصت مادتها العاشرة على أن تنقل مزايا وحقوق الدولة العثمانية في ليبيا الى ايطاليا، وكذلك فقد نصت المادة الثالثة عشر على أنه إذا توسعت فرنسا وبريطانيا في مستعمراتها على

---

[1] مرسي مختار قطب عرابي، المرجع السابق، ص213.

[2] فاطمة علم الدين عبدالواحد، المرجع السابق، ص16.

حساب ألمانيا توافق فرنسا وبريطانيا على حق ايطاليا في تعديل حدودها في مستعمراتها في ليبيا.[1]

ومنذ أن احتلت ايطاليا ليبيا تحولت الحركية السنوسية من حركة دينية بحتة الى حركة جهادية تسعي لطرد ايطاليا، وأصبحت الواحات الداخلية والحدودية ملاذاً لهم، ومع انضمام ايطاليا للحلفاء في الحرب، ظهر العديد من المشاكل على الحدود المصرية الليبية، وقد امتدت المناوشات بين السنوسيين والايطاليين على أطراف الحدود، كذلك فقد تكررت المناوشات بين إنجلترا وقوات السيد أحمد الشريف على جانبي هذه الحدود، وكان السيد أحمد الشريف مدفوعاً من قبل الألمان، وذلك لإحداث القلاقل ضد الوجود البريطاني في مصر، ومع احتدام المعارك خلال الحرب العالمية الأولي، فكرت إنجلترا في استمالة السيد أحمد الشريف لجانبها، مع السماح له بمد نفوذه على بعض واحات الصحراء الغربية ووعود بملكية هذه الواحات، ولقد استمر السيد أحمد الشريف في التعاون مع الدولة العثمانية وألمانيا ضد إنجلترا وهذا بحكم ميوله العثمانية، وطالبته بريطانيا بالوقوف على الحياد في

---

[1] محمد عبدالفتاح عبدالمجيد أبو الإسعاد، المرجع السابق، ص206.

الصراع الدائر بين دول الوسط ألمانيا وحلفاءها وبين دول الوفاق بريطانيا وحلفائها، ثم قامت بريطانيا بالتعاون مع ايطاليا بشن حملة عسكرية على قوات السيد أحمد الشريف، انتهت بهزيمته وتشتيت قواته، ومن ناحية أخري قامت بريطانيا وايطاليا بلعبة أخري لشق صفوف السنوسيين، وإضعاف السيد أحمد السنوسي، فنسقوا فيما بينهما على التصالح مع السيد إدريس السنوسي، في أثناء زيارةً له في مصر في عام 1916م، ونجحت بريطانيا في إقناع السيد إدريس السنوسي بجدوي الصلح، واستطاعت بريطانيا استمالة السيد إدريس السنوسي الى جانبها، وتفاوض الإنجليز معه[1]، ففي 25مايو 1916م أوفد المعتمد البريطاني في مصر الكولونيل تالبوت للتفاوض مع السيد إدريس السنوسي، وقد استمرت المفاوضات بينهما، و لكنها كانت تبدأ وتنقطع، وفي 14 أبريل 1917م عُقد اتفاق تالبوت السنوسي مع السيد إدريس السنوسي، وقد نصت المادة الرابعة من الاتفاق على أن يتولى السيد إدريس السنوسي إدارة واحة جغبوب الداخلة في الأراضي المصرية وذلك بطريقة الوكالة، لكن وضعت شروط لإدارة السيد إدريس السنوسي لواحة

[1] نادية ماجد عبدالرحمن بري، المرجع السابق، ص584، 585.

جغبوب وكان أهم هذه الشروط، ألا يسمح باجتماع السنوسيين بالقرب من الحدود المصرية، وألا يسمح السيد إدريس للسنوسيين أن يقيموا في جغبوب أو سيوة، وأن يستثني 50 مسلماً في واحة جغبوب للحفاظ على الأمن والنظام.[1]

مع انتهاء الحرب العالمية الأولي كانت ايطاليا تتوقع أنه حان الوقت، وأنها ستتمكن من تعديل الحدود بين ليبيا ومصر وتضم واحة جغبوب الى ليبيا، ولقد عقدت ايطاليا في 21 يناير مؤتمراً استعماريا، وكان المؤتمر برئاسة تيتني وزير الخارجية الايطالية معتمدة على معاهدة لندن السرية، وخاصة المادة الثالثة عشر في مطالبتها لحليفتها بأن تعترف لها بحقوقها في شرق إفريقيا وليبيا، ولقد وضح وزير الخارجية الايطالي في هذا المؤتمر قراراً أيد فيه المطالب الايطالية، لكن كلاً من فرنسا وإنجلترا قد أبلغت ايطاليا بأنهما يقبلون البعض من هذه المطالب ولا يستطيعون تأييد كل المطالب الايطالية.[2]

---

[1] محسن محمد، المرجع السابق، ص30، 31.

[2] مرسي مختار قطب عرابي، المرجع السابق، ص213.

فكان الاتفاق الذي أبرم بين إنجلترا وفرنسا وايطاليا في معاهدة لندن السرية 1915م كان مفاد المادة الثالثة عشر أنه إذا غنمت إنجلترا وفرنسا مستعمرات في إفريقيا على حساب ألمانيا فتعطي ايطاليا حينها تعويضات تراعي فيها حدود مستعمراتها، وكان اللورد ملنر المفاوض البريطاني في هذه اللجنة قد أصر على أن يحتفظ لمصر بميناء السلوم، ولكنه وافق على إعطاء ايطاليا واحة جغبوب، ولم يحدث في عهد اللورد ملنر أو خلفه اللورد كيرزون أي تقدّم بصدد حدود مصر وليبيا.[1]

فلقد خابت الآمال الايطالية في تسويات مؤتمر الصلح في باريس في يناير 1919م، فسيطرت بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة على أعمال المؤتمر في فرساي، كما أن لويد و كليمنصو وولسن رفضوا إعطاء ايطاليا أي مستعمرات، مما اضطر رئيس الوزراء الايطالي اورلاندو للتنحي عن الحكم.[2]

---

[1] عبد العزيز عزت باشا، حدود مصر الغربية والموقف الدولي منها، أهمية واحة جغبوب في الدفاع عن مصر، دار الكتب المصرية، 1950م، ص7.

[2] محمد عبدالفتاح عبدالمجيد أبو الإسعاد، المرجع السابق، ص165، 166.

كانت ايطاليا تري أن احتلالها لواحة جغبوب في سياستها هي نقطة جوهرية، وهو يعتبر أكبر نجاح عسكري وبهذا الاحتلال ستقضي على المقاومة وتحرم جغبوب من كل دعم مادي من مصر، ولن يكون أمام المقاومة سوي الاستسلام.[1]

طالبت ايطاليا إنجلترا بتطبيق معاهدة لندن 26 أبريل 1915م، بعد أن فشلت في الحصول على أي مكاسب في مؤتمر الصلح 1919م بفرساي في باريس، فقد طالبت أيضاً بالدخول في مفاوضات لتعديل الحدود بين مصر وليبيا، وفي نوفمبر 1919م بدأت المفاوضات بين ملنر[*] وتيتوني وكانت ايطاليا مهتمة بواحة جغبوب حيث سيطرتها على برقة وأهميتها الدينية والاستراتيجية، وما كان يهم بريطانيا هو تأمين حدود مصر من الغرب ناحية

---

[1] السنوسي يونس على بالقاسم، المرجع السابق، ص260.

[*]الفريد ملنر: تولي وزارة الحرب البريطانية في الرابعة والستين من عمره، ثم أصبح وزيراً للمستعمرات، وكان يزور مصر لمدة سبعة أعوام متتالية بعد انتهاء عمله بها، الّف عن مصر كتاباً بعنوان إنجلترا في مصر، كان يطالب بقانون للتنجيد الإجباري لكن المشروع لم يتحقق، وكان لديه مشاريع كثيرة مثل التعريفة الجمركية –الجديدة وسياسة زراعية جديدة ومد القطاع العام ليشمل السكة الحديد، ولكن مطالب ملنر رفضت، ولكن نجح في تحقيق أجزاء من وحدة الإمبراطورية وزارته للمستعمرات لمدة عامين ونصف.محسن محمد، المرجع السابق، ص32.

الشمال عند السلوم، فاقترح ملنر التبادل حيث يدخل قطاع كاف غرب السلوم ضمن أرض مصر في مقابل واحة جغبوب، وتبودلت المذكرات فيها واشترطت بريطانيا الاعتراف بالحماية على مصر لتوقيع الاتفاق.[1]

وقد دارت المراسلات بين اللورد ملنر و السنيور فيتوريا شالويا وزير خارجية ايطاليا، فقد وصل بنفسه الى لندن للتعجيل بالاتفاق، وقد كانت ايطاليا مصرة على هذا الأمر، حتى أنها قامت بتهريب الأسلحة والذخائر الى الوطنيين المصريين، وذلك حتى تحث إنجلترا على التعجيل بالاتفاق، ومن ناحية أخري كسب رضاء عرب طرابلس.[2]

ولقد أعطي ملنر وعداً لشالويا بالتنازل عن واحة جغبوب في يونيو 1919م ولقد رحب بهذا الأمر تيتوني، وأمام البرلمان الايطالي صرح تيتوني أن بريطانيا عرضت توسيع المستعمرة الايطالية في ليبيا وسيكون بمقدور ايطاليا السيطرة على السنوسيين، وقامت صحيفة التريبونا شبه

---

[1] محمد عبدالفتاح عبدالمجيد أبو الإسعاد، المرجع السابق، ص170، 171.

[2] محمد رفعت عبدالعزيز السيد، العلاقات المصرية الليبية في النصف الأول من القرن العشرين 1911-1951، رسالة دكتوراه غير منشورة، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، 1986، ص113.

الرسمية أن الاتفاق بين لندن وروما تم، وأن خط الحدود سيبدأ من رأس الملح على ساحل البحر ويتبع خط 25 وتُعطي سيوة والسلوم لمصر وايطاليا تُعطي الكفرة وواحة جغبوب، ولقد أرسل وكيل الخارجية البريطاني سبيرلنج في 18 فبراير1920م مذكرة الى باكاري سفير ايطاليا في لندن بشأن تعديل خط الحدود المقترح وأرفق بها خريطة، وأخطر شالويا ملنر في 10 أبريل أن حكومته توافق على طلب بريطانيا بجعل خط الحدود يبدأ من نقطة على شاطئ البحر تبعد 10 كيلومتر عن السلوم وأن النقطة الأساسية هي ضم جغبوب الىها ومحاذاة خط الحدود لخط طول 25 شرقاً متفق عليه[1]، ولقد أعرب ملنر لشالويا في 13 أبريل شكره لموافقة حكومته على عرض بريطانيا، ولقد عدت ايطاليا هذا الاتفاق واجب التنفيذ، رغم كونه مذكرات متبادلة ولم يخرج عن كونه مذكرات، وعلقت ايطاليا أهمية كبيرة على هذه المذكرات المتبادلة بين ملنر وشالويا، ولقد عجزت ايطاليا عن عبور الساحل في ليبيا رغم كل ما أنفقته من أموال وما فقدته من رجال، حيث أنها واجهت مقاومة عنيفة من السنوسيين، لذي رأت ضروري الحصول واحة جغبوب

---

[1] مرسي مختار قطب عرابي، المرجع السابق، ص214.

حتى تحصل على نقطة في الصحراء تستطيع الزحف منها الى مناطق عجزها.[1]

وافق اللنبي على مبدأ تعديل الحدود، وكتب شالويا الى ملنر في 10 أبريل 1920م بأن التعديل طبقاً لاتفاقية لندن 1915م يمكن وفقاً لقاعدة استبدال واحة جغبوب بعشرة كيلومتر غربي السلوم ووافق ملنر، وفي يونيو 1920م استقالت الوزارة الايطالية قبل الوصول لاتفاق نهائي، وفي 20 أبريل 1921م استؤنفت بينهما الاتصالات.[2]

ولقد أرسل المستشار المالي البريطاني في 21 يونيه 1921م مذكرة للحكومة المصرية يوضح فيها الاتفاق الايطالي البريطاني لخط الحدود المصري الليبي، وطالب بوجهة النظر المصرية، ولكن الأحداث في مصر حالت دون تقديم الحكومة المصرية وجهة نظرها، واتفاق ملنر شالويا هو اتفاق كان من نوع الصفقات بين بريطانيا وايطاليا، ونموذجاً للمصالح الاستعمارية، ولقد قام سبيرلنج بالتأكيد على باكاري بسرية هذه المفاوضات

---

[1] مرسي مختار قطب عرابي، المرجع نفسه، ص214.

[2] محمد عبدالفتاح عبدالمجيد أبو الإسعاد، المرجع السابق، ص171، 172 .

وكشفها يثير الصعوبات، وفي هذا الاتفاق أعطي من لا يملك لمن لا يستحق، وهو أشبه بوعد بلفور، ورغم احتلال بريطانيا لمصر لا يعطيها الحق في تسليم جزء من أراضي مصر لإيطاليا، وكذلك لا يحق لإيطاليا تعديل الحدود الليبية، وكانت بريطانيا تهدف من هذا الاتفاق أن ترفضه مصر، وتنشأ أزمة سياسية وهنا تسنح لها الفرصة للتدخل في شئون مصر وإعادة الحماية البريطانية على مصر، هذا فضلاً عن إرضاء إيطاليا، ولقد ظل اتفاق ملنر شالويا بعيداً عن الدخول في حيز التنفيذ ولم يوقع من الجانبين البريطاني والايطالي، وظل مشروع اتفاق، وألحت ايطاليا على بريطانيا لتنفيذه لكن تطورات المسألة المصرية كانت تشغل بريطانيا.[1]

---

[1] مرسي مختار قطب عرابي، المرجع السابق، ص214، 215.

الفصل الثاني

المفاوضات حول واحة جغبوب

الفصل الثاني

المفاوضات حول واحة جغبوب

1-المفاوضات في عهد وزارة يحيي إبراهيم (15مارس 1923 – 27 يناير1924)

2-المفاوضات في عهد الوزارة السعدية (28 يناير1924 – 24 نوفمبر1924)

3-المفاوضات في عهد الوزارة الزيورية (24 نوفمبر 1924 – 7 يونية 1926)

4-موقف القصر

5-موقف السنوسية من المفاوضات بين الحكومة المصرية وإيطاليا

1-المفاوضات في عهد وزارة يحيي إبراهيم(15مارس 1923 – 27 يناير1924):

وصلت الحزب الفاشستي [*] إلى الحكم في إيطاليا وتولت زمام الأمور بها، وحينها أثيرت مسألة الحدود المصرية الليبية، وكان هذا عن طريق وزيرها المفوض الجديد ألدروفاندي، ومع اشتداد المقاومة الليبية عام 1923م ضد إيطاليا، قامت بتجديد مساعيها لتعديل الحدود بين مصر وليبيا.[1]

---

[*] الحزب الفاشستي: مصطلح الفاشية استخدمه موسوليني لأول مرة لوصف حركة سياسية جمعت بين التعصب القومي والعداء لكل من اليسارية والسياسة المحافظة عام 1919، وبعد ثلاث سنوات تولي موسوليني مقاليد السلطة على رأس ائتلاف مدعوم من المحافظين، وعام 1926 بدأ في تأسيس ديكتاتورية واسعة النطاق، وفي هذا التوقيت صارت الفاشية محط إعجاب الكثيرين من الشخصيات السياسية والأدبية في أماكن كثيرة خارج إيطاليا، ولم تكن كلها تنتمي للتيار اليميني . كيفن باسمور، الفاشية : مقدمة قصيرة جداً، ترجمة رحاب صلاح الدين، الطبعة الأولي، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، 2014م، ص19.

[1] مرسي مختار قطب عرابي، المرجع السابق، ص217.

فعقب فوز الفاشيين في الانتخابات بقيادة موسوليني عام 1922م، أعلن عن الاستراتيجية الاستعمارية الإيطالية الجديدة، حيث اعترف بأن المستعمرات الإيطالية غير كافية، وأنه يجب توفير مساحة كافية لتوسيعها، وأعلن أن إيطاليا ترغب في توسيع مستعمراتها في إفريقيا لصالح الوطن الإيطالي، وأعلن انه يريد وضع نهج جديد مقارنة بالإطار الأوربي.[1]

أبلغت بريطانيا عقب إعلان استقلال مصر في عام 1922 الحكومة المصرية أن مسألة الحدود من الآن فصاعداً هي من اختصاص الحكومة المصرية ويكون التفاوض مباشرةً بين الحكومة المصرية والإيطالية[2]، وهنا احتجت إيطاليا على هذا الأمر لأن بريطانيا كانت قد وعدتها بتعديل حدود برقة قبل أن تنال مصر استقلالها[3]، وكان موسوليني يرغب في بقاء

---

[1] Saskia M.Van Genugten , Op, Cit., P. 66 , 67.

[2] F.O.407/198, No.31,Kerr to the Marquess Curzon of Kedleston, Cairo ,13,jan. 1924.

الملحق رقم (1)

[3] الأهرام، عدد 13791، حول حدود برقة، 8 يوليو 1922م، ص4.

العلاقات الودية مع مصر، وكان يرى بضرورة السيطرة على واحة جغبوب، على أن يكون ضم الواحة بدون استخدام القوة.[1]

وقد دخلت إيطاليا في المفاوضات مع الحكومة المصرية في عهد وزارة عبدالخالق ثروت (أول مارس – 29 نوفمبر 1922)، وقررت الحكومة المصرية إيفاد لجنة لدراسة الحدود على طبيعتها برئاسة وزير الحربية إبراهيم فتحي، وكان تقرير اللجنة أن واحة جغبوب واحة مصرية، وضماناً لأمن مصر أوصت بعدم تركها لأية قوة اجنبية، وأكد عبدالخالق ثروت أن مصر غير مقيدة بمفاوضات كانت بين بريطانيا وإيطاليا، ويرى البدء في مفاوضات جديدة، وتمسكت إيطاليا بتنازل مصر عن جغبوب طبقاً لاتفاق ملنر شالويا [*]، لذلك شكل عبدالخالق ثروت لجنة الحدود الغربية

---

[1] مرسي مختار قطب عرابي، المرجع السابق، ص217.

[*] اتفاق ملنر شالويا: بعد فشل محاولات إيطاليا في مؤتمر الصلح بفرساي 1919، اتجهت نحو المفاوضات الثنائية مع بريطانيا في التوصل لتسوية في مسألة الحدود المصرية الليبية، وقد تمت المفاوضات بين ملنر وزير خارجية بريطانية وشالويا الإيطالي، وفي مقابل تعديل الحدود مع برقة أرادت بريطانيا الحصول على اعتراف إيطاليا بالحماية البريطانية على مصر، وفي 20 أبريل 1920 توصل شالويا وملنر إلي مشروع اتفاق على نقل خط الساحل النهائي للحدود بين برقة ومصر إلي مسافة 10 كيلو

برئاسة إسماعيل صدقي(**) وزير المالية، وفي 23 نوفمبر أوضح إسماعيل صدقي في تقريره أهمية الواحة الدينية والعسكرية، كما ذكر أن المفاوضات على أساس استبقاء جغبوب لن تؤدي إلى نتيجة مهما قدمت مصر من إجراءات لتحقيق ما يريده الإيطاليون في المطالبة بجغبوب، ولقد تمسكت

متر شمال السلوم في المقابل تتنازل بريطانيا عن واحة جغبوب إلي إيطاليا. محمد عبدالفتاح عبدالمجيد أبو الإسعاد، المرجع السابق، ص207.

(**) إسماعيل صدقي بن أحمد شكري: ولد في 15 يونيو سنة 1875م، في عهد الخديوي إسماعيل في مدينة الإسكندرية، وسمي بهذا الاسم تيمُّناً باسم اسماعيل صديق باشا المفتش، والذي كان في أوج مجده آنذاك، فسماه والده بهذا الاسم علي عادة الناس التسمية بأسماء العظماء والمشهورين، فهو ينتمي إلى عائلة مصرية، أقامت في محافظة الغربية بالدلتا، من جذور عربية أصيلة، والده أحمد شكري، والذي ولد في بلدة الغريب بزفتي، ووالدته هي فاطمة هانم، دخل مدرسة الفرير في السادسة من عمره، وأتقن بها اللغة الفرنسية، ثم انتقل إلى مدرسة الحقوق والتي تخرج منها في 1894م، وعين في وظيفة كاتب بالنيابة، ثم عرض عليه محمد سعيد باشا رئيس الوزراء فيما بعد منصب مساعد نيابة، ثم قدم في وظيفة سكرتير إداري بمجلس بلدية الإسكندرية، ومكث بها عشر سنوات، ثم عين سكرتيراً عاماً للبلدية، ثم في وزارة محمد سعيد باشا عين سكرتير عام وزارة الداخلية، ثم ناظراً لوزارة الزراعة في عهد وزارة حسين رشدي باشا، وفي عهد وزارة عدلي يكن الأولي اختير وزيراً للمالية، وكان أحد واضعي تصريح 28 فبراير في وزارة ثروت باشا، وقد تولي وزارة الداخلية في عهد أحمد زيور باشا، وفي 19 يونيه 1930م ألّف وزارته وكان رئيساً ووزيراً للداخلية والمالية، وقد استبدل دستور 1923 بدستور 1930، وفي 16 فبراير 1946 شكل وزارته للمرة الثانية. إسماعيل صدقي باشا، تحقيق سامي أبو النور، مذكراتي، الطبعة الثانية، مكتبة مدبولي، 1996م ،ص 16، 124 ؛ مازن مهدي عبدالرحمن الشمري، المرجع السابق، ص6 ،246.

الوزارة بالواحة باعتبارها أرضاً مصرية لا يمكن التنازل عنها، وانتهي دور عبدالخالق ثروت عند هذا الحد، حيث استقالت الوزارة في 29 نوفمبر 1922م.[1]

على أي حال فقد ذكر إسماعيل صدقي باشا أهمية الواحة الدينية والعسكرية، وهذا عكس ما جاء في كتابه مذكراتي، حيث يقول " فقد كانت الواحة غير ذات أهمية من الوجهة العسكرية "، وهنا يتضح اختلاف موقفه عندما أصبح وزيراً لداخلية مصر ورئيس لجنة المفاوضات المصرية في مسألة الحدود في عهد وزارة أحمد زيور باشا[*]، وكذلك عندما تولي رئاسة الوزراء 1930 كما سيأتي ذكره.[2]

---

[1] مرسي مختار قطب عرابي، المرجع السابق، ص216،217.

[*] أحمد زيور باشا: من أسرة شركسية الأصل ولد عام 1864م بالإسكندرية، تعلم بالمدرسة الفرنسية بالإسكندرية ثم كلية الجزويت ببيروت، وتخرج من كلية الحقوق باكس بفرنسا، وقد تقلب في مناصب القضاء حتى عين مستشاراً بمحكمة الاستئناف، ثم محافظاً للإسكندرية، وعندما تحول ديوان الأوقاف لنظارة تولي نظارتها، ثم تولي عدداً من النظارات بعد ذلك، ثم أصبح رئيساً للوزراء بين عامي 1924 و 1926م. يونان لبيب رزق، تاريخ الوزارات المصرية 1878 – 1953، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، 1975م، ص281.

[2] إسماعيل صدقي باشا، المصدر السابق، ص73.

دخلت إيطاليا في المفاوضات مع الحكومة المصرية في عهد وزارة يحيي إبراهيم (15مارس1923 – 27 يناير 1924)، فطالبت إيطاليا حكومة يحيي إبراهيم التنازل عن واحة جغبوب بدعوي دخولها في أراضي ليبيا وباعتبارها مقر السادة السنوسية، فهي تستلزم الدخول ضمن أراضي ليبيا ورفض المصريون هذا الطلب وطالبوا حكومة يحيي إبراهيم التمسك بالواحة ومراعاة كونها مركز ديني هام، وناشدوا الحكومة بتعيين الحدود فيما يصون حقوق مصر، ولا يعني مصر امتلاكها أميال قليلة في الصحراء قدر ما يهمها الاحتفاظ بالمناطق التي لها بحكم الجغرافيا والتاريخ.[1]

وقد اهتمت الصحف بحق مصر في واحة جغبوب وقامت بدعم هذا الحق عن طريق نشر المقالات التي تدعمه، ولقد هاجمت الأهرام في 25 مايو 1923 ايطاليا، وذكرت أنه لو كانت إيطاليا تتاخم مصر في الحدود لفهم المصريون تشددها في تعيين الحدود، وأن الأمر من اختصاص كلٍ من مصر

[1] مرسي مختار قطب عرابي، المرجع السابق، ص217.

وليبيا وليس من اختصاصها تعيين الحدود، وذكرت حقوق مصر التاريخية في الواحة، وناشدت الحكومة بعدم التنازل عنها والتمسك بها.[1]

وأبدت حكومة يحيي إبراهيم اهتماماً بالغاً بمسألة الحدود، وعهدت الحكومة إلى محمود عزمي وزير الحربية القيام بزيارة لمنطقة السلوم وتقديم تقريره عنها [2]، ولقد قام محافظ الصحراء الغربية الميجور هلبرت بزيارة واحة جغبوب، وقدم عن هذه الزيارة تقريراً في 21 يونيو 1923 والذي أكد فيه على رغبة أهالي الجغبوب في أن تكون تبعيتهم السياسية لمصر. [3]

وقد تعرضت الحكومة المصرية لهجوم شديد بسبب الاتفاق الخاص بجنسية الليبيين، لذا رأت الحكومة المصرية عدم الدخول في مفاوضات مع إيطاليا، وأرجأتها لحين إجراء انتخابات وانعقاد البرلمان المصري، فوافقت إيطاليا على هذا الأمر، ورغم هذه الموافقة فقد أطلقت إيطاليا العنان لصحفها بمهاجمة مصر، فادعت أن العرب في مصر يمدون السنوسيين بالمؤن والسلاح، وناشدت حكومتها بمنع تهريب السلاح عن طريق التوصل لحل

---

[1] المرجع نفسه، ص217.

[2] المرجع نفسه، ص218.

[3] محمد عبدالفتاح عبدالمجيد أبو الإسعاد، المرجع السابق، ص209.

لمسألة جغبوب بشكل يضمن سيطرة إيطاليا عليها وعلى طرق القوافل ومراقبتها.[1]

وقد مارست إيطاليا ضغوطها من أجل الوصول إلى اتفاق بشأن الحدود، واستمرت هذه الضغوط مع بداية وزارة يحيي إبراهيم، حيث تبودلت المذكرات بين الدولتين برغبة كلتاهما في ضم جغبوب.[2]

واستمر الضغط الإيطالي على مصر، وقامت إيطاليا بالتحرش بمصر، حيث قامت قواتها بالتوجه صوب جغبوب، ولقد أرسلت وزارة الخارجية المصرية مذكرة إلى المفوضية الإيطالية في القاهرة في 18 يوليو 1923 تلفت نظرها لما وصل لها من أنباء تحرك القوات الإيطالية صوب جغبوب، وردت المفوضية الإيطالية بعدم صحة هذه المعلومات[3]، وإن كانت تعتبر واحة جغبوب ضمن أراضي ليبيا، ونظراً لهذه المغالطة المقصودة التي أوردتها المفوضية الإيطالية في مذكرتها، فقد ردت عليها وزارة الخارجية المصرية بمذكرة أخرى في 17 أغسطس 1923 احتجت فيها على ادعاء

---

[1] مرسي مختار قطب عرابي، المرجع السابق، ص218.

[2] زينب خالد حسين، العلاقات السياسية المصرية – الإيطالية 1922- 1943، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية (للبنات)، جامعة بغداد، 2014، ص130.

[3] F.O.407/198, No.31, Op, Cit.

تبعية واحة جغبوب لأراضي ليبيا وأنها جزء من الأراضي المصرية، وقد أصدرت الحكومة المصرية بياناً بأن مختلف البرقيات والتقارير التي نشرت من قبل الصحافة مؤخراً والتي تشير إلى أن المفاوضات في تقدم بين مصر وإيطاليا بشأن ترسيم الحدود بين مصر وليبيا ماهي إلا إشاعات، وأنه حتى الآن لم يتم فتح أية مفاوضات من جانب الحكومة المصرية مع إيطاليا[1]، وذلك لأن رئيس الوزراء يحيي إبراهيم اعتذر عن الدخول في أية مفاوضات مع إيطاليا نظراً لظروف الانتخابات البرلمانية في مصر.[2]

ذكرت جريدة التايمس أنه " إذا لم يكن بداً لإيطاليا من أن تصبح قادرة على إدارة أملاكها في شمال إفريقيا وترقيتها فيجب أن تهيمن على بلاد السنوسي " ثم زادت جريدة التايمس على ذلك بأن قالت " هذه بلاد لا قيمة لها عند مصر كما ان مصر ليست في مركز يسمح لها بحكمها "، ثم تحدثت الجريدة عن مصلحة بريطانيا فقالت إن بريطانيا لا يسعها نفض يدها من الموضوع نهائيا لأن تحديد التخوم سوف يؤثر على السودان، ثم قالت الجريدة " أن من الأهمية للإيطاليين أن يحصلوا على حق السيطرة على بلاد

---

[1] F.O.407/198, No.31, Op, Cit.

[2] زينب خالد حسين، المرجع السابق، ص130.

السنوسي "، وهذا يدل على أن إقامة الحدود إذا كانت في صالح إيطاليا على حساب مصر فهذا مباح وأما اذا مست المصالح البريطانية في السودان فهذا غير مباح، وإذا أخذنا بنظرية التايمس فإنه يتوجب على مصر أن تضحي من أجل مصلحتها و حماية حدودها، فمصر تحيط بها الصحراء من الشرق والغرب ومصر وادي ضيق وهذه الصحراء هي سور الوادي الضيق، وهذه الواحات التي تمتلكها مصر هي قلاعها في وسط السور، فإذا حرمت مصر من هذا السور أي الصحراء والقلاع الأمامية في هذا السور، لأصبحت مصر عرضة لكل مغير عليها، وقد وبخت التايمس المصريين في مقالات عديدة حيث ذكرت أن الجندي الإنجليزي هو من يزود عن مصر، ولولا ذلك لاستباح السنوسيون دم مصر ومالها[1]، ولكن هذه الغارات كانت بسبب وجود الإنجليز في مصر، فلا تهاون في حدود مصر، فلم يتهاون بها محمد على ولا سعيد وإسماعيل وتوفيق وهما من بنوا قبة المهدي في جغبوب، وهم من حفروا الآبار فيها للاستسقاء، ففي أي قانون أو عرف يقال لمصر اتركي بعض من ممتلكاتك، لو أخذنا بهذا المذهب لتركنا الواحات لوجود الكثيرين

---

[1] الأهرام، عدد 14247، بين مصر وإيطاليا، خلاف علي الحدود وخلاف علي الطرابلسيين، 7 يناير 1924، ص1.

من السنوسيين فيها، ووجب علينا فوق ذلك أن نتنازل عن شطر من وادي النيل لوجود بعض التكايا السنوسية، فالوطن المصري ملك للمصريين توارثه الآباء عن الأجداد والأبناء عن الآباء، فأي مصري يحق له التنازل عن شيء من إرث ورثه فهو أمانة بيده ولمن بعده بل لمن في الظهور والأرحام، على أن مسألة الحدود بين مصر وإيطاليا مؤجلة الآن للبحث فيها في المستقبل بين الدولتين.[1]

2-المفاوضات في عهد الوزارة السعدية(28 يناير 1924- 24 نوفمبر 1924):

شكل سعد زغلول باشا وزارته الأولي في 28 يناير 1924 م بتكليف من الملك فؤاد [2]، وفي البداية لم تتخذ إيطاليا في مسألة الحدود خطوات عملية، لكن كانت شكوتها في تلقي الثوار المؤن والذخائر عبر أراضي مصر، وأنها تريد منع وصول هذه الذخائر للثوار بالاتفاق مع الحكومة المصرية، وقد أقيم المؤتمر الجغرافي الدولي في القاهرة وترأس هذا المؤتمر

[1] الأهرام، عدد 14247، بين مصر وإيطاليا، المرجع السابق، ص1.

[2] يونان لبيب رزق، المرجع السابق، ص 265.

الجنرال فاكللي والذي صرح بأن جغبوب لازمة لإيطاليا لأنها مستودع السلاح للثوار[1]، وعندما استقرت الأمور للوزارة زاد الإلحاح الإيطالي للوصول لاتفاق حول مشكلة الحدود[2]، وكانت إيطاليا تحتج أن واحة جغبوب تستخدم للتمويل ضد إيطاليا، وطالبت مصر باتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لإنهاء هذا الأمر، وحتى لا تعكر صفو العلاقات بين البلدين أعلنت الحكومة المصرية الاستعداد المبدئي لهذا الأمر[3]، فأعلنت الوزارة السعدية استعدادها لاتخاذ الإجراءات اللازمة لمنع الواحة من أن تكون مركزاً لتمويل الثوار[4]، ولم يكن لدى الحكومة المصرية أي مانع في اتخاذ كافة الإجراءات لمنع تهريب السلاح والذخائر إذا كان هذا يكفي لإرضاء إيطاليا، لكنها في نفس الوقت لا توافق على أي إجراء أو تدبير قد يكسب إيطاليا حقاً وراء الحدود

---

[1] مرسي مختار قطب عرابي، المرجع السابق، ص218.

[2] محمد عبدالفتاح عبدالمجيد أبو الإسعاد، المرجع السابق، ص209،210.

[3] زينب خالد حسين، المرجع السابق، ص130.

[4] محمد عبدالفتاح عبدالمجيد أبو الإسعاد، المرجع السابق، ص210.

وهي لا توافق على قطع واردات المواد الغذائية، ولكن إيطاليا لم تكن لتقتنع بأي إجراء تتخذه مصر.[1]

وصلت للحكومة المصرية معلومات في 15 يوليو 1924 م من الكابتن جرين أن إيطاليا تنوي إرسال دورية قوية إلى واحة جغبوب، ولقد قام الكابتن جرين بزيارة واحة جغبوب في 18 يوليو وعاد منها إلى السلوم في 20 يوليو ولقد علم بوصول الإيطاليين إلى بردية، وتقابل جرين مع الممثل الإيطالي والذي صرح له بالمطالبات الإيطالية بواحة جغبوب.[2]

ذهب رئيس الوزراء المصري سعد زغلول باشا إلى باريس في طريقه إلى لندن في أوائل أغسطس عام 1924 م، وذلك للتفاوض مع ماكدونالد رئيس الوزراء البريطاني ووزير خارجيتها، لحل المسائل المعلنة بين البلدين وتوقيع معاهدة بين مصر ولندن، ولقد أرجأ سعد زغلول سفره

---

(1) مرسي مختار قطب عرابي، المرجع السابق، ص219.

(2) F.O.407/199, No.530,Kerr to MacDonald, Ramleh ,14,sep. 1924. الملحق رقم (2).

إلى لندن وتوقف في فرنسا وذلك على إثر الاضطرابات التي وقعت في السودان وأخمدها الإنجليز بالقوة، لذلك احتجت مصر لدي بريطانيا.[1]

وقد كانت الحكومة المصرية منشغلة بالأحداث المضطربة في السودان، فاستغلت إيطاليا هذه الأحداث وأثارت مسألة الحدود، وأعلنت أنه من الضروري مراقبة الحدود وطرق القوافل لمنع تهريب السلاح عن طريق واحة جغبوب، وطلبت مزيداً من التسهيلات لضبط الأمن وتعقب المهّربين.[2]

قام الوزير الإيطالي المفوض بإبلاغ وزارة الخارجية المصرية في 2 أغسطس 1924م بأن حكومته علمت باستعمال الواحة كقاعدة لتموين الثوار، وهم يلجأون إليها، ولإبقاء العلاقات الودية بين البلدين طلب وزيرها المفوض بأن تقوم مصر بمنع هذا الأمر، ويعد هذا الخطاب في حد ذاته اعترافاً بأن واحة جغبوب هي ملك مصر، وبعد ثلاثة أيام ردت وزارة الخارجية المصرية بأن مصر ستنظر في شكوى إيطاليا بعين الاهتمام.[3]

---

(1) محسن محمد، المرجع السابق، ص56.

(2) مرسي مختار قطب عرابي، المرجع السابق، ص219.

(3) محسن محمد، المرجع السابق، ص56.

وقد استمرت إيطاليا في ضغطها على الحكومة المصرية ففي 10 أغسطس 1924م [1]، قام وزيرها المفوض في القاهرة بإبلاغ وزارة الخارجية المصرية أن إيطاليا متمسكة بواحة جغبوب، فضلاً عن الاعتراف بملكيتها للواحة في اتفاق (ملنر – شالويا) ورغبة بلاده في أسرع وقت الدخول في مفاوضات.[2]

وأبلغ محمد سعيد نائب رئيس الوزراء الموقف للمندوب السامي البريطاني فاتصل بالمفوضية الإيطالية وطلب منها عدم إفساد المفاوضات المرتقبة، وكان سعد باشا في هذه الأثناء في طريقه إلي لندن للتفاوض معها، فردت المفوضية الإيطالية بأن إيطاليا مصممة على أن جغبوب أرضاً إيطالية وهي لا تنوي احتلالها، وأنها تأمل في تشكيل لجنة مصرية إيطالية لتعيين الحدود، وكان سعد زغلول في هذه الأثناء في باريس، فقام السفير الإيطالي بالاتصال بسعد زغلول وألح عليه الدخول في مفاوضات فطلب سعد زغلول من السفير الإيطالي أن يبلغ حكومته بتأجيل هذا الأمر لحين عودته إلى مصر، لكن إيطاليا استمرت في ممارسة ضغوطها على مصر، حيث قامت

---

(1) مرسي مختار قطب عرابي، المرجع السابق، ص219.

(2) زينب خالد حسين، المرجع السابق، ص131.

بحشد قواتها بالقرب من السلوم، رغم الاتفاق على إرجاء المسألة لحين الانتهاء من المفاوضات مع بريطانيا، وقيل إن الإيطاليين يستعدون للزحف إلى أبي سلامة تمهيداً للهجوم علي جغبوب، كما أشيع أن حكومة إيطاليا أنذرت مصر بالجلاء عن السلوم وجغبوب، وأحدث هذا الأمر حالة من القلق، وأن موسو ليني عازم علي إرسال الأسطول الإيطالي إلي الإسكندرية، ونفي مجلس الوزراء المصري في بيان له تلقيه إنذاراً بإخلاء جغبوب والسلوم، ورغم عدم تسلم مصر إنذاراً رسمياً من إيطاليا إلا أن حشد إيطاليا لقواتها بالقرب من السلوم رغم الاتفاق على تأجيل مسألة المفاوضات يعد إنذاراً عملياً.[1]

أوعزت لندن إلى أحد صحفها بأنه لا مخاوف بشأن الموقف الحدودي بين مصر وليبيا واكتفت بهذا الأمر، والصحف الإنجليزية قالت بأن لندن لا تعتقد بوجود النوايا العدوانية لدى إيطاليا' على أي حال فقد أثار نبأ استخدام إيطاليا للقوة الشعب المصري، وكان رد فعل الحكومة المصرية بأن قامت

---

[1] مرسي مختار قطب عرابي، المرجع السابق، ص219.

بالاجتماع يومياً في محاولة منها لتأجيل النزاع حتى عودة رئيس الوزراء المصري سعد زغلول.[1]

وأعربت الحكومة المصرية عن عدم ارتياحها فيما يتعلق بشأن مسألة الحدود بين مصر وبرقة، خاصةً فيما يتعلق بواحة جغبوب، ولم يُرِدْ رئيس الوزراء بالإنابة محمد سعيد أن يصدر أي تصريح بشأن مسألة الحدود للمندوب السامي البريطاني وقد اكتفي بالقول أنه يشتبه بأن إيطاليا لديها النية لاحتلال واحة جغبوب، على الرغم من أن إيطاليا قد ذكرت للحكومة المصرية أن هذا الأمر غير صحيح، وقد طلب محمد سعيد من المندوب السامي البريطاني تتبُع الخريطة التي وقعها اللورد كتشنر والممثل الإيطالي في خريف 1911م، وفي هذه الخريطة خط الحدود بين مصر وبرقة، والذي يشمل كلاً من السلوم وواحة جغبوب ضمن الأراضي المصرية، حيث اقترح عليه الاستفادة من هذه الخريطة في حُججه مع الحكومة الإيطالية، لكن

---

[1] محسن محمد، المرجع السابق، ص57.

المندوب السامي ذكر أنه لم يكتشف بالبحث الدقيق في المحفوظات المعاصرة عن وجود هذه الخريطة.[1]

وقد تحدث ممثل عن الحكومة المصرية في شأن مسألة الحدود الغربية، فذكر أن الحكومة الإيطالية لم ترسل بلاغاً رسمياً إلى الحكومة المصرية بشأن مسألة الحدود، ولكنها ترغب في تعديلها وقامت ببعض الاستحكامات على الحدود، مما اضطر الحكومة المصرية إلى محاولة معرفة نية إيطاليا في هذا الشأن، ولذا فقد استفسرت عن الأمر، على أي حال فالحكومة المصرية لديها خطابات من الحكومة الإيطالية بتأجيل النظر في الأمر إلى المفاوضات بين الدولتين، ولم تصل إلى الحكومة المصرية أية تهديدات من إيطاليا وأن الأمر برمته قد أبلغ إلى سعد باشا والذي بدوره سيتحدث في الأمر مع موسوليني، والحال أقل مما وصفته الصحف، والظن أن إيطاليا لن تستمر في سياسة التهديد والوعيد لأن موسوليني لا يريد أن

---

[1] F.O.407/199, No.530 , Op, Cit.

يسئ إلى عشرين ألف إيطالي ويضر بمصالحهم الجوهرية في مصر، ورغم كل هذا فتهديد إيطاليا لا يوهن من عزائمنا.[1]

وقد نشرت العديد من الصحف المصرية والإنجليزية في الآونة الأخيرة أخباراً مفادها أن المفاوضات بين مصر وإيطاليا بشأن الحدود قد أحبطت وأن إيطاليا تستعد للقيام بعمل حربي ضد السلوم وبعض المناطق الأخرى، وأن إيطاليا بدأت في حشد أسطولها في ميناء الإسكندرية، ولكن الأمر لم يكن كذلك فالمفاوضات لم تحبط لأنها لم تبدأ من الأساس حتى الآن وترى الدوائر السياسية أن هذه المفاوضات ستجرى بروح الود نظراً لحسن العلاقات بين البلدين.[2]

أوفدت الحكومة المصرية مبعوثاً يحمل الأوراق الخاصة بقضية جغبوب إلى سعد زغلول في لندن، وكان سعد زغلول على بينة بما وصلت إليه الأمور، وقد صرح سعد زغلول للسفير الإيطالي بعدم اعتراف مصر باتفاق لم تكن طرفاً فيه، وأن واحة جغبوب هي جزءٌ من مصر، وظلت الحكومة المصرية في حالة استنفار، و قرر مجلس الوزراء تقوية حامية

---

[1] وادي النيل، عدد 4606، مسألة الحدود الغربية، 17 سبتمبر 1924، ص4.

[2] وادي النيل، عدد 4608، مشكلة الحدود، 19 سبتمبر 1924، ص4.

سيوة في اجتماع له حتى تكون مستعدة لأية قوة إيطالية تتقدم لاحتلال واحة جغبوب، كما أصدر المجلس قراراً أعلن فيه حق مصر في واحة جغبوب باعتبارها أرضاً مصرية وأنه يجب الدفاع عنها، وقد واصل مجلس الوزراء المصري اجتماعاته، وجمع المجلس عدة خرائط قديمة من مصلحة المساحة تؤكد تبعية الواحة لمصر، وأصدر قراراً بحق مصر بالواحة، وقابلت الحكومة المصرية رد الوزير الإيطالي المفوض وتأكيداته بالارتياح، تجاه عدم نية إيطاليا في احتلال واحة جغبوب ولكنها تريد مراقبة الحدود ومنع التهريب، وعلى الرغم من تضمن البلاغ الإيطالي عدم النية لاحتلال السلوم، لكنه لم يتضمن عن واحة جغبوب أي شيء ويدل هذا على أن البلاغ لا يخل من الدهاء السياسي، وهو أمر جدير بالاهتمام، ولقد أذاعته الشركة التلغرافية أي أنه لم يكن رسمياً، فلم يصدر عن الحكومة الإيطالية، رغم كل هذا فقد قوبل هذا التكذيب الشبه رسمي بالارتياح في مصر، وعلق عليه البعض الآمال ليزيل ما أحدثته الأخبار عن تحركات القوات الإيطالية، ولقد أعربت

الأهرام بمناسبة قرب الاحتفال بالعيد الوطني في إيطاليا في 20 سبتمبر 1924م أن الأزمة قد تكون انتهت باحترام إيطاليا لأراضي مصر.[1]

وقد أصدرت الحكومة المصرية بلاغاً رسمياً أشارت فيه إلى حقيقة الخلاف الواقع بين مصر وإيطاليا على الحدود الغربية، فأكدت الحكومة المصرية على قدم هذا الخلاف بين الحكومة المصرية والإيطالية حول الحدود، و قد جرت العديد من المحادثات بين الحكومتين وقدمت كلٍ منهما اقتراحاتها لكن دون الوصول إلى اتفاق، على أي حال فقد دارت محادثات بين قومندان السلوم والمندوب الإيطالي بشأن خط الحدود المؤقت بين مصر وبرقة وغيرها من التدابير اللازمة، ورفع قومندان السلوم تقريراً إلى مجلس الوزراء عن هذه المحادثات وقد أخذ مجلس الوزراء في فحصه، وقد كان تبادل الآراء بين الحكومتين بروح الود والمسالمة وأن ما نشر في الصحف من الأخبار الداعية للتشاؤم مبالغ فيها، فعلى الجمهور أن يخلد إلى السكينة ويطمئن ويتأكد أن الحكومة تراقب الحوادث عن كثب بكل اهتمام.[2]

---

[1] مرسي مختار قطب، المرجع السابق، ص220،221.

[2] وادي النيل، عدد 4608، بلاغ رسمي عن مشكلة الحدود الغربية، المرجع السابق، ص4.

فالحدود المصرية لم تمس ولدى وزارة الخارجية المصرية خطاباً من السفير الإيطالي يقول فيه صراحةً أن حكومته متعهدةً بأن تحترم الحدود المصرية وألا تتعرض لها، وكذلك هناك العديد من المستندات الأخرى التي عثرت عليها البعثة التي سافرت منذ سنتين بإرشاد صاحب الجلالة الملك.[1]

أما الصحافة المصرية فقد ثارت ضد إيطاليا ونواياها العدوانية، وقد طالب الرأي العام المصري إيطاليا بسحب قواتها، ولم يعول الرأي العام على بيان الحكومة، كما أن الصحف أشارت إلى أن تهور موسوليني قد يعكر صفو العلاقات وأن مصر لن تفرط في حقوقها مهما كانت حالتها وأنها صاحبة حق وإن لم تكن قوية وأنها لن تسمح باغتصاب شبرٍ من أرضها، وامتلأت الصحافة بالمقالات ضد إيطاليا واشتد الغضب عليها، وإن كانت عازمة على احتلال واحة جغبوب والسلوم فعليها أن تتحول لدولة مغتصبة تعتدي على الأملاك المصرية، وهي من تصف نفسها بأكبر عضو في أسرة البحر المتوسط ومصر من هذه الأسرة، ولم يخطر ببال المصريين أن تُقدم إيطاليا على ذلك الأمر، وهي تنادي بصداقتها للشعوب المهضوم حقها،

---

[1] وادي النيل، عدد 4608، بين مصر وإيطاليا، نفس المرجع، ص4.

والبعض اتهمها بالتآمر، وإثارتها لأزمة جغبوب في هذا التوقيت تخدم بريطانيا، على أن المصريين كانوا فريقين، منهم من يرى استعانة الإنجليز بالإيطاليين ليشغلوا مصر عن السودان، وفريق آخر يرى أن الإيطاليين يتعمدون الضغط علي مصر وأنها تثق في بريطانيا بأنها لن تعارضها ، أما عن رأي الصحافة في الحكومة وزعيمها، فلقد عبّرت عن ثقتها في الوزارة وزعيم الأمة في التصدي لسياسة القوة التي تحاول ممارستها إيطاليا، وأنها قادرة على معالجة المسألة، وانهالت البرقيات التي تطالب بمقاطعة إيطاليا، وأعرب الأهالي عن استيائهم وطالبوا باتخاذ كل إجراء للحفاظ علي الممتلكات المصرية مهما كان المعتدي ومهما كانت قوته.[1]

فكانت الصحف المصرية بكل تفاهم وتناغم تنشر المقالات التي تحذر من إيطاليا بأنها تنوي تجاوز حقوق مصر باستخدام القوة، وكانت بريطانيا ترى أن مثل هذه السياسة سيكون لها رد فعل ضار، ولاسيما بشأن السكان الإيطاليين المقيمين في مصر، حيث كانت الشائعات تتردد في هذه الفترة بأن الاحتلال الإيطالي لجغبوب وشيك، على أي حال فقد تم تعيين المندوبين

[1] مرسي مختار قطب، المرجع السابق، ص219، 220.

للنظر في مسألة الحدود المؤقتة والإشراف على التهريب، وكانت بريطانيا تري أن الملاحظات المتبادلة بين الحكومتين المصرية والإيطالية ودية، وأن التقارير الصحفية مبالغ فيها، وأن على الجمهور أن يظل في هدوء وثقة.[1]

وقد استغلت المعارضة المصرية هذا الموقف، فكتبت جريدة السياسة تهاجم بيان الحكومة المصرية بأن الوزارة تعلم جيداً أن مصر ليس فيها أسلحة لكي تهرب إلى الخارج[2]، إلا أن هذا التلويح الإيطالي باستخدام القوة العسكرية من جانبها لاحتلال واحة جغبوب لم يكن إلا اختبار لنوايا مصر ومن ورائها حكومة بريطانيا وبيان موقفهما، ثم اتخاذ الخطوة الملائمة في هذا الشأن.[3]

تمسكت إيطاليا بالتدابير المؤقتة التي تريدها، وقد استجابت الحكومة المصرية حيث قامت بتعيين جرين بك محافظ الصحراء الغربية للاتفاق مع المندوب الإيطالي على تلك التدابير لحين حل المسألة، ولقد استمرت

---

[1] F.O.407/199, Enclosure No.532,Kerr to MacDonald, Alexandria ,18,sep. 1924.

[2] محسن محمد، المرجع السابق، ص62، 63.

[3] زينب خالد حسين، المرجع السابق، ص133.

المباحثات بينهما وطالب المندوب الإيطالي بوضع خط مؤقت للحدود، كما طلب أن يمتد خط الحدود من نقطة تبعد عن السلوم بضعة كيلو مترات ويمتد جنوباً إلى آخر واحة جغبوب، بحيث تكون واحة جغبوب ضمن نطاق إيطاليا، وطالبت إيطاليا بمرور الدوريات في هذه المنطقة، وحقيقة الأمر أن هذا الطلب الإيطالي له وجهان من وجهة نظر الحكومة المصرية، أحدهما يمس الحقوق المرتبطة بالحدود، والآخر يتعلق بالعلاقات الودية بين مصر والسنوسيين، والمطلوب السماح لإيطاليا بالتوغل في الحدود لمطاردة السنوسيين.[1]

وقد وردت أخبار تفيد أن إيطاليا أعدت عدةً كبيرة على الحدود المصرية الغربية جهة السلوم، وقد جاءوا بسيارات مدرعة وطيارات وغير ذلك من الأسلحة في هذه الجهة من الحدود، كما أذيع في جغبوب أن إيطاليا ستغير عليها فاستولي الذعر على الأهالي، على أي حال فالحركة السنوسية كانت على استعداد دائم لمقابلة الإيطاليين وتجري بينهم المعارك الحامية على الحدود المصرية، وقد قابل القنصل الإيطالي وزير الخارجية بالنيابة وتباحث

---

[1] مرسي مختار قطب، المرجع السابق، ص221.

معه في مسألة الحدود الغربية، ولعل الحكومة المصرية تكون قد أخذت استعدادها الحربي لما يجري على الحدود الغربية[1]، وكانت بريطانيا ترى أن المفاوضات مع الحكومة المصرية في حالةٍ حرجة، وخصوصاً تجاه واحة جغبوب، وأن على الحكومة الإيطالية أن تعلم سفيرها في لندن أنه من غير الممكن تبادل الآراء بشأن واحة جغبوب وخصوصاً مع زيارة سعد زغلول إلى لندن.[2]

استدعى محمد سعيد باشا رئيس مجلس الوزراء المصري بالإنابة وزيريّ الحربية السابقين إبراهيم فتحي باشا والذي كان رئيساً للجنة الحدود في ظل حكومة عبدالخالق ثروت وخلفه محمود عزمي باشا عندما تولى يحيي إبراهيم رئاسة الوزراء، والعقيد باركر المدير العام لإدارة المناطق الحدودية، وذلك لتقديم آرائهم ووجهات النظر لمجلس الوزراء في مسألة الحدود[3]' وكذلك عرض الحلول إذا ما تطورت الأمور إلى حالة القتال[4]،

---

[1] وادي النيل، عدد 4600، حوادث الحدود الغربية، 10 سبتمبر 1924، ص5.

[2] F.O.407/199,No.529,Kennard to MacDonald, Rome ,19, sep. 1924.

[3] F.O.407/199, No.533,Kerr to MacDonald, Ramleh ,20,sep. 1924.

[4] محسن محمد، المرجع السابق، ص57.

وقد قدم جرين تقريره للحكومة المصرية عن زيارته لواحة جغبوب، والذي أكد فيه رغبة أهل الواحة الاستمرار في الرعاية المصرية.[1]

تلقى بور المندوب الإيطالي تعليمات من حكومته للتفاوض مع الحكومة المصرية بشأن الحدود بين مصر وبرقة وتم الاتفاق على حد مؤقت بين مصر وبرقة، وهذا الحد يمتد من " مسرب الشفرزن من السلوم إلى التقاطع مع مسرب الشقة، ومن ثم عبر مسرب الشقة إلى التقاطع مع مسرب الاخوان، ثم عبر مسرب الاخوان للتقاطع مع مسرب القرن، ومن ثم عبر خط مباشر إلى نقطة على مسرب جالو، هذه النقطة بمسافة عشرين كيلومتر غرب بير أبو سلامة "، وكان هذا الخط مُرضي للغاية من وجهة نظر الكابتن بور وخاصة من ناحية توافر المياه التي يمكن الحصول عليها من غرب هذا الخط وبالقرب من جغبوب.[2]

قدم جرين في 14 سبتمبر 1924 م لمجلس الوزراء المصري تقريراً آخر بنتائج ما قام به من اتصالات مع المسئولين الإيطاليين عن مسألة

---

[1] محمد عبدالفتاح عبدالمجيد أبو الإسعاد' المرجع السابق، ص210.

[2] F.O.407/199,Enclosure in No.533,Kerr to MacDonald, Ramleh ,20,sep. 1924.

الحدود، وأكد موافقة المندوب الإيطالي على اعتبار جغبوب أرض مصرية.[1]

وقد عينت إيطاليا الكابتن مورينو ممثلاً عنها، والذي ذكر أن إيطاليا لا يمكن أن تقبل بالخط الذي اقترحه الكابتن بور، وأن الأراضي الواقعة بين السلوم وجغبوب هي أراضي إيطالية وليس لمصر الحق في أن تفرض على إيطاليا خط من شأنه أن يحد السيطرة على محاولات الإمداد بالمؤن والسلاح التي تصل إلى الثوار في برقة، وكان رد الممثل البريطاني الذي التقي بالممثل الإيطالي مورينو أن الجغبوب تقع ضمن الأراضي المصرية، وكان يزورها المسئولون المصريون باستمرار في حين أنه لم يسبق أن زارها مسئولون إيطاليون مالم يرافقهم ممثلون مصريون، وتمسك الكابتن مورينو برأيه ورفض بأي شكل من أشكال تعديل طلباته، وأنها مطالب نهائية وهو ما ينبغي أن يُقدم لحكومته، وأن لحكومته الحق في اتخاذ أي إجراء قد تراه ضرورياً، وفي هذا التوقيت الراهن كان الموقف على حدود مصر الغربية صعباً، حيث إن الحامية الإيطالية في بردية وغيرها من الأماكن وفي محيط

---

[1] محمد عبدالفتاح عبدالمجيد أبو الإسعاد‘ المرجع السابق، ص210.

السلوم والتي لم تكن تتجاوز 100 رجل و 14 سيارة فورد، قد بلغ عددها الآن 730 رجلاً منهم 240 إيطالياً وحوالي من 30-40 سيارة فيت و 25 سيارة فورد وطائرتين مع كمية كبيرة جداً من الذخائر والبنزين في بردية[1]، وكانت إيطاليا تعتبر أن حيازة واحة جغبوب حيوية للمصالح الإيطالية في ليبيا، وكانت تأمل أنه مهما كانت المفاوضات فإن بريطانيا يجب أن تلتزم بتعهداتها تجاه إيطاليا.[2]

وكان من وجهة النظر البريطانية أنه بعد فشل إيطاليا في الحصول على الارتياح من جانب سعد زغلول، وكذلك الفشل في الوصول لأية نتائج ملموسة فإنه من المتوقع أن تضغط إيطاليا على مصر وتكون أكثر إلحاحاً من السابق من أجل الوصول إلى تسوية لمسألة الحدود، وأن إيطاليا قد تسعي للحصول على دعم حكومة صاحب الجلالة في لندن في المفاوضات. [3]

---

[1] F.O.407/199,Enclosure in No.533, Op, Cit.

[2] F.O.407/199, No.532, MacDonald to Kennard, Foreign Office ,25, sep. 1924.

[3] F.O.407/199, No.537, MacDonald to Kerr, Foreign Office ,9, Oct. 1924.

وكانت بريطانيا لا تعتقد بأن موسوليني لديه أية نيه لاحتلال السلوم أو واحة جغبوب، وأنه يأمل بتسوية المسألة عن طريق المفاوضات ودياً مع الحكومة المصرية وأن الواحة غير مهمة لمصر، وبعد انتقال السنوسية إلى الكفرة فقدت الواحة جزءً كبيراً من أهميتها، إلا أنها من وجهة نظر موسوليني مركزاً مهماً لعبور القوافل بها، كما أنها مركزاً تجارياً.[1]

وبعد إصرار إيطاليا على أن الواحة هي ضمن الأراضي الإيطالية وقيامها بنقض رأي مندوبيها، وإصرار جرين على مصرية الواحة قام بنصح الحكومة المصرية بسرعة احتلال الواحة على ألا يترتب على ذلك أية تعقيدات سياسية ومن ثم يمكنها التفاوض مع إيطاليا في مسألة الحدود، ولقد أجمعت كل التقارير التي قُدمت من قبل عدد من العسكريين بدراسة مسألة الحدود بعد أن كلفتهم الحكومة المصرية بذلك مثل جرين وإبراهيم فتحي ومحمود عزمي وحسن توفيق وباركر على عدم التنازل عن واحة جغبوب[2]، وإن ما تطلبه إيطاليا من تنازل عن الواحة هي مسألة خطيرة، فلم

---

[1] F.O.407/199, No.538, Graham to Mac Donald, Rome ,10, oct .1924.

[2] محمد عبدالفتاح عبدالمجيد أبو الإسعاد، المرجع السابق، ص210، 211.

يكن موقف الحكومة المصرية موقفاً غريباً، كما أن الحكومة المصرية أظهرت الحزم عندما أيقنت باستغلال إيطاليا لظروف مصر في هذه الأثناء لحملها على التنازل عن واحة جغبوب، وأنها ما كانت ترضى في أول عهدها التنازل عن جزء من الأرضي المصرية، وأيضاً كان انشغالها بالمفاوضات مع بريطانيا، وكذلك معالجة أمورها الداخلية كان باعثاً للإبطاء في حل المسألة[1]، وقد تعرضت حكومة سعد زغلول للعديد من الأزمات في نهاية فترة حكمها[2]، وهو ما حال دون إجراء المفاوضات بين مصر وإيطاليا، حيث ان الأوضاع السياسية في البلاد قد تأزمت بعد مقتل السير لي ستاك في 19 نوفمبر 1924م، واستقالة وزارة سعد زغلول في 23 نوفمبر 1924م.[3]

وقد استبشرت إيطاليا خيراً باستقالة سعد زغلول، ورأت أن الفرصة قد سنحت لتحقيق ما تريده، حيث إنه كان عقبة في تحقيق رغباتها في تعديل الحدود طبقاً لاتفاق ملنر– شالويا.[4]

---

[1] مرسي مختار قطب، المرجع السابق، ص222.

[2] فاطمة علم الدين عبدالواحد، المرجع السابق، ص110.

[3] زينب خالد حسين، المرجع السابق، ص134.

[4] مرسي مختار قطب، المرجع السابق، ص222.

على أي حال فوزارة سعد زغلول كانت أول وزارة دستورية، و كانت ترى أن جغبوب من الأملاك المصرية وأنه لا يجوز التصرف فيها بأي حال من الأحوال، ولم تكن مصر قد اتفقت مع إيطاليا على شيء فلم يكن هناك ما يعرض على البرلمان المصري بشأن مسألة واحة جغبوب في عهد وزارة سعد زغلول.[1]

3-المفاوضات في عهد الوزارة الزيورية (24 نوفمبر 1924 – 7 يونية 1926):

سقطت وزارة الوفد، وبعد سقوطها تخلت إيطاليا عن فكرة استخدام القوة، وتلاحقت الأحداث في مصر[2]، فقد كان أحمد زيور رئيساً لمجلس الشيوخ يوم استقال سعد[3]، وبعد استقالة وزارة سعد زغلول تولي أحمد زيور الوزارة في 24 نوفمبر 1924م، وكانت هذه الوزارة لا تستند إلى أية شعبية وفي ذات الوقت كانت وزارة ضعيفة، ولذلك قامت إيطاليا بالتشديد في

---

[1] مجلس النواب، الهيئة النيابية الخامسة، الانعقاد العادي الثاني، المجلد الثالث، المصدر السابق، ص 1048، 1049.

[2] ثناء عثمان أحمد، المرجع السابق، ص165.

[3] محمد على علوبة، ذكريات اجتماعية وسياسية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1988، ص263.

طلباتها وسرعة الحصول عليها، وكانت تريد اعتراف الحكومة الزيورية بنتائج اتفاق ملنر شالويا، كما طالبت الحكومة الإيطالية الحكومة الزيورية بالاعتراف بأن واحة جغبوب إيطالية[1]، كما أن بريطانيا اغتنمت استقالة وزارة سعد زغلول التي عرف عنها التزامها بالقضايا الوطنية، لتمارس ضغوطها على الحكومة الجديدة لحملها على استئناف المفاوضات على أساس اتفاق ملنر شالويا.[2]

تولي أحمد زيور رئاسة الحكومة، وقد كان يؤمن بسياسة ملاينة القوي، وأن الضعيف عند محاولته استخلاص حقه بالقوة مقضي عليها بالفشل، ولم يكن له أي نشاط معروف في الحركة الوطنية وكان أقرب إلى تأييد الوفد رغم أنه لم يكن وفدياً، وبسبب تصرفات وزارته السياسية وهي تسليماً واستسلاماً بما لم تقبل به الوزارة السعدية، استقال الوزيران الوفديان أحمد محمد خشبة وعثمان محرم، وكان شعار هذه الوزارة هو " انقاذ ما

---

[1] محمد عبدالفتاح عبدالمجيد أبو الإسعاد، المرجع السابق، ص211، 212.

[2] محمود توفيق محمود، الاستراتيجية كمعيار في تعيين الحدود المصرية – الليبية، مجلة كلية الآداب، جامعة الزقازيق، 1993، ص31.

يمكن انقاذه"، ولقد توالت تصرفات هذه الوزارة حتى أنها خضعت خضوعاً تاماً لكل المطالب الإنجليزية.[1]

ويمكن وصف هذه الوزارة بأنها نكسة[2]، ولقد تألفت وزارة أحمد زيور في نفس يوم استقالة سعد زغلول، وهذا يدل على أن الأمر مُبيت من قبل، حيث إنه من غير المعقول أن تكون البلاد في مثل هذه الظروف الخطيرة وتؤلف الوزارة الجديدة في نفس اليوم، مالم يكن الأمر مبيتاً بين السراي ودار المندوب السامي، وكان أحمد زيور رئيساً ووزيراً للخارجية والداخلية، ولم يكن لهذه الوزارة برنامج، ولم يكن في الخطاب الذي رفعه أحمد زيور للملك أية إشارة إلى سياسة الوزارة التي ستسير عليها، وقد وعد أحمد زيور بتقديم برنامج وزارته إلى البرلمان، ولكنه لم يكن صادقاً في وعده، حيث إن أول عمل لهذه الوزارة قامت به هو استصدار مرسوم في اليوم التالي لتوليها الوزارة بتأجيل انعقاد البرلمان لمدة شهر، وقبل انتهاء الشهر استصدرت قراراً آخر بحل البرلمان، كما أنه لم يكن من المنتظر أن

---

[1] محمد عبدالفتاح أبو الفضل، تأملات في ثورات مصر ثورة 1919، الجزء الثالث، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1996م، ص216.

[2] أحمد حسين، موسوعة تاريخ مصر، الجزء الخامس، مؤسسة دار الشعب، 1978م، ص1801.

يكون لهذه الوزارة برنامج، وذلك لأن أحمد زيور من نوع طراز كبار الموظفين الذين يرون في المناصب العليا أنها مطمح في الحياة، وكان من الواضح في طريقة تأليفها وطابعها أنها ستكون في خدمة المندوب السامي البريطاني، على أن برنامج هذه الوزارة قد اتضح في حديث لأحمد زيور مع إحدى الصحف الباريسية حيث قال فيه " إنه يرجو أن يوفق إلى إنقاذ ما يمكن إنقاذه "، وهنا يقول الأستاذ عبدالرحمن الرافعي أنه يقصد " تسليم ما يمكن تسليمه "، وبالفعل سلمت هذه الوزارة بكل المطالب البريطانية.[1]

وقد حاول أوستن تشامبرلين وزير الخارجية البريطاني التقريب بين وجهات النظر الإيطالية والمصرية بشأن الحدود، فقد كان يميل إلى تجنب المواجهة المسلحة وكان أكثر ميلاً لسياسة المهادنة، وإن كانت ميوله هذه تتجه بصورة أكبر لتنفيذ المطالب الإيطالية، وخاصةً بعد المحادثات التي جرت بينه وبين موسولينى رئيس الوزراء الإيطالى بشأن الحدود الغربية لمصر في 15 ديسمبر 1924 م، وبعد ذلك الاجتماع أرسل الوزير البريطاني يطلب من المندوب السامي في مصر اللنبي في 14 يناير 1925

---

[1] عبدالرحمن الرافعي، في أعقاب الثورة المصرية ثورة 1919، الجزء الأول، الطبعة الرابعة، دار المعارف، 1987م، ص249، 250.

م، بأن يستخدم نفوذه على الحكومة المصرية بقبول المطالب الإيطالية، خاصةً مع وجود أحمد زيور على رأس الحكومة المصرية، والذي يمكن الوصول معه إلى حل نهائي للمسألة.[1]

ولقد كتب أحمد ذو الفقار باشا الوزير المصري المفوض في روما تقريراً إلى حكومته في فبراير 1925م، بأنه قد تبين له من خلال المحادثات التي قام بها مع رجال الحكومة الإيطالية، أن إيطاليا متمسكة بواحة جغبوب، وأنه من الصواب التفكير في عرض المسألة على عصبة الأمم أو أية هيئة تحكيمية أخرى، لكن حكومة زيور فضلت أن يكون أسلوب التفاوض مباشر مع إيطاليا، وكان واضحاً أن هذا الأسلوب لابد أن يقودها إلى التنازل عن واحة جغبوب.[2]

وبسبب ضعف الوزارة تشجعت إيطاليا وطالبت مصر بتنفيذ اتفاق ملنر شالويا، مما شجع بريطانيا أن تضغط على مصر لتحترم ذلك التعهد الذي كانت فيه مصر تحت الحماية البريطانية، وكانت بريطانيا آنذاك تتحدث باسم مصر، وكانت إيطاليا تدرك أن أحمد زيور باشا الذي سحب الجيش

---

(1) زينب خالد حسين، المرجع السابق، ص134.

(2) محمد عبدالفتاح عبدالمجيد أبو الإسعاد، المرجع السابق، ص211، 212.

المصري من السودان وقام بحل البرلمان المصري يستطيع التنازل عن واحة جغبوب، لذلك أثارت المسألة في فبراير 1925م إبان المعركة الانتخابية.[1]

عارض رجال الحرب البريطانيين ضم واحة جغبوب إلى ليبيا، وذلك لأهميتها في الدفاع عن حدود مصر الغربية، حتى ان الأميرالاي بيلي بك محافظ الصحراء الغربية الإنجليزي كتب في مارس 1925م مشيراً لتقارير الخبراء العسكريين الذين أجمعوا على أهمية واحة جغبوب وحيويتها في الدفاع عن مصر، والذي جاء فيه "جغبوب هي مفتاح الدفاع عن مصر عن طريق سيوة، فهي آخر مركز للتزود بالمياه الصالحة للشرب قبل الوصول إلى سيوة، ومن العبث أن نقول كما كان يقال في عام 1919 : إنهُ إذا صمدت السلوم فلن تجرؤ أية قوة على غزو مصر عن طريق جغبوب أو سيوة . إنَّ مصر لن تستطيع الاحتفاظ بالسلوم وحدها، وقد ضمنت بريطانيا للسيد محمد إدريس السنوسي، طبقاً لاتفاقية تالبوت[*]، عدم تسليم جغبوب

---

[1] مرسي مختار قطب عرابي، المرجع السابق، ص222.

[*] اتفاقية تالبوت: قامت بريطانيا وإيطاليا بمحاولة لشق صفوف السنوسيين، وإضعاف السيد أحمد الشريف السنوسي، فنسقوا فيما بينهما على التصالح مع السيد إدريس السنوسي، في أثناء زيارةً له في مصر في عام 1916م، ونجحت بريطانيا في إقناع السيد إدريس السنوسي بجدوي الصلح، واستطاعت بريطانيا استمالة السيد إدريس السنوسي إلى

لإيطاليا، فإن العرب سيلقون اللوم على بريطانيا لعدم تنفيذ اتفاقية تالبوت وخيانة العهد للإسلام بصفة عامة"، وعلى الرغم من أن الوثائق الرسمية دلت على حق مصر في واحة جغبوب وأهميتها العسكرية وكذلك الدينية، فقد أنذرت مصر بأن تمسكها وإصرارها بواحة جغبوب سوف تفقدها في النهاية دون الحصول على تعويض في السلوم، ولقد مارست بريطانيا ضغوطها على مصر لتنفيذ ما بدأه ملنر، لذلك أرسلت حكومة إيطاليا لسفيرها في لندن للسعي لدي الحكومة البريطانية لتشير على الحكومة المصرية بالتنازل عن

جانبها، وتفاوض الإنجليز معه. وفي 25مايو 1916م أوفد المعتمد البريطاني في مصر الكولونيل تالبوت للتفاوض مع السيد إدريس السنوسي، وقد استمرت المفاوضات بينهما، و لكنها كانت تبدأ وتنقطع، وفي 14 أبريل 1917م عُقد اتفاق تالبوت السنوسي مع السيد إدريس السنوسي، وقد نصت المادة الرابعة من الاتفاق على أن يتولى السيد إدريس السنوسي إدارة واحة جغبوب الداخلة في الأراضي المصرية وذلك بطريقة الوكالة، لكن وضعت شروط لإدارة السيد إدريس السنوسي لواحة جغبوب وكان أهم هذه الشروط، ألا يسمح باجتماع السنوسيين بالقرب من الحدود المصرية، وألا يسمح السيد إدريس للسنوسيين أن يقيموا في جغبوب أو سيوة، وأن يستثني 50 مسلماً في واحة جغبوب للحفاظ على الأمن والنظام. محسن محمد: المرجع السابق، ص30، 31؛ نادية ماجد عبدالرحمن بري: المرجع السابق، ص584، 585.

واحة جغبوب، فأبلغت بريطانيا مندوبها السامي في مصر أن يقوم بدعم إيطاليا في سعيها.[1]

أرسل صادق يحيي باشا وزير الحربية المصري إلى رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية طلباً بشأن إعطاء التعليمات إلى مصلحة الحدود لتوفير طبيب زائر لمنطقة واحة جغبوب باعتبارها النقطة الحدودية الأولى المصرية مع ليبيا وكذلك منطقة مرور القوافل وتوقف المسافرين القادمين من أوجلو والغرب[2].

كما أرسل وزير الحربية إلى رئيس مجلس الوزراء طلباً بخصوص التعليمات الخاصة بتحديد صلاحيات كامبني الذي عين كنائب قنصل لإيطاليا في السلوم.[3]

---

[1] مني محمد حسون السعدي، المرجع السابق، ص27، 28.

[2] دار الوثائق القومية، رملة بولاق كورنيش النيل بالقاهرة، كود 0069-002161، مكاتبة من صادق يحيي وزير الحربية إلي رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية بشأن توفير طبيب زائر، 7 فبراير 1925.

[3] المصدر نفسه، مكاتبة من صادق يحيي وزير الحربية إلي رئيس مجلس الوزراء بشأن تحديد صلاحيات مستر كامبني، 8 فبراير 1925.

أبلغ الوزير الإيطالي المفوض في مصر في 8 فبراير 1925 بشكل غير رسمي أحمد زيور باشا أن موسوليني يرغب في حل مسألة المسألة وبسرعة ويسأل عن مقترحات الحكومة المصرية، وكان رد زيور بالموافقة على مبدأ التنازل عن واحة جغبوب وأن تدرج ضمن حدود برقة، مادام خط الحدود في الشمال سيوضع على بعد عدة كيلومترات عن السلوم، وقد اقترح زيور تسوية مؤقتة وهي إقامة منطقة محايدة حول واحة جغبوب، تهدف لمنع تهريب الأسلحة في تلك المنطقة، لكن عند تشاور زيور مع الوزراء رأي أن التفاوض مع إيطاليا سيضر بمرشحي الحكومة في الانتخابات، لذا ألح على الحكومة الإيطالية بإرجاء المفاوضات بعد الانتخابات وانعقاد البرلمان، لأن هذا الأمر دون موافقة البرلمان سيكون غير دستوري، وقد أرسل زيور باشا في 9 فبراير 1925 مقترحات الحكومة المصرية للتسوية المؤقتة إلى الوزير الإيطالي المفوض في مصر، ولكن لم يذكر فيها ما يتعلق بأمر واحة جغبوب، لذا فقد ذكره الوزير الإيطالي المفوض بتعهده السابق ووضح له أن أية تسوية مؤقتة لا يراعي فيها مطالب إيطاليا في واحة جغبوب لا قيمة لها، وقد أجابه زيور باشا في 13 فبراير 1925 بأن المحادثة المشار إليها قد

أعرب فيها عن رأيه الشخصي البحت ولا يمكن ربط هذا الأمر بالحكومة المصرية[1]، كما أن الحكومة لا يمكنها أن تتخذ قراراً بشأن هذا المسألة في غياب البرلمان، وقد أشار زيور باشا للوزير المفوض إلى التأكيدات التي قد قدمتها إيطاليا في الصيف الماضي بأنها لا تنوي احتلال جغبوب عسكرياً، وبعد ذلك التمس كلاهما معاونة اللنبي، وقد أكد الوزير الإيطالي المفوض أن زيور قدم له تعهداً شفوياً بالتنازل عن واحة جغبوب وهو ما نفاه زيور باشا، الأمر الذي جعل إيطاليا تطالب اللنبي بالتدخل للحصول على تعهد كتابي سري من أحمد زيور باشا بهذا المعنى، وقد رفض اللنبي هذا الأمر، بحجة أن التعهد السري لن يبقي سرياً لوقتٌ طويل، وأن هذا التعهد إذا عُرف سُيلحق الضرر بحكومة أحمد زيور الموالية لبريطانيا، وأكد اللنبي على أن التسوية المؤقتة التي اقترحها زيور هي أكثر واقعية[2]، ونشرت بعض الصحف أن إيطاليا حشدت عدداً كبيراً من قواتها على حدود مصر الغربية،

---

[1] F.O.407/200 , No.258, Viscount Allenby to Austen Chamberlain , Cairo ,15, Feb. 1925.

[2] F.O.407/200 , No.258, Op, Cit. ,15, Feb. 1925.

بل إنهم احتلوا بئر الشقة، وقالت جريدة الأخبار أنه لا أساس لها من الصحة، حيث انه لم تقع أية غارات على أرض مصر[1].

لكن إيطاليا هددت باستخدام القوة لاحتلال الواحة واستعملت أسلوب الضغط على الحكومة المصرية، لحل قضية واحة جغبوب، ولا سيماً مع وصول معلومات تتحدث عن حشد إيطاليا لقوات عسكرية في ميناء بردية للقيام بعملية عسكرية في مناطق غير معلن عنها، وفي 15 فبراير 1925م أثناء وجود أحمد زيور باشا في المفوضية الإيطالية بالقاهرة، أعلن السكرتير الأول للمفوضية عن احتمال قيام الجنرال مومبيلي باحتلال جغبوب، في حالة لم تستجب الحكومة المصرية للمطالب الإيطالية [2]، ونظراً للحالة التي كانت تمر بها البلاد من عدم الاستقرار، ومع تزايد المواجهة بين مصر وإيطاليا، وصل الأمر إلى حد التحرش بالحدود المصرية، حيث قامت القوات الإيطالية باحتلال بعض المناطق داخل الحدود المصرية مثل أم سعيد وبرج سليمان وآبار الشقة الواقعة بين السلوم وجغبوب[3]، فلم تلتزم إيطاليا بوعودها، فقامت

---

[1] الأخبار، عدد 1523، بين مصر وإيطاليا، 12 فبراير 1925م، ص3.

[2] زينب خالد حسين، المرجع السابق، ص136.

[3] أحمد عبدالونيس شتا، المرجع السابق، ص365.

بحشد عدد من الجنود على الحدود بدعوى منع التهريب، حتى إن القائد الإيطالي في بنغازي انتقل إلى الحدود، وعند احتلال القوات الإيطالية لبئر الشقة ثارت موجة من الغضب ضد إيطاليا، وقامت الحكومة المصرية بنفي هذا الأمر، وصرحت بأن القوات الإيطالية لم تحتل أي جزء من الأراضي المصرية، وأن ما قامت به القوات الإيطالية ليس احتلالاً لأية منطقة لأراضي مصر، ولكن هي عملية مراقبة للحدود لمنع التهريب، لكن الرأي العام لم يقتنع بهذا الأمر، وظل الحديث عن الاعتداءات الإيطالية، واحتلال إيطاليا لبئر الشقة، وقد جددت إيطاليا مساعيها في 16 فبراير 1925م وطلب وزيرها المفوض من أحمد زيور باشا أن تعترف حكومته في الحال بأن واحة جغبوب إيطالية، ورد زيور بأنه لا يستطيع ذلك نظراً لحالة مصر السياسية وانشغاله بالانتخابات، وأضاف ان حل المسألة سيكون في مفاوضات مقبله، وأن أمر الواحة من المسائل المعلقة، وأوضح زيور باشا للوزير المفوض أن حكومته تبذل ما في وسعها، وأن حكومته تراقب الحدود لمنع التهريب، وطلبت حكومة زيور من إيطاليا مرة أخرى إرجاء البت في مسالة الحدود، لحين إجراء الانتخابات وانعقاد البرلمان، وهذا الأمر لكون

حكومته حكومة إدارية ولا يمكنها تسوية هذه المسألة، وقد وافقت إيطاليا مرة أخرى على الانتظار.[1]

كان واضحاً جداً للحكومة البريطانية أن السنيور موسوليني ليس لديه أية نية للتنازل عن المطالب الإيطالية في واحة جغبوب، وكذلك المساعدة في الوصول لتسوية مع الحكومة المصرية وفقاً لذلك، كما أن بريطانيا في نفس الوقت كانت على ثقة من أن الحكومة الإيطالية سوف تقدر وضع الحكومة المصرية في الوقت الحالي، وهو وضع صعب، وأنها في وضع انتظار الانتخابات، وقد رأت بريطانيا أنه ليس هناك أية أهمية تذكر للتصريح الذي صدر من السكرتير الأول الإيطالي لزيور باشا، فيما يتعلق بالاستيلاء على واحة جغبوب، فقال أوستن تشامبرلين أنها خطوة للفت انتباه موسوليني مرة أخرى إلى الحالة الخطيرة التي كانت ستنشأ، إذا ما أقدمت الحكومة الإيطالية على اتخاذ خطوة من هذا القبيل[2]، وقد أبرق أوستن تشامبرلين إلى اللنبي يطلب منه أن يبلغ الحكومة المصرية بأن بريطانيا مستمرة في رغبتها

---

[1] مرسي مختار قطب عرابي، المرجع السابق، ص223، 224.

[2] F.O.407/200 , No.261 , Austen Chamberlain to Graham , Rome , Foreign Office ,18, Feb. 1925.

بالتنازل عن واحة جغبوب إلى الحكومة الإيطالية[1]، على كلٍ فإن بريطانيا في نفس الوقت لم تكن تقبل بالحل العسكري من قبل إيطاليا للسيطرة على واحة جغبوب، فهي لن تدخر وسعاً في بذل مساعيها لحل المشكلة.[2]

وبالتزامن مع تلك الأحداث في 20 فبراير 1925 أبلغ المدير العام لإدارة المناطق الحدودية المصرية حكومته عن اختراق دورية إيطالية للحدود المصرية من الناحية الشمالية لواحة جغبوب، وقامت بالاستيلاء على قافلة كانت هناك في المنطقة، فقامت الحكومة المصرية بالاحتجاج على هذا الأمر، فردت إيطاليا مبررة أعمالها بأن هذه القافلة كانت تقوم بتهريب الأسلحة للثوار الليبيين.[3]

كما كررت إيطاليا تجديد مساعيها لدى الحكومة المصرية في 20 فبراير 1925، وطلب وزيرها المفوض بالقاهرة من وزير الخارجية المصري اعتراف مصر بأن واحة جغبوب إيطالية، فرد زيور باشا وزير

[1] F.O.407/200 , No.260 , Austen Chamberlain to Viscount Allenby , Cairo , Foreign Office ,18, Feb. 1925.

[2] F.O.407/200, Enclosure 1 No.274, Graham to Mussolini , Rome ,19, Feb. 1925.

[3] زينب خالد حسين، المرجع السابق، ص136.

الخارجية أن واحة جغبوب تعتبر داخلة في الحدود المصرية، وأن مسألة الحدود بين مصر وطرابلس الغرب من المسائل التي تحل بالمفاوضات الودية بين الحكومتين، وطلب منه وزير الخارجية المصري أن يبلغ هذا الأمر إلى رئيس الوزراء الإيطالي وإرجاء هذا الأمر إلى توقيت أكثر مناسبةً.[1]

على أي حال فقد كانت إيطاليا تريد اعتراف مصر بأن الواحة إيطالية في الحال ولا تسوية في الأمر وهذا ما طلبته وزارة الخارجية الإيطالية، وقد عرف الطليان أن زيور باشا أجل البت في هذا الأمر وأنه لا يستطيع التصرف فيه في ظل ظروف مصر السياسية، وقد كتب وزير الخارجية المصري لإيطاليا بهذا الجواب بل إنه زاد عليه أن السلطات المصرية تسهر على الحدود مع برقة، وأن مصر تحمل أصدق الميول وأحسن العواطف تجاه إيطاليا، وأنها تبذل ما في وسعها لتسهل لها مهمتها جيداً ما تسمح به حقوق البلاد المصرية وسيادتها كدولة مستقلة، فهي تراقب الحدود كلها وبشدة، وجعلت أمر تهريب السلاح أمراً مستحيلاً عبر الحدود،

---

[1] الأهرام، عدد 14600، واحة جغبوب تطلبها إيطاليا من مصر وتطلب حكومة مصر إرجاء أمر الحدود للمفاوضات، 20فبراير 1925، ص1.

كما أن الحكومة المصرية قد حرمت كل طرابلسي من الإقامة في مصر إذا بلغتها إيطاليا بأن إقامته مستنكرة، هذا ما عرضه وزير الخارجية المصري على الحكومة الإيطالية[1] ، ولكن الحكومة الإيطالية لم تكتف بذلك بل طلبت أن تعد الحكومة المصرية من الآن أن واحة جغبوب إيطالية، على كلٍ فلم يكن هذا الأمر إلا من ذيول السياسة البريطانية، فقد كتبت التايمس أن إيطاليا تريد واحة جغبوب لأنه بامتلاكها لها تضع إيطاليا يدها في أعناق العشائر المتمردة التي تتخذ من الأراضي المصرية قاعدةً لحركاتها، فقد كان الغرض الأسمى من السياسة البريطانية أن تصبح مصر مقصوصة الجناح ذليلة خاضعة لسلطانها وكل ما يبقيها على هذا الحال تقوم به إنجلترا، ومن هذا أن تعطي جغبوب لإيطاليا لكي تحقق مطامعها في السودان واحتلالها لقناة السويس.[2]

على أي حال فإن إيطاليا استضعفت مصر، فقامت تسعي لحملها بقوة السياسة على التخلي عن واحة جغبوب، زاعمة أن واحة جغبوب ضمن ما

---

[1] الأهرام، عدد 14601، واحة جغبوب أيضا، الفضل في أزمتها للسياسة البريطانية، 21 فبراير 1925، ص1.

[2] الأهرام، عدد 14601، المرجع السابق، ص1.

آل إلى إيطاليا من أراضي برقة، وكما استغلت في العام الماضي أحداث فتنة السودان وانشغال الوزارة الزغلولية بأمرها، وغياب زعيم البلاد ورئيس الحكومة في أوربا وطالبت الحكومة المصرية بما تدعيه من الحقوق الإيطالية في واحة جغبوب، لذلك فقد رأت إيطاليا أن مصر في هذا العام واقعة في أزمة داخلية ليست أقل أهمية من أزمة العام الماضي فجددت إيطاليا مساعيها لدى الحكومة المصرية لعلها تظفر بجديد في هذا العام قبل أن تنتهي هذه الأزمة ويحال على إيطاليا هذا الأمر في المستقبل[1]، فقامت إيطاليا بتجديد طلبها إلى الحكومة المصرية بتسليم واحة جغبوب لها، و استندت إيطاليا في مطلبها على أساس اتفاق ملنر شالويا الذي تم بين إيطاليا وبريطانيا.[2]

وقد أبرق محافظ الصحراء الغربية إلى قائد منطقة الحدود الشرقية لبرقة، يوضح له أنه قد بلغه أن دورية إيطالية أقدمت على الأراضي المصرية على طول مسرب الإخوان والطريق الشمالي المؤدي إلى واحة جغبوب، وفي نفس الليلة عند العودة، استولت هذه السيارات عند مسرب

---

[1] الأهرام، عدد 14601، بين مصر وإيطاليا في حدود مصر الغربية سياسة تحين الفرص، المرجع نفسه، ص1.

[2] Sunday Times , Italy and Egypt , 22 , Feb.1925 , P 14.

الشقة على قافلة الإبل العربية، التي كانت تخيم في الأراضي المصرية، وقد أشار محافظ الصحراء الغربية لقائد منطقة الحدود الشرقية لبرقة أن هذا العمل هو انتهاك واضح للأراضي المصرية' وكذلك انتهاك لخط الحدود المؤقت المتفق عليه الذي يتعين مراعاته لحين ترسيم الحدود، وطلب منه تفسيراً لكلتا الحادثين، وتقريراً لحكومته [1]، حيث أن إيطاليا قد انتهكت خط الحدود المؤقت المتفق عليه في المؤتمر الأخير بين السيد جرين والسنيور مورينو.[2]

كما أبرق محافظ الصحراء الغربية إلى المدير العام للمناطق الحدودية بالقاهرة، يوضح له أن القوات الإيطالية قد أعادت انتهاك الحدود المصرية، وقامت بالاستيلاء على قافلة، وقد لوحظ دورية سيارات إيطالية مكونة من سبع سيارات فورد واثنتين من الشاحنات التي تحمل جنود ورشاشات تنطلق جنوباً باتجاه الشقة، وقد لوحظ أيضاً مرور هذه الدوريات

---

[1] F.O.407/200 , Enclosure 3 No.277, Governor Western Desert Province to Commandant Eastern Frontier District of Cyrenaica , Bardia , Mersa Matruh ,23, Feb. 1925.

[2] F.O.407/200 , Enclosure 2 No.277, Report on Western Frontier Incident to Director-General , F.D.A. , Matruh ,24, Feb. 1925.

في بئر الشقة لمدة أربعة أيام، وقد طلب محافظ الصحراء الغربية من المدير العام للمناطق الحدودية بألا يسمح بتمرير هذا الحادث.[1]

على أي حال فقد أرسل تشامبرلين إلى اللنبي يوضح له أن هذا الاندفاع من جانب الحكومة الإيطالية، مما لا شك فيه، أنه بسبب البيان الذي بعث به الوزير الإيطالي في القاهرة بشأن تعهد زيور باشا المزعوم، كما أن إيطاليا تعتقد بأن المندوب السامي البريطاني في مصر لم يحاول دعمها لدى الحكومة المصرية، وهنا أبلغ تشامبرلين اللنبي أن يقوم بإبلاغ الوزير الإيطالي بأنه تم إبلاغ الحكومة المصرية مؤخراً أن حكومة صاحب الجلالة مع التنازل عن واحة جغبوب لإيطاليا.[2]

وقد أرسل تشامبرلين إلى جراهام يطلب منه أن يبين لموسوليني، أن أوستن تشامبرلين يخشي من إصرار الحكومة الإيطالية بأنه يجب على الحكومة المصرية أن تعطي تعهداً فورياً بتسليم واحة جغبوب، ويحبط هدفها

---

[1] F.O.407/200 , Enclosure 4 No.277, Governor Western Desert Province to Director-General , Frontier district administration , Cairo , Matruh ,25, Feb. 1925.

[2] F.O.407/200 , No.266, Austen Chamberlain to Viscount Allenby , Cairo , Foreign Office ,25, Feb. 1925.

ويصبح من المستحيل أن يستخدم نفوذه بنجاح مع الحكومة المصرية، وإذا وافقت الحكومة المصرية على إعطاء إيطاليا هذا التعهد فلا يمكن أن يبقى أمر هذا التعهد سراً لفترة طويلة، وأن نتيجة الانتخابات في مصر ستتم قريباً، وعلى إيطاليا التحلي بالصبر، وحل هذه المسألة بالتفاوض وبطريقة ودية، وهذا الحل يجب أن يكون هو الأفضل من وجهة نظر إيطاليا بدلاً من أن تفرض على مصر الحل، وذلك حتى لا تتأثر العلاقات المصرية الإيطالية في المستقبل.[(1)]

ورد موسوليني على رسائل تشامبرلين بالشكر، وبين له حق إيطاليا الراسخ في جغبوب، ووضح له رغبة إيطاليا في تسوية سريعة للمشكلة وطبقاً لاتفاق ملنر شالويا، وأن سيطرة إيطاليا علي واحة جغبوب ستؤدي إلى القضاء على التمرد في هذه المنطقة واستعادة الأمن والطمأنينة، وكذلك تقويض المخاطر المتزايدة للحركة القومية الإسلامية وخصوصاً في برقة، وأوضح موسوليني ما تقدمه إيطاليا من تضحيات مالية وعسكرية، وكل يوم

[(1)]F.O.407/200 , Enclosure 2 No.274, Graham to Mussolini , Rome ,27, Feb. 1925.

تأخير يزيد من هذه التضحيات ويمكنها أن تتضاعف[1]، كما رد تشامبرلين يشكر موسوليني على انتظاره نتائج الانتخابات، وأن بريطانيا ستبلغ أية حكومة مصرية تحاول التمرد بعد الانتخابات، ألا تفكر في الاعتماد على الحقوق التي حصلت عليها بموجب تصريح 28 فبراير 1922، عند محاولة إيطالية الحصول على الحدود التي وافقت عليها بريطانيا بموجب اتفاق ملنر شالويا.[2]

وأبرق اللنبي إلي أوستن تشامبرلين يوضح له حادثة اعتداء السيارات الإيطالية المصفحة على القافلة العربية في الأراضي المصرية' وأن زيور باشا قد سلمه نسخة من مذكرة شفوية موجهة إلى الممثلية الإيطالية عن هذه الأنباء[3]، ومع ذلك لم تلتزم إيطاليا بكل وعودها فقد درجت على اجتياز الحدود المصرية، ففي أول مارس 1925 م ارتدي بعض الصوماليين

---

[1] F.O.407/200 , Enclosure 3 No.274, Mussolini to Graham , Rome ,28, Feb. 1925.

[2] F.O.407/200 , Enclosure 4 No.274, Graham to Mussolini , Rome ,3, Mar. 1925.

[3] F.O.407/200 , No.277, Viscount Allenby to Austen Chamberlain , Cairo , 8, Mar. 1925.

التابعين لإيطاليا ملابس فرقة الهجانة المصرية، وقاموا يطوفون بالقرى القريبة من جغبوب، وأوقفوا قافلة في طريقها إلى السلوم وقتلوا 15 رجلاً، لذا قررت الحكومة المصرية إرسال سرية من الجيش المصري لتقوية الحامية في السلوم، وكان من المفروض أن ترسل إلى الجغبوب وذلك لعدم وجود حامية بها، وقد أبدت إيطاليا انزعاجها، رغم ضآلة القوات التي أرسلتها مصر، وبررت مصر بأن هذا الأمر عبارة عن مناورات تُنفَذ كل سنة، ولكن إيطاليا لم تقتنع بهذا الأمر وتعالت الأصوات في إيطاليا تنادي بحشد القوات عند الحدود رداً على ما قامت به مصر، وعلى لسان وزير المستعمرات الإيطالي، أعلنت إيطاليا أن الحوادث التي توصف على أنها معارك بين البدو والإيطاليين، ماهي إلا مجرد تدابير لمنع التهريب، وأعلنت إيطاليا أن واحة جغبوب هي حقٌ لهم، وأوضحت إيطاليا أن اتفاق ملنر شالويا هو اتفاق ملزم لمصر، وأن رفع الحماية عن مصر لا يغير من الأمر شيء، وأجمع المصريون على أن مصر ليست ملزمة بمثل هذا الاتفاق السري، والتي لم تكن يوماً طرفاً فيه، ولأن تصريح 28 فبراير لم يتحفظ فيه علي واحة جغبوب مثل ما تم التحفظ فيه على السودان، وأن مصر لم تقبل

من هذا التصريح إلا إعلان الاستقلال وإلغاء الحماية على مصر، وقد حاولت الحكومة المصرية الخروج من الأزمة، فجددت مساعيها لدى إيطاليا لتأجيل مسألة الحدود، فوافقت إيطاليا على هذا الأمر لكنها أعربت عن قلقها من حشد مصر للجنود في السلوم[1]، وقد طلب تشامبرلين من اللنبي أن يقنع زيور باشا بضرورة حل المسألة، وأن حلها هو أفضل لجميع الأطراف المعنية، وينبغي على الحكومة المصرية تسوية هذه المسألة من تلقاء نفسها وليس من قبل الحكومة الإيطالية.[2]

لم تنتهى عمليات الاجتياز للحدود المصرية، فقد اخترقت طائرة تابعة لسلاح الجو في برقة الحدود المصرية، وكانت الطائرة بقيادة الكابتن كابوزو واثنين من مساعدي الطيران، وبسبب وجود خلل في المحرك أجبر الكابتن على الهبوط داخل الحدود المصرية، في ناحية الشرق من بئر الشقة.[3]

---

[1] مرسي مختار قطب عرابي، المرجع السابق، ص224، 225.

[2] F.O.407/200 , No.275, Austen Chamberlain to Viscount Allenby , Cairo , Foreign Office ,11, Mar. 1925.

[3] F.O.407/200 , No.276, Foreign Office to Air Ministry , Foreign Office ,11, Mar. 1925.

أبرقت وزارة الخارجية البريطانية في 11 مارس 1925م إلى وزارة الطيران، رداً على رسالتها التي أدت بمجلس وزارة الطيران أن يشدد على الرغبة في الاحتفاظ بأكثر ما يمكن من الأراضي الواقعة غرب السلوم، وأوضحت وزارة الخارجية في هذه البرقية، أن العشرة كيلومترات المتفق عليها في مراسلات ملنر شالويا، عند انسحاب إيطاليا منها حتى ولو بمسافة أقل من عشرة كيلومترات يعزز هذا الأمر من قيمة السلوم، وهي حتى الآن مكان استراتيجي للمصالح البريطانية.[1]

وقد أرسل موسولينى رئيس الوزراء الإيطالي إلى أحمد زيور باشا برقية عبَّر فيها عن مدى شكره لحكومته وطلب منه عمل الإجراءات اللازمة للبحث عن الجنود الإيطاليين المفقودين، حتى يتسنى له طمأنة عائلاتهم والرأي العام الإيطالي.[2]

---

[1] F.O.407/200 , No.279, Consul Hurst to Austen Chamberlain , Bengazi ,13, Mar. 1925.

[2] دار الوثائق القومية، رملة بولاق كورنيش النيل بالقاهرة، كود 0069-002162، مكاتبة من رئيس مجلس الوزراء الإيطالي إلى أحمد زيور باشا رئيس مجلس الوزراء المصري، 13 مارس 1925.

رأت بريطانيا أنه من الأفضل التفاوض في غياب البرلمان لأن حكومة زيور تستطيع التسليم بلا معارضة، وطلبت وزارة الخارجية البريطانية من اللنبي أن يقابل زيور مرة أخرى ليعجل بالتسليم، وقال أحمد زيور باشا إن الحكومة المصرية تُقدر موقف الحكومة البريطانية، ولا ترغب في إثارة العقبات، وأن الحكومة مستعدة للتفاوض حتى في غياب البرلمان، كما قال زيور باشا أن الحكومة قد شكلت لجنة من وزارة الحربية والداخلية والمعارف لإعداد مذكرة لتنوير باقي الوزراء الملمين بقضية الحدود.[1]

وبعد إعادة تشكيل الوزارة في 16 مارس 1925 م، أبلغ اللنبي أحمد زيور باشا أن إيطاليا احترمت كل تعهداتها ولم تقم بأي عمل مفاجئ، وأنه في حالة عدم استئناف المفاوضات فإن حكومته لا تعتزم الحيلولة دون أن تأخذ إيطاليا ما تم الاتفاق عليه في ملنر شالويا أي احتلال الواحة.[2]

وقد أبرق موسوليني شخصياً لمحادثة زيور باشا في أمر الطائرة التي سقطت بالقرب من بئر الشقة، والأمر الذي زاد الإلحاح الإيطالي لحل المسألة تعرض أحد الضباط الإيطاليين للعض من كلب مسعور، ورأت

---

[1] محسن محمد، المرجع السابق، ص65، 66.

[2] مرسي مختار قطب عرابي، المرجع السابق، ص225.

إيطاليا ضرورة تلقيه للعلاج دون تأخير[1]، على أي حال فقد كان أحمد زيور باشا ملبياً لكل مطالب بريطانيا ومتساهلاً معها في كل شيء، وكان رأيه دائماً يميل إلى رأي بريطانيا، فخلال حديثه مع اللنبي أعرب له زيور أنه سيحاول دفع زملائه للمشاركة في رأيه بأن واحة جغبوب لا تساوى عظام بعير، وقال للنبي أنه خلال لقائه الأخير بالوزير الإيطالي كان حريصاً على استئناف المفاوضات، وطلب اللنبي من زيور باشا نقاش المسألة مع صدقي باشا لأنه مجهز للتعامل معها، كما طلب منه التأثير على الأعضاء الآخرين في مجلس الوزراء، وأعرب زيور باشا أنه في انتظار تحديد موقع وزارته في البرلمان، حينها يصبح بوسعه أن يتفاوض على أساس تسوية سريعة ومعقولة، وأشار إلى أن الخطوة الأولي لابد أن يبدأها الإيطاليون.[2]

على أي حال فقد سنحت الفرصة لإيطاليا أسرع مما كانت تتوقع، فقد أعلن أحمد زيور فوز الحكومة بالأغلبية في الانتخابات، وقد أبلغ اللنبي أحمد زيور باشا أن الحكومة البريطانية تثق بأن زيور لن يسوف في بدء

---

[1] F.O.407/200 , No.280, Graham to Austen Chamberlain , Rome , 20, Mar. 1925.

[2] F.O.407/200 , No.282, Viscount Allenby to Austen Chamberlain , Cairo ,22, Mar. 1925.

المفاوضات، ورد زيور عليه بأن الأمور غير مستقرة بعد، وأن الحكومة تنتظر اللحظة المناسبة، وفي 23 مارس 1925م افتتح الملك فؤاد البرلمان، وقوبل خطابه بالتصفيق من جانب مؤيدي الحكومة، ولكن قبل مناقشة الخطاب انتخب مجلس النواب سعد زغلول رئيساً واثنين من الزغلولين وكيلين للمجلس، وبالتالي فقد تقدمت الحكومة باستقالتها، وقد رفض الملك قبول استقالة الحكومة، وتم حل البرلمان مساء نفس اليوم دون حوادث.[1]

وعلى إثر انعقاد البرلمان وحله في 23 مارس 1925م، فقد دخلت مسألة الحدود في دور دقيق، وطلب الوزير الإيطالي المفوض من زيور باشا استئناف المفاوضات، لأنه لا يعلم متي ينعقد البرلمان الجديد، وعلى الرغم من الرفض العام في مصر للضغوط الإيطالية، فقد اضطرت حكومة زيور باشا أمام الضغوط الإيطالية أن تستعد للمفاوضات.[2]

وقد تحدث اللورد اللنبي إلى صدقي باشا بأخذ مسألة الحدود على محمل الجد، ورد صدقي باشا بأنه مقدر تماماً لموقف بريطانيا، وأوضح للنبي أن الحكومة المصرية قد تعهدت بالتفاوض، وسوف تفعل ذلك دون

---

[1] محسن محمد، المرجع السابق، ص66، 67.

[2] مرسي مختار قطب عرابي، المرجع السابق، ص225، 226.

تأخير[1] وقد أبلغ اللنبي الوزير الإيطالي بأنه إذا ما اقتربت حكومته الآن من الحكومة المصرية، فسوف تجد منها استعداداً للتفاوض دون تأخير.[2]

قررت الحكومة المصرية في 6 أبريل 1925م تشكيل لجنة حربية للذهاب إلى جغبوب، والوقوف على رأي أهلها تمهيداً للدخول في المفاوضات مع إيطاليا، وهذا القرار قُوبل بالسخط لاسيماً أن تاريخ الوزارة لم يكن مطمئناً، وقد انزعجت القوى السياسية في مصر وعلى رأسها حزب الوفد من هذا القرار، واعتبرت أن هذا الأمر هو دخول المسألة في دور خطير، وهو مؤشر على خضوع الوزارة لإيطاليا، واعتبرت الوزارة بأنها لا تتمسك بالدفاع عن واحة جغبوب، وأنها ليست لها رأي حاسم في المسألة، ولا تعتبر الواحة جزءاً من الأراضي المصرية، وأكدت أن القرار سيشجع إيطاليا على التشبث بمطامعها، وأن بمقدور إيطاليا أن تؤثر في أهل جغبوب بالقوى أو بغيرها، وأن نتيجة الاستفتاء ستكون متفقه مع إيطاليا وما تريده، لا سيماً مع إحاطة القوات الإيطالية لجغبوب في الوقت الذي لا تحتفظ فيه مصر بأية قوة

---

(1) F.O.407/200 , No.287, Viscount Allenby to Austen Chamberlain ,Cairo,28, Mar. 1925.

(2) F.O.407/200 , No.290, Viscount Allenby to Austen Chamberlain ,Cairo,1, Apr. 1925.

فيها، ولم تعبأ إيطاليا بهذه المعارضة، وكانت تري أن إرسال زيور لجنة للحدود إجراء غير كافٍ، واعتبرت إيطاليا الأمر نوعاً من المماطلة.[1]

على أي حال فقد أبرقت إيطاليا إلى مصر مذكرة شديدة اللهجة، تدعي فيها أن الحكومة المصرية أخفت المعلومات الخاصة بشأن الطيارين الأربعة متهمة مصر بأن هذا السلوك يتعارض مع علاقات الصداقة وحسن الجوار، وقد أوضح زيور وصدقي باشا على حد سواء للورد اللنبي أن السلطات المصرية تبذل قصارى جهدها لاكتشاف أي أثر لسلاح الجو المختفي.[2]

أدلى سكرتير المفوضية الإيطالية في مصر في 13 أبريل 1925م بتصريح إلى جريدة لابورس اجبسيان، بسط فيه وجهة النظر الإيطالية بشأن مسألة الحدود، وذكر أن المفوضية الإيطالية تقدمت بمذكرة لوزارة سعد زغلول باشا للدخول في مباحثات لتسوية المشكلة، لكن وزارة سعد زغلول قد استقالت، وقد خلفتها وزارة أحمد زيور باشا، وجددت إيطاليا مساعيها بأن

---

[1] مرسي مختار قطب عرابي، المرجع السابق، ص 226.

[2] F.O.407/200 , No.293, Viscount Allenby to Austen Chamberlain , Cairo , 9, Apr. 1925.

طلبت من الوزارة رأيها في مشكلة واحة جغبوب، فأجاب رئيس الوزراء بطلب مهلة لدراسة المسألة وأن وزارته ما هي إلا وزارة انتقالية، وقد انتظرت إيطاليا وطال انتظارها حتى الآن، وأن إيطاليا ترى أن الحكومة الحالية قادرة على حل المشكلة وتملك من النفوذ والسلطة ما يجعلها قادرة على هذا الأمر، وأنها قد اتخذت تدابير في الداخل والخارج أعظم خطورة مما يمكن أن تتخذه تجاه واحة جغبوب، وتستند إيطاليا في المطالبة بواحة جغبوب إلى ميثاق لندن 1915م وكذلك اتفاق ملنر شالويا سنة 1921م، وأن اتفاق ملنر شالويا يمنح جغبوب لإيطاليا، على الرغم من أنه يدخل في الأراضي المصرية منطقة قريبة من السلوم، وذكر كذلك أنه ليس لواحة جغبوب أهمية حربية لمصر، فضلاً عن أن مصر لم تقم في هذه الواحة بأي عمل إداري، وكذلك لم ترفع عليها العلم المصري، وأن واحة جغبوب ليس لها أهمية اقتصادية فهي لا تحوى إلا مسجد وزاوية و 50 مسكناً، وهذا التصريح إن دل على شيء فإنه يدل على أمرين[1]، أما الأمر الأول فهو أن واحة جغبوب لم تكن يوماً من الأيام جزءاً من أراضي ليبيا، والأمر الثاني

---

[1] سامي حكيم، جغبوب الواحة المصرية المغتصبة، مؤسسة دار التعاون للطبع والنشر، 1978م، ص35، 36.

أن مطالب إيطاليا بالواحة ماهي إلا وليدة اتفاقات أجنبية لم تكن مصر طرفاً فيها ومصر لم تعترف بها، وأما اتفاق ملنر شالويا فهو اتفاق باطل لأن مصر لم تكن طرفاً فيه، فهو اتفاق باطل لا يستند إلى واقع حقيقي، وأن بريطانيا لا تملك تقييد مصر به، وأنها لو كانت تملك هذا الأمر، لما طلبت من إيطاليا، وقد أُعلن استقلال مصر بتصريح 28 فبراير 1922م بأن تتفق مع مصر لتسوية مسألة الحدود، وأن هذا الطلب البريطاني وموافقة إيطاليا عليه دليل قاطع على أن اتفاق ملنر شالويا غير ذي موضوع، هذا على أن التصريح انطوى على مُغالطة مفضوحة لأن العلم المصري ظل يخفق فوق جغبوب، وأن قوات الامن المصرية هي المسئولة عن سلامة السكان، هذا بالإضافة إلي 50 رجلاً من السنوسيين سُمح لهم بالمشاركة في حفظ النظام طبقاً لاتفاق تالبوت السنوسي.[1]

ولما كانت جهود إيطاليا تقوم على حث الحكومة المصرية على الدخول في المفاوضات معها بشأن واحة جغبوب لم تنتهى، فقد تجدد ما أثير حول الواحة فقدم المفوض الإيطالي في مصر بلاغاً شفوياً إلى الحكومة

---

[1] سامي حكيم، المرجع السابق، ص36، 37.

المصرية، وقد طلبت إيطاليا في هذا البلاغ من مصر أن تكون الحدود بين برقة ومصر طبقاً لاتفاق ملنر شالويا[1]، وكان البلاغ الإيطالي في 13 أبريل 1925م بناء على طلب إيطاليا من وزيرها المفوض بتقديمه لمصر، وطلبت منه أن يطلب من مصر رداً نهائياً، وقد هولت الصحف من هذا التبليغ الإيطالي وعدته إنذاراً شديد اللهجة.[2]

فهذا الاتفاق الذي يسمى ملنر شالويا لم يتم كاتفاق نهائي بين اللورد ملنر والسنيور شالويا وإنما وضع كمشروع في يونيو 1921، وقد احتفظت مصر فيه برأيها ولم يعتبره السنيور شالويا مقبولا بل طلب إلى وزارة الخارجية البريطانية في أبريل سنة 1922 إدخال تعديلات عليه، مع العلم بهذا تكون مطالب إيطاليا بتنفيذ هذا الاتفاق المزعوم والمفاوضات دائرة بينها وبين مصر معناها أنها تريد أن تعرض على مصر رأياً لم تقبله ولم ترتبط

---

[1] صفاء محمد فتوح شاكر، إسماعيل صدقي باشا دوره في السياسة المصرية 1914-1950، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب بنات، جامعة عين شمس، 1991م، ص544.

[2] مرسي مختار قطب عرابي، المرجع السابق، ص226.

به بالذات ولا بالواسطة، بل إن إيطاليا نفسها لم تصل إلى قرار في هذا الاتفاق المزعوم بالقبول أو الرفض.[1]

وعلى إثر هذا البلاغ الشفوي اجتمعت الحكومة المصرية وقررت الرد عليه[2]، وقالت الحكومة المصرية أنها لا تستطع أن تحدد الحدود لبلادها وفقاً لاتفاق أجنبي، ومصر لم تشترك فيه، وأنها لا تعلم بشأن هذا الاتفاق الذي يسمى ملنر شالويا، وأن كل ما جاء لعلمها هو أنها دارت مقدمات لمفاوضات سياسية بين اللورد ملنر وبين السنيور شالويا بشأن حدود مصر الغربية، وكانت مصر آنذاك تحت الحماية البريطانية، وفي نهاية المباحثات السياسية نتج عنها مشروع اتفاق قدمته وزارة الخارجية البريطانية للسنيور شالويا في 1921م، وأن كل ما تعرفه مصر عن هذا المشروع أن بريطانيا سألتها رأيها في شهر يونيو 1921م، وقد رأت الحكومة المصرية يومها أن تحتفظ برأيها ولا تجيب بشيء، وفي عام 1922 استؤنفت المفاوضات بين إيطاليا وبريطانيا في هذا الشأن، فقررت إنجلترا إحالة المسألة إلى مصر،

---

[1] محمد حسين هيكل، دراسة أحمد زكريا الشلق، تراث محمد حسين هيكل المقالات الصحفية 1908–1955 في القضية الوطنية، المجلد الأول، دار الكتب والوثائق القومية، مركز تاريخ مصر المعاصر، 2008، ص332، 333.

[2] صفاء محمد فتوح شاكر، المرجع السابق، ص544.

وذلك بكونها دولة مستقلة، وبهذا الأمر صار قبول مصر لهذا الاتفاق ضرورياً، وعلى أي حال ومهما كانت قيمة مفاوضات ملنر وشالويا فإن مصر غير مقيده به.[1]

وقد ذكر السفير كوخ سكرتير المفوضية الإيطالية في مصر عن أزمة الحدود الغربية، بأنه يجب أن يكون معروفاً قبل كل شيء أن إيطاليا لم تثر مسألة الحدود الغربية في هذه الأيام ولم تقدم أية مذكرة إلى الحكومة المصرية ولم تبلغها أية خطة ستكون خطتها، وأن إيطاليا لم تعرض أي اقتراح على مصر خلافا لما ذكرته بعض الصحف ومنها ما يعد لسان حال الحكومة وواقفة على مجريات الأمور[2]

و أرسل أوستن تشامبرلين إلى اللورد اللنبي يوضح له، أن مسألة الحدود المصرية الليبية حتي يتم تسويتها بأية طريقة فإنه هناك خطر ماثلاً على الدوام، وهو أنه في حالة نفاد صبر إيطاليا قد يكون له تأثير، أولاً

---

[1] سامي حكيم، المرجع السابق، ص37، 38.

[2] الأهرام، عدد 14646، ازمة الحدود الغربية حديث سكرتير المفوضية الطليانية بالقاهرة، 15 أبريل 1925، ص1.

تشويه سمعة بريطانيا لأن بريطانيا قد أصدرت تصريح 1922م، وثانياً إثارة النداء المصري بالتوجه إلى عصبة الأمم.[1]

على أي حال فقد أتى التبليغ الذي كان على شكل إنذار والذي قدمته الحكومة المصرية كتابياً على يد المدير العام لوزارة الخارجية ما يحملها على عدم الأخذ بذلك الاتفاق الذي لم تكن طرفاً فيه بتأثيره المطلوب، ففي 16 أبريل 1925 زار الوزير الإيطالي المفوض بمصر أحمد زيور باشا رئيس مجلس الوزراء وأبلغه نزول حكومته عن تبليغها الشفوي واستعدادها لمواصلة المفاوضات استدامة للعلاقات الودية بين البلدين، فانفرجت الأزمة بهذا البلاغ الجديد، واعتزمت الوزارة الاطلاع على تقرير لجنة الضباط عن واحة جغبوب في اجتماع تعقده مساء اليوم، وتحدثت جريدة البصير أن إيطاليا لا تطالب بواحة جغبوب إلا لأغراض عسكرية، ولو أن مصر ساعدت المجاهدين في برقة لا لتمسنا لها العذر فيما ترغب فيه، ولكن مصر

---

[1] F.O.407/200 , No.303, Austen Chamberlain to Viscount Allenby , Cairo , Foreign Office ,16, Apr. 1925.

واقفة على الحياد[1]، بل إنها تساعد إيطاليا في منع تهريب السلاح إلى المجاهدين عملاً بأحكام الحياد، كما تحدثت الجريدة عن ثقتها من أن إيطاليا ستقدر أن واحة جغبوب مزار ديني يحج إليه المسلمون وأن هذا المزار أحق بالإشراف عليه دولة كمصر شعارها الدين الإسلامي من الحكومة الإيطالية، وكذلك فإن إيطاليا يهمها استبقاء علاقات الود والصفاء مع مصر محافظة على ما لرعاياها في مصر من مصالح مهمة، ومنعاً للمصريين من الامتناع عن استيراد البضائع من إيطاليا التي تبلغ من خمسة ملايين إلى ستة ملايين جنية في العام، فإيطاليا لن تقامر بكل ذلك من أجل قضاء شهوة قد لا تفيدها بالنسبة لما بين مصر وإيطاليا من علاقات الود والمستقبل كفيل بتحقيق هذا الظن.[2]

وقد وضحت الحكومة المصرية على إثر هذه المقابلة الوضع في مذكرةً رسمية، جاء فيها أنه قد نتج عن المحادثات التي جرت اليوم بين المفوضية الإيطالية والحكومة المصرية بشأن مسألة الحدود الغربية، أولاً :

---

[1] البصير، عدد 2378، انفراج أزمة الحدود الغربية المصرية بيانات ومعلومات وثيقة، 16 أبريل 1925، ص2.

[2] البصير، عدد 2378، المرجع السابق، ص2.

أنه لم يكن لدى إيطاليا أية نيةً في استعمال ضغط يمكن أن يعتبر إنذاراً لمصر، وثانياً : أن المسألة جار بحثها بين الطرفين وبروح المودة[1]، كما أن رجال المفوضية الإيطالية في مصر صرحوا بأنه لم يخطر ببال حكومتهم أن تُقدم إنذاراً، وأن ما دار بين الوزير المفوض وزيور كان حديثاً ودياً، وأن الوزير لم يحتد في لهجته.[2]

ولقد قامت حكومة أحمد زيور باشا بتشكيل لجان لدراسة الحدود الغربية لمصر، وكان لتقارير هذه اللجان الفنية دورها في الحوار حول واحة جغبوب، فقد شُكلت لجنة برئاسة وزير الحربية أحمد شفيق باشا، وفي 19 أبريل 1925م قدمت اللجنة تقريرها الذي أفاد بأنه يجب الاحتفاظ بواحة جغبوب والسلوم كنقطتيّ دفاع أساسيتين، كما ذكرت في التقرير أنه لا يمكن تعويض مصر عن واحة جغبوب بأية أراض أخرى، وذلك لأن ترك واحة جغبوب يضر بالدفاع عن حدود مصر الغربية وواحة سيوة، كما رفضت اللجنة العرض الإيطالي بتعويض مصر عن واحة جغبوب بقطعة أرض في السلوم، كما أن اللجنة رأت أن نزول إيطاليا عن السلوم لمصر مقابل تنازل

---

[1] الأهرام ، عدد 14647، بين مصر وإيطاليا، 16 أبريل 1925، ص4.

[2] مرسي مختار قطب عرابي، المرجع السابق، ص227.

مصر عن واحة جغبوب معناه أن إيطاليا تعرض أن تسمح لمصر بإقفال بابٍ مقفول بالفعل[1]، إذ أنه لا يمكن لأية قوة إيطالية أن تمر من السلوم تحت نيران الأسطول الإنجليزي مقابل موافقة مصر على ترك الباب الخلفي في واحة جغبوب مفتوحاً، وكذلك قدم على سري عامر تقريراً عن واحة جغبوب أخذته المفوضية المصرية ببرلين من المستشار موريتز بوزارة الخارجية الألمانية، ولقد أكد هذا التقرير الذي قدمه على سري عامر على أن واحة جغبوب كانت مجهولة حتى عام 1850م، ثم بدأ السنوسي في استعمارها بعد ذلك، ولكنها لم تكن خاضعة للدولة العثمانية في أي وقت، كما أنها لم تخضع لاحتلال من جانب مصر، ورغم هذا فإن الواحة لم تكن أبداً أرض مشاع، ذلك أنه بين أراضي الدولة العثمانية في برقة وأراضي مصر لم يكن هناك أبداً أرضاً تحت سيادة طرف ثالث، وخلص تقرير على سري عامر إلى أن الأراضي التي لم تطالب بها الدولة العثمانية، فهي تنتمي بالقطع إلى مصر.[2]

وقد شددت بريطانيا من ممارسة ضغوطها على الحكومة المصرية من أجل سرعة التوصل لتسوية مع إيطاليا طبقاً لاتفاق ملنر شالويا، وذلك

---

[1] محمد عبدالفتاح عبدالمجيد أبو الإسعاد، المرجع السابق، ص 224، 225.

[2] محمد عبدالفتاح عبدالمجيد أبو الإسعاد، المرجع السابق، ص 225.

على إثر إصرار أحمد زيور باشا على بدء المفاوضات دون شروط مسبقة بعينها، حيث أن مصر أعلنت أنها غير ملتزمة باتفاق ملنر شالويا، ولذلك فقد حذرت الحكومة البريطانية على لسان اللورد اللنبي الحكومة المصرية بشأن المماطلة في الأمور التي تختص بجغبوب، على أن هذا الضغط البريطاني ما لبث أن اشتد، وبخاصة مع تصاعد المقاومة في برقة بزعامة عمر المختار، ولذا فقد استنجدت إيطاليا بالسلطات البريطانية في مصر بضرورة تسليمها واحة جغبوب، وذلك بعد أن أصبحت الواحة مركزاً لتهريب الأسلحة للثوار في ليبيا.[1]

وقد أصبح الموقف أكثر صعوبة بالنسبة للحكومة المصرية، وخاصةً بعد أن أوصي تقرير لجنة شفيق بضرورة الاحتفاظ بواحة جغبوب، كموقع حربي هام في الدفاع عن حدود مصر الغربية[2]، وباتت مسألة واحة جغبوب أكثر تعقيداً، حيث إنه قد تبين أن بريطانيا من خلال التصريحات الرسمية وغير الرسمية البريطانية تميل لحل المسألة طبقاً لاتفاق ملنر شالويا، لكن الموقف البريطاني في الحقيقة لم يكن مدفوعاً بميل متجرد لإيطاليا، فتأييد

---

[1] صفاء محمد فتوح شاكر، المرجع السابق، ص544، 545.

[2] محمود توفيق محمود، المرجع السابق، ص31.

بريطانيا بإعطاء واحة جغبوب لإيطاليا مقابل قطعة أرضٍ لمصر غرب السلوم، كان سبب هذا الأمر هو الحرص البريطاني على تبعية السلوم لمصر، لأن هذا الأمر يضمن لها الدفاع عن قناة السويس، هذا الأمر الذي يصبح مهدداً إذا ما كانت السلوم في يد دولةٍ مثل إيطاليا، لذا يتضح أن الموقف البريطاني كان أساسه المصلحة، كذلك فإن الموقف البريطاني مدفوع بالمساومات والضغوط الإيطالية، وإن إيطاليا كانت على علمٍ أنها لا تستطيع تحقيق أهدافها وحدها، فكما توسعت بموافقتها في شرق إفريقيا، فقد لجأت إليها لتساعدها في ضم واحة جغبوب في مقابل مساعدتها في شئون استعمارية أخرى، كما أن بريطانيا كانت تريد زعزعة مركز إيطاليا التجاري في مصر، وإضعاف الروابط بين مصر وإيطاليا فأقدمت على تأييد المطالب الإيطالية بقصد خلق مناخ مضطرب في مصر يخدم مصالحها، والسبب الراجح في هذا الأمر هو المصلحة، أي أن بريطانيا كانت تريد أن تسد مطامع إيطاليا وتأمن جانبها، من هذا المنطلق أيدت إيطاليا في رغباتها في واحة جغبوب.[1]

---

[1] مرسي مختار قطب عرابي، المرجع السابق، ص229، 230.

على أي حال فإن إيطاليا كانت تفكر في احتلال واحة جغبوب بالقوة، لكن ما كان يمنعها هو خشية الغضب البريطاني، فقد وعدتها بريطانيا بمد يد العون ومساعدتها لتتنازل مصر عنها سلمياً، وكانت بريطانيا تحاول إبقاء وزارة أحمد زيور باشا لأطول فترة ممكنة في الحكم، فهي أكثر الوزارات موالاه لها، وإذا ما سقطت الوزارة فهذا معناه تشكيل حكومة جديدة لا تستطيع التعامل معها أو استخدام النفوذ لديها، وعلى الرغم من مساندتها لإيطاليا في الحصول على واحة جغبوب، إلا أن بريطانيا كانت تعارض إيطاليا في احتلال الواحة باستخدام القوة، حتى لا تضطر لاتخاذ إجراء مضاد لتعهدها بالدفاع عن مصر وهذا طبقاً لتصريح 28 فبراير 1922م.[1]

إن المفاوضات التي دارت حول مسألة الحدود المصرية الليبية في عام 1925م قد صاحبها ضجة سياسية كبيرة في الصحافة المصرية، وكذلك الأحزاب على مدار عام 1925م[2]، ولقد شنت الصحافة المصرية حملة شديدة طوال عام 1925م ضد حكومة أحمد زيور ومفاوضاتها مع الحكومة الإيطالية لتسوية مسألة الحدود بين مصر وليبيا، وفي خلال هذه الفترة كان

---

[1] فاطمة علم الدين عبدالواحد، المرجع السابق، ص119، 120.

[2] محمد عبدالفتاح عبدالمجيد أبو الإسعاد، المرجع السابق، ص 212.

الصراع الحزبي بين حزب الاتحاد الملكي الحكومي(*) وبين حزب الوفد والحزب الوطني وحزب الأحرار الدستوريين، فكان هذا الصراع أحد العوامل التي أججت الصحافة ضد حكومة أحمد زيور وموقفها من المفاوضات، هذا بالإضافة إلى التيارات الدينية التي كانت تنظر نظرة قداسة دينية إلى السنوسية باعتبارها حركة دينية إصلاحية تستهدف إنهاض الإسلام والمسلمين، كما أن تيارات التحرر الوطني ضد الاستعمار الأوروبي كانت تدرك الأبعاد العسكرية والسياسية للإمبريالية الإيطالية الفاشية في مطالبتها بواحة جغبوب، لضرب الحركة الوطنية الليبية، ومن هنا يتضح دور

(*) بعد سقوط أول وزارة دستورية عرفتها مصر وزارة سعد زغلول، فتح الطريق أمام القصر ليمارس سلطاته في اختيار الوزارة لما يقارب من عامين، حيث شكل أحمد زيور وزارتيه الأولى والثانية، والتي لم يكن لهما أي شعبيه أو سند دستوري، وكانت إرادة القصر هي الركيزة التي اعتمدت عليها وزارتيّ أحمد زيور، حيث اعتمدت على هيئة سياسية شكلها القصر وهي "حزب الاتحاد"، ولقد ذكر رجل السراي القوي حسن نشأت أن الهدف من تأليف هذا الحزب هو إيجاد التوازن بين الحزبين الكبيرين، الأحرار الدستوريين والوفد، حتى لا يستبد أحدهما بالسلطة إذا ما انفرد بها، ولقد اعتمدت الوزارة الزيورية على هذا الحزب الجديد في تشكيل الحكومة، مما أدي بولاء مطلق من جانبها للقصر، وكانت وزراتيّ أحمد زيور هُما أول تجربة للوزارات الملكية في العهد الدستوري. يونان لبيب رزق، المرجع السابق، ص279، 282.

التيارات الوطنية في توجيه الحملة الصحفية ضد التسوية الإيطالية المصرية لمشكلة الحدود.[1]

وقد تحدثت البلاغ عن عجز إيطاليا عن الوصول إلى صلب طرابلس، رغم مضي اثنى عشر عاماً منذ أن أغارت إيطاليا على طرابلس، وكثرة ما أنفقته على حملتها العسكرية، وأن ما تطمع فيه إيطاليا هو الاستيلاء على واحة جغبوب، وأنها إن استطاعت أن ترغم مصر على تسليمها فإنها تستطيع أن تبلغ الواحة من الأراضي المصرية بلا قتال، وقد وجدت إيطاليا من ضعف بعض الوزارات المصرية من ناحية ومن تدليس السياسة الاستعمارية البريطانية من ناحية أخرى ما يشجعها على أن تحمل على الحكومة المصرية لتسليم واحة جغبوب إليها، وأن الوزارة الحاضرة تحرس لإيطاليا حدود طرابلس الشرقية علي نفقة الخزانة المصرية، وأن واحة جغبوب أرض مصرية، وضعف الوزارات في مصر أو تدليس السياسة الاستعمارية لا يسلبها هذه الصفة، ولو أن إيطاليا جردت نفسها من شهوة الاستعمار وعدت لمواجهة الحقيقة لكان ذلك درساً لها في الحزم الذي

---

[1] محمد عبدالفتاح عبدالمجيد أبو الإسعاد، المرجع السابق، ص 213.

أظهرته الوزارة السابقة لكن الوزارة استقالت، وخلفتها وزارة غير نيابية، تلك الوزارة التي تقصد إيطاليا أنها مركب ذلول لا يأبى أن يخنع لها.[1]

وقد نشرت الأهرام مقالة لليوزباشي محمد أفندي إبراهيم لطفي المصري "المندراوي"، وهو باشمترجم الجيوش البريطانية على حدود مصر الغربية إبان الحرب العظمى والمساعد بلجنة المباحث العلمية البريطانية، والذي أوضح فيه أطوار مسألة الحدود الغربية لمصر، حيث كان يعمل مترجم أول الجيش البريطاني على حدود مصر الغربية، ولقد زار جميع نقاط الحدود، مما جعله ذا خبرة بأهمية كلٍ منها، وقد أوضح أن أهم حدود مصر الغربية هي السلوم وجغبوب، وقال إن أية دولة أجنبية يتيسر لها احتلال هذين الموقعين السلوم وجغبوب فإنها لمحتلة الديار المصرية، كما ذكر أن التحصينات المقامة على نقط حدود مصر الغربية لا يمكنها صد العدو المهاجم، فهي لم تكن منيعة، لأن الجزء الأكبر من أراضي الحدود الغربية ما

---

[1] البلاغ، عدد 571، مشكلة الحدود الغربية يثيرها طمع إيطاليا في ضعف الوزارة، 22 فبراير 1925، ص4.

هو إلا أرض جرداء لا تحميها جبال، ومن هنا يرى عدم التخلي عن أي شبر من هذين الحصنين جغبوب والسلوم.[1]

وأما جريدة البصير فقد استغربت طلب إيطاليا واحة جغبوب من مصر هدية بدون ثمن في مقابل أن تظل معها على ولاء وصفاء، وتحدثت البصير عن أهمية الواحة الدينية كمزار إسلامي شريف وعن أهميتها العسكرية كونها مفتاح الحدود المصرية من الناحية الغربية، وتعجبت البصير من طلب إيطاليا من مصر النزول لها عن وجهتها العسكرية من ناحية الغرب لا لشيءٍ إلا لإخضاع الطرابلسيين وإذلالهم، كما تعجبت من تألم إيطاليا من دفاع الصحف المصرية عن واحة جغبوب وهي قطعة من بلادها، وأوضحت البصير أن إيطاليا ستشعرٍ في القريب العاجل أنه ليس من العدل التشبث بواحة جغبوب، وليس من العدل أن تشترط إيطاليا لاستدامة العلاقات الودية أن تحصل على واحة جغبوب هدية صافية.[2]

---

[1] لطفي المندراوي، حدود مصر الغربية، الأهرام، عدد 14638، 6 أبريل 1925، ص1.

[2] البصير، عدد 2373، منذ 1925 عاما إلي الآن بين مصر وإيطاليا، 11 أبريل 1925، ص2.

وعبرت جريدة كوكب الشرق عن استيائها من الحجج الإيطالية في واحة جغبوب، كمكان مقدس للسنوسية وعن سيطرتها على طرق القوافل التجارية المهمة، وأوضحت ان مصر أفضل من أية دولة مسيحية تهتم بها كمركز إسلامي، فالأهمية الاستراتيجية للواحة تهم مصر وهي لا تقل عن إيطاليا.[1]

وقد اعترضت الأهرام على البيان الذي أدلي في مقابلة مع السكرتير الأول للبعثة الدبلوماسية الإيطالية، أن واحة جغبوب لم تكن جزء من مصر، ولم يسبق للسلطات المصرية أن مارست سلطاتها عليها، وقد أشارت الأهرام إلى الحملة التي أرسلها محمد على باشا إلى سيوة في عام 1820م، وكانت الواحة مازالت غير مأهولة، كما تحدثت عن المساعدات الخديوية للسنوسي، واعتراف السنوسي بالسيادة المصرية.[2]

على أي حال فقد كانت الصحف المناهضة للوزارة تنتقد فكرة البدل، ولكن الصحف المنتمية للحكومة كانت ترمى إلى حل المسألة على هذا النحو،

---

[1]F.O.407/200 , No.47, Viscount Allenby to Austen Chamberlain , Cairo,26, Apr. 1925.

[2]F.O.407/200 , No.47, Op,cit.

فقد قالت السياسة أن اللورد كتشنر وفتحي باشا قد أوصوا بخط الحدود الذي كانت الحكومة الإيطالية مستعدة لقبوله[1]، وأن الرسم الذي عرضته إيطاليا على مصر للحدود الغربية وأدخلت فيه جغبوب ضمن الأملاك الإيطالية و جزءاً من المنطقة الغربية الشمالية في حدود مصر، هو الرسم الذي وضعه اللورد كتشنر في مفاوضات الحدود قبل الحرب العظمى، وكان غرضه هو إقصاء إيطاليا غرباً عن خليج السلوم، لأنه كان يعلق أهمية كبيرة على ذلك، وفي عهد وزارة ثروت باشا قدم إبراهيم باشا فتحي وزير الحربية ورئيس اللجنة المصرية التي سافرت للتخوم الغربية تقريراً خاصاً أعرب فيه عن رأيه وهو مطابق لرأي كتشنر، ولقد انتقدت جريدة البلاغ هذا الترويج للسياسة الإيطالية، وقالت نفهم من جريدة الدستوريون أن نروج للمطامع الإنجليزية منذ أن كان الدستوريون لا يستطيعون تولى الحكم في مصر ويفرقون الأموال على أنفسهم وذويهم، وكانت إنجلترا تساندهم، لكن ما العلة هنا من ترويج مطامع إيطاليا على حساب مصر، وترى البلاغ أن موقف الدستوريين غريب، وأنه كان على ساداتهم أن يقنعوا منهم بالموقف السلبي

---

[1] F.O.407/200 , No.47, Op, cit.

في مسألة الحدود الغربية منذ تولى أحمد زيور باشا الوزارة الثانية وصار لهم فيها ضلع، وإن واحة جغبوب أرض مصرية لا يجوز النزول عنها بحال أراد كتشنر وفتحي ذلك أم لم يريداه، وكذلك فليعرف هذا الأمر الدستوريون[1]، وقد رفضت البلاغ رأى هؤلاء الخبراء على أساس أنه أقل أهمية من المصالح الحيوية المصرية.[2]

ومن ناحية الصحافة البريطانية فقد كانت تؤازر إيطاليا ضد مصر في مسألة الحدود المصرية الليبية، فلقد أخذت الصحف البريطانية مثل التايمز تقلل من أهمية واحة جغبوب، وتهول من ربح مصر بمبادلتها بقطعة الأرض الواقعة غربي السلوم، وقد شددت الصحف الإنجليزية لهجتها ضد مصر، وتحدثت عن أن مصر إذا رفضت تسليم الواحة لإيطاليا فسوف تقع مشاكل، وأن هذا من نتائج الحماقة التي نتجت عن إلغاء الحماية وجعل بريطانيا

[1] أحمد شفيق باشا، تقديم ودراسة أحمد زكريا الشلق، حوليات مصر السياسية، الحولية الأولي 1924، المصدر السابق، ص310، 311.

[2] F.O.407/200 , No.47, Op, cit.

مسئولة أمام العالم عن سوء أعمال المصريين بدون أن يكون لها السلطة الكافية على مصر.[1]

أما الصحافة الإيطالية فقد قابلت حملة الصحافة المصرية بحملة دعائية، فقد شرح السنيور كوخ سكرتير المفوضية الإيطالية في مصر وجهة النظر الإيطالية في أزمة الحدود، فأوضح أن إيطاليا تستند إلى المادة الثالثة عشر من اتفاقية لندن 1915م في تعديل الحدود، هذه المعاهدة التي أعطت لإيطاليا الحق في حالة انتصار الحلفاء في تعديل حدود برقة، وبموجب هذه المعاهدة تم اتفاق ملنر شالويا 1920م، حيث دخلت واحة جغبوب ضمن حدود إيطاليا مقابل قطعة أرض في جهة السلوم، وتنازلت إيطاليا لمصر عنها، ورأى السكرتير أن اتفاق ملنر شالويا مُلزم لمصر، لأن مصر بقبولها الحماية أعطت لإنجلترا توكيلاً للتعاقد باسمها، وأكد كوخ على أن واحة جغبوب ليس لها فائدة لمصر، وأن السلوم أهم منها، وأكد على أن مصر ليس لها الحق على جغبوب، حيث إنها لم تعمل أي عمل إداري في جغبوب، ولم يرفرف عليها العلم المصري قط، ولا يوجد في جغبوب أي جندي مصري،

---

[1] محمد عبدالفتاح عبدالمجيد أبو الإسعاد، المرجع السابق، ص221.

وأن الواحة لم تدمج في دائرة انتخابية تابعة لمصر، ولم يتضمن أي إحصاء مصري معلومات عن جغبوب، حتى أن فرمان تولية محمد على في عام 1841م لم يدخل الواحة في حدود مصر، ومن ناحية أخرى فالواحة من الناحية الاقتصادية لا تساوي شيئاً فكل ما فيها 150 ساكناً ومكتبة وجامع.[1]

فبالدراسة المتأنية أيضاً جغبوب لم تكن ملحقة بطرابلس في يوم من الأيام سواء في عهد الدولة العثمانية أو الإيطاليين، فلم تقم الدولة العثمانية ولا إيطاليا بإدارة الواحة ولم يرفع عليها العلم العثماني ولا العلم الإيطالي، وكذلك لم ترسل الدولة العثمانية أو إيطاليا أية قوة عسكرية، ولم تدخل الواحة في نظام الحكومة الطرابلسية، فليس لإيطاليا الحق أن تجعل من هذه المعلومات التي ترددها أو التي صرح بها السنيور كوخ حجة لها على واحة جغبوب.[2]

وأكدت الصحف الإيطالية على أن امتلاك واحة جغبوب لإيطاليا هو مسألة حيوية، و أن إيطاليا هي وريث الدولة العثمانية في ولاية طرابلس وهي داخلة ضمن ولاية طرابلس، فضلاً عن أن مصر لم تجب من واحة جغبوب الضرائب ولم يزرها حاكم مصري، ولم يتم إرسال أية قوات

---

[1] المرجع نفسه، ص218.

[2] محمد حسين هيكل، دراسة أحمد زكريا الشلق، المرجع السابق، ص333.

مصرية للواحة وهي رمز السيادة ولم يقم فيها نظام قضائي مصري، ولم تقم مصر بأي عمل يدل على سيادتها على واحة جغبوب.[1]

وقد تمسكت إيطاليا بأنه بينما كان السنوسيون يدينون بالولاء للدولة العثمانية كان ولاة الدولة العثمانية يعدونها ضمن طرابلس، حتى إن بعض كتب الجغرافيا المقررة في وزارة المعارف المصرية وضعت جغبوب في خريطة طرابلس، وهذه الكتب قامت بمراجعتها لجنة من وزارة المعارف وقامت باعتمادها.[2]

وأنكرت الصحافة الإيطالية أن تكون الفرمانات العثمانية قد نصت على أن تكون واحة جغبوب ضمن حدود مصر، ففي الفرمان العثماني 1841م تنازل السلطان العثماني عن ولاية مصر وبلاد النوبة وكردفان ودارفور ولا ذكر لجغبوب فيه، لأن الواحة لم تكن قد تأسست آنذاك، بل هي لم تعرف إلا في عام 1853م عندما قام السنوسي باتخاذها مقراً لطريقته.[3]

---

[1] محمد عبدالفتاح عبدالمجيد أبو الإسعاد، المرجع السابق، ص218، 219.

[2] إسماعيل صدقي باشا، تحقيق سامي أبو النور، المصدر السابق، ص73.

[3] محمد عبدالفتاح عبدالمجيد أبو الإسعاد، المرجع السابق، ص219.

كما أكدت الصحافة الإيطالية على حق إيطاليا في جغبوب، وعلى أنه بخلاف كون إيطاليا وريثة للدولة العثمانية، فإن الدولة العثمانية قد تنازلت عن سيادتها لإيطاليا، وهذا بموجب معاهدة أوشي – لوزان -1912 ثم تنازلت عنها في اتفاق عقب الحرب العالمية الأولي في هدنة مدروس 1918م ثم كذلك في معاهدة سيفر 1920م ثم في معاهدة لوزان 1923م، فقد أكدت تنازل الدولة العثمانية لإيطاليا عن أي ادعاء في طرابلس، وسلمت بالسيادة الإيطالية في طرابلس والتي تتبعها واحة جغبوب، ونتيجة للحملة المتبادلة بين الصحافة الإيطالية والصحافة المصرية فقد أدت إلى تبادل الاحتجاجات الدبلوماسية بين البلدين.[1]

4-موقف القصر :

كان موسوليني يعول كثيراً على موقف الملك فؤاد باعتباره صديقاً لإيطاليا ويتكلم الإيطالية، ويهتم بتنمية العلاقات بين مصر وإيطاليا، فقد أبدى الملك فؤاد استعداده لحل مسألة واحة جغبوب حلاً مناسباً.[2]

---

[1] المرجع نفسه، ص220.

[2] المرجع نفسه، ص223.

وكان أحمد فؤاد الجالس على عرش مصر يعد نفسه رعية إيطاليا وأن العلاقات الروحية التي تربطه بإيطاليا لا يمكن أن تنفصل، هذا فضلاً عن أن رجال الحاشية الملكية من الإيطاليين لعبوا دوراً مهماً لتحقيق أطماع إيطاليا في واحة جغبوب.[1]

لكن فؤاد قد غيَّر رأيه خوفاً من تعرضه لكراهية الشعب، لذا احتج الملك بأن الدستور يمنعه من التنازل عن أي نقطة من أرض مصر بدون موافقة البرلمان المصري، كما أوضح أنه لا يوجد برلمان مصري يمكن أن يوافق على التنازل عن واحة جغبوب، وقد فضل جلالته أن تستخدم إيطاليا القوة لاحتلال الواحة على أن يسلمها لها بموجب اتفاق، كما أن الصحف التابعة لسياسة القصر بالإضافة إلى رئيس الديوان الملكي حسن نشأت باشا يدعون إلى اتخاذ موقف متشدد في مسألة الحدود مع إيطاليا.[2]

---

[1] سامي حكيم، المرجع السابق، ص38.

[2] محمد عبدالفتاح عبدالمجيد أبو الإسعاد، المرجع السابق، ص 224.

5-موقف السنوسية من المفاوضات بين الحكومة المصرية وإيطاليا:

كان الشعور بين القبائل شديد جداً ضد إيطاليا، إذا ما قامت إيطاليا باحتلال تلك الأنحاء فقد تحدث اضطرابات خطيرة[1]، وفي الحوار الدائر حول واحة جغبوب كان لمحمد إدريس السنوسي دوره أيضاً، فقد أظهر السيد محمد إدريس يقظة كاملة وبذل جهوداً كبيرة ليحول دون وقوع واحة جغبوب في قبضة إيطاليا، ومنذ بداية المفاوضات الجدية في أوائل عام 1925 بين مصر وإيطاليا بشأن واحة جغبوب أظهر استعداده لأن يبسط آراءه على جانب عظيم بشأن مسألة واحة جغبوب، وأخذ في نشر المقالات في جريدتي المقطم بالقاهرة ووادي النيل في الإسكندرية في عام 1925.[2]

تقدم محمد إدريس السنوسي في نفس العام 1925م بمذكرة إلى سعيد باشا ذو الفقار كبير الأمناء وذلك لرفعها لجلالة الملك فؤاد، وقد طلب في هذه المذكرة عدم التساهل لإيطاليا في واحة جغبوب وواحات الكفرة وما

---

[1] أحمد شفيق باشا، المصدر السابق، ص 307.

[2] محمد فؤاد شكري، مراجعة يوسف المجريسي، السنوسية دين و دولة ، الطبعة الأولي، مركز الدراسات الليبية-أكسفورد، 2005م، ص543.

يحوطهما من مراعي وواحات، وقد نفى إدريس السنوسي أي حق لإيطاليا في واحة جغبوب، وأنها كانت دائماً تابعة لمصر ذلك منذ أن عرضت والدة الخديوي عباس الأول على السنوسي الكبير أن ينشئ بها زاوية، وقد سمح له عباس باشا الأول بإنشاء الزاوية ثم في عهد خليفته المهدي طلب مساعدة مصر في تعمير الواحة فأرسل له الخديوي إسماعيل آلات حفر الآبار الارتوازية، وكذلك فقد أرسل له مهندسين لبناء قبر السنوسي في الواحة، كما أنه من المعروف اعتماد الواحة على الأوقاف التي بواحة سيوة، كما أكد إدريس السنوسي أن الواحة لم تتبع في يومٍ من الأيام الدولة العثمانية، كما أنه لم ينصب بها العلم العثماني، وقد قرر السيد إدريس السنوسي باسم السنوسيين أنهم لا يقبلون بأن تكون واحة الكفرة وجغبوب تحت علم أجنبي، وأن ساكني الكفرة وجغبوب هم مصريون.[1]

---

[1] محمد عبدالفتاح عبدالمجيد أبو الإسعاد، المرجع السابق، ص 226، 227.

الفصل الثالث

إسماعيل صدقي والمفاوضات النهائية

الفصل الثالث

إسماعيل صدقي والمفاوضات النهائية

1-إسماعيل صدقي رئيساً للوفد المصري

2-اتفاق 6 ديسمبر 1925م

3-موقف الشعب المصري من اتفاق 6 ديسمبر 1925 م

4-موقف الصحافة المصرية من اتفاق 6 ديسمبر 1925 م

5-موقف الصحافة البريطانية والإيطالية من اتفاق 6 ديسمبر 1925 م

6-احتلال إيطاليا واحة جغبوب وتطبيق اتفاق 6 ديسمبر 1925م

7-موقف مجلس النواب من اتفاق 6 ديسمبر 1925م

1-إسماعيل صدقي رئيساً للوفد المصري

أرسلت إيطاليا في مايو 1925م مذكرة للحكومة المصرية تقترح فيها تشكيل لجنة مشتركة للدخول في مباحثات لتسوية مشكلة الحدود، وفي هذه المذكرة كشفت إيطاليا عن الاتجاه الذي قررت أن تسلكه الحكومة الإيطالية في المباحثات المرتقبة، وكان هذا الكلام واضحاً من خلال عبارة أوردتها في مذكرتها لمصر " أن قبول إيطاليا الدخول في هذه المباحثات لا يعتبر دليلاً على تنازلها عن وجهة نظرها المعروفة".[1]

وقد قابل الوزير المصري المفوض في روما موسوليني، الذي كان في غاية اللطف معه وأظهر موسوليني كل ارتياح للوزير المصري المفوض، وأخبره بأن جلاله ملك مصر أقام مدة كبيرة في إيطاليا ودائماً يتم ذكره بكل خير، ثم تحدث موسوليني عن زيور باشا وعن وزارته التي هي

[1] صفاء محمد فتوح شاكر، المرجع السابق، ص545.

في غاية الأهمية في الظروف الحالية، وأعرب موسوليني بأنه مستعد للمساعدة فيما تطلبه منه المفوضية المصرية في روما.[1]

فقد كانت مصر تنتهج طريق المراوغة والتسويف ولكن أمام الضغط الدبلوماسي والعسكري لم تستطع أن تمضي الحكومة المصرية أبعد من ذلك، خاصةً بعد قبول إيطاليا استئناف المفاوضات بدون شروط مسبقه وقبلت قرار مجلس الوزراء المصري المؤرخ في 18 مايو 1925، كما أن بريطانيا نجحت في اقناع إيطاليا بمراعاة موقف حكومة زيور باشا غير الدستورية، حيث إنها لا تستطيع عقد اتفاق أو تقديم تعهد له صفة دولية في ظل غياب البرلمان المصري.[2]

وقد أرسلت إيطاليا في 30 يونيو مذكرة إلى الحكومة المصرية تعلن فيها عن قبول إيطاليا لاقتراح تعيين المندوبين، وذلك بهدف التوصل إلى اتفاق عن طريق التفاوض للنزاع حول حدود برقة، وقبول إيطاليا هذا جاء رغبة منها لتجنب الحكومة المصرية أية صعوبات أو حرج، وقد رشحت

---

[1] دار الوثائق القومية، رملة بولاق كورنيش النيل بالقاهرة، كود 0069-002154، تقرير بالشفرة من المفوضية الملكية المصرية بروما عن الحديث الذي دار مع موسوليني عن زيور باشا، 2 مايو 1925.

[2] محمود توفيق محمود، المرجع السابق، ص32.

إيطاليا المركيز نجروتو لرئاسة الوفد الإيطالي المفاوض مع مصر، والترشيح الإيطالي للمركيز نجروتو كرئيس للوفد الإيطالي، كان اختياراً بارعاً، فهو شخصية مرغوب فيها في مصر.[1]

اجتمع مجلس الوزراء المصري في 6 يوليو 1925م ليناقش المذكرة الإيطالية، وقد قرر المجلس الموافقة على الدخول في المباحثات المقترحة، وكذلك قرر مجلس الوزراء تشكيل الوفد المفاوض على أن يكون الوفد برئاسة إسماعيل صدقي وعضوية كلٍ من عبدالحميد بدوي باشا المستشار الملكي واللواء حسن توفيق باشا مدير خفر السواحل ومحمود شاكر وكيل المساحة.[2]

أبلغت وزارة الخارجية المصرية في 8 يوليو 1925م المفوضية السياسية الإيطالية أن الحكومة المصرية قد اختارت لتمثيلها في المفاوضات المقرر إجراؤها بين مصر وإيطاليا لتسوية مسألة الحدود الغربية صاحب

---

[1]F.O.407/201 , No.169, Henderson to Austen Chamberlain , Ramleh ,2, July. 1925.

؛الأهرام، عدد 14710، بين مصر وإيطاليا في حدود مصر الغربية، 1 يوليو 1925، ص4.

[2]سامي حكيم، المرجع السابق، ص40.

المعالي إسماعيل صدقي باشا وعبدالحميد بدوي باشا المستشار الملكي واللواء حسن توفيق بدر باشا مدير مصلحة خفر السواحل ومصايد الأسماك ومحمود شاكر وكيل المساحة، وقد كان اللواء حسن توفيق بدر باشا عضواً في اللجنة التي أرسلت في عام 1922م برئاسة الفريق إبراهيم فتحي باشا.[1]

كانت الحكومة المصرية ترغب في تأجيل افتتاح المفاوضات حتي أول أكتوبر1925، ولكن إيطاليا أشارت إلي أنها محاولة جديدة للتهرب من المفاوضات، وقد نفت الحكومة المصرية وبشكل قاطع أن يكون الأمر كذلك، وكانت بريطانيا على يقين بأن التأجيل لم يكن هدفه التهرب من المفاوضات، وأن إيطاليا هي المسئولة عن تأخرها لأكثر من شهرين في قبول اقتراح تعيين المندوبين.[2]

طلب صدقي باشا من هندرسون وزير الخارجية البريطاني استدعاء خبير مساحة من إحدى الدول المحايدة الإسكندنافية أو سويسرا من أجل مسألة الحدود الغربية، وذلك حتى يقدم عرضاً عسكرياً موضوعياً وغير

---

[1] الأهرام، عدد 14718، أخبار الإسكندرية، الإسكندرية في 9يوليو، 10 يوليو 1925م، ص4.

[2] F.O.407/201 , No.164, Henderson to Austen Chamberlain , Alexandria ,8, July. 1925.

متحيز عن الأهمية الاستراتيجية لواحة جغبوب، وقال صدقي باشا أنه ليس هناك ضابط مصري قادر على التعبير عن الرأي في مسألة واحة جغبوب وهي الحقيقة المطلقة، وقال أيضاً إن الزيارة الأخيرة للجنة العسكرية المصرية كانت مهزلة لأسباب واضحة، ولا يمكن توظيف ضابط بريطاني لهذا الغرض، كما قال صدقي باشا أن التقدير العسكري يعتبر أمراً لا غنى غنه إذا كان هناك إجراء مفاوضات، وأوضح أن الحكومة المصرية لا يهمها جنسية أو شخصية الخبراء، وأنه يكون ممتناً لو أن بريطانيا توحي له اسم ضابط محايد و مناسب، وقد أشار هندرسون لصدقي باشا أن التنازل عن واحة جغبوب بحسب اتفاق ملنر شالويا ينبغي أن يكون كافياً لإقناع الحكومة المصرية، وأن فقدان واحة جغبوب لن يؤثر على الأمن العسكري لمصر، على أي حال فقد كانت بريطانيا ترى أن الأهمية الاستراتيجية لواحة جغبوب محدودة، وأنها على ثقة تامة أن الأمر سينتهي باتفاق مصري تتنازل فيه عن واحة جغبوب.[1]

---

[1]F.O.407/201 , No.165, Henderson to Austen Chamberlain, Alexandria ,8, July. 1925.

وقد أبرق أوستن تشامبرلين إلى هندرسون يبلغه أنه من الحكمة إذا ذهب صدقي باشا إلى فرنسا عبر إيطاليا خلال رحلته المقررة إلى أوروبا ومحاولة مقابلة موسوليني في روما، وعبر تشامبرلين عن ثقته من أن هذه المقابلة من الممكن أن تفعل الكثير لتبديد الشكوك الإيطالية، ودعاه تشامبرلين بالسعي لإقناع صدقي باشا بأن يفعل هذا.[1]

كما أبرق أوستن تشامبرلين إلى هندرسون يستفسر منه عن رغبة الحكومة المصرية في الحصول على رأى خبير عسكري أجنبي عن أهمية واحة جغبوب الاستراتيجية، وقد طلب من هندرسون السعي في الحصول على بيان واضح من صدقي باشا بخصوص هذا الاقتراح، وهل هو ينبع عن رغبة حقيقية في الحصول على رأي خبير عسكري، أم أنه مجرد إجراء لحفظ ماء وجه الحكومة المصرية عندما تتخلى عن واحة جغبوب، وقد أوضح تشامبرلين أن أي خبير عسكري موهوب، يمكن أن يعطي رأياً قيماً حقاً، ولكن هذا الأمر سيستغرق عدة أشهر، من أجل معرفة هذه المنطقة الصحراوية وخطط الدفاع المصرية والتنظيم في الواقع، ومن ناحية أخرى

[1]F.O.407/201 , No.167, Austen Chamberlain to Henderson , Alexandria , Foreign Office ,10, July. 1925.

حتى الآن يمكن الحصول على التقدير الأكثر فائدة من شخص مثل العقيد سبنكس، ولكن إذا كان الهدف الحقيقي هو حفظ ماء الوجه، فليس هناك مانع من النظر في أي اقتراح، ويمكن لصدقي وضع أمر أقل عرضة للاعتراض من هذا الاقتراح، فمشاركة ضابط أجنبي خارج المسألة، وبغض النظر عن الاحتمالات السابقة، فإن أغلب البلدان يساء فهمها في الخارج، وهذا الأمر سوف يهز الإيمان الإيطالي في قدرتنا والرغبة في تشجيع التوصل إلى حل مرضٍ، فالسلوم وجغبوب ليستا لهما قيمة استراتيجية إلا في حالة الدفاع عن مصر، والتي كانت تحت إعلان 1922م محجوزة للتقدير المطلق لبريطانيا، وتقدير القيم النسبية للمكانين لا يمكن أن تتشكل إلا من قبل شخص يمتلك المعرفة حسب المساعدة البريطانية التي يمكن الاعتماد عليها.[1]

وقد عقد وفد مصر سلسلة من الاجتماعات لدراسة ما لديه من تقارير عن حدود مصر الغربية، وكان أهم هذه التقارير البيان الرسمي الصادر في 1890م من إدارة أركان الحرب الإيطالية عن الأملاك الأوربية والبلاد المحمية في أفريقيا، وكان هذا البيان يؤيد أن واحة جغبوب والسلوم ضمن

---

[1] F.O.407/201, No.168, Austen Chamberlain to Henderson , Ramleh, Foreign Office ,12, July. 1925.

أراضي مصر، كذلك تم دراسة تقرير لجنة إبراهيم فتحي باشا وقد جاء في هذا التقرير " أن جغبوب هي من الأراضي المصرية وتثبت ذلك الخرائط الألمانية والفرنسية المطبوعة في عام 1827م، وإن ترك جغبوب في يد دولة أخرى غير مصر يهدد الحدود المصرية "، كما أن اللجنة درست تقريراً آخر وضعه الأميرالاي بيلي بك محافظ الصحراء الغربية بتاريخ 9 مارس 1925 م، وقد جاء في تقرير الأميرالاي بيلي بك، أن الضباط البريطانيون الحربيون قد أجمعوا على أن الاحتفاظ بواحة جغبوب ضرورة حيوية للدفاع عن مصر، وقد كان من نتائج اتفاق تالبوت في عام 1917م أن أوقف السنوسيون قتالهم ضد القوات الإيطالية حتى تتفرغ للانضمام إلى الحلفاء في الحرب العظمى[1]، وقد وعدت بريطانيا السنوسي بأن واحة جغبوب ستظل ضمن الأراضي المصرية ولن تسلم لإيطاليا، وأن بريطانيا إن سلمت واحة جغبوب لإيطاليا فهذا الأمر يمس كرامتها من مسلمي الشرق وخاصةً السنوسيين الذين لهم أتباع أقوياء في السودان وليبيا ونيجيريا، حيث إن هذا الأمر يظهر

[1] سامي حكيم، المرجع السابق، ص ص 40-41.

بريطانيا بأنها غير وفية بعهودها، وكذلك فقد درست اللجنة تقرير اللواء محمود عزمي باشا عام 1924م وهذا التقرير له أهميته فقد جاء فيه.[1]

" إن إيطاليا تعرف جيداً أن جغبوب ملكاً لمصر منذ القدم، وأنها لم تكن في يومٍ ما من أملاك طرابلس"، هذا بالإضافة إلى أن اللجنة قامت بدراسة تقرير وضعته لجنة أحمد شفيق باشا في أبريل 1925م وهذا التقرير قد أوضح أهمية الاحتفاظ بواحة جغبوب والسلوم باعتبارهما نقطة دفاع حربية عظيمة الشأن على حدود مصر الغربية، وأن التنازل عن واحة جغبوب ينزل أبلغ الضرر بمصر من الناحية العسكرية، وقد أكد التقرير أن كل بديل عن الواحة لا يعود على مصر بأية فائدة، وقد استعانت اللجنة بالتقرير الذي أعده إسماعيل صدقي باشا في عام 1922م، كما استعانت أيضاً اللجنة بتقرير الفريق سبنكس باشا وهو بريطاني الجنسية ومفتش عام الجيش المصري، وقد تقابل سبنكس بموسوليني ورجال الحكومة الإيطالية، وعند عودته من زيارته لإيطاليا في شهر أغسطس 1925م سرد في تقريره الموقف الإيطالي من واحة جغبوب ، وأوضح أن إيطاليا متمسكة بضم واحة

---

[1] سامي حكيم، المرجع السابق، ص 41.

جغبوب، كما حاول سبنكس أن يستتر وراء أهداف بريطانيا عندما أوضح في حديثه عن وسائل الدفاع عن حدود مصر الغربية، بأنه لا يوجد غير طريقين للهجوم على مصر من الناحية الغربية أولهما عن طريق السلوم على طول الشاطئ، والثاني عن طريق واحة سيوة وجغبوب ،فكان هذا التقرير بمثابة إيحاء لمصر لكى تتنازل عن واحة جغبوب، وأن هذا الأمر لا يؤدي إلى عرقلة الدفاع عن مصر، لكن في الحقيقة هذا الرأي مغالطة كبرى لأن طريق الشاطئ لا يمنح السلامة لمصر مادام بابها الخلفي ممثلاً في جغبوب مفتوح أمام أية قوة غير مصرية[1]، وخلال هذه الاجتماعات التي عقدها وفد مصر قبل مجيء الوفد الإيطالي تمت دراسة كافة التقارير التي تم إعدادها سابقاً عن حدود مصر الغربية، وبالرغم من ذلك فلم يباشر وفد مصر أي مهام أخرى خلال هذه الفترة غير دراسة التقارير التي تم إعدادها سابقاً.[2]

وقد رأت الحكومة البريطانية أن الوقت قد حان لإبلاغ صدقي باشا أن إيطاليا قد امتنعت كثيراً عن اتخاذ إجراءاتها ضد الحكومة المصرية، وهذا بسبب صداقتها مع بريطانيا، ولكن بريطانيا ترى أن لهذا الامتناع

---

[1] سامي حكيم، المرجع نفسه، ص41، 42.

[2] صفاء محمد فتوح شاكر، المرجع السابق، ص545، 546.

حدود، وأن الامر قد وصل للأفق، لذا يجب على الحكومة المصرية أن تعطي بعض البراهين الملموسة على حسن نيتها وعزمها في التوصل إلى تسوية نهائية.[1]

و كان صدقي باشا متخوفاً من أن يوجه إليه الاتهام بعد أن تعقد الصفقة مع إيطاليا، لذا فقد طلب الحصول على موافقة الحكومة المصرية، وفي حالة موافقتها فإنه سيذهب إلى روما لمدة يوم واحد.[2]

أبلغ رئيس الوزراء المصري بالوكالة بريطانيا في 17 يوليو 1925م أن الحكومة المصرية تنوى أن تطلب من الحكومة الإيطالية في مقابل الاعتراف بالادعاءات الإيطالية في واحة جغبوب، أن توافق على زيادة رسوم الاستيراد الجمركية على البضائع الإيطالية من ثمانية ونصف إلى اثنى

---

[1]F.O.407/201, No.170, Austen Chamberlain to Henderson , Ramleh, Foreign Office ,14, July. 1925.

[1]F.O.407/201 , No.171, Henderson to Austen Chamberlain , Alexandria ,16, July. 1925.

عشر ونصف في المائة، وقال نائب رئيس الوزراء المصري أنه ربما تنظر إيطاليا بعين العطف إلى الاقتراح.[1]

زار الوزير الإيطالي المفوض كاشيا الملك فؤاد، لتقديم ما وصلت إليه الأمور حديثاً، وقد فاجأه الملك بأنه لا هوادة في مسألة الحدود مع برقة، ولا حتى البرلمان المصري سيقبل بالتصديق على اتفاق بالتخلى عن واحة جغبوب إلى إيطاليا، ورفض الملك الاعتراف بالمطالب الإيطالية في واحة جغبوب، وأكد على أن مطالبهم مزعومة، وما تقوم به إيطاليا وقواتها من أعمال استفزازية في البردية كان سبباً في إعادة تعيين الكابتن جرين في إدارة الحدود المصرية، وقد ذهب كاشيا في اليوم التالي لمقابلة هندرسون، وشرح له الموقف ومقابلته مع الملك فؤاد، وقال لهندرسون أن على مصر أن تلبى المطالب الإيطالية في واحة جغبوب، وقد ذهل هندرسون من الموقف[2]، وأعرب له عن أسفه، وبين له أن هذا الغضب من جانب الملك قد يعزى إلى دوافع مختلفة، ومنها أن الملك قد يكون غير رأيه، ويفضل أن يرى إيطاليا

---

[1] F.O.407/201 , No.172, Henderson to Austen Chamberlain, Alexandria ,17, July. 1925.

[1] F.O.407/201 , No.176, Henderson to Austen Chamberlain, Ramleh ,29, July. 1925.

تحتل واحة جغبوب بالقوة بدلاً من اتفاقية ستعرضه للهجوم الشعبي الشديد بعد أن يوافق على التضحية بهذه الأراضي المصرية، أو أن الملك ولسبب بسيط قد قدر أن حكومته سوف تلتزم في نهاية المطاف بهذا الأمر، فتبني هذا الموقف لكي يكون قادراً على إلقاء المسئولية والكراهية إلي وزرائه، وخصوصاً صدقي باشا رئيس الوفد المصري في المفاوضات، أو أنه فعل هذا الموقف بهدف مساومة إيطاليا لحملها على الموافقة على تنازلات بقدر الإمكان.[1]

وقد اعتبر هندرسون أن ملاحظات الملك التي أبداها غير مدروسة، وقد أعرب هندرسون لكاشيا أن التأثير على الملك في الوقت الحالي من وجهة نظره غير مناسب، وربما تتاح الفرصة في وقت لاحق، وعلى سبيل المثال قبل وقت قصير من افتتاح المفاوضات، ويوضح هندرسون لأوستن تشامبرلين أنه يرى أن هذه المعارضة العلنية من الملك فؤاد، من المرجح أن يكون لها تأثير سلبي على المفاوضات، وقد ذكر له أيضاً أنه يجب أن يشار إلى صاحب الجلالة فيما يتعلق بموضوع الكابتن جرين، فهو شخصية غير

[1] F.O.407/201 , No.176, Op, Cit. ,29, July. 1925.

مرغوب فيها بالنسبة لإيطاليا، وأن الحكومة المصرية قامت بإعادة التعاقد لمدة سنتين مع جرين كضابط قائد لمنطقة السلوم.[1]

قدم اللواء سبنكس مفتش عام الجيش المصري في 11 أغسطس 1925م مذكرة رفعها إلى إسماعيل صدقي تناول في هذه المذكرة موضوع الدفاع عن حدود مصر الغربية من الناحية الحربية، حيث ذهب إلى أنه بالنظر إلى الطبيعة الجغرافية للصحراء الغربية فإنه لا يمكن أن يأتي عدو لغزو مصر من الغرب إلا عن طريقين، الطريق الأول : هو من خلال منخفض جغبوب إلى سيوة، والطريق الثاني : من ناحية ساحل البحر من السلوم، وهناك اثنين من العوائق الطبيعية العائق الأول : يتكون من منطقة جافة من الكثبان الرملية وهي إلى الجنوب من منخفض سيوة، وهي تكون حاجزاً طبيعياً ضخماً وتمنع حدوث غزو عسكري من الجنوب والجنوب الغربي[2]، أما العائق الثاني : فهو خلو هذه المنطقة الصحراوية الهائلة من المياه والغطاء النباتي بين منخفض سيوة ومنطقة الساحل، أما إذا كان هناك

---

[1] F.O.407/201 , No.176, Henderson to Austen Chamberlain, Op, Cit.

[2] F.O.407/201 ,Enclosure 1 No.181, Spinks to Sidky , Cairo ,11, Aug. 1925.

هجوم على حدود مصر الغربية فإن هذا الهجوم لو كان من دولة أوروبية فإنه سيكون من ناحية الساحل، أما لو كان الهجوم عربي من قبل البدو فإنهم سيفضلون الواحات وسيكون الهجوم عن طريق منخفض سيوة وجغبوب، ويجب وضع طريق الواحات كطريق استراتيجي بعين الاعتبار، فالعدو الذي يغير على مصر عبر طريق جالو جغبوب فإن المسيرة تكون أقل من 10-12 يوم، والعدو يحتاج بعدها التزود بالماء قبل الشروع في السير ثلاثة أيام أخرى إلى واحة جغبوب، ونظراً لقلة موارد المياه فيها، وكذلك انعدام الأقوات، فهي خالية من المواد الغذائية، والمسافة بينها وبين واحة سيوة هي من 90 إلي 100 ميل، والقليل من سكان واحة جغبوب يعتمدون على واحة سيوة في الأغذية، وحينها سيكون على قائد قوة الدفاع عن واحة جغبوب الانسحاب منها، وذلك لأن الغذاء والماء يجب توفيره من السلوم أو واحة سيوة، وحتى العدو الذي يغير على واحة جغبوب لا يمكن له أن يبقى فيها أكثر من بضعة أيام.[1]

---

[1] F.O.407/201 ,Enclosure 1 No.181, Op, Cit. ,11, Aug. 1925.

وذلك لأن المؤن ولوازمه للجنود والجمال ستكون قد استنفدت منه، أما واحة سيوة فالعدو المغير أمامه طريقين، الأول عبر المخرج الشمالي ومنها إلي الشرق ثم الالتفاف شمالاً من حافة المنخفض، والطريق الثاني من خلال المنخفض في حد ذاته، وإذا حدث وهجم العدو فإنه سيصبح مقيداً، لأن المكان مناسب لهبوط الطائرات، وكذلك مناسب للتحركات التكتيكية عليه، فلن يكون أمام العدو سوى الهروب إلى الكثبان الرملية الكبيرة، فالأمر سيصبح صعب جداً، وسيكون اتصال العدو بكافة سيارته صعب للغاية، وسيحتاج للتنقيب عن المياه عند سفح الكثبان الرملية " تحت النار" ومثل هذه العملية فيها خطورة ومجازفة، والفشل في مثل هذا الأمر سيعني الكارثة، وفي حالة وقوع سيوة ومجموعة الواحات البحرية والفرافرة في أيدى العدو وهو احتمال بعيد جداً، إلا إذا كانت مصر في حالة من الاضطراب السياسي الجاد، وأراد التقدم نحو مصر فإن الامر بالنسبة للعدو سيكون مرهق جداً، ومصر تستطيع أن تقاومه بغير مشقة، ويمكن التعامل مع العدو عند الاقتراب من هذه الواحات دون صعوبة تذكر، وعن السلوم فهي مفتاح الدفاع عن حدود مصر الغربية، وللسلوم قيمة حربية إذ هي تقع بجوار مرتفع عالى يبلغ

600 قدم، ولذلك فالميناء والبلدة محميتين من الشمال والغرب والجنوب الغربي، لكن يلزم السلوم في مواجهة العدو إذا كان الهجوم بري أن تمد مصر نفوذها على كامل خليج السلوم و مرتفعاته حتى نقطة رأس الملح.[1]

وإذا لم يتيسر هذا الأمر فلابد من عشرة كيلومترات من ميناء السلوم، وذلك حتى وادي بئر الرملة، وهذا أقل ما يمكن أن تقبل به مصر لتأمين دفاعاتها، فالدفاع عن حدود مصر في أيدي إدارة المناطق الحدودية، ويجب أن تكون هذه المسألة العسكرية هي الأساس والأكثر أهمية في الجيش، وإدارة المناطق الحدودية قد حققت تقدماً ممتازاً في تشكيل مختلف الدوريات بالسيارات، واللواء سبنكس في تقريره انتهى إلى أنه قد نظر إلى واحة جغبوب وهو يكتب تقريره من الوجهة الحربية الدفاعية المحضة، وأنه ربما تأثرت هذه الوجهة بكون الواحة مركزاً دينياً وباب الطريق التجاري بين الشرق والغرب، لذا فإن كانت في أيدي غير المصريين وكان السنوسي فعلاً

---

[1] F.O.407/201 ,Enclosure 1 No.181, Spinks to Sidky, Op, Cit.

معادياً لمصر فإن الوضع العسكري يتأثر تأثيراً واضحاً يضر بمصالح مصر ويكون على حسابها.[1]

على أي حال فقد تقدم إسماعيل صدقي باقتراحاته، حيث اقترح إنشاء منطقة حرة لا تدخلها مصر ولا إيطاليا على أن يكون مركز هذه المنطقة واحة جغبوب، لكن إيطاليا قامت برفض هذا الاقتراح، وبررت رفضها أن هذا الاقتراح يعنى إنشاء كيان سياسي للسنوسية، وهذا الأمر يتعارض مع مصالحها في برقة، وكذلك فقد اقترح الوفد المصري برئاسة إسماعيل صدقي إرسال لجنة مصرية إيطالية لواحة جغبوب لاستفتاء أهالي الواحة بشأن الدولة التي يفضلون الانضمام إليها، لكن إيطاليا رفضت هذا الاقتراح أيضاً، كما أنها أعلنت تمسكها باتفاق ملنر شالويا.[2]

أما عن سفر صدقي باشا لروما، فقد كانت بريطانيا تولى أهمية كبيرة لنجاح هذه المقابلة بين صدقي و موسوليني[3]، على أي حال فقد قال صدقي باشا لسبنكس أنه قرأ التقرير للملك، الذي أعلن موافقته عليه موافقة

---

[1]F.O.407/201 ,Enclosure 1 No.181, Spinks to Sidky, Op, Cit.

[2]صفاء محمد فتوح شاكر، المرجع السابق، ص546.

[3]F.O.407/201 , No.178, Austen Chamberlain to Ovey , Rome , Foreign Office ,13, Aug. 1925.

كاملة، وقال إن الآراء الواردة في التقرير تتوافق مع تلك التي أوردها اللورد اللنبي حول واحة جغبوب من قبل.[1]

أثناء عودة إسماعيل صدقي من باريس في 15 أغسطس 1925م قام بزيارة إيطاليا، وقد حظيت هذه الزيارة باهتمام كبير من جانب الحكومة الإيطالية، رغم أن هذه الزيارة لم تكن رسمية، وأوفدت السفارة الملكية المصرية بروما لإستقبال معاليه في برنديزي حسن مختار رسمي أفندي السكرتير الثالث بالسفارة، كما انتدب أحمد راسم افندي محرر السفارة المصرية للذهاب معه لكي يقوم لمعاليه مُقام السكرتير الخاص، كما ذهب القائم بأعمال السفارة الإنجليزية إلي المحطة في برنديزي لإستقبال إسماعيل صدقي باشا في صباح يوم 17 أغسطس 1925، وعلمت السفارة المصرية بروما أن إسماعيل صدقي باشا سينزل ضيفاً علي الحكومة الإيطالية وسيفتح له الباب الملكي في محطة روما وسيكون في استقباله الكونت نازيلي، وقد ذهب حسين رمزي أفندي القنصل المصري بروما وجميع موظفي القنصلية لإستقباله بالمحطة، وقد وصلت الباخرة (فينا) التي كانت تُقل سيادته في تمام

---

[1]F.O.407/201 , No.181, Henderson to Murray , Ramleh ,14, Aug. 1925.

الساعة الثانية والنصف بعد الظهر[1]، وفي المقابلات التي قام بها صدقي كان يرافقه القائم بأعمال المفوضية المصرية ماعدا مقابلته لموسوليني.[2]

وقد تحدثت الأهرام عن زيارة إسماعيل صدقي وزير الداخلية لروما، والتي استغرقت ثلاثة أيام وقد التقي خلالها بالسنيور موسوليني، وكان من المفهوم من الدوائر المطلعة أنه سيطلب من السنيور موسوليني رفع المدة الباقية من المعاهدة التجارية المبرمة بين إيطاليا ومصر، كما سيطلب منه النزول عن الاحتفاظ برسوم الجمارك الحالية، وذلك لأن الحكومة المصرية عزمت على زيادة الرسوم الجمركية أربعة ونصف في المائة، بحيث تصبح اثنتا عشر ونصف في المائة بدلاً من ثمانية في المئة، ولطالما أن إيطاليا متمسكة بمعاهداتها لجميع الدول تظل متمسكة بحق الأفضلية المنصوص عليها في كل المعاهدات، والمقول أن هذا النزول عن المعاهدة التجارية

---

[1] دار الوثائق القومية، كود 0069-002165، مكاتبة من القائم بأعمال السفارة الملكية بروما إلى وزير الخارجية بخصوص زيارة إسماعيل صدقي إلي روما، 31 أغسطس 1925.

[2] مرسي مختار قطب عرابي، المرجع السابق، ص233.

والميزة الجمركية هو مقابل التسليم لإيطاليا بمطالبها في مشكلة الحدود الغربية لمصر.[1]

وما أقلق صدقي هو استقبال موسوليني الحار له، ولم ينته هذا القلق إزاء ما طالب به موسوليني من تأكيدات بشأن موافقة الحكومة المصرية على تعديل الحدود الغربية، وذلك بعد ما أعرب موسوليني عن مدى أهمية واحة جغبوب لإيطاليا، كما حذر صدقي من عدم الاستجابة لطلب إيطاليا في واحة جغبوب، ثم أصدرت إيطاليا بلاغاً مشتركاً بنتيجة الاجتماع، وأعقب ذلك اعلان من صدقي ذكر فيه أن الأحوال سائرة في طريق يبعث الارتياح، رغم هذا كان الخلاف في وجهات النظر، حيث أصرت إيطاليا على أن الواحة لم تكن ملكاً لمصر، وكان لصدقي رأى مختلف عن مزاعم إيطاليا[2]، على أي حال ففي خلال هذه الزيارة التي قام بها صدقي لروما، كان صدقي باشا حريصاً على أن يؤكد للحكومة الإيطالية مدى روح التفاهم الودي بين مصر حكومةً وشعباً تجاه الشعب والحكومة الإيطالية، وأعرب عن رغبته في أن

---

[1] الأهرام، عدد 14748، إسماعيل صدقي باشا مهمته في إيطاليا، 17 أغسطس 1925 م، ص4.

[2] صفاء محمد فتوح شاكر، المرجع السابق، ص546، 548.

يرى المفاوضات تصل إلى أفضل نتيجة في صالح البلدين، وقد أكد موسوليني على صدقي باشا أن ينقل مشاعره والنوايا الحسنة والتمنيات الطيبة لمستقبل البلاد المصرية، وقد التقى صدقي باشا مع عدد من أعضاء الوفد الإيطالي، وقد تقرر أن الوفدين المصري والإيطالي سيجتمعان في النصف الثانى من شهر أكتوبر المقبل[1]، ومسألة زيادة التعريفة الجمركية على البضائع الإيطالية لم تثر، وقد دعي السنيور دينو غراندي البرلماني ووكيل وزارة الدولة للشئون الخارجية صدقي باشا إلى مأدبة غداء في فندق اكسلسيور، وكان موجوداً به كبار مسئولي وزارة الخارجية، والمسئولون المصريون، وأجريت له احتفالية في فندق جراند على نفقة الحكومة الإيطالية[2]، وقد أرسل صدقي باشا برقية إلى موسوليني لحظة الإقلاع من

---

[2]F.O.407/201, Enclosure 1 No.182, Communique issued by The Stefani Agency, 17, Aug. 1925.

[3]F.O.407/201 , No.182, Ovey to Austen Chamberlain , Rome ,21, Aug. 1925.

روما، عبر فيها عن شكره على حسن الضيافة، وأنه سعيد بلقاء الرجل البارز الذي يرأس البلاد، متمنياً لإيطاليا مستقبلاً باهراً.[1]

وكان لمساعي صدقي باشا في روما صدىً في الصحف، حيث نشرت المورننج بوست والتايمس والمانشستر جارديان برقيات من مكاتبيها في روما وقد أشاروا فيها إلى الحديث الذي دار بين موسوليني وصدقي وقد وصفوه بأنه حديث يبعث الارتياح.[2]

وقد أشارت جريدة إيبوكا في مقالة أنه بينما الصُحف المصرية تحمل على إيطاليا إذا بالحكومة المصرية تحاول حل المسألة بالتنازل عن واحة جغبوب بشرط الحصول على امتيازات تجارية مهمة من إيطاليا.[3]

على أي حال لم يقف الأمر عند بعض التصريحات من المسئولين الإيطاليين بل وصل الأمر إلى اجتياز الحدود، ففي 21 سبتمبر 1925م شكى محافظ الصحراء الغربية من قيام الدوريات الإيطالية بأخذ المياه من بئر سيدى عمر، ورغم هذا الأمر فقد منعته وزارة الحربية من الاحتجاج لدى

---

[4]F.O.407/201, Enclosure 2 No.182, Telegram from Sidky to Mussolini.

[2] أحمد شفيق باشا، المصدر السابق، ص642.

[3] الأهرام، غير واضحة العدد، إيطاليا ومسألة جغبوب، 5 سبتمبر 1925م، ص3.

السلطات الإيطالية منعاً للتصعيد، ولكن اكتفت بتسليم مدير مصلحة خفر السواحل وعضو لجنة الحدود التقارير الخاصة بانتهاكات إيطاليا للحدود المصرية.[1]

ويتضح اهتمام بريطانيا بمسألة المفاوضات المصرية الإيطالية من خلال البرقية التي أبرقها أوستن تشامبرلين إلى هندرسون، يطلب منه أن يستفسر من الحكومة المصرية عمن سيتولى المفاوضات في حالة استقالة صدقي باشا، وكانت بريطانيا تخشى من أن تستخدم استقالة صدقي باشا كذريعة لمزيد من التأخير.[2]

تقدم صدقي باشا بالاستقالة من منصب رئيس وفد مصر للمفاوضات، لكن الحكومة المصرية حاولت أن تثنى صدقي عن قراره، فقامت بإرسال برقية إلى صدقي باشا تحثه فيها بالوطنية أن يعيد النظر في قراره بعدم تمثيل مصر في مفاوضات واحة جغبوب والتي بدأها بالفعل بمحادثته مع موسوليني، وبعد هذه البرقية التي أثرت في نفس صدقي وأجاب أنه سيدبر

---

[1] مرسي مختار قطب عرابي، المرجع السابق، ص234.

[4]F.O.407/201 , No.185, Austen Chamberlain to Henderson , Alexandria , Foreign Office ,15, Sep. 1925.

لعودته لمصر في أقرب وقت بعدما أشار إلى أن ذلك احترام منه للحجج التي ساقتها الحكومة في رسالتها إليه[1]، وقالت جريدة منشستر جارديان عن أحمد زيور أنه رجل طيب السيرة والسريرة، ولكن بُغضه للسعديين أعظم من حبه للدستور، وأنه غير قادر بدون صلابة إسماعيل صدقي باشا وأصدقائه الأحرار الدستوريين أن يفعل شيئاً.[2]

وقد أوضح صدقي تمسك المسئولين به في الاستمرار بالمفاوضات رغم قبولهم استقالته، وذلك حتى لا يحاسب الشعب الوزارة علي التنازل عن واحة جغبوب إن تم هذا الأمر، وكانت محاولة صدقي للاستقالة لها آثارها السلبية على المفاوضات على الجانبين الإيطالي والبريطاني، حيث فسر هذا الأمر على أنه حيلة منه لتأجيل المفاوضات، وكانت بريطانيا حريصة على الوفاء بوعودها تجاه إيطاليا، وردت الحكومة المصرية على بريطانيا بأن صدقي وافق على الاستمرار، وأنه لا نية لدى الحكومة المصرية لتأجيل المفاوضات، وبعد عودة صدقي من أوربا و لأنه لم يعد عضواً في الحكومة،

---

[1] F.O.407/201 , No.186, Henderson to Austen Chamberlain , Alexandria ,17, Sep. 1925.

[2] الأهرام، عدد 14788، الحالة السياسية في مصر رأي جريدة إنجليزية، 3 أكتوبر 1925 م، ص3.

طلب الاجتماع مع الحكومة للوقوف على تعليمات الحكومة في مدي ما يمكن قبوله من طلبات إيطاليا، حيث أن صدقي لم يريد أن يتحمل مسئولية المفاوضات وحده [1] وفي 12 أكتوبر 1925م اجتمع مجلس الوزراء في مقره الصيفي ببولكلي بالإسكندرية، وقد حضر إسماعيل باشا صدقي الإجتماع رغم أنه لم يكن عضواً في مجلس الوزراء، وتقرر سفر صدقي والوفد الإيطالي إلى الحدود الغربية لمعاينة المواقع على الطبيعة، وكان مع وفد مصر عشرات من الخرائط التي تؤيد حق مصر وكان من هذه الخرائط خريطة وضعتها فرنسا عام 1827، وأخري فرنسية يعود تاريخها لعام 1834م، وكذلك خريطة ألمانية عام 1845م، تبين أن حدود مصر الغربية تقع غرب السلوم وتدخل في حدود مصر واحتا الفرافرة والداخلة.[2]

وقد طلب إسماعيل صدقي باشا من مجلس الوزراء وضع القواعد التي يجب أن تمشي عليها لجنة الحدود المصرية الغربية التي يرأسها، وذلك حتى لا تحيد اللجنة عن الطريق المرسوم لها بقرار وزاري، والذي ينظر إلى طلب إسماعيل صدقي باشا يتضح له أنه يريد أن يحذو حذو سلفه ممن

---

[1] مرسي مختار قطب عرابي، المرجع السابق، ص235.

[2] محسن محمد، المرجع السابق، ص96، 97.

انتخبتهم الحكومة من قبل لمفاوضة إنجلترا وأولتهم الأمة ثقتها فلم يحيدوا قيد شعرة عن حدود التوكيل المرسوم لهم، وقد أوضحت جريدة الأهرام أن مصر منذ عهد المغفور له الخديوي إسماعيل باشا تعتبر المنطقة المارة بين السلوم فالجغبوب فالكفرة فالتكرو فالفاشر منطقة مصرية، حيث أن القوافل التجارية كانت تسير فيها من السلوم والفاشر ذهاباً وإياباً، وذلك لأن الواحة أقرب وآمن للقوافل من طريق مصر إلى دارفور والمعروف بسكة درب الأربعين التي بين الفاشر وأسيوط، وهذا لأن الأخير كان خطراً لكثرة تمرد أهالي السودان، كما أن قطاع الطرق ينتشرون فيه بكثرة من عربان الكبابيش وغيرهم، مما يجعل التجار يخافون على أنفسهم وأموالهم، كل هذا يدل على أن المنطقة المشار إليها مصرية بحته، وأنه ليس لإيطاليا فيها أي حق، بل من مصلحة إيطاليا السياسية والتجارية أن تعود هذه المنطقة لعمرانها القديم باحتلال الجيوش المصرية لها وإدارة شئونها، ويكون هذا الأمر بمعرفة حكومة إسلامية قوية وغنية.[1]

---

[1] الأهرام، عدد 14802، حدود مصر الغربية والمفاوضات المقبلة، 17 أكتوبر 1925م، ص1.

وقد أعلن يحيي إبراهيم القائم بأعمال رئيس الوزراء، أن الحكومة المصرية متمسكة بواحة جغبوب وبالخرائط القديمة التي تثبت ملكية مصر للواحة، وأنه على المفاوض المصري التمسك بملكية الواحة، وأعلن تمسك الحكومة بالمواقف السياسية التي وقفتها الحكومات السابقة، كما أكد على أن اتفاق ملنر شالويا غير ملزم لمصر، وأوضح أنه لا مانع من معرفة غرض إيطاليا من امتلاك واحة جغبوب، رغبة منه في الاحتفاظ بالصداقة الإيطالية، ولا مانع من أن تتناول المفاوضات أهمية واحة جغبوب، وبحث جميع الإجراءات التي يمكن اتخاذها لتحقيق غرض إيطاليا دون التنازل عن واحة جغبوب[1]، وقد أكد يحيي إبراهيم أنه في حالة إصرار مفاوض إيطاليا على ملكية الواحة فإنه على اللجنة المصرية إرسال تقرير وافٍ وعاجل بما تم خلال المفاوضات على أن يكون مصحوباً برأي اللجنة، كما أن مجلس الوزراء قد فوض إسماعيل صدقي باشا بوقف المفاوضات مؤقتاً، وقد أعرب صدقي عن قلقه في حالة توقف المفاوضات من تأخر وصول التعليمات ويقوم المفاوض الإيطالي بقطع المفاوضات نهائيا، وعلى هذا الأمر فإنه يجب

---

[1] مرسي مختار قطب عرابي، المرجع السابق، ص235.

أن تصل التعليمات في أسرع وقت وهذا ما وعده به يحيي إبراهيم، وبتحليل ما دار في جلسة مجلس الوزراء يتضح أن صدقي كان يعلم أن المسألة ستسوى حسبما تريد إيطاليا.[1]

كتب النائب الإيطالي ميريانو مقالة عن مسألة واحة جغبوب بسط فيها المسألة كما هو معروف من الناحية الرسمية، وقال إنه ليس معنى ذلك أن أعضاء الوفد الإيطالي والحكومة الإيطالية لا يستطيعون أن يتبعوا منهجاً آخر في هذا الصدد، وكان مما قاله النائب الإيطالي أن واحة جغبوب تبلغها القوافل المصرية التي تقصد الشراء وجغبوب سوق لا يستهان بها لأنها مقصد زوار كثيرين وكذلك تبلغها القوافل من الكفرة، وأضاف النائب أن المسألة التي يجب على الإيطاليين حلها في السلوم ليست ذات أهمية تجارية أو عسكرية بل هي ذات أهمية سياسية، فطرق القوافل والقوافل نفسها لا تهمنا في شيء، فالأمر الجوهري هو أن تتخذ إيطاليا وسيلة للتوسع في تلك

---

[1] مرسي مختار قطب عرابي، المرجع السابق، ص235.

الجهات بالوسائل الودية ولا سيما قلوب السكان الخاضعين للسيادة الإيطالية.[1]

وصل المندوب السامي البريطاني الجديد اللورد جورج لويد إلى القاهرة في تمام الساعة الثالثة بعد ظهر يوم 21 أكتوبر 1925، وهو الذي خلف اللنبي في مصر، واستقبل استقبالاُ رسمياً اشتركت فيه الحكومة المصرية والجيش البريطاني، وقد أعد له قطار خاص أقله من بورسعيد إلى القاهرة [2]، وقد أخبر اللورد جورج لويد في 22 أكتوبر 1925م إسماعيل صدقي باشا أنه سعيد جداً بموافقته الاستمرار في المفاوضات بين مصر وإيطاليا، وقد أوضح له اللورد لويد أن هذا الأمر يتطلب وطنية صادقة ورؤية ثاقبة ودراية بأصول الحكم، وأن اللورد لويد يرى وجود كل هذه الصفات فيه، وأنه من وجهة نظره هو الوحيد القادر على تسوية هذه المشاكل الحساسة، ثم أوضح له اللورد لويد أن واحة جغبوب ليست ذات قيمة اقتصادية لمصر، لذلك فقد تنازلت عنها بريطانيا لإيطاليا في فترة الحماية،

---

[1] الأهرام، عدد 14807، حول مسألة جغبوب ماذا يقول نائب إيطاليا في موضوعها، 23 أكتوبر 1925، ص1.

[2] المصور، عدد 55، وصول المعتمد البريطاني إلي القاهرة، 30 أكتوبر 1925، ص8.

كما أوضح اللورد لويد لصدقي أن بريطانيا ليست مستعدة للرجوع في وعدها مع إيطاليا، وهدده بعدم الاعتماد علي مساعدة بريطانيا لمصر في حالة فشل المفاوضات بين مصر وإيطاليا، وقد أكد صدقي للورد لويد أنه يمكنه الاعتماد عليه، كما أوضح له خطته التي ينوي اتباعها خلال المفاوضات وأنها ستكون على ثلاث مراحل:

1- رفض الاعتراف بمطالب إيطاليا في واحة جغبوب.

2- إعلان استعداد مصر للمفاوضات.

3- الاعتراف بجغبوب تابعة لإيطاليا. [1]

وقد شعر اللورد لويد أن صدقي باشا يخادعه، وأن صدقي سوف ينسحب من المفاوضات قبل نهاية المرحلة الثالثة التي حددها له، وأن صدقي لن يقبل التوقيع على هذه الاتفاقية التي قد تفقده شعبيته وتعرضه لكراهية الشعب المصري، وفي 23 أكتوبر 1925م أعلنت إيطاليا عن أسماء لجنة المفاوضات الإيطالية، فكانت اللجنة الإيطالية مكونة من المركيز لازارو نجروتو كامبيازوا والكومنداتور جوار يليا رئيس قسم وزارة الشئون

---

[1] F.O.407/201, No.188, Graham to Austen Chamberlain , Rome ,23, Oct. 1925.

الخارجية الإيطالية في الوزارة المصرية والكولونيل أجوستيني وهو ضابط من إدارة شئون برقة، ويساعد المندوبين اثنين من الخبراء وهم البروفيسور مورينو والكومنداتور داردانو رئيس قسم رسم الخرائط الجغرافية بوزارة المستعمرات.[1]

ويتضح موقف الملك فؤاد من مسألة واحة جغبوب ومدى تواطؤه مع بريطانيا في تسليم واحة جغبوب لإيطاليا، فقد كان مؤيد لكل مطالب بريطانيا ويعدها دائماً ببذل قصاري جهده في هذه المسألة، ويتضح هذا الموقف من خلال أول مقابلة للورد لويد مع الملك، فقد غادر اللورد لويد القاهرة متجهاً إلى الإسكندرية وقد أجرى أول مقابلة له مع الملك فؤاد، وأعرب اللورد لويد للملك عن رغبة حكومة صاحب الجلالة في الحفاظ على العلاقات أكثر ودية مع جلالة الملك وكذلك حكومته، وسأل اللورد جلالته عن رضائه عن الوضع السياسي القائم في مصر، وأجابه الملك بأنه راضٍ تماماً وأن كل شيء يسير بشكل رائع، وسأله اللورد لويد أيضاً عن أحمد زيور باشا، فأجابه أن البعض لا يرغب في بقائه في منصبه، فعبر له اللورد عن الانطباع السعيد

---

[1]F.O.407/201, No.188, Op, Cit. ,23, Oct. 1925.

للغاية الذي تركه زيور باشا خلال زيارته إلى لندن، وقال الملك أنه لن يفعل أي تغيير دون استشارته، وكان اللورد متعمداً في سؤاله عن زيور باشا بسبب أنه كان يشك في أن الملك يفكر في إحلال شخص آخر في منصبه، ثم تحول اللورد إلى مسألة واحة جغبوب، وأوضح له عن رغبة بريطانيا الجادة في حل مبكر لهذه المسألة وفقاً للاتفاقات السابقة مع إيطاليا، وأخبره اللورد أنه قد تحدث إلى إسماعيل صدقي باشا بنفس هذا المعني، وقال للملك أن بريطانيا من المستحيل أن تدعم مصر ضد إيطاليا في هذا الأمر، ورد عليه الملك بأنه سيبذل كل قصارى جهده لفعل كل ما تريده بريطانيا.[1]

وصلت لجنة الحدود الغربية المنتدبة من قبل إيطاليا في 26 أكتوبر1925 للمفاوضة في مسألة واحة جغبوب بعد الظهر على متن باخرة إلى ميناء الإسكندرية، وكان في استقبالهم إسماعيل صدقي باشا رئيس لجنة الحدود المصرية بالنيابة عن لجنته وإبراهيم باشا وكيل وزارة الخارجية من قبل الحكومة وقنصل إيطاليا في الإسكندرية وبعض رجال القنصلية، وقدم للمستقبلين زورق خاص من زوارق البوليس في الميناء وأقلهم إلى الباخرة

---

[1] F.O.407/201, No.189, G. Lloyd to Austen Chamberlain , Cairo ,26, Oct. 1925.

وهي داخلة قبل أن ترسو في الميناء واستقبلوا القادمين، وباسم الحكومة دعي الأعضاء للنزول في فندق سان ستيفانو مدة إقامتهم في الإسكندرية فنزلوا فيه ضيوفاً على مصر[1]، وقد استقبلهم الملك فؤاد في اليوم التالي ورحب بهم ثم استقلوا القطار إلى مدينة القاهرة واستقبلهم المندوب السامي في مقره.[2]

التقى الكونت كاشيا الوزير الإيطالي المفوض في القاهرة في 26 أكتوبر 1925 بالسير جورج لويد المندوب السامي البريطاني في داره وتناول معه الشاي، وقد تباحثا في الشئون السياسية، وما دار على الألسن أن موضوع البحث بينهما كان في موضوع البحث مع صدقي باشا في مسألة الحدود الغربية.[3]

وعند وصول الوفد في 28 أكتوبر 1925 م إلي القاهرة، اجتمع رئيس الوفد الإيطالي في اليوم التالي باللورد لويد المندوب السامي البريطاني ، والذي أنهى إلى المركيز نجروتو بأن الحكومة المصرية على استعداد لضم واحة جغبوب إلى طرابلس في مقابل قطعة من الأرض، وبهذا تكون قد

---

[1] الأهرام، عدد14810، لجنة الحدود الغربية وصولها واستقبالها، 27 أكتوبر 1925، ص4.

[2] محسن محمد، المرجع السابق، ص131.

[3] الأهرام، عدد14810، معتمد إيطاليا في دار المندوب السامي، المرجع السابق، ص4.

اتضحت خاتمة المباحثات قبل أن تبدأ، وقد عقد الجانبان المصري والإيطالي في 30 أكتوبر 1925م أول اجتماع لهم بدار البرلمان، وقد اقتصر الاجتماع الأول على التعارف، وقام صدقي باشا بإلقاء كلمة ترحيب بالوفد الإيطالي التي أوضح فيها من خلال العبارات ما ينتظر أن يكون عليه موقف المفاوض المصري بما يشفي غليل الإيطاليين، ومن ذلك " . . إننا لا ننسى أيضا من الناحية السياسية كم لاقت جهودنا في سبيل تحرير بلادنا من عطفكم، وكم يحق لنا استنادا الى هذه العواطف أن نتفاءل بأن جواركم في أوربا وفي افريقية لن يكون منه أي تهديد لاستقلالنا الفتى بل سيكون لنا نعم العضد والظهير"، وفي الأول من شهر نوفمبر 1925م اجتمع الوفدين المصري والإيطالي وتم الاجتماع الثاني بينهما، وقدم رئيس وفد إيطاليا مذكرة بوجهة نظر بلاده بشأن الحدود الغربية لمصر وتمسكها باتفاق ملنر شالويا، لكن الوفد المصري أوضح أنه لا يقيد بهذا الاتفاق الذي لم تكن مصر طرفاً فيه[1]، لذلك فقد اقترح الوفد الإيطالي بتأجيل المباحثات بينهما حتى يصل الفنيون بالمستندات والخرائط، وقد استؤنفت المباحثات بين الطرفين بعد

---

[1] سامي حكيم، المرجع السابق، ص42، 43.

وصول الفنيين، وكان ذلك في فندق شبرد نظراً لاحتلال البرلمان المصري بقوات من الجيش، وبينما أحمد زيور في زيارة لأوربا اجتمع بموسوليني في روما وقد أوضح له موسوليني موقف إيطاليا وتمسكها بواحة جغبوب وإصرارها على تنفيذ اتفاق ملنر شالويا[1]، على أي حال فقد كان موقف الملك فؤاد من مسألة واحة جغبوب واضحاً وربما كان يريد تشويه سمعة صدقي باشا.[2]

التقى السيد جراهام بالسناتور الإيطالي كونتاريني، وأوضح له السناتور أن الحكومة الإيطالية حريصة على إظهار أقصى درجة من الصبر والكرم، نظراً لطبيعة بعض التنازلات التي قد تجلب الإئتمان الخاص للحكومة المصرية الحالية، وقد أضاف السناتور سراً أن بعض التنازلات عن الحقوق الدينية في واحة جغبوب واحدة من التنازلات التي يمكن أن تقدم، ومن ناحية أخرى أن الحكومة الإيطالية قلقة بشأن برقية وردت من المفوض الإيطالي في مصر، بشأن موقف المفاوضين المصريين الذين أصروا على

---

[1] سامي حكيم، المرجع السابق، ص 43.

[2] F.O.407/201 , No.192 , Austen Chamberlain to G. Lloyd , Cairo , Foreign Office ,29, Oct. 1925.

عدم الاعتراف باتفاق ملنر شالويا، وأنه لا يحق للحكومة المصرية التنازل عن أراضي مصرية، وكان من الصعب للمفاوضين الإيطاليين قبول مثل هذا الأساس للنقاش، وأن الوفد قد اقترح تأجيل المفاوضات لإجراء محادثات خاصة، وقد اعتبرت الحكومة الإيطالية أن المفاوضين المصريين يأخذون خطاً خاطئاً.[1]

كما تحدث جراهام إلى السنيور موسوليني، فأبدى موسوليني استعداده في أن يكون سخياً قدر الإمكان، والقيام بكل شيء لمساعدة الحكومة المصرية، وأوضح أنه مدرك تماماً أن الحكومة المصرية في موقف صعب، ومن ناحية أخرى يجب أن تظهر الحكومة بروح متزنة، وطلب موسوليني من جراهام أن يتكلم في شعور مماثل مع زيور باشا[2]، وقد التقى جراهام بزيور باشا، وأوضح له أن مقابلاته مع السنيور موسوليني كانت مرضية تماماً، وكلاهما قد وعد بجعل مسألة واحة جغبوب سهلة قدر الإمكان وذلك

---

[1] F.O.407/201 , No.193 , Graham to Austen Chamberlain , Rome ,3, Nov. 1925.

[2] F.O.407/201 , No.194 , Graham to Austen Chamberlain , Rome ,6, Nov. 1925.

عن طريق التنازلات المناسبة، وقال له زيور باشا إنه يعول على صدقي باشا في هذا الأمر من خلال المفاوضات، ولكن في حالة فشل صدقي باشا فإنني مستعد لتحمل المسئولية على كتفيّ وأنني سأفعل هذا بنفسي، كما أن حكومتي ستدعمني.[1]

وقد وردت لبريطانيا تقارير من المندوب الإيطالي مفادها أن صدقي باشا قد طلب الحصول على مخفر البردية، وهي السدّة الوحيدة للوصول إلى واحة جغبوب، وأن موسوليني قد غضب من طلب صدقي باشا [2]، واعتبرت بريطانيا طلب الحصول على البردية سخيفاً، وأكدت بريطانيا أنه لا يمكن أن تتنصل من الاتفاق الذي وقعه ملنر.[3]

حثت السفارة الإيطالية بناءً على تعليمات من روما إنجلترا بعدم إضاعة الوقت في التوضيح للحكومة المصرية أنه لا يمكن تجاهل اتفاق ملنر

---

[1]F.O.407/201 , No.195 , Graham to Austen Chamberlain , Rome ,7, Nov. 1925.

[2]F.O.407/201 , No.196 , Graham to Austen Chamberlain , Rome ,8, Nov. 1925.

[3]F.O.407/201 , No.199 , Austen Chamberlain to G. Lloyd , Cairo , Foreign Office , 9, Nov. 1925.

شالويا، على أي حال فقد وعد الملك فؤاد بريطانيا أن يبذل قصارى جهده للاستجابة لمطالب بريطانيا في مسألة واحة جغبوب، وعلى الرغم من ذلك كان الملك فؤاد قلقاً من التعاون مع بريطانيا في مسألة واحة جغبوب، وفي الواقع إن الملك فؤاد لم يكن باستطاعته معارضة بريطانيا، لأنه بدون مساندتها لا يمكنه الاستمرار في الحكم، وقد رأت بريطانيا أنه لكى تستمر في مساندته على الملك أن يعطي دليلاً على حسن النية والصدق، وذلك حتي تدعمه في أي مكان يمكنها دعمه، وأن أول شيء بالنسبة للملك عليه القيام بتسوية سريعة ومرضية في قضية واحة جغبوب، وأن الملك مدين لبريطانيا، وإيطاليا قد أظهرت الصبر في مسألة واحة جغبوب، وهي ما تزال ترغب في تسوية المسألة ودياً، وإذا كان هناك فشل في تسوية المسألة فسيكون هذا خطأ الملك فؤاد، وستعتبره بريطانيا مسئولاً عن ذلك.[1]

وقد تبين أن الملك فؤاد يخاف على عرشه من بريطانيا، لذا فقد وافق على طلب بريطانيا في واحة جغبوب، ولم يتأخر في تلبية الأمر، وقد تعرض الملك للتهديد من قبل بريطانيا أكثر من مرة بخلعه عن العرش في حالة عدم

---

[1] F.O.407/201 , No.197, Austen Chamberlain to George Lloyd , Cairo , Foreign Office ,9, Nov. 1925.

تسوية مسألة الحدود، كما تبين أن مساندة بريطانيا لإيطاليا في مسألة جغبوب جاء بعد دخول إيطاليا الحرب العالمية الأولى إلى جانب بريطانيا، وقد حاولت بعدها بريطانيا إرضاء إيطاليا في تحقيق رغباتها الاستعمارية في إفريقيا.

وكانت إيطاليا ترى أنه من أجل هيبة بريطانيا العظمى وإيطاليا وكذلك من أجل المصريين أنفسهم فإنه يجب على مصر أن تتقبل أولاً خط ملنر شالويا من حيث المبدأ[1] ، لذلك كانت بريطانيا تتابع تطورات الموقف في مصر، والمفاوضات بين الجانبين المصري والإيطالي، وكان اللورد لويد على صلة وثيقة مع كلٍ من الجانبين ويسعى للوصول إلى نجاح المفاوضات بين مصر وإيطاليا، وكان يرى أن الجو حتى الآن بين الجانبين جيد إلى حد ما.[2]

ونظراً لوجود القوات الإيطالية في برقة وعلى مقربة من حدود مصر وجهت مصلحة الحدود اهتماماً عظيماً لكل ما يجرى من تحركات على

---

(1)F.O.407/201 , No.201, Graham to Austen Chamberlain , Rome ,10, Nov. 1925.

(2)F.O.407/201 , No.204, G. Lloyd to Austen Chamberlain , Cairo ,11, Nov. 1925.

الحدود من جانب الجنود الإيطاليين، ومصلحة الحدود في الصحراء الغربية سلكت مسلك ضبط النفس في الكثير من المواقف بروح المسالمة، وكذلك العمل على فض الخلافات بدلاً من إثارة النزاع وسوء التفاهم، وفي شهر نوفمبر 1925 توغلت احدى دوريات إيطاليا مكونة من 35 سيارة مسلحة مسافة أربعة أميال داخل الحدود المصرية بجهة الشقة، وقد أبلغ هذا الأمر إلى وزارة الخارجية لكي تضع حداً لهذه الحوادث.[1]

تباحث صدقي باشا في 11 نوفمبر 1925م بمفرده مع الماركيز نجروتو رئيس الوفد الإيطالي المفاوض في مناقشة خاصة ومطولة، وقد تحدث صدقي بالأصالة عن نفسه في عدة أمور، وأعرب صدقي باشا أنه سيكون مستعداً للتوصيات التالية لحكومته :

(أ)اعتماد الخط المقترح للحدود في الاتفاق الإنجليزي الإيطالي ملنر شالويا:

(1) وأن أية إشارة مباشرة أو ضمنية ينبغي إدخالها في الاتفاق.

(2)وأن الحدود يجب أن تنتهي في موريجا بمسافة 18 كليو متر غرب السلوم، مع منحنى إلى خط ملنر شالويا وإعطاء مصر 36 كيلومتراً مربعاً،

---

[1] وزارة الحربية والبحرية، مصلحة أقسام الحدود، الشئون السياسية، التقرير السنوي 1925 – 1926، المطبعة الأميرية بالقاهرة، 1928، ص20، 21.

وزيادة على ذلك أن هذا الخط أصبح مؤمناً، لكن على أن تترك إيطاليا ميناء أم مساعد.

(ب)أن تعطي لواحة جغبوب عدة ضمانات:

(1)حرمة الأماكن المقدسة.

(2)حرية الدخول للحجاج وتقديم النذور.

(3)حرية العبادة.[1]

(ج) اتفاق بخصوص التحكم بغارات البدو، والحق المتبادل لعبور الحدود لتعقبهم.

(د) الإشارة إلى التحكيم في المنازعات حول التفسيرات المقترحة في الاتفاقية، يفضل أن تكون بمحكمة الاستئناف.

(هـ) اتفاقيات بخصوص الرعي والتهريب.

على أي حال فقد كان رد الماركيز كالآتي :

(أ)فيما يخص الحدود، فقد تعهد كمبيازو بإبلاغ حكومته بهذه المقترحات التي قدمها صدقي، ولكن كمبيازو عبر عن أنه ليس هناك أمل في أن يقبل

---

[1] F.O.407/201 , No.206, G. Lloyd to Austen Chamberlain , Cairo ,12, Nov. 1925.

موسوليني ذلك، فخط ملنر شالويا قد اقتصر على حوالي 10 كيلومتر من السلوم، بدلاً من الحدود السابقة في نقطة بيكون بوينت، وأنه على يقين من أنها تكون الحد الأقصى من التنازلات الأخيرة، ولكن إمدادات المياه إلى السلوم من البئر مسافة 2 كيلومتر إلى ما بعد من الممكن أن تمنحها حكومته.

(ب)أما فيما يخص الأماكن المقدسة في جغبوب، فإنه اقتراح يجب أن يقدم وليس به أية صعوبة، وأنه واثق من موافقة السنيور موسوليني عليه، وسيكون من الأسهل على الحكومة الإيطالية إصدار مرسوم به مع توقيع الاتفاقية والضمانات الضرورية.

(ج) وما يخص الغارات، فمن السهل صياغة اتفاق بخصوصها.

(د)أما فيما يتعلق بمسألة التحكيم، لا يوجد أي اعتراض على هذا الأمر، وإن كان يتطلب دراسة متأنية.

(هـ) ومن ناحية الرعي والتهريب، فهذه المسألة بالتأكيد من الأفضل أن تترك للمناقشة في وقت لاحق.[1]

---

[1] F.O.407/201 , No.206, Op, Cit,.

أبرق اللورد لويد إلى جراهام يوضح له سير المفاوضات بشأن واحة جغبوب، وقد بين له أن المفاوضات كانت تسير بسلاسة ومبشرة، ولكن هذا المساء أخذت تطوراً أكثر خطورة، ذلك أن صدقي باشا كان موقفه من الحدود أن تصل إلى خط موريجا، وهذا الخط يمتد 6 أميال من خط ملنر شالويا، وقد أبرق الماركيز نجروتو إلى روما ليوضح موقف صدقي باشا، واللورد لويد ذكر أنه يأمل في كسب مزيد من الوقت، وإقناع موسوليني بعدم إرسال رد سلبي بناءً على برقية الماركيز نجروتو، وأضاف اللورد لويد أنه قد أبلغ الموقف إلي لندن.[1]

ودعي صدقي باشا اللورد لويد لرؤيته وذلك بناءً على طلبه، وقد خاب أمل اللورد لويد بعد انضمام موريجا إلى الحدود المقترحة، وقد برر صدقي باشا مطالبه بالوصول بالحدود إلى خط موريجا، أنه كان يرغب في أن يبين للشعب المصري أنه حصل على شيء مقابل تنازله عن واحة جغبوب، وقد كان من وجهة نظر إسماعيل صدقي أنه يلزم إرضاء الرأي العام المصري، مع العلم أن قطعة الأرض هذه لن تتعدي 36 كيلو متر

---

[1] F.O.407/201 , No.205, G. Lloyd to Graham , Cairo ,12, Nov. 1925.

مربع، وقد أوضح صدقي باشا للورد لويد أن أم مساعد ستبقي في أيدي إيطاليا، وبالنسبة لموريجا فيمكن الوصول إلى حل وترتيبات جيدة لهذا الأمر، وهذه المنطقة لا قيمة لها على الإطلاق لإيطاليا، ولكن من شأنها أن تكون الفرق كله لقبول مصر للمقترحات، وقد شرح اللورد لويد لصدقي باشا فيما يتعلق بالحدود الشمالية المؤثرة في الوقت الحاضر تكمن في مسافة 500 ياردة شرق السلوم، وخط ملنر شالويا يمثل في حد ذاته تنازلاً ليس بالقليل، وقد أوضح اللورد أن المسئولية على حكومة زيور باشا فقد أعطى ضمانات قاطعة بالحصول على الموافقة، وأن بريطانيا ترى أنه من المفترض أن يلتزم بترسيم خط حدود اتفاق ملنر شالويا وفقاً لتوصيات العقيد سبنكس، والذي قد حصل على موافقة ودية من الملك ومجلس الوزراء، وقد فشل اللورد في تحويل رأى صدقي باشا، ورد عليه صدقي باشا بأنه ليس لديه تعليمات من الحكومة، وأنه قد تشاور معهم اليوم ووجد العصبية من رد فعلهم وبعيدة عن الإجماع، وأنه إذا كانت هذه المقترحات الحالية مقبولة فإنه سوف يوصي بها ويرحب بها، وسيقدم هذا الأمر للحكومة، واللورد لويد كان قد تحدث سابقاً

إلى زيور باشا، وقد أكد له زيور باشا أن كل شيء جيد وأنه معه جانب من الوزراء.[1]

أرسل المركيز نجروتو برقية إلى المندوب السامي البريطاني أعرب فيها عن استعداده للموافقة على جميع المطالب، وأي مقترح إضافي معقول قد يقترح وعلى سبيل المثال تقديم تنازلات فيما يخص المياه، لكنه لن يتنازل عن شبر واحد من الأراضي المتفق عليها في اتفاق ملنر شالويا، وقد نفي المركيز نجروتو وبشكل قاطع أن يكون قد قدم في أي وقت مضي احتمال بتنازلات إقليمية بالقرب من السلوم أو في أي مكان آخر إلى صدقي باشا.[2]

على أي حال عُقدت الجلسة الخامسة بين الجانب الإيطالي والمصري في 13 نوفمبر 1925 م، وافتتحت الجلسة في الخامسة مساءا، وكانت برئاسة إسماعيل صدقي باشا، وقد وجه إسماعيل صدقي الكلمة لعبدالحميد بدوي باشا للرد على مذكرة الوفد الإيطالي في الجلسة الأخيرة، وقد ألقي بدوي باشا بيانه وسلم المركيز صورة منه، وقد أوضح في هذا البيان أن

---

[1] F.O.407/201 , No.207, G. Lloyd to Austen Chamberlain , Cairo ,13, Nov. 1925.

[1] F.O.407/201 , No.209, Graham to Austen Chamberlain , Rome ,13, Nov. 1925.

إيطاليا هي من بدأت بطلب المفاوضات عن الحدود لا مصر، وقد أوضح أنه لا يجوز للحكومة المصرية طلب المفاوضات شفهياً دون أن تعززه بالكتابة، وقد ذكر أن كتاب وزارة الخارجية المؤرخ في 5 أبريل 1925م كان رداً على كتاب المفوضية المؤرخ في 2 أبريل 1925م، وقد لفت النظر إلى أن الذي يؤخذ من عبارة مذكرة الوفد الإيطالي، هو أن دعوة وكيل الوزارة للمفاوضات كانت معلقة على نجاح مفاوضات لندرة بين زغلول والمستر ماكدونالد هذا الأمر الذي لم يتحقق، ثم تطرق إلى مسألة تبليغ مصر باتفاق ملنر شالويا وذكر أن الوفد الإيطالي وليس بريطانيا هو الذي كان عليه القيام بأمر التبليغ، وأن سكوت بريطانيا عن هذا الأمر هو خير دليل على أن بريطانيا لم تشأ أن تقيد مصر، وبالفعل هي لم تقيد مصر بشيء، ثم ذّكر بدوي باشا الوفد الإيطالي المفوض بما وعد به من النظر في مسألة تبليغها الاتفاق إلى مصر بمعرفتها، ولقد أوضح أن مصر لم تتدخل في هذا الاتفاق الذي يراد الاحتجاج به على مصر، كما أوضح بدوي باشا أن بريطانيا لم

تكن تقصد مطلقاً عقد اتفاق بمعني الكلمة، وعلى اعتراض الوفد الإيطالي بأن الأمر لم يكن نزولاً عن جغبوب من جانب بريطانيا.[1]

وإنما كان اعتراف بريطانيا بحقوق إيطاليا السابقة على هذه المنطقة رد بدوي باشا قائلا : إنه لا يمكن تغيير جوهر المسألة بمجرد تغيير وصفها، فالأهلية التي يتطلبها هذا الاعتراف هي بعينها التي يستلزمها نفس النزول عنه، وقال بدوي باشا : إن اللورد ملنر نفسه في 18 أغسطس 1920م نشر مذكرته التي أوصى فيها بإعلان استقلال مصر وأنه بعد ذلك لا يمكن القول بأن طرفي عقد ملنر وشالويا وقد تفاوضا فيه بعد مذكرة اللورد ملنر أراد به عقداً قطعاً، وبما أن هذا الاتفاق لم تتيسر المصادقة عليه، كذلك فإنه لم تتوافر فيه شروط الوثائق الدولية بعد، وأما من ناحية تصريح 28 فبراير 1922 والحجة التي أريد انتزاعها منه والتي أُدلي بها في بيان أن إنجلترا احتفظت بالدفاع عن مصر ضد أي اعتداء أجنبي، فهنا يكون لها

---

[1] محضر جلسة مؤتمر تعيين الحدود الغربية، الجلسة الخامسة، 13 نوفمبر 1925، موقع ذاكرة مصر المعاصرة مكتبة الإسكندرية، ص ص1 – 2.
http،//modernegypt.bibalex.org/NewDocumentViewer.aspx?DocumentID=DC_4564&keyword=%D8%AC%D8%BA%D8%A8%D9%88%D8%A8

من باب أولى الحق في إبرام اتفاقات خاصة بالحدود في عهد الحماية، هذا ما يفرض معه أن لإنجلترا حق إبرام اتفاقات الحدود، وهذا التصريح مازال معمول به وقائم [1]، وهنا قد فسرها بأن فيها مساس صارخ بالتصريح، كما ذكر أن كون إنجلترا تضع المسألة بين يدى الحكومة المصرية من يوم استقلالها يقضى على هذا الرأي، وقد رد هنا المركيز كمبيازو بقوله نحن نحتفظ لنفسنا بحق الرد على هذه المذكرة إذا رأينا ضرورة ذلك، وقال الكولونيل انريكو دواجوستيني أنه يريد أن يصحح غلطات إندست خلال المناقشة في بيان المسيو مورينو في الجلسة السابقة، فقد ذكر الكولونيل أنه قد ذل لسانه عندما ذكر أن ملفا وسيوة وجغبوب يكونون سلسلة واحدة تابعة للكفرة. [2]

---

[1] محضر جلسة مؤتمر تعيين الحدود الغربية، الجلسة الخامسة، 13 نوفمبر 1925، موقع ذاكرة مصر المعاصرة مكتبة الإسكندرية، ص2، 3 .
http،//modernegypt.bibalex.org/NewDocumentViewer.aspx?DocumentID=DC_4564&keyword=%D8%AC%D8%BA%D8%A8%D9%88%D8%A8

[2] محضر جلسة مؤتمر تعيين الحدود الغربية، الجلسة الخامسة، 13 نوفمبر 1925، موقع ذاكرة مصر المعاصرة مكتبة الإسكندرية، ص2، 3 .

وهنا ذكر أن الدكتور بول أخطأ خطأً مورفولوجياً وجغرافياً إذ أنقص من أعماق المناطق الصحراوية رغم أنها تكون منخفض واحد من الأرض، وإذا قيل أن جغبوب تابعة لسيوة لقربها منها فيجب ألا ننسي أن بينهما مسافة 114 كيلو متراً في أرض غير متصلة ببعضها، وأن سكانهما لا يكونون وحدة سياسية، وقد قال الكولونيل أيضاً أنه قيل أن إقليم العقبة منطقة ساحلية يمتد فرعها الشمالي إلى رأس الملح والتي تجعلها بعض خرائط إنجلترا مبدأ خط الحدود، وهنا قال أن باشو أخطأ خطأً قد تابعه الكثيرون عليه في خرائطهم، حيث إنه جعل مبدأ سلسلة الجبال التي تمتد من الشرق إلى الغرب وقد أسماها هو بجبل العقبة غربي السلوم، وقال بدوي باشا إن باشو لم يكن مخطأً وحده فقد سبقه إلى مثل خطأه كثيرون كماولود لاتشيلا، وأكمل الكولونيل حديثه بأنه ليس هناك ما يقال له عقبة ولكن العقبة الحقيقية فعلاً تبدأ بالقرب من السلوم شرقاً، ويسكنها أولاد على، وجاءت منهم قبيلة تدعي الخباشات، ونزلوا بمناستير التابعة لشيخ العرب غربي السلوم، وهذه المناطق

---

http،//modernegypt.bibalex.org/NewDocumentViewer.aspx?DocumentID=DC_4564&keyword=%D8%AC%D8%BA%D8%A8%D9%88%D8%A8

يقطنها قبائل العبابدة والجويزية والبراعصة، ثم من ناحية الشرق من هؤلاء قبائل الحسينات والقطان والمناوفة، وليس في ذلك بسط لحدود مصر إلى الغرب، وقال الكولونيل أنه يستند في ذلك إلى صحيفة 33 من باشو، هنا رد بدوي باشا أن باشو بعينه هو من بسط حدود مصر إلى رأس التين، أي أنه قد أدخل ضمن هذه الحدود بلاداً تابعة للسلطة الإيطالية، وقال الكولونيل أنه يلاحظ أن أولاد على ليس هم فقط سكان العقبة لكن معهم السواني والعجارمة، وأنه قد أقيمت هناك نقطة خلال الحرب، وذلك على مسافة 20 كيلو متراً شرقي السلوم. [1]

وهنا رد بدوي باشا أن هذا يسمى اعتداءً مؤقتاً، ورد المركيز أن العثمانيون كانوا يحتلون هناك مواقع عسكرية، وأوضح بدوي باشا أن حصار إيطاليا ضايق شاطئ السلوم الشرقي، ورد المركيز أن بريطانيا حينها طلبت من إيطاليا الابتعاد قدر الطاقة عن مصر، وقال بدوي باشا أن هذه المواقع لم

---

[1] محضر جلسة مؤتمر تعيين الحدود الغربية، الجلسة الخامسة، 13 نوفمبر 1925، موقع ذاكرة مصر المعاصرة مكتبة الإسكندرية، ص3، 4 .
http،//modernegypt.bibalex.org/NewDocumentViewer.aspx?DocumentID=DC_4564&keyword=%D8%AC%D8%BA%D8%A8%D9%88%D8%A8

يكن عليها نزاع قبل عام 1907م وأن ما يقوم به أحد الطرفين بعد هذا التاريخ لا يؤثر في المسألة، وقال الكومندور جواريليا أن هذا يدل على أن الصراع كان قائماً، أما الكولونيل اجوستيني فقد قال بأننا اهتدينا إلى بعض الأمور ونرجو أن تسمحوا للمسيو مورينو أن يذكرها، وقال المسيو مورينو أنه ليس لديه ما يضيفه إلى ما قرره الكولونيل اجوستيني من الوجهة الجغرافية[1]، وقال أيضاً أنه ليس معارض بأن جغبوب تابعة لسيوة كما ذهب إليه اليزي ركلوس الذي احتج علينا بما قاله في صحيفة 484 لكن بشرط الأخذ بكل ما قاله في الموضوع، وهنا قال بدوي باشا إنه يعلم بما قاله اليزي روكلوس في الصحيفة التي فيها أن سيوة وجغبوب تابعتان لسلسة سرت، ولكنه يقول في صحيفة 516 أن جغبوب داخلة في الحدود المصرية، وبما أنه لا يمكن أن تنحصر المناقشات على الناحية الجغرافية البحتة لكن يجب تناول الجغرافية والسياسية معاً، وكذلك التسليم برأي روكلوس من

---

(1) محضر جلسة مؤتمر تعيين الحدود الغربية، الجلسة الخامسة، 13 نوفمبر 1925، موقع ذاكرة مصر المعاصرة مكتبة الإسكندرية، ص4 ، 5 .
http،//modernegypt.bibalex.org/NewDocumentViewer.aspx?DocumentID=DC_4564&keyword=%D8%AC%D8%BA%D8%A8%D9%88%D8%A8

الناحية الجغرافية ولا مناص من الأخذ به مع ما أدخله من قيود سياسية في صحيفة 516، والقول الأصح بتتبع سيوة إلي برقة وهو مالم يقل به أحد، وقال الكولونيل اجوستيني أنه من الوجهة الجغرافية لابد من إلحاق سيوة بجغبوب، وقال مورينو أن سيوة أميل إلى الغرب وأن مأمور سيوة كان يلجأ إلى جغبوب لمساعدته على تهدئة الأهالي، وهنا قال بدوي باشا إن هذا يدل على أن جغبوب كانت تابعة لمصر.[1]

ومورينو يقول أنه لا يرى سبباً لتخصيص الإقامة باكتساب حصون التوطن، والحقيقة أنه كانت هناك حركة هجرة من الغرب إلى الشرق، وأما النزل فقد اندمجوا في أهل برقة وتطوروا بتطورهم رغم أصولهم المختلفة، رد بدوي باشا أن المسألة ليست بحثاً في التاريخ لتعيين أصول القبائل المختلفة وتحديد مواطنها، وأن هذا الأمر لا يزيد الحجة وضوحاً، وأن المهم في الأمر هو القرابة والصلات الحالية كما أثبتتها التقاليد القريبة والنشاط

[1] محضر جلسة مؤتمر تعيين الحدود الغربية، الجلسة الخامسة، 13 نوفمبر 1925، موقع ذاكرة مصر المعاصرة مكتبة الإسكندرية، ص 5.
http،//modernegypt.bibalex.org/NewDocumentViewer.aspx?DocumentID=DC_4564&keyword=%D8%AC%D8%BA%D8%A8%D9%88%D8%A8

السياسي والإداري، هذا الأمر الذي باشرته الحكومة المصرية منذ عهد محمد علي، فقال الدكتور مورينو أنه يكفي للدلالة على اختلاف الجنسية، أن يشير إلى اختلاف اللهجة المصرية عن لهجة تلك القبائل اختلافاً كبيراً، ويرد بدوي باشا أن عُربان الصحراء المصريين يتكلمون بلهجة تختلف عن لهجتنا، وقال الدكتور مورينو إن كل المعلومات السابقة لابد أن تفضي إلى نتيجة واحدة وهي إلحاق تلك المنطقة ببرقة[1]، وهنا يقول بدوي باشا أن برقة في كل زمان كانت تمتد من برج العرب شرقاً إلى رأس الملح غرباً، أما الدكتور مورينو فيصمم على الحجج التي تم الإدلاء بها سابقاً مع تعزيزها بما قاله سترابون وهيرودوتس وغيرهما من المؤرخين، وقال هنا بدوي باشا أن المنطقة الذاهبة من السلوم إلى رأس الملح جزء من برقة، وهذا بدليل الوحدة التي بينهما وبين المنطقة الواقعة في شرقها الممتدة إلى الإسكندرية، ويذكر بدوي باشا أنه يقصد بالوحدة هنا الوحدة الحديثة لأن القديمة لا يهمنا

(1) محضر جلسة مؤتمر تعيين الحدود الغربية، الجلسة الخامسة، 13 نوفمبر 1925، موقع ذاكرة مصر المعاصرة مكتبة الإسكندرية، ص 5.
http،//modernegypt.bibalex.org/NewDocumentViewer.aspx?DocumentID=DC_4564&keyword=%D8%AC%D8%BA%D8%A8%D9%88%D8%A8

منها شيئاً، وأنه يجب إلحاق هذه المنطقة بمصر، ثم دار النقاش حول استخدام بدوي باشا الرجوع للمراجع القديمة جداً، ويذكر الدكتور مورينو دخوله في مكتبة وقد قدم له صاحبها كتاباً مطبوعاً في سنة 1925م ومعتمداً من وزارة المعارف وهو كتاب جغرافية مصر والسودان لمحمد براده، وإذا به يحدد مصر من الغرب " الحد الغربي يمتد إلى خليج السلوم ثم إلى الجنوب ثم إلى الجنوب الشرقي إلى سيوة التي هي في الحدود".[1]

وذكر أن التقويم الرسمي لسنة 1925م يضع سيوة في حدود مصر ولم يذكر كلمة واحدة عن جغبوب، وهو ما يتضح منه أن الجمهور المصري لا يعتقد بتبعية جغبوب لمصر، ويضيف الكومندور جواريليا بأنه ليست هناك كتب عصرية تضع جغبوب في الأراضي المصرية، وقال بدوي باشا أن هذه الكتب لا تنهض في مناقشة جدية في مستندات كل من البلدين كدليل على صحة أي ادعاء، أما من ناحية التقويم فقد دعاهم بدوي باشا لقراءة تقويم سنة

---

[1] محضر جلسة مؤتمر تعيين الحدود الغربية، الجلسة الخامسة، 13 نوفمبر 1925، موقع ذاكرة مصر المعاصرة مكتبة الإسكندرية، ص 5.
http،//modernegypt.bibalex.org/NewDocumentViewer.aspx?DocumentID=DC_4564&keyword=%D8%AC%D8%BA%D8%A8%D9%88%D8%A8

1916م، فقال الدكتور مورينو بأنه قد يُسلّم بذلك فيما يتعلق بالكتب، أما الخرائط فهناك خريطة بمقياس 1/75000 وأخرى بمقياس 1 /100000 وكلتاهما من عمل مصلحة المساحة، وكذلك إحصائية سنة 1882م فإنها قد سردت جميع واحات مصر سرداً صحيحاً دون أن تذكر جغبوب، وأما الخرائط الأجنبية فإن خرائط باشو وبرون وهورنمان القديمة لا تدخل جغبوب في الأراضي المصرية، وقال الكولونيل اجوستيني بأن السلطة العسكرية المصرية في جغبوب لم يعرف عنها شيء قط، ثم قال الدكتور مورينو بأنه قد افضت الفتاوي الصادرة بتكفير سيدى ابن على السنوسي إلى إخراجه من القطر المصري.[1]

فيقول بدوي باشا أتستطيع أن تذكر لي تاريخ هذه الفتوي، فإن ما أعرفه عن هذه الفتوى أنها صدرت للقضاء على الإغراق في حب الظهور والشهرة، و كان صدورها بعد توطنه في جغبوب، ثم تطرق النقاش حول

---

[1] محضر جلسة مؤتمر تعيين الحدود الغربية، الجلسة الخامسة، 13 نوفمبر 1925، موقع ذاكرة مصر المعاصرة مكتبة الإسكندرية، ص ص 5-6.
http،//modernegypt.bibalex.org/NewDocumentViewer.aspx?DocumentID=DC_4564&keyword=%D8%AC%D8%BA%D8%A8%D9%88%D8%A8

اتفاق تالبوت، وذكر بدوي باشا أن مندوب إيطاليا كان مشتركاً في هذا الاتفاق، وأن المادة الرابعة منه تنص على أن جغبوب تابعة لمصر ولكنها تعهد إدارتها إلى السنوسي الكبير، ثم قال الدكتور مورينو بأنه بالرغم من إغفال الخرائط ذكر جغبوب، فإن المطالبة بها لا تعدو أن تكون مصاهرة مصطنعة بالأماني الوطنية، فقال الرئيس إسماعيل صدقي إن أمانينا حديثة العهد، وأنتم لا تجهلون أن مصر كانت منذ قريب في قبضة الأجنبي، ونحن إذا اضطررنا للاحتفاظ بجغبوب فهذا منذ تحررنا من رقة ذلك الأجنبي، وقد تحدث الدكتور مورينو عن حدود مصر الجغرافية بأنها كانت تنتهي عند مصب كانوب أو خليج العرب[1]، أما الكاتاباتموس فقد كان حداً سياسياً بين مصر وبرقة، وعندما فتح أغسطس مصر اعتمد هذا الحد، ولكن في عهد دقلديانوس سميت برقة ومرقة لوبيا العليا ولوبيا السفلي، وذكر أيضاً مورينو أنه منذ سنة 1800 إلي 1880 كان الشعور العام بأن حدود مصر تنتهي عند

---

[1] محضر جلسة مؤتمر تعيين الحدود الغربية، الجلسة الخامسة، 13 نوفمبر 1925، موقع ذاكرة مصر المعاصرة مكتبة الإسكندرية، ص ص 5-6.
http،//modernegypt.bibalex.org/NewDocumentViewer.aspx?DocumentID=DC_4564&keyword=%D8%AC%D8%BA%D8%A8%D9%88%D8%A8

برج العرب، ومثال على ذلك خريطة الكولونيل لابي، وتقدم بدوي باشا بتقديم الخريطة التي وضعها الكولونيل لابي وقال بأنها تضع جغبوب ضمن الأراضي المصرية، فقال الكومندور جواريليا بأن هذه الخريطة طبعت سنة 1836 وأن الكلام عن خريطة سنة 1856 وقدم الخريطة.[1]

هنا يقول بدوي باشا بأن الخريطة التي قدمها الجانب الإيطالي تنتهي عند خط الطول دون أن تعني بتخطيط الحدود، وأنه ليس بين الخط الذي أشار إليه الجانب الإيطالي وخط الحدود جامعة شبه، وأنه ينقطع في نقطة على خط الطول وليس لخط الطول شأن بخط الحدود، وفي نهاية الجلسة يذكر المركيز أن إيطاليا وإن كانت قد اقتصرت البحث على الناحية القانونية الناجمة عن اتفاقاتها مع إنجلترا، إلا أن المناقشات الشبيه بالرسمية أسفرت عن حق إيطاليا على الأراضي المتنازع عليها، وهنا يقول بدوي باشا أري أننا أقمنا الدليل على العكس، وفي تلك الأثناء رفع صدقي باشا الجلسة وتقرر

---

[1] محضر جلسة مؤتمر تعيين الحدود الغربية، الجلسة الخامسة، 13 نوفمبر 1925، موقع ذاكرة مصر المعاصرة مكتبة الإسكندرية، ص 6.

http،//modernegypt.bibalex.org/NewDocumentViewer.aspx?DocumentID=DC_4564&keyword=%D8%AC%D8%BA%D8%A8%D9%88%D8%A8

أن يكون الاتفاق في الجلسة القادمة، وانتهت الجلسة في تمام الساعة السابعة والنصف.[1]

أحاط صدقي باشا في منتصف شهر نوفمبر 1925م في إحدى جلسات مجلس الوزراء المجلس علماً بإصرار إيطاليا بالحصول على واحة جغبوب مقابل بضعة كيلومترات من الرمال، وأن هذا أقصي ما تعطيه إيطاليا من التعويض، وقال صدقي : إنه لا يقترح الموافقة علي هذا الحل، كما قال عبدالحميد بدوي عضو الوفد أيضاً بأنه لا يقترح الموافقة على هذا الأمر، وكان إسماعيل صدقي يهدف من وراء ذلك وضع العراقيل أمام المفاوضات المصرية الإيطالية حتى لا يتحمل نتيجتها، وبسبب المعارضة التي أبداها صدقي خلال رئاسته للوفد المصري فقد اتفق زيور باشا على الإطاحة بصدقي وأنهي تكليفه بمهمته، ولقد أصر صدقي على قراءة تقريره على الملك فؤاد الذي صرح بأنه سيتفق مع كل ما جاء به.[2]

---

[1] محضر جلسة مؤتمر تعيين الحدود الغربية، المصدر السابق، ص 6.
http،//modernegypt.bibalex.org/NewDocumentViewer.aspx?DocumentID=DC_4564&keyword=%D8%AC%D8%BA%D8%A8%D9%88%D8%A8

[2] صفاء محمد فتوح شاكر، المرجع السابق، ص552، 553.

وقد كان الوفد المصري يريد اللجوء إلى عصبة الأمم أو محكمة لاهاي في حالة فشل أي تحكيم، ولكن المركيز نجروتو لم يأخذ الاقتراح على محمل الجد، ولاحظ أنه محفوف بالكثير من المخاطر، وبخلاف موقف المركيز نجروتو فبريطانيا لا يمكن أن توافق على أية إشارة إلى عصبة الأمم في الاتفاقية المقترحة.[1]

أبرق جراهام إلى أوستن تشامبرلين في 22 نوفمبر 1925م، يبلغه أنه في حاله تمسك المصريين ببئر الرملة، وإعطاء طريق للمرور لإيطاليا في المقابل، وتخلى إيطاليا عن استخدام مياه البئر، واكتفت بإمدادات المياه من ميناء البردية، فإن الإيطاليين علاوة على ذلك، وكرمز للشعور الودي، فإنها تقدم حفر قناة مائية على نفقتها الخاصة لنقل المياه من الآبار إلى السلوم، وقد أرسلت تعليمات بهذا المعنى إلى الوفد الإيطالي.[2]

وقد أبرق أوستن تشامبرلين إلى اللورد لويد في 23 نوفمبر 1925م، يوضح له أن لجوء مصر إلى محكمة العدل الدولية أو عصبة الأمم في

---

[1]F.O.407/201 , No.214, Lloyd to Austen Chamberlain , Cairo ,19, Nov. 1925.

[1]F.O.407/201, No.217, Graham to Austen Chamberlain , Rome ,22, Nov. 1925.

الاتفاقية المصرية الإيطالية، هو أمر غير مرغوب فيه، وأن الخلافات على الأرجح عرضة للتسوية المحلية، ولكن في حال تعذرها يتم إحالتها إلى لجنة إيطالية مصرية خاصة، يمكن أن يكون منصوص عليها في الاتفاق، على غرار الحكم المماثل في اتفاقية حسن الجوار بين فلسطين وسوريا.[1]

أما لجنة المفاوضين الإيطاليين فقد فزعت قليلاً من مواجهة الموقف الصعب والذي كان واضحاً من الوفد المصري، وأعرب جواريليا عن تأييده لصالح البديل الأول أي إمداد المياه للسلوم ولكن دون أي تعديل إقليمي لخط ملنر، وهذا لأسباب قد تعرض هذا الخط في لحظة ما موضع قرار سريع وبالغ الأهمية، وعلى أي حال فمن المحتمل أن يكون الأمر بالنسبة لمصر غير مرغوب فيه، وقد كان اللورد لويد مؤيد لرأى جواريليا، ورأى أنه من المستحسن لنجروتو أن يحصر نفسه في هذا العرض الأول وبقوة، وقد عمل

---

[1] F.O.407/201 , No.219, Austen Chamberlain to Lloyd , Cairo , Foreign Office ,23, Nov. 1925.

نجروتو بهذا الاقتراح، وزيور باشا وعد اللورد لويد بأنه سوف يعمل على جعل مجلس الوزراء يخول صدقي باشا للتوقيع دون تأخير.[1]

ولقد تلقت المفوضية الإيطالية في مصر خطاباً من جمعية الفداء الوطني، تتوعد فيه العمل ضد المصالح الإيطالية خاصة القنصلية و الهيئات الدبلوماسية وضد مندوبي لجنة الحدود، فشكي الوزير الإيطالي المفوض للحكومة المصرية، فأصدرت الحكومة المصرية تعليماتها لوزارة الداخلية بضرورة شل حركة هذه الجمعية، على أي حال اجتمع مجلس الوزراء المصري في 28 نوفمبر 1925م لبحث تقرير صدقي باشا، وختم صدقي باشا كلامه بفشل لجنة الحدود في الوصول لاتفاق مع إيطاليا، وهذا نظراً لتمسك إيطاليا باتفاق ملنر شالويا، وأبدى وزير الحربية تحفظاً يتعلق بمسألة الدفاع، فأجاب عبدالحميد بدوي أن اللجنة قد بحثت أنسب الطرق للدفاع، وتوصلت لإلزام إيطاليا بدفع الغارات عن مصر داخل الأراضي التي تسيطر عليها إيطاليا، وتتولى مصر الدفاع عن نفسها داخل أراضيها، وأن هذا الأمر يوفر على مصر نفقات طائلة، ودارت مناقشات طويلة حول تعديل خط

---

[3]F.O.407/201 , No.220, Lloyd to Austen Chamberlain , Cairo ,23, Nov. 1925.

الحدود، لكن أمام إصرار إيطاليا على اتفاق ملنر شالويا، فقد أكد صدقي على أن عمل اللجنة قد انتهي برفض إيطاليا هذا الطلب، وقرر مجلس الوزراء تكليف رئيس الوزراء ببذل ما يستطيع واستخدام نفوذه، للحصول على الستة أو السبعة كيلومترات التي أرادت لجنة الحدود ضمها لمصر، بالإضافة للعشرة كيلومترات التي ينص عليها اتفاق ملنر شالويا، وتقرر تقديم خطاب شكر لصدقي لجهوده في المفاوضات[1]، على أي حال فقد كانت مسألة واحة جغبوب تتعلق بالمشاعر والسياسات الداخلية، وبسبب معارضة صدقي فقد حمل المندوب السامي على إبعاده في المرحلة الختامية للمفاوضات.[2]

التقي اللورد لويد بالملك في عابدين، وكان الهدف الرئيسي من زيارة اللورد هي مناقشة مسألة واحة جغبوب، وذكره اللورد بأن حكومة صاحب الجلالة تحمله شخصياً هذه المسألة، وأن التسويف المتعمد سوف يمزق المفاوضات، وهو ما يشكل الاستخفاف من أجل التعاطف مع رجال القبائل الحدودية، وقد طلب اللورد من الملك أن ينظر إلى الموقف من الجانب المتسع، وقال اللورد للملك إن بريطانيا تقدر تماماً الصعوبات التي يواجهها

---

[1] مرسي مختار قطب عرابي، المرجع السابق، ص242، 243.

[2] مني محمد حسون السعدي، المرجع السابق، ص29.

وبريطانيا على أتم الاستعداد لتحمل للملك كل المساعدة والتعاطف، ولكن يجب عليه التعامل مع المسألة بكل صراحة، وأشر الملك إلى أن الأشياء الجذرية هي التعاون الوثيق بين مصر وبريطانيا، وهزيمة حزب الوفد، ورد اللورد لويد أنه متفق على ما ذكره جلالته، وأنه سيبحث وسائل تحقيقها بمجرد الانتهاء من مسألة واحة جغبوب، وفي هذه المقابلة حاول اللورد لويد أن يتحقق من موقف الملك فيما يتعلق بواحة جغبوب.[1]

دعا نشأت باشا وكيل الديوان الملكي في 29 نوفمبر 1925م لمعرفة تطورات مسألة واحة جغبوب وما وصلت إليه مباحثات المسألة في جلسة 28 نوفمبر1925، وقد عارض مجلس الوزراء بالإجماع تقريباً على قبول المقترحات الإيطالية، وكان سبب هذا التحول على أرض الواقع لسببين، فالأول : أن تقرير صدقي باشا جعلهم في حيرة، بحيث تركهم في موقف لا يحسدون عليه، والثاني : أن مكانتهم قد تأثرت كثيراً بسبب هجمات زغلول الأخيرة، وإذا تخلوا عن واحة جغبوب فإن عدداً كبيراً من الاتحاديين من

---

[1]F.O.407/201 , No.221, Lloyd to Austen Chamberlain , Cairo ,29, Nov. 1925.

المحتمل أن ينضم إلى الوفد، على أي حال فقد شعرت بريطانيا أن نشأت باشا يراوغها .[1]

وقد اجتمع مجلس الوزراء المصري مرة أخرى في 30 نوفمبر 1925م، وقد بذل زيور باشا جهوداً رائعة من وجهة نظر بريطانيا خلال هذا الاجتماع وقد ارتفع عدد المؤيدين لزيور بشكل كبير، وطلب زيور باشا من المركيز نجروتو أن يبلغ السنيور موسوليني نيابةً عنه بأهمية إمداد السلوم بالمياه، مع طمأنة السنيور موسوليني حيال هذا الأمر، وقد أبرق بالفعل المركيز نجروتو إلى روما، باقتراح مصر والذي جاء تلبية للسنيور موسوليني عن طريق تجنب ظهور انحرافا في خط ملنر، على أن يكون التنازل من وادي بئر الرملة.[2]

وأمام الإلحاح الإيطالي في إنهاء مسألة الحدود الغربية وخاصةً واحة جغبوب وبعد فشل المفاوضات الرسمية في الوصول إلى حل، وأمام إصرار كلٍ من الطرفين على أن واحة جغبوب ضمن أراضيه، وتقديم كلٍ منهما

---

[2]F.O.407/201 , No.222, Lloyd to Austen Chamberlain , Cairo ,29, Nov. 1925.

[1]F.O.407/201 , No.223, Lloyd to Austen Chamberlain , Cairo ,30, Nov. 1925.

لحججه لإثبات ملكيتها، بدأت المفاوضات الغير رسمية مع اللجنة الإيطالية وبدا للمفاوضين المصريين أنه إذا أرادت الحكومة المصرية التنازل عن واحة جغبوب وأمكن أن يكون هناك محل للتعويض فيجب أن يتضمن العوض تحقيق ثلاثة أغراض :

الأول: وهو غرض ديني محض، حيث إن الواحة تحوي قبر السنوسي وزاوية ومدرسة للطائفة السنوسية، وهذه الأماكن لها احترام ديني خاص، ومصر دولة إسلامية يتحين عليها أن تكون أول من يعمل على احترام مظاهر الدين الإسلامي، فرأت أن تصر اللجنة على أن تبقي هذه الأماكن المخصصة لإقامة الشعائر الدينية والدراسة حرماً مصوناً وأن لا يدخلها الإيطاليون، ولا يتدخلون في شئونها، وأن يكون لأهل طرابلس ومصر الحرية التامة في الغدو والرواح للمقام كحجاج وأن تكون لهم حرية إرسال الأرزاق إليه[1].

أما الثاني : وهو متعلق بسلامة الدولة المصرية، وذلك أن الواحة محطة يمكن أن يتخذها البدو مركزاً يغيرون منه على مصر، فقد اشترطت

---

[1] أحمد شفيق باشا، المصدر السابق، ص871، 874.

اللجنة المصرية أن تضمن إيطاليا سلامة الحدود المصرية من غارات البدو، وأن يوضع اتفاق ضمان وتحكيم بين مصر وإيطاليا كما هو الحال في أوروبا على غرار الأسلوب الذي تقرر في مؤتمر لوكارنو.

والثالث :هو إجراء تعديل في الحدود من جهة الشمال، فقد كانت إيطاليا موافقة على أن تعطي مصر عشرة كيلومترات على الشاطئ غربي السلوم لتكون حرماً لها ولكن اللجنة المصرية طلبت جعلها 17 كيلومتراً، وذلك حتى يكون الحرم أكثر اتساعاً، ولقد رفضت إيطاليا هذا الطلب.[1]

استمرت المفاوضات بين مصر وإيطاليا في القاهرة شهراً كاملاً ولم تسفر الاجتماعات عن أية نتيجة، فقد تمسك الطرفان بوجهة نظرهما، وقد عُرض الأمر على مجلس الوزراء والذي لم يصل أيضاً إلى نتيجة تذكر، فقد كانت مسألة حيازة واحة جغبوب لكلا الطرفين هي مسألة كبرياء أكثر من كونها امتيازاً مادياً، والأمر كان لإيطاليا يمثل هيبتها، أما بالنسبة لمصر فكان الأمر يتعلق بالسياسات الداخلية، حتى أن الملك فؤاد والحكومة لا يمكنهما الموافقة خاصةً أن الرأي العام يعتبر الأمر تنازل لإيطاليا عن جزء من

---

[1] أحمد شفيق باشا، المصدر السابق، ص 874.

أراضي مصر، وهذا الأمر مخالف للدستور، وبسبب هذا الأمر ماطل مجلس الوزراء في المسألة، وبسبب طول المفاوضات أعلنت إيطاليا ضجرها البالغ، وفكر الإيطاليون في قطع المفاوضات واتخاذ إجراءات من جانبها بشأن الواحة[1]، و طلبت بريطانيا من إيطاليا مواصلة إظهار الصبر إلى أقصى حد، وأن ذلك في مصلحة جميع الأطراف المعنية[2].

رأى اللورد لويد أنه من الضروري الحفاظ على الاتصال المستمر مع كلٍ من الجانبين خلال الأيام القليلة القادمة، وقام اللورد بوقف اقتراح صدور قانون الانتخابات، حيث سعت مجموعة لتأمين موافقة اللورد على القانون، على أساس أنه يعزز إلى حد كبير موقفهم في البلاد، وجعل الطريق سهلاً لاختتام اتفاق واحة جغبوب، وقد أقنع اللورد لويد الوفد الإيطالي أن يشمل التنازل واحدة أو اثنين من التي كانت الحكومة الإيطالية تتركها للتقدير، وهذا حتى يظهر رئيس الوزراء ببعض التقدم على الشروط التي كان قد وعد اللورد بها، وبأنه سيقبل بها كحد أدنى، وقد رحب رئيس الوزراء

---

[1] محسن محمد، المرجع السابق، ص132، 134.

[2] F.O.407/201, No.224, Graham to Austen Chamberlain , Rome ,1, Dec. 1925.

بهذا الأمر كأساس للاتفاق، وهنا تقرر على الفور الاستغناء عن صدقي باشا، وقرر رئيس الوزراء على اتباع الإجراءات بموافقة من مستشاره القانوني، فكان الإجراء الأول انتهاء مهمة صدقي باشا رسمياً وتوجيه خطاب شكر له، والثاني هو تخويل الملك لرئيس الوزراء زيور باشا بهذا الأمر، والثالث هو أن زيور باشا هو من سيوقع الاتفاق مع الإيطاليين، أما الرابع فتقوم الحكومة المصرية بنشر مرسوم نص هذا الاتفاق، وقدم الوفد الإيطالي مشروعاً بإضافة بند ينص على التنفيذ الفوري للاتفاق، ولم يكن اللورد لويد على علم بهذا البند، فقد قدمه الوفد الإيطالي دون سابق إنذار، وقد أبلغ زيور هذا الأمر للورد لويد، وأخبره أن هذا البند قد يخل بشكل كبير بالاتفاق، ومع ذلك فقد قام زيور باشا بإبلاغ اللورد لويد بأنه من الممكن العثور على صيغة تسمح بالتنفيذ المؤقت لهذا الاتفاق، ولا تتعارض مع الدستور.[1]

وقد عقد مجلس الوزراء المصري في الأول من ديسمبر 1925م اجتماعا لبحث مسألة الحدود، حضر جزءاً من هذا الاجتماع الوزير الإيطالي المفوض، وجاء لمقابلة زيور سكرتير المندوب السامي، على أن حضور

---

[1] F.O.407/201 , No.229, Lloyd to Austen Chamberlain , Cairo ,5, Dec. 1925.

الوزير الإيطالي لهذا الاجتماع كان أمراً غريباً، على أي حال فقد اتصل أحمد زيور باشا باللجنة الإيطالية لتحقيق الرغبة التي أبداها المجلس في 28 فبراير 1925م، وعلى هذا فقد أبلغ كمبيازو هذه الرغبة لحكومته، فكان ردها أنها إثباتاً للنوايا الحسنة، وأنها مراعاة لرئيس الوزراء قبلت التنازل عن قطعة الأرض الكائنة بها بئر الرملة في دائرة نصف قطرها 500 متر تبعد عن البحر 200 متر مع طريق يوصل للحدود المصرية عرضه 800 متر، واشترطت إيطاليا لإتمام هذا الأمر عدم تقرير حق منح اختيار الجنسية للسكان، والاحتفاظ بكمية من المياه لشرب السكان التابعين لإيطاليا تقدرها لجنة خاصة، وتعديل بسيط من الداخل على خط ملنر شالويا، على أن يرفع الخلاف للجنة تحكيم تُعين بمعرفة الحكومتين، وأخيراً عقد الاتفاق فوراً، وعرض أحمد زيور باشا الأمر على الوزراء دون توضيح التعديل الذي أرادته إيطاليا على خط ملنر شالويا، ووعد بإعداد مشروع يتضمن كل ما تم

الاتفاق عليه[1]، وكان هناك اختلافاً بين الوزراء إزاء مشكلة واحة جغبوب، ففريقٌ يرى التسليم في واحة جغبوب وفريقٌ يرى الاحتفاظ بها.[2]

وعرض أحمد زيور باشا مشروع الاتفاق الذي أعده على مجلس الوزراء مرفقاً به خريطة توضح خط الحدود في 5 ديسمبر 1925م، ولوحظ انحراف خط الحدود نحو الشرق بدلاً من أن يستمر غربى مسرب الإخوان، وقال زيور إن هذا هو التعديل البسيط الذي تريده إيطاليا، فرأى المجلس أن يبقي الخط على أصله، وقد أبدي على ماهر ملاحظته على المادة العاشرة من الاتفاق، فأوضح أنه عملاً بالدستور لا يكون الاتفاق نافذاً إلا بعد موافقة البرلمان، ورفعت الجلسة، وقضى زيور ليلته لإقناع الإيطاليين بقبول تعديلات المجلس، وفي اليوم التالي اجتمع مجلس الوزراء وأبلغ زيور الوزراء بقبول الإيطاليين بالتعديلات التي أدخلها المجلس، وأن اللجنة الإيطالية تطلب تنفيذ الاتفاق مؤقتاً لحين موافقة البرلمان، ووافق المجلس على هذا الأمر، ورأى تبادل مذكرة بالموافقة المؤقتة لحين التصديق على الاتفاق، و تحرير محضر بحرية الأماكن الدينية في جغبوب، وكذلك العفو

---

[1] مرسي مختار قطب عرابي، المرجع السابق، ص 243.

[2] مصر، عدد 8562، مشكلة جغبوب أمام الوزراء، 4 ديسمبر 1925، ص2.

العام عن المجرمين السياسيين، على أن يكون هذا المحضر جزءاً من الاتفاق .[1]

2-اتفاق 6 ديسمبر 1925:

تم توقيع الاتفاق رسمياً في 6 ديسمبر 1925م من قبل الطرفين في تمام الساعة 8:20 مساءً[2]، وكان أحمد زيور باشا ممثلاً عن الحكومة المصرية والمركيز نجروتو كامبيازو ممثلاً عن الحكومة الإيطالية[3]، وقد صدق أحمد زيور باشا على اتفاق ملنر شالويا تحت مسمى جديد، ألا وهو اتفاق 6 ديسمبر.[4]

---

[1] مرسي مختار قطب عرابي، المرجع السابق، ص 243.

[1]F.O.407/201 , No.231, Lloyd to Austen Chamberlain , Cairo ,6 , Dec. 1925.

[3] محمد عبدالفتاح عبدالمجيد أبو الإسعاد، المرجع السابق، ص230.

[4] محمد رفعت عبدالعزيز السيد، المرجع السابق، ص124.

ولم يدعُ أحمد زيور باشا إلى حفلة التوقيع أيًّاً من رجال الصحافة أو الرسميين، باستثناء المندوب البريطاني الذي حضر بنفسه ليشهد تنفيذ ما تم الاتفاق عليه من قبل بين إنجلترا وإيطاليا بشأن واحة جغبوب[1] ، ولقد حرصت الحكومة المصرية أن تخفي موعد توقيع الاتفاق بل حول مجرد نية توقيعها[2] عن الشعب المصري حتى يفاجأ به بعد إتمامه، خوفاً من مشاعر الغضب الوطنية [3]، وكما تخفي أحمد زيور باشا عند توقيع هذا الاتفاق المشئوم، فقد تخفى للمرة الثانية وذلك عندما رفض إذاعة نصوص الاتفاق، وذلك بحجة أن الاتفاق مكتوب باللغة الفرنسية وليست له ترجمة عربية، حتى أن أحمد زيور باشا رفض ما طلبته بعض الصحف عن استعدادها لترجمة النص الفرنسي، وإذاعته على الملأ.[4]

على أي حال فبعد أن تبادل المفوضان أوراق تخويلهما السلطة التامة، وبعد أن تبين لهما صحة هذه الأوراق، قد اتفقا على ما يأتي :

---

[1] سامي حكيم، المرجع السابق، ص45.

[2] أحمد شفيق باشا، المصدر السابق، ص875.

[3] محسن محمد، المرجع السابق، ص143.

[4] سامي حكيم، المرجع السابق، ص45.

مادة 1 – يبتدئ خط الحدود بين أراضي برقة الإيطالية والأراضي المصرية من نقطة على الشاطئ شمالي السلوم تبعد عشرة كيلومترات عن بيكون بوينت (عزلة القطارة) . ومنها يتجه بشكل قوس دائرة مركزها بيكون بوينت (عزلة القطارة) ونصف قطرها عشرة كيلومترات من النقطة المذكورة حتى يلتقي بمشرب الشفرزن . ومنه رأساً يتبع الخط من الغرب مسرب الشفرزن ماراً بسيدي عمر وبير شفرزن وبير الشقة . وهنا يترك الخط مسرب الشفرزن ويسير رأساً غربى طريق القوافل القديم الذي يتجه نحو الجهة المعروفة بملاذ سيدى إبراهيم . ثم يتبع غرباً مسرب الاخوان حتى ملتقي مسرب القرن في الجهة المعروفة بالقرن والقرنين . ومنها رأساً غربي مسرب القرن حتى يلتقي هذا المسرب بمسرب العجروم . ومن نقطة ملتقى مسرب القرن بمسرب العجروم يسير الخط رأساً غربي مسرب العجروم حتي حدّ واحة ملفا . ويسير الخط بعد ذلك ابتداءً من نقطة اتصال مسرب الاجرام شمالي واحة ملفا في اتجاه عام نحو الجنوب الجنوب الشرقي ماراً بواحتي ملفا وغجاب لغاية الدرجة 25 من خطوط الزوال شرقي جرينوتش، بحيث لا يمر بعد تقاطعه بمسرب جالو بأية نقطة تقل عن عشرة كيلومترات

غربى مضيق المناسيب ووليمس . ثم يستمر الخط متبعاً الدرجة 25 من خطوط الزوال شرقي جرينوتش حتى يلتقي خط الزوال المذكور بالدرجة 22 من خطوط العرض شمالي خط الاستواء.[1]

مادة 2 – قد بيّن خط الحدود المعين في المادة الأولي باللون الأحمر على الخريطة المرفقة بهذا الاتفاق وهي تعتبر جزءاً متمماً لهذا الاتفاق.

مادة 3 – تعيّن السلطات العليا لكل من الحكومتين المتعاقدتين في ظرف ثلاثة شهور من تاريخ اعتماد هذا الاتفاق لجنة مختلطة لتحدّد في الأراضي نفسها خط الحدود المبين في المادة الأولى.

مادة 4 – تتعهد الحكومتان المصرية والإيطالية بضمان حرية مرور القوافل الإيطالية والمصرية المتوجهة من السلوم إلى جغبوب ضماناً تاماً على طرق القوافل.

---

[1] المملكة المصرية، وزارة الخارجية، رقم 1-1926، الحدود الغربية لمصر، الاتفاق الإيطالي المصري المؤرخ 6 ديسمبر 1925، القاهرة، المطبعة الأميرية، 1926، رقم الوثيقة (1)، ص 3، 4 ؛ مصر، عدد 8565، المعاهدة المصرية الايطالية، بشأن مسألة الحدود الغربية، 8 ديسمبر 1925م، ص3.

ولا يدفع أي رسم أو أية ضريبة لمرور هذه القوافل التي يجوز لها تماماً أن تستمر في استعمال مياه الصهاريج لحاجاتها العادية وكذلك المآوي الموجودة بالقرب من الطرق المشار إليها. [1]

مادة 5 – رغبة في توفير مياه الشرب لسكان السلوم تتنازل إيطاليا لمصر عن ملكية بئر الرملة التي تستغلها الآن الحكومة الإيطالية وعن منطقة تحيط بالبئر المذكورة وممر من الأرض يكون اتجاهه على محور وادي الرملة يكفي لإيصال هذه البئر بالحدود المصرية.

وتعيّن اللجنة المختلطة المنصوص عليها في المادة الثالثة مساحة المناطق السابق الإشارة إليها، على أنه من المتفق عليه منذ الآن أن المنطقة التي تحيط ببئر الرملة لا يجوز أن يزيد نصف قطرها على خمسمائة متر وأن تدخل أرض الممر من بئر الرملة لغاية الحدود المصرية ضمن الحدود التي تكون ضرورية فقط على أن لا يتجاوز عرضها بحال من الأحوال ثمانمائة متر.

---

[1] المملكة المصرية، وزارة الخارجية، رقم 1-1926، المصدر السابق، ص 4، 5 ؛ مصر، عدد 8565، المعاهدة المصرية الايطالية، المرجع السابق، ص3.

ومن المتفق عليه أيضاً أن المناطق المشار إليها يجب أن تكون في أية نقطة بعيدة عن الشاطئ بمائتي متر على الأقل.[1]

مادة 6 – يكون مفهوماً أنه عند استعمال مياه بئر الرملة يجب على الحكومة المصرية أن تخصص مقداراً كافياً من المياه لحاجة السكان المحليين الإيطالي التبعية، ويحدّد هذا المقدار بمعرفة اللجنة المختلطة المنصوص عليها في المادة الثالثة.

مادة 7 – تتعهد إيطاليا ومصر باتخاذ الوسائل اللازمة لمنع غارات العربان كل فيما يتعلق بأراضيها.

مادة 8 – تعين الحكومتان في خلال الثلاثة الشهور التالية لاعتماد هذا الاتفاق لجنة مختلطة لتسوية المسائل الآتية :

(1) جنسية سكان المنطقة الداخلة في العشرة الكيلومترات شمالي السلوم وسكان مجموعة واحات جغبوب، لتقرير ما إذا كان يصح منح حق اختيارٍ وإلى أي مدى وإلى أي السكان أو بعضهم.

---

[1] المملكة المصرية، وزارة الخارجية، رقم 1-1926، المصدر السابق، ص 5 ؛ مصر، عدد 8565، المعاهدة المصرية الايطالية، المرجع السابق، ص3.

(2) رسوم المرعى والسقاية والبذار فيما يتعلق بالسكان الرحل الذين يتنقلون على خط الحدود على قاعدة مبدأ تبادل الإعفاء من كل رسم وضريبة.

(3) النظام الجمركي للتجارة على الحدود على قاعدة التساهل من الجانبين فيما يتعلق بتعريفة الرسوم الجاري العمل بها الآن مراعاة للحالة التي يكون عليها سكان الحدود على إثر تعيين خط الحدود بين مصر وبرقة تعييناً نهائياً.[1]

(4) المسائل القضائية الخاصة بالأشخاص الرحّل، لتقرير محاكمة هؤلاء الأشخاص سواء أكانوا إيطالي التبعية أم مصريين أمام المحاكم وهيئات القضاء في مناطق الحدود التي يوجدون في دائرتها.

ويكون من المفهوم أيضاً أنه إذا أقام هؤلاء الأشخاص مدة تزيد على سنة في احدى مناطق الحدود يكونون خاضعين لنظام الضرائب المقررة على الرحّل المعمول به في المنطقة المذكورة.

---

[1] المملكة المصرية، وزارة الخارجية، رقم 1-1926، المصدر السابق، ص 4، 5 ؛ مصر، عدد 8565، المعاهدة المصرية الايطالية، المرجع السابق، ص3.

مادة 9 – كل خلاف يقع في تطبيق هذا الاتفاق يعرض على لجنة تحكيم تؤلف من مندوبين يعينهما كل من الحكومتين المتعاقدتين ومن رئيس يعين بالاتفاق بينهما.

وتصدر قرارات اللجنة بأغلبية الآراء.

مادة 10 – يعتمد هذا الاتفاق بعد التصديق عليه من برلمان كل من الدولتين ويكون تبادل الاعتماد بروما في أقرب وقت.[1]

وبناءً على ذلك فقد وقع المفوضان المذكوران هذا الاتفاق المحرر من نسختين ووسما بختميهما[2]، وتبادل الحاضرون التهاني بعد توقيع الاتفاقية، وخرج المندوبان الإيطاليان وهم سعداء بهذه الاتفاقية، وقد أقام أحمد زيور باشا مأدبة غداء وكان ذلك في نادى محمد على احتفالاً بهذه المناسبة السعيدة، وبعد هذا الاتفاق تبين أن إيطاليا لم تكن تتوقع أن تسلم مصر في واحة جغبوب بهذه السهولة.[3]

---

[1] المملكة المصرية، وزارة الخارجية، رقم 1-1926، المصدر نفسه، ص 5، 6 ؛ مصر، عدد 8565، المعاهدة المصرية الايطالية، المرجع السابق، ص3.

[2] مصر، عدد 8565، نفسه، ص3.

[3] محسن محمد، المرجع السابق، ص143.

أرفقت خريطة في اتفاق 6 ديسمبر 1925م للمضاهاة بين حدود مصر بمقتضي فرمان التولية مبينة باللون الوردي والحدود الحالية المعينة بمقتضى الاتفاق المعقود بين مصر وإيطاليا بشأن الحدود الغربية مبينة باللون الأخضر.[1]

هنأ اللورد لويد المندوبين الإيطاليين، وطلب منهم أن يقوموا بحث روما على أن تستحسن صحافتها رئيس الوزراء المصري رجل الدولة الذي تحرك خلال المفاوضات بالإنصاف لكلا الجانبين والذي انتهي بعقد هذا الاتفاق، وأشار اللورد للمندوبين الإيطاليين إلى أن أي أمر غير مدروس قد تقوم به الصحافة الإيطالية، فسيكون له رد فعل ضد زيور باشا في مصر.[2]

وقد أرسل أوستن تشامبرلين برقية إلى اللورد لويد يهنئه فيها بحرارة على هذا الحل المرضي، والذي كان بعيد المنال دون إدارة اللورد لويد له في

---

[1] المملكة المصرية، وزارة الخارجية، رقم 1-1926، المصدر السابق، بيان موجز، ص 12، 13.

[1]F.O.407/201 , No.233, Lloyd to Austen Chamberlain , Cairo ,7 , Dec. 1925.

ظل الظروف الصعبة في مصر، وذكر له بدء مهمته في مصر بهذا النجاح.
[1]

اتفق أحمد زيور باشا رئيس مجلس الوزراء المصري مع اللورد لويد بتأجيل نشر تبادل المذكرات التي تنص على تنفيذ الاتفاق، ولقد اعتبر اللورد لويد نشر الحكومة المصرية لاتفاق 6 ديسمبر 1925م في الجرائد بما فيها الجريدة الرسمية أمر غير مرغوب فيه، وذلك لأنه كان قد اتفق مع زيور باشا على تأجيل النشر، وقد هاجمت صحف المعارضة هذا الاتفاق، وقد قال اللورد لويد إنه سيتحدث إلى زيور باشا في هذا الأمر، وسيبلغه بهجوم الجرائد المعارضة على الاتفاق حيث أن الحكومة المصرية ملزمة بجرائدها المعارضة.[2]

وقد أرسل اللورد لويد إلى أوستن تشامبرلين مجموعة من أعداد الجريدة الرسمية رقم 117 والصادرة في 7 ديسمبر والتي نشر بها نص

---

[2]F.O.407/201 , No.234 , Austen Chamberlain to lord Lloyd , Cairo , Foreign Office , 7, Dec. 1925.

[1]F.O.407/201 , No.237, Lloyd to Austen Chamberlain , Cairo ,10 , Dec. 1925.

الاتفاق بين مصر وإيطاليا، كما أرفق أيضاً نسخاً من المذكرات المتبادلة بخصوص تنفيذ الاتفاق.[1]

وقد خشيت الحكومة المصرية من عرض الاتفاقية على البرلمان المصري والذي يمكن أن ينشأ عنه تعقيدات سياسية، فضلاً عن أن إيطاليا كانت ملحة على أن يكون الاتفاق نافذ المفعول بصفة مؤقته إلى أن يوافق عليها البرلمان المصري، هذا الأمر لأنها كانت تريد احتلال واحة جغبوب وبسرعة حتى تقضى على حركة المقاومة الوطنية في برقة.[2]

كما أن أحمد زيور باشا كان على ثقة تامة أن الشعب المصري لن يرضى بهذا الاتفاق، وأن نواب الشعب المصري في المجلس ملزمون بتنفيذ إرادة الشعب، لهذا الأمر رأى أحمد زيور باشا أن يسري هذا الاتفاق من يومه الأول الذي تم التوقيع فيه، مما يدل على أن المؤامرة كانت محبوبة الأطراف بين الإيطاليين والإنجليز والوزارة والقصر للإجهاز على واحة

---

[2]F.O.407/201 , No.238, Lloyd to Austen Chamberlain , Cairo ,13 , Dec. 1925.

[2]محمد عبدالفتاح عبدالمجيد أبو الإسعاد، المرجع السابق، ص231.

جغبوب[1]، فقد انتهز زيور باشا فرصة غياب البرلمان وفرط في جزء من أرض الوطن.[2]

إن التصديق النهائي على الاتفاقية كان متروكاً للبرلمان، ورغم هذا الأمر كان هناك ملحق سري لم يعرف الشعب المصري عن أمر هذا الملحق إلا في فبراير 1926م، حيث أصدرت الحكومة المصرية كتاباً أخضر تضمن تفصيلات اتفاقية تسليم واحة جغبوب[3]، حيث أرسل أحمد زيور باشا كتاباً إلى المركيز نجروتو في نفس يوم توقيع الاتفاق، ورد عليه المركيز، وظل أمر هذا الكتاب والرد عليه سرياً عن الشعب المصري[4]؛ فقد تبادل أحمد زيور باشا و المركيز لازارو نجروتو كامبيازو كتابان بتاريخ 6 ديسمبر 1925م، فكان نص كتاب أحمد زيور للمركيز " نظراً لأن الحاجة ماسة إلى تعيين الحدود بين أراضي مصر وأراضي برقة تلافيا للحالة الحاضرة الضارة بمصالح القطرين، أبادر إلى اخطار جنابكم بأن الحكومة المصرية قد

---

[1] سامي حكيم، المرجع السابق، ص49.

[2] منال عباس كاظم الخفاجي، العلاقات المصرية البريطانية 1936- 1952، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية (للبنات)، جامعة بغداد ،2005، ص45 .

[3] محسن محمد، المرجع السابق، ص148.

[4] سامي حكيم، المرجع السابق، ص50.

وافقت طبقاً لقرار مجلس الوزراء الصادر بتاريخ اليوم على أن يكون الاتفاق الذي وقعنا عليه اليوم نافذ المفعول بصفة وقتية رعاية لمصالح القطرين "، ورد المركيز على أحمد زيور باشا في نفس اليوم 6 ديسمبر 1925م بالكتاب التالي " أتشرف بإخطار دولتكم بأنني تسلمت، مؤرخاً بتاريخ اليوم، كتابكم الذي تفضلتم فأبلغتموني به أنه نظراً للحاجة الماسة إلى تعيين خط الحدود بين مصر وبرقة تلافياً للحالة الحاضرة الضارة بمصالح القطرين قد وافقت الحكومة المصرية طبقاً لقرار أصدره مجلس الوزراء اليوم على أن يكون الاتفاق الذي وقعنا عليه اليوم نافذ المفعول بصفة وقتية رعاية لمصالح القطرين – ومن المفهوم أن الحكومة الإيطالية ستقوم من ناحيتها، مع تنفيذ هذا الاتفاق، بوضع التصريحات التي تشرفت بالإفضاء بها إلى دولتكم عند التوقيع على الاتفاق المذكور موضع الإجراء".[1]

ومن الغريب في هذا الاتفاق أن أحمد زيور باشا رأى أن من واجبه أن يوجه نظر المركيز كامبيازو إلى ما تعلقه مصر من الأهمية كدولة إسلامية على حماية الأماكن الدينية في واحة جغبوب، وأن يعرب عن رغبته

---

[1] المملكة المصرية، وزارة الخارجية، رقم 1-1926، المصدر السابق، رقم الوثيقة (4)، ص 11.

في التأكد من ممثل الحكومة الإيطالية في هذا الشأن، وقد أجابه المركيز كامبيازو أن الحكومة الإيطالية مسترشدة بالمبادئ التي كانت على الدوام رائدة فيها وفي سياستها وستصدر عند العمل بالاتفاق مرسوماً يكفل حرمة الأماكن الدينية الإسلامية بواحة جغبوب، وكذلك حرية الدخول إليها والعبادة فيها لجميع المسلمين وحرية وصول النذور إلى تلك الأماكن.

وكذلك من الغريب أيضاً في هذا الاتفاق أن يطلب أحمد زيور باشا من المركيز كامبيازو معرفة نية الحكومة الإيطالية تجاه سكان مناطق الحدود المتهمين بجرائم سياسية قد تجرى محاكمتهم بمعرفة السلطات الإيطالية، وقد أبلغه المركيز كامبيازو أن الحكومة الإيطالية ستصدر عند العمل بالاتفاق مرسوماً بالعفو العام عن الجنح السياسية والجرائم التي وقعت حتى يوم توقيع الاتفاق من سكان المناطق التي حددت.[1]

فعلى الرغم من تنازل إيطاليا عن بئر الرملة لمصر، إلا أنه كان تنازلاً منقوصاً حيث أُلزمت مصر في المادة السادسة من الاتفاق بأنه عند استخدام مياه بئر الرملة بأن تخصص مقداراً كافياً لحاجة السكان الإيطاليين،

---

[1] مصر، عدد 8565، المرجع السابق، ص3.

على أن يحدد هذا الأمر بمعرفة اللجنة المختلطة التي نصت عليها المادة الثالثة من الاتفاق [1]، وما لا يعقل في الأمر أن تتنازل مصر عن واحة جغبوب ذات الأهمية الحربية الكبرى في مقابل بئر أو ينبوع ماء.[2]

لم يكن الأمر في هذه الاتفاقية سلخاً لواحة جغبوب فقط، لكن المُتتبع لخطوط الطول والعرض التي تحركت إليها الحدود الجديدة يتضح له أن هذه الخطوط تنطوي على خدع أخرى، حيث نزعت الاتفاقية من مصر هضبة السلوم وهي تمتد غرباً حتى ميناء البردية، وارتفاع هذه الهضبة 300 متر، وكان الهدف الايطالي من انتزاع هذه الهضبة والبردية هو أن تصبح إيطاليا متسلطة تماماً على ميناء وخليج السلوم وبئر الرملة، وتصبح الهضبة المصرية مهددة من ليبيا، ويصبح الدفاع عنها وعن المنخفض الذي تقع فيه من الأمور العسيرة إن لم تكن مستحيلة، وزيادة على هذا الأمر يصبح من الصعب الدفاع عن منخفض القطارة، الذي تمتد منه المسالك الصحراوية شرقاً إلى الواحة البحرية ومصر الوسطى عند المنيا والفيوم، وهنا يكون قد

---

[1] المملكة المصرية، وزارة الخارجية، رقم 1-1926، المصدر السابق، رقم الوثيقة (1)، ص 5.

[2] مصر، عدد 8560، يجب أن تبقي جغبوب مصرية، 2 ديسمبر 1925م، ص2.

استطاع اللورد لويد أن يحقق في 6 أسابيع فقط ما عجزت عنه بريطانيا منذ توقيع اتفاق ملنر شالويا.[1]

إن هضبة السلوم تعتبر موقعاً طبيعياً ذا قيمة استراتيجية هامة للدفاع عن مصر من هذه الجهة، فالتغييرات التي أدخلت عليها حرمت مصر من مزايا هذا الموقع، فلا أهمية مطلقاً لهذه العشرة كيلومترات الواقعة غربي السلوم، وليس لها أية قيمة في الدفاع طالما لا تدخله هضبة السلوم شاملة رأس الملح والبردية[2]، هذا بالإضافة إلى أن سيطرة إيطاليا على هضبة السلوم فإنه يعنى تسلطها على بئر الرملة، وبالتالي تهديد مصدر المياه الرئيسي لسكان منطقة السلوم.[3]

إن الموقف البريطاني من حدود مصر الغربية وخاصةً واحة جغبوب وميناء السلوم والبردية عام 1912م يختلف تماماً عن موقفها اليوم، حيث ضغطت على مصر لتوقيع اتفاق 6 ديسمبر 1925م والذي ينتزع من مصر واحة جغبوب والسلوم والبردية، نفس المناطق التي كانت قد رفضت

---

[1] محسن محمد، المرجع السابق، ص144، 145.

[2] عبدالعزيز عزت باشا، حدود مصر الغربية والموقف الدولي منها، أهمية واحة جغبوب في الدفاع عن مصر، دار الكتب المصرية، 1950م، ص12.

[3] أحمد عبدالونيس شتا، المرجع السابق، ص383.

إعطاءها من قبل لإيطاليا نظراً لأهميتهم، وقسمتها إلى قطاعين قطاع A وقطاع B وقد رأت حينها بريطانيا السيطرة التامة على القطاعين والتي يندرج بها خليج السلوم والبردية وواحة جغبوب وخاصةً مع الاحتلال الإيطالي لليبيا، وذلك نظراً لأهميتهم لمصر.[1]

لكن خلال عاميّ 1925 و 1926 حاولت بريطانيا استرضاء الحكومة الفاشية على حساب مصر، وذلك حتى لا تثير إيطاليا مطالب أخرى في شرق إفريقيا[2]، فاتفاق 6 ديسمبر 1925م كان مجاملةً من بريطانيا لإيطاليا على حساب مصر، وكان توقيع وزارة أحمد زيور باشا لهذا الاتفاق بناءاً على إيحاء الحكومة البريطانية بهذا الأمر، وقد أذعن أحمد زيور لهذا الإيحاء وبادر إلى توقيع هذه الاتفاقية الباطلة.

كما أن موافقة أحمد زيور باشا على الاتفاقية كانت من أجل الحصول على موافقة اللورد لويد لتعديل قانون الانتخاب، فقامت الوزارة بتعديل قانون الانتخاب القديم، واستصدرت به مرسوماً في 8 ديسمبر 1925م ، أي بعد

---

[1] F.O.407/178, No.89, Viscount Kitchener to Edward Grey , Cairo ,17, Feb. 1912.

الملحق رقم (3) .

[2] ثناء عثمان أحمد، المرجع السابق، ص177.

يومين فقط من توقيع اتفاق 6 ديسمبر 1925م، فضيقت حق الانتخاب وجعلته على درجتين هذا بالإضافة للشروط المالية في المندوبين الناخبين، فأرادت الوزارة بإصدار هذا القانون أن تظهر استخفافها باجتماع البرلمان الذي عقد في 21 نوفمبر 1925م وبقرار مجلس النواب عدم الثقة فيها، وأن الوزارة لا تكترث لهذا القرار وأنها ماضية في سبيلها رغم هذا القرار.[1]

وتخطيط الحدود في اتفاق 6 ديسمبر 1925م ما هو إلا صورة طبق الأصل من اتفاق ملنر شالويا، باستثناء وحيد هو إضافة بئر الرملة لمصر، حتى هذا البئر كان التنازل فيه منقوصاً، فقد ضاعت مساحة كبيرة من حدود مصر الغربية إذا ما قارنّا بين خط الحدود الذي وضعه اللورد كتشنر1911م وخط الحدود الذي وضعه اتفاق ملنر – شالويا والذي طبق بحذافيره في اتفاق 6 ديسمبر 1925م.[2]

ورغم أن إنجلترا قد أبعدت إسماعيل صدقي باشا عن الاتفاق في آخر لحظة، ظل صدقي باشا يدافع عن الاتفاق، والسبب في ذلك أنه لم يكن

---

[1] عبدالرحمن الرافعي، المرجع السابق، ص306.

[1] F.O.407/185, No.429, Memorandum On The Western Frontier of Egypt by Loder (with Maps).

الملحق رقم (4) .

يعرف أن إنجلترا هي من أبعدته، وربما كان يريد الاحتفاظ بصداقة إنجلترا[1]، فقد صرح صدقي باشا يوم توقيع الاتفاق للمندوب السامي البريطاني في مصر أنه الآن حرُ في الإفصاح عن رأيه بأن مصر انجزت صفقة جيدة وأنه سيؤيدها بكل وسعه.[2]

يعتبر اتفاق 6 ديسمبر 1925م من الناحية الدستورية باطلاً، وذلك لمخالفته المادة الأولى من الدستور[3]، ووأدت مواده، هذا الدستور الذي حظر التنازل عن جزء من الوطن، فهي بذلك قد ارتكبت أبشع جريمة بتنازلها عن جزءٌ عزيز من أرض الوطن، من أجل شهوة المطامع التي ملأت قلب إيطاليا الفاشية.[4]

ومن الواضح أن حكومة أحمد زيور باشا اعتادت على التنازل عن أرض مصر، فقد تنازلت عن واحة جغبوب، كما سبق وأن سلمت السودان لبريطانيا من قبل مخالفة بذلك مواد الدستور المصري.[5]

---

[1] محسن محمد، المرجع السابق، ص160.

[2] صفاء محمد فتوح شاكر، المرجع السابق، ص555.

[3] عبدالرحمن الرافعي، المرجع السابق، ص307.

[4] سامي حكيم، المرجع السابق، ص53.

[5] مرسي مختار قطب عرابي، المرجع السابق، ص 244.

أرادت لجنة المفاوضات المصرية أن تقنع الشعب المصري، أنهم لم يوقعوا اتفاقاً مفروضاً، ولكن تفاوضوا مع إيطاليا وحصلوا على بدل عن واحة جغبوب، وأن هذا البدل بئراً علي مقربة من السلوم، وطريقاً يصل هذا البئر بالبحر المتوسط [1]، ولكن التنازل عن واحة جغبوب لم يكن في صالح مصر لأنه قد حرمها واحداً من مراكز تقاطع طرق القوافل، هذا بالإضافة إلى أنه سدد طعنة من الخلف لحركة المجاهدين في ليبيا.[2]

3-موقف الشعب المصري من اتفاق 6 ديسمبر 1925 :

كان لعبدالرحمن عزام[*] دور كبير في قضية واحة جغبوب، فقد كان عبدالرحمن عزام مدركاً بأهمية واحة جغبوب وطبيعتها، وهذا من منطلق

---

[1] محمد حسين هيكل، مذكرات في السياسة المصرية، الجزء الأول، دار المعارف، 1990، ص193.

[2] مني محمد حسون السعدي، المرجع السابق، ص29.

[*] عبدالرحمن عزام: ولد عبدالرحمن عزام في 8 مارس 1893م، في قرية الشوبك بمديرية الجيزة، وهو المولود الخامس لحسن بك عزام، ووالدته هي نبيهه خلف السعودي، والدها من كبار ملاك قرية المحرقة جنوب غرب الشوبك، حصل على الشهادة الابتدائية من مدرسة حلوان عام 1904م، وفي عام 1908 التحق بالمدرسة السعيدية الثانوية، سافر ليدرس الطب في سان توماس الإنجليزية، أسس في لندن جمعية أبو الهول وهاجم من

خبرته الكبيرة بواحة جغبوب والمناطق التي حولها، والتي اكتسبها من خلال مشاركته في حركة الجهاد الليبي، لمدة تقارب الثماني أعوام، وكان سعد زغلول يستمع لعزام كثيراً حول هذه المشكلة أثناء مناقشتها، والجديد الذي أثاره عزام في هذه القضية، هو اتهامه للإنجليز وسياستهم بأنها وراء إثارة هذه المشكلة لتحقيق مصالحها الخاصة، لأهمية السلوم لها ومد سيادتها البحرية، عكس جغبوب التي لا تعنيها كثيراً، ولكنها تهدد الأمن المصري الداخلي، فقد حاول عزام أن يطرح حلاً من الممكن أن يقترحه زيور وحكومته أثناء المفاوضات مع إيطاليا، بأن تقسم الواحة بين الطرفين، فيكون حد مصر عند بئر أبو سلامة، وأن تكون منطقة الطرفاوي لإيطاليا، وبذلك تكون إيطاليا مراقبة للتهريب والنفوذ السنوسي، وتحتفظ مصر برقابة فعالة على الحدود، ويحمي بذلك كل طرف حدوده، ويكون بين الطرفين تعاون

خلالها بريطانيا، ترك دراسة الطب وشارك في حروب البلقان مع المسلمين، صدر أمر ملكي رقم 36 في 31 أكتوبر بتعيين عبدالرحمن عزام مفوضاً من الدرجة الأولى في وزارة الخارجية، وفي 22 مارس عام 1945م عين عبدالرحمن عزام أميناً عاماً لجامعة الدولة العربية.حسين أحمد محمود العطار، عبدالرحمن عزام باشا ودوره في الحياة السياسية في النصف الأول من القرن العشرين، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الزقازيق، 2006م ،ص 36-44 ،220، 229، 228.

وعلاقات طيبة، كما يؤدي هذا لإرضاء الشعور الإسلامي باحترام الأماكن الدينية في واحة جغبوب.[1]

كتب عبدالرحمن عزام مقالاً في الأهرام بعنوان "حدود مصر الغربية والمفاوضات المقبلة"، في 19 أغسطس 1925، تحدث فيه عن مقابلة صدقي باشا لموسوليني، كما تحدث عن صدور بلاغ رسمى بمقابلة صدقي باشا لموسوليني وأنه لم يخرج عن أساليب المجاملة السياسية المألوفة والتودد المصطنع، ولم يكن فيه أمر جوهري غير تعيين فترة المفاوضات الرسمية بأنها ستقع في النصف الأخير من شهر أكتوبر، وتحدث عن أمور أكثر جدية من البلاغ عن مساومة مالية، وما وراء هذا البلاغ الرسمي لا يقل عن بيع أرض مصرية مقابل تمكن الحكومة المصرية من زيادة قليلة في رسوم الجمارك المصرية، ولا نرد أن نبخس من حرية مصر في وضع ضرائب جديدة على الجمارك، فيجب أن نضع في كفتي الميزان التسليم في أرض مصرية والأموال التي يمكن جبايتها، فواحة جغبوب هي أكبر ضمان

---

[1] عصام الغريب، المرجع السابق، ص111، 112؛ وانظر ايضاً: عبدالرحمن عزام، حدود مصر الغربية والمفاوضات المقبلة، الأهرام، عدد 14750، 19 أغسطس 1925، ص1؛ وانظر ايضاً: حسين أحمد محمود العطار، المرجع السابق، ص ص 35-50.

عسكري لمصر ولا نطلب في جغبوب أكثر من الأمان والطمأنينة ولا نطمح في جغبوب لأكثر من حد طبيعي لبلادنا، وقد تساءل عزام هل يمكن للمفاوض المصري أن يقرر ذلك في نفوس أصدقائنا الطليان، والصداقة الطليانية المصرية تستند في الواقع على كثير من الطبيعة والتاريخ فنحن في حوض البحر المتوسط أشبه ما يكون بأهل الإقليم الواحد نشترك في كثير من المنافع والميول بل الأخلاق.[1]

عارض عبدالرحمن عزام نبأ التبادل بين مصر وإيطاليا، حيث هاجم عبدالرحمن عزام ما وصلت إليه المفاوضات، موضحاً أن عشرة كيلومتر لا تفيد مصر، وأن ما وصلت إليه المفاوضات هو بفعل سياسة إنجلترا، قائلاً " أن هناك خلافاً بين سياسة وطنية مصرية، وأخرى إنجليزية في حدود مصر، لأن تلك تتخذ كل اعتبارها من البر وهذه من البحر، والإنجليزي لا ينظر إلا إلى مقر الأسطول وحماية المرسى، أما نحن فننظر إلى الوادي الممتد بين أسوان والإسكندرية، وذلك هو قاعدة المثلث الذي رأسه جغبوب "، وتابع عزام " إننا نريد أمراً واحداً من مسألة واحة جغبوب، وهو ألا يكون مفتاح

(1) عبدالرحمن عزام، حدود مصر الغربية والمفاوضات المقبلة، الأهرام، عدد 14750، المرجع السابق، ص1.

الأمن والسلامة في غرب هذا الوادي في يد دولة أجنبية لا يمكن لأحد أن يتكهن عن مصير الصداقة معها، ولطالما حمل هذا القلم عبء الإيضاح والبيان في مسألة جغبوب، ولم أحاول مرة أن أثير إشكالاً[1]، وإنما قلت أن هذه المسألة تهم أبناء مصر على السواء، بل تهم الأجيال المقبلة أكثر من الحاضرة " وبعد توقيع حكومة زيور لاتفاق 6 ديسمبر 1925م، أوضح عبدالرحمن عزام مدى الخسارة التي لحقت بمصر لسعد زغلول جراء تنازلها عن واحة جغبوب، وأن التفريط في واحة جغبوب خسارة، وأكد على أن السلام والأمن قد تلاشي من مصر مع تلاشي واحة جغبوب من خريطتها، وأمام هذا الخطر القابع من قبل إيطاليا علينا أن نظل في حاجة لمعونة إنجلترا في الدفاع عن حدودنا الغربية أمام الخطر الإيطالي، ولعل هذا هو الهدف الذي سعت إنجلترا إليه ودفعت مصر لهذا الاتفاق.[2]

وكتب عبدالرحمن عزام مقالاً في الأهرام حول واحة جغبوب، تحدث عن الحجج الإيطالية في ملكية واحة جغبوب، وأنهم لا يجدون دليلاً غير دعوى أنهم ورثة العثمانيون في أرض برقة، وهم في هذه الدعوى أعجز من

---

[1] عصام الغريب، المرجع السابق، ص111، 112.

[2] عصام الغريب، المرجع السابق، ص 112.

أن يجدوا من التاريخ معيناً، وتحدث عزام أيضاً عن نشأة الواحة وتاريخها، وعن واحة جغبوب أنها لا تكون زاوية في بناء الاستعمار الليبي، وإنما هي ركن السلامة في حدود مصر، فقد ثبت عملياً أنها تصلح قاعدة لإخلال أمننا، فوجود إيطاليا في واحة جغبوب لا يصلح إلا لشيء واحد وهو مشاغبة مصر.[1]

احتج حسن يس باسم اللجنة التنفيذية للطلبة على تصرف حكومة أحمد زيور، تلك الوزارة التي أسقطتها الأمة ممثلة في برلمانها، وكان على هذه الوزارة أن تكف بعد ذلك ولا تضيع شبراً من الأراضي المصرية، ولقد أضرب الطلبة احتجاجا على التفريط في أرض مصر، وتوجه طلبة المعلمين العليا في 8 ديسمبر 1925م إلى منزل سعد زغلول، ولقد اعتذر سعد زغلول عن مقابلتهم نظراً لمرضه[2]، فخطب فيهم سكرتيره شاكراً حرصهم على ما يبدون من غيرة على البلاد[3]، فقام الطلبة بالتوجه إلى حمد الباسل الذي أعلن

---

[1] عبدالرحمن عزام، حول واحة جغبوب، الأهرام، عدد14855، 7 ديسمبر 1925م، ص1.

[2] عاصم محروس عبدالمطلب، الطلبة والحركة الوطنية في مصر 1922 – 1952، الطبعة الثانية، دار الكتب والوثائق القومية، 2012 م، ص65.

[3] محسن محمد، المرجع السابق، ص155.

استنكاره لهذا العمل، وكذلك استنكره عبدالحميد سعيد في لقائه معهم، وذكر قائلاً أن الحكومة سلمت أرض الدولة لإيطاليا إرضاءً للمندوب السامي، الذي مناها بالبقاء في مقابل ذلك، غير حافلة بإرادة الشعب وأن من "سلم في الصغير سهل عليه التسليم في الكبير ومن وافق على بتر جغبوب لا يصعب عليه أن ينزل عن السودان وأن يترك الملحقات . ."، وعلى هذا الاتفاق المصري الإيطالي استمر إضراب الطلبة بالاحتجاج على هذا الأمر، حتى إن هذا الاحتجاج قد امتد إلى الأقاليم، ولقد تعرض الطلبة للكثير من العقوبات بالإيقاف والإنذار والفصل إزاء احتجاجهم على التسليم، وقامت لجنة الطلبة التنفيذية بالاحتجاج إلى وزير المعارف، على التحدي الظاهر للطلبة، لأن رأيهم مخالف لرأى الوزارة، فقاموا بالاحتجاج على تصرف الحكومة وعلى هذا التسليم المزرى.[1]

امتد الإضراب عن الدراسة، ليشمل مدرسة دار العلوم ومدرسة طنطا الثانوية، وغيرها من المدارس في مظاهرات احتجاج ضد توقيع

---

[1] عاصم محروس عبدالمطلب، المرجع السابق، ص65.

الاتفاق المصري الإيطالي الخاص بواحة جغبوب[1]، وقد أعلنت الإسكندرية الحداد، وأصر طلبة مدرسة الفنون الجميلة على أن يستمر إضرابهم عشرة أيام، وطاف الطلاب بدور الصحف يقدمون الاحتجاجات.[2]

صرح سعد زغلول في 8 ديسمبر 1925م لجريدة لوسوار عن رأيه في اتفاق 6 ديسمبر 1925م، فقال إن الحكومة تنازلت عن واحة جغبوب مشترطة أن تدافع ايطاليا عن حدودنا الغربية وهذا يعنى الاعتراف لإيطاليا بشيء من الحماية على مصر، ومصر التي حاربت الحماية البريطانية لا يسعها الإذعان لهذا، وأن وجود إيطاليا في واحة جغبوب يجعلها تهدد مصر دائماً، ومصر فلا فائدة لها من الآبار التي لا تزيد عن كيلومتر واحد تنازلت عنها إيطاليا، ومن ناحية أحمد زيور فهو لم يحد عن خطته فهو منطقي مع نفسه، فقد سلم على طول الخط في جميع المطالب البريطانية، وكذلك فقد تنازل عن واحة جغبوب.[3]عبر الوفد عن احتجاجه على توقيع حكومة أحمد

---

[1]محمد عبدالفتاح عبدالمجيد أبو الإسعاد، المرجع السابق، ص 234.

[2]محسن محمد، المرجع السابق، ص155.

[3]سامي حكيم، المرجع السابق، ص57.

زيور لاتفاق 6 ديسمبر 1925م، لمخالفتها للدستور المصري(*) الذي ينص على أن مصر دولة ذات سيادة[1].

كما أن الحزب الوطني أصدر قراراً في 9 ديسمبر 1925م بالاحتجاج على توقيع حكومة زيور لاتفاق جغبوب، كما أعلن الحزب بطلان هذه الاتفاقية لمخالفتها نص الدستور، وفي 21 نوفمبر 1925م اجتمع نواب الأمة، عملاً بالحق المخول لهم في المادة 96 بالدستور، وأصدروا قراراً بعدم الثقة بالوزارة التي تحكم البلاد الآن، وكان لهذا القرار وهذا الاجتماع ابتهاج كبير في جميع أنحاء البلاد وتأييد تام، ومن ساعتها ظلت الأمة تنتظر من يوم لآخر أن تدرك وزارة زيور حقيقة مركزها أمام الأمة ونوابها وتعتزل الحكم، لكن الوزارة لما تبالي بسخط الأمة، وظلت في كرسي الحكم ومنتفعة بما تراه مزايا ومنافع شخصية، ولم يكن يخطر ببال أحد أن تبلغ

(*) ينص الدستور المصري في الباب الأول، الدولة المصرية ونظام الحكم فيها، مادة 1، مصر دولة ذات سيادة وهي حرة مستقلة، ملكها لا يجزأ ولا ينزل عن شيء منه وحكومته ملكية وراثية وشكلها نيابي. عبدالرحمن الرافعي، المرجع السابق، ص382.

[1] محمد فهيم أمين، تقديم إبراهيم فراج، الوفد ودوره التاريخي في الحركة الوطنية والعمالية والاجتماعية، دار الفكر العربي، 1992م، ص110.

جرأتها أن تستهين بالأمة وحقوقها وأن يقدموا علي مثل هذه الجريمة، جريمة تجزئة ملك الدولة بالتخلي عن واحة جغبوب لإيطاليا.[1]

أرسل عبدالعليم سيد على رئيس لجنة الوفد المركزية عن مركز ديروط وآخرون من وكلاء أعضاء اللجنة إلى جلالة الملك بشأن التماس إقالة الوزارة التي لا تملك ثقة الأمة والاحتجاج على تسليمها واحة جغبوب، وأن ما عملته هذه الوزارة يعد باطلاً ومطالبتها بالنزول عن إرادة البرلمان.[2]

وأعلنت اللجنة الإدارية للحزب الوطني، أن هذه الوزارة فقدت ثقة الأمة ونوابها، وما كان لها أن تقوم بالتعاقد بشأن مسألة جغبوب لأنها لا تملك صفة قانونية تخولها هذا الحق، وعلى كل هذا فإن المعاهدة خارجة عن حكم المادة الأولى من الدستور[3]، كما أن هذه الوزارة التي عقدت الاتفاقية كان نواب البرلمان قد سبق لهم في 21 نوفمبر 1925م بسحب الثقة من هذه الحكومة وهذا الأمر قبل توقيع الوزارة لهذه الاتفاقية ومن ثم فقد فقدت هذه

---

[1]عبدالرحمن الرافعي، المرجع السابق، ص307، 308.

[2] دار الوثائق القومية، رملة بولاق كورنيش النيل بالقاهرة، كود 0069-007279، تلغراف مقدم من عبدالعليم سيد على من ديروط قبلي إلى ديوان جلالة الملك بسرايا عابدين العامرة، 10 ديسمبر 1925.

[3]عبدالرحمن الرافعي، المرجع السابق، ص308.

الوزارة الثقة من جانب الأمة ونوابها ولا تملك الصفة القانونية التي تخولها عقد الاتفاق.[1]

اجتمعت الأحزاب المصرية المعارضة في مؤتمرها بمنزل محمد محمود باشا لتحتج على مخالفات الوزارة الزيورية للدستور، وقد دعت لانتخابات طبقاً لقانون الانتخاب الصادر عام 1924 لا القانون الذي أصدره أحمد زيور باشا وقد رفض العمد تنفيذه.[2]

عبر عباس العقاد عن رأيه ووجهة نظره للمشكلة مستقبلاً، وتحدث عن أن الحياة النيابية قائمة في مصر لا محالة، فما هو موقف الحكومة الإيطالية إذا عرضت المسألة على البرلمان المصري ورفض الموافقة عليها وتمسك بواحة جغبوب، حينها تعتمد إيطاليا على قوة السلاح، إذاً فلتعتمد عليها الآن وتحتل الواحة بلا مفاوضات ولا اتفاق، فالاتفاق الباطل كالاعتداء بالقوة، لا يكسب إيطاليا حقاً، ولا يلزم مصر شيئاً.[3]

4-موقف الصحافة المصرية من اتفاق 6 ديسمبر 1925 :

[1] محمد عبدالفتاح عبدالمجيد أبو الإسعاد، المرجع السابق، ص 232.

[2] محسن محمد، المرجع السابق، ص189.

[3] ثناء عثمان أحمد، المرجع السابق، ص179، 180.

كتبت الصحف المصرية المقالات الطوال تنعي على الحكومة تصرفها في هذه المسألة الخطيرة، فقد كتبت جريدة الأخبار مقالاً تحت عنوان ماتت جغبوب لتحي جغبوب هو الحي الباقي.[1]

وقالت صحيفة السياسة نريد القول للوزارة أن هذا التساهل في حقوق البلاد لن يقوي من وضعها ولن يمد عمرها، بل بالعكس يزيد النفوس حقداً عليها، وقد أرادت جريدة الاتحاد بأن تلقي المسئولية في ضياع واحة جغبوب على إسماعيل صدقي باشا ، فقالت لنفرض جدلاً أن الحكومة رفضت توقيع الاتفاق وقدمت استقالتها، ثم تألفت وزارة من الأحرار الدستوريين فهل هذه الوزارة المفروضة تصنع خيرا مما صنعت الوزارة الحاضرة، وقالت ماذا عسي الوزارة تفعل والمعاهدة كانت نتيجة المفاوضات التي قام بها إسماعيل صدقي وهو من الأحرار الدستوريين، ولكن جريدة السياسة بعد أن سجلت على جريدة الاتحاد وعلى الوزارة اعتبارها التنازل عن سيادة مصر على واحة جغبوب جريمة واعتبارها أن قبول اتفاق ملنر شالويا إنما هو قبول لأمر غير مقبول، فقد عادت السياسة فذكرتها بما كتبته يوم 8 ديسمبر من أنه

---

[1] أحمد شفيق باشا، المصدر السابق، ص882.

كانت هناك تعليمات من الوزارة للجنة المفاوضات طلبت فيها أن تقف اللجنة عند إثبات سيادة مصر على واحة جغبوب، وأن ترفض اتفاق ملنر شالويا، فاتخذت من ذلك دليلاً على أن المسئولية علي الوزارة، لأن في ذلك اعترافاً بأن اللجنة لم يكن لها مطلق السلطات، وأنها لو حاولت الخروج عن التعليمات فستجد سداً منيعاً، وكذلك قالت السياسة بأنه حتى وإن أعطت الوزارة حقاً تعليمات صريحة واللجنة المصرية خالفت هذه التعليمات، فمن الذي أرغم الوزارة على أن تقرر هذه المخالفة التي تعتبرونها جريمة، كما أضافت السياسة أنه قد تقدم لتوقيع محضر الاتفاق باسم الحكومة الإيطالية المركيز كمبيازو رئيس لجنة المفاوضات الإيطالية وكذلك العضو جواريليا كعضو في اللجنة[1]، بينما نجد أن رئيس اللجنة المصرية غير حاضر وأعضاء اللجنة المصرية مبعدون، بينما كان يجب أن يكون عبدالحميد بدوي المستشار الملكي الذي حضر المفاوضات وبحث المسألة بحذافيرها، هو الذي يكلف تحرير الاتفاقية، بينما نجد أن من حرر الاتفاقية هو السنيور بيولا

---

[1] المصدر نفسه، ص881، 882.

كازيللي المستشار الملكي لدى رئاسة مجلس الوزراء، وهذا يدل على أن الوزارة هي المسئولة دون سواها.[1]

وفي محاولة لتبرير موقف الحكومة لتوقيعها الاتفاق قالت صحيفة الاتحاد أنه ليس بوسع مصر أن تعارض إيطاليا وهي دولة قوية، وليس بمقدور مصر أن تقاومها أو تحول دون احتلال الواحة، وأن الكلمة الأخيرة في هذا الأمر للبرلمان المصري.[2]

انتقدت الأخبار اتفاقية واحة جغبوب من حيث تأثيراتها على عائدات جمارك السلوم، وذهبت الجريدة إلى أن أسواق السلوم كانت زاخرة بالقوافل التجارية، وكانت مصدر إيراد كبير للخزانة المصرية، لكن بعد هذه الاتفاقية نقصت الإيرادات وأصيبت خزانة الدولة بخسائر فادحة، وستزداد هذه الخسائر وتتضاعف كلما تقادم العهد على هذه الاتفاقية[3]، فقد كانت السلوم

---

[1] المصدر نفسه، ص 882.

[2] محسن محمد، المرجع السابق، ص159.

[3] أحمد شفيق باشا، تقديم ودراسة أحمد زكريا الشلق، حوليات مصر السياسية، الحولية الثالثة 1926، الهيئة المصرية العامة للكتاب ،2013، ص111.

تتسع بحالة محسوسة بالنسبة لزيادة الحركة التجارية على الحدود الغربية خلال الأعوام التي سبقت عقد الاتفاقية.[1]

هاجمت صحيفة اللواء المصري زيور باشا وحكومته بوصفها أداة الإنجليز التي استعملتها لتنفيذ تعليماتها، وأن بريطانيا استرضت إيطاليا على حساب مصر في اتفاق ملنر شالويا، وبريطانيا هي الطرف الثالث الخفي في المفاوضات، لاسيماً أن حكومة زيور تعتمد في بقائها على موافقة بريطانيا، لذا فهي تعمل علي ارضاءها، وأشارت صحيفة الأهرام أن حدود مصر الغربية هي السلوم والجغبوب، فالسلوم هي الحد الفاصل بين برقة ومصر من ناحية الشمال الغربي، والجغبوب من ناحية الجنوب الغربي، وأية دولة تحتل إحداهما تكون مهددة لسلامة الأراضي المصرية.[2]

كتبت البلاغ مقالاً في 9 ديسمبر 1925 بعنوان جريمة جغبوب، تحدثت فيه عن توقيع وزارة زيور باشا اتفاق 6 ديسمبر والذي سلمت فيه الوزارة واحة جغبوب لإيطاليا وأن هذه الوزارة أضافت على التبعات الكثيرة

---

[1] وزارة الحربية والبحرية، مصلحة أقسام الحدود، حالة الأهالي، التقرير السنوي عن سنة 1923 – 1924، المطبعة الأميرية بالقاهرة، 1925، ص2.

[2] زينب خالد حسين، المرجع السابق، ص159.

والخطيرة التي حملتها من قبل بغير مبالاة تبعة جديدة، فقد قبلت بالإنذار البريطاني وحلت البرلمان وغيرها من الجرائم، فنيّة التسليم في واحة جغبوب ظهرت من يوم ثارت المشكلة في عهد الوزارة الحاضرة فلم تتمكن هذه الوزارة من الدفاع عنها ولم توعز إلى صحيفتها من بداية المشكلة إلي نهايتها أن تكتب حرفاً واحداً في الدفاع عن وجهة النظر المصرية وإثبات حق مصر في تلك الواحة، ولم تلجأ إلى أية حيلة من حيل المفاوضون وتعتمد على الإطالة والمراوغة.[1]

أما جريدة مصر فقد كتبت مقالاً بعنوان جغبوب مكة الصحراء الغربية وهذا المقال رداً على مقال جريدة الايجيبشيان ميل التي افتتحت عددها بمقال عن مظاهرات الطلبة احتجاجاً على المعاهدة المشؤومة التي أبرمت بين زيور باشا وإيطاليا بخصوص تنازل مصر عن واحة جغبوب، فقد وصف هذا المقال الطلبة في العنوان بالغباء والعته، وأنهم لا يعرفون شيئاً عن واحة جغبوب، وأنها ليست ذات شأن يذكر، كما قال محرر جريدة الايجيبشيان ميل أنه لو كانت واحة جغبوب مكة أو المدينة لكان هناك بعض

---

[1] البلاغ، عدد 821، جريمة جغبوب، 9 ديسمبر 1925، ص1.

العذر إلي حد محدود لهذا الاحتجاج، ولكن واحة جغبوب في الحقيقة مكان قليل الأهمية، فردت جريدة مصر في مقالها، بأن هؤلاء الطلبة النجباء ليس كما وصفهم المحرر الإنجليزي بل هم أرقي مما يذهب إليه مدى عقله، وأن هؤلاء الطلبة يعلمون ما لهم وما عليهم، ولقد ألموا بتاريخ واحة جغبوب من الكتب الموزعة عليهم في مدارسهم، وأن ما قاله المحرر الإنجليزي بأنهم لم يسمعوا عن واحة جغبوب من قبل ليس بصحيح، وأن من واجب الشباب الناهض أن يوجه أقصي اهتمامه في أونته الحاضرة إلى ارتشاف كؤوس العلم من موارده العذبة، حتى إذا ما خرج الشباب إلى ميدان الجهاد العلمي كانوا رجال المستقبل.[1]

وإن كان شباب مصر قد اضرب احتجاجاً على التفريط في واحة جغبوب فالأمة بأسرها رددت مثل هذا الاحتجاج، وكفى أن الصحافة المصرية نعت الوزارة الحالية وغير الشرعية ارتكابها هذا الجرم، وإن في إجماع الأمة أحزابها وصحافتها على الاحتجاج على هذا الاتفاق فهو دليل على أن الأمة على بكرة أبيها تقدر حق التقدير واحة جغبوب، وتعرف أنها

---

[1] مصر، عدد 8567، جغبوب مكة الصحراء الغربية، رد علي مقال جريدة إنجليزية، 10 ديسمبر 1925م، ص3.

مركز ديني خطير، وهي في الصحراء الغربية كمكة المكرمة أو المدينة المنورة في شبه جزيرة العرب، فيتضح من كل ما سبق أن الصحافة المصرية قد عارضت تنازل الحكومة عن واحة جغبوب ورفضت هذه الاتفاقية، فلو لم تكن واحة جغبوب ذات أهمية لما أرسلت بريطانيا اللورد ملنر للاتفاق من أجلها مع إيطاليا ووضعت معاهدة ملنر شالويا، ولو لم تكن ذات أهمية لما تدخلت بريطانيا في أمر مشكلتها بين إيطاليا ومصر.[1]

5-موقف الصحافة البريطانية والإيطالية من اتفاق 6 ديسمبر 1925 :

قالت بريطانيا أن تعليقات الصحف على تسوية واحة جغبوب كلها مرضية، وهي تعبر عن شعور عام بأنها عقبة أمام قيام علاقات ودية بين إيطاليا ومصر، وأنه أخيراً قد تم إزالتها، ورأت بأهمية التشديد على تقدم الاتصالات التقليدية بين البلدين، والتي كان يعيقها وجود هذه المشكلة، وأن هذه التسوية مرضية لكلا الجانبين، وأشارت بريطانيا إلى التعاطف الإيطالي

[1] مصر، عدد 8567، المرجع السابق، ص3.

تجاه التطلعات المصرية، كما أشارت إلى مزايا التعاون السياسي والاقتصادي بين مصر وإيطاليا.[1]

كتبت التايمز أن الفضل في توقيع الاتفاق يرجع إلى شجاعة وحكمة زيور باشا، وعن واحة جغبوب قالت التايمز أنها ليست سوى واحة بسيطة ذات أهمية اقتصادية طفيفة، وأن تمسك إيطاليا بها كان لأغراض حربية، أما صحيفة مانشستر ديسباتش فقد قالت : إن واحة جغبوب يزورها عدد كبير من المسلمين من كل أنحاء العالم وهي بذلك تتوفر فيها أسباب الدعوة ضد أوربا، لذا لابد من وضعها تحت سيطرة قوية.[2]

كما قالت التايمز إن احتجاج الدستوريين والسعديين على الاتفاق ناتج عن الخلاف السياسي في مصر، وما كان زعماء المعارضة ليرفضوا هذا الاتفاق لو عادوا إلى الحكم[3]، وسيكون من جراء الاتفاق المصري الإيطالي أن تتوثق عرى الصداقة والألفة بين البلدين.[4]

---

[1] F.O.407/201 , No.236, Graham to Austen Chamberlain , Rome ,9, Dec. 1925.

[2] محسن محمد، المرجع السابق، ص154.

[3] محمد عبدالفتاح عبدالمجيد أبو الإسعاد، المرجع السابق، ص 234.

[4] سامي حكيم، المرجع السابق، ص59.

أما من ناحية الصحافة الإيطالية فقالت صحيفة أيبوكا الإيطالية أن أهمية حصول إيطاليا على واحة جغبوب ستعرف فيما بعد، وتشير الصحيفة بذلك إلى الموقع العسكري، وقالت أيبوكا إن سداد الرأي لم يكن من صدقي باشا فحسب ولكن من زيور باشا أيضاً، ولقد بينت الصحافة الإيطالية موقف المفاوضين المصريين فقالت إن تسوية الخلاف على واحة جغبوب يؤدي إلى إبعاد حسن نشأت وكيل الديوان الملكي من منصبه، ويعزز زيور باشا.[1]

وبذلك يمكن القول أن الصحافة المصرية تعارض اتفاق 6 ديسمبر 1925، وذلك على أساس مصرية الواحة وتبعيتها لها، ووضحت الصحافة المصرية أهمية الواحة من جميع النواحي العسكرية وغيرها، وأوضحت مدى المخاطر التي سوف تتعرض لها مصر في حالة التنازل عن واحة جغبوب لإيطاليا، بينما الصحافة الأجنبية البريطانية والإيطالية أخذت تمجد هذا الاتفاق، فبريطانيا تكون بذلك أرضت رغبات إيطاليا التي وقفت بجوارها في أثناء الحرب العالمية الأولي، وتكون إيطاليا قد حققت مطامعها في منطقة من مستعمراتها في افريقيا، وتصبح بذلك المسيطرة على واحة جغبوب والحدود

---

[1] محسن محمد، المرجع السابق، ص154.

الشرقية لليبيا وكذلك تكون قد مدت يدها إلى المقاومة في الواحة، لذلك كانت الصحافة الإيطالية والبريطانية تمجد هذا الاتفاق.

6-احتلال إيطاليا واحة جغبوب وتطبيق اتفاق 6 ديسمبر 1925:

شرعت القوات الإيطالية في احتلال واحة جغبوب وفرض سيطرتها عليها، ولقد وجه والي برقة ارنسيتو مومبيللي في يوم 31 يناير 1926م نداءً مطبوعاً باللغتين العربية والإيطالية إلى سكان واحة جغبوب، ولقد ألقته الطائرات وجاء فيه أنه بناءً على الاتفاقات المبرمة مع الحكومة المصرية فقد عزمت إيطاليا على احتلال جغبوب، وجاءت تعليماتها باحترام قبة السنوسي والزاوية السنوسية والقيام بالعبادات المألوفة فيها، وقد جاء فيها أيضاً تعيين الكوماندا توري السيد شارف الغرياني باشا امينا للأبنية الدينية بجغبوب[1]، وأن السيد محمد هلال السنوسي بن أخ السيد محمد المهدي السنوسي والسيد المذكور سيقدمان على طرفكم مع جيوشنا، وجاء أيضاً بعد الاطلاع على قانون برقة الأساسي المؤرخ في 30 أكتوبر 1909م عدد 2401 نأمر، البند

---

[1] سامي حكيم، المرجع السابق، ص59، 60.

الأول : إن حرمة قبة السيد محمد بن علي وبناء الزاوية السنوسية الكائنة بجغبوب تبقى محفوظة ولا تغير صبغتهما الدينية، البند الثاني : لا يمنع المسلمين من إقامة شعائرهم الدينية في الأماكن المشار إليها في البند الأول ومن إيتاء الصدقات والهدايا الدينية ومن القيام بالعبادات المألوفة، والبند الثالث على السلطة السياسية بناحية الحدود تنفيذ هذه الأحكام، وقد قابل أهالي واحة جغبوب هذا الإجراء بالهياج والعصيان، وقد هرب بعض منهم.[1]

أعدت إيطاليا حملة عسكرية كبيرة لاحتلال واحة جغبوب، وكانت تتألف من ألفي جندي، وبلغ عدد السيارات المسلحة بالمدافع الرشاشة الثمانية، وست سيارات مصفحة، و ثلاثمائة وخمسين سيارة لنقل المؤن، واثنتا عشرة طائرة لمعاونة الحملة، وكان القائد العام لهذه القوات هو الكولونيل رونكتي، ولم يكن هناك ما يدعو لكل هذه القوات، حتى إن الشيخ حسين المراكشي، شيخ زاوية الجغبوب قد تركها متجهاً إلى سيوة بمجرد علمه بزحف القوات الإيطالية إلى جغبوب، لأنه لم يكن لديه قوات لمقاومتهم، ودخل الطليان واحة جغبوب دون مقاومة في 8 فبراير 1926م، وعينوا

---

[1] سامي حكيم، المرجع السابق، ص 60.

الشارف الغرياني حارساً على زاويتها، وتعقبت الطائرات الإيطالية الشيخ حسين المراكشي، حيث عزمت علي منعه من الذهاب إلي سيوة، وتمكنت القوات الإيطالية من إرجاعه لواحة جغبوب، وتوسط له الشارف الغرياني لدى إيطاليا، وبهذا قد أنقذه من التنكيل الإيطالي، وفي نفس العام في شهر مارس، زار أرنسيتو مومبيللي الحاكم الجديد واحة جغبوب [1]، ولم يكن احتلال واحة جغبوب أمراً صعباً، فلم تكن هناك قوات تدافع عنها، وكان فيها مجموعة من الطلاب والعلماء والأطفال رغم محاولة سكانها الدفاع عنها إلا أنهم هزموا، وقد مات الكثيرون ممن حاولوا الدفاع عنها.[2]

ولم يكن في واحة جغبوب عند وصول القوات الإيطالية من الأسلحة سوي 23 بندقية من الطراز القديم و 500 خرطوشة، وقد وقع زعماء السنوسية عهداً بالخضوع لإيطاليا، ووزير المستعمرات الإيطالي السنيور دي سكاليا يزهو بهذا النصر وقال لمراسلي الصحف في روما إن احتلال واحة جغبوب قضى على ما كان شائعاً لدى الوطنيين من أن إيطاليا لا يمكن أن

---

(1) محمد فؤاد شكري، مراجعة يوسف المجريسي، المرجع السابق، ص413.

(2) Saad Bugaighis , the Italian invasion of Libya in 1911 and the nineteen years of libyan resistance , PHD , University of Washington , 2011 , P. 361 , 362.

يسمح لها بهذا الاحتلال، وأنه لم يبقى للتعصب الإسلامي سوى الإذعان، وأن إيطاليا أثبتت في تلك الأماكن المقدسة أنها تريد التعمير لا التدمير، وأضاف أن وجود دولة مسيحية ليس خطراً على الإسلام بل هو ينير طريق الرقي، وأن على السنوسية أن يخضعوا، وقد قالت جريدة كوربيبرا ديتاليا أن إيطاليا هي التي منعت إنجلترا من احتلال واحة جغبوب في الماضي، وقالت أيضاً أن السياسة الإيطالية تمكنت من توثيق عرى الصداقة مع مصر وغيرها.[1]

وقد تساءلت جريدة الأهرام عما أجرته الحكومة المصرية بعد أن احتلت إيطاليا واحة جغبوب كما أنها قامت باحتلال الوادي الذي فيه البئر فيما وراء السلوم، على أى حال فقد قررت وزارة الحربية إرسال قوات عسكرية لتقوية حامية السلوم.[2]

وكان الشعب المصري منتظراً ماذا سيفعل زيور إزاء احتلال واحة جغبوب، حيث أن زيور باشا أعلن عقب توقيع الاتفاق في 6 ديسمبر 1925م أنه لن ينفذ إلا بعد تصديق البرلمان عليه، لذلك اضطر أحمد زيور باشا

---

[1] محسن محمد، المرجع السابق، ص187، 188.

[2] الأهرام، عدد 14913، بعد احتلال جغبوب تقوية حامية السلوم، 11 فبراير 1926، ص4.

لإصدار كتاب أخضر بعد توقيع الاتفاق بشهرين يتضمن كل الوثائق الخاصة بتوقيع الاتفاق ونصوصه، وفي هذا الكتاب أذاع نص الخطابين السريين المتبادلين بينه وبين المركيز كامبيازو في 6 ديسمبر، حيث إنه في هذين الخطابين وافق على تنفيذ الاتفاق بصفة مؤقتة رعاية لمصالح البلدين، وهنا عرف الشعب المصري أن واحة جغبوب ضاعت يوم توقيع الاتفاق.[1]

بذل الأمير محمد إدريس السنوسي جهوده للحيلولة دون وقوع واحة جغبوب في يد إيطاليا منذ بدء المفاوضات بجدية في أوائل عام 1925م، ونشر المقالات في صحيفتي وادي النيل والمقطم في صيف 1925، وسانده الكثير من الكتاب المصريين أمثال عبدالرحمن عزام وأحمد محمد حسنين.[2]

فقد أوقع الاحتلال الإيطالي لواحة جغبوب ضربة قاصمة للحركة السنوسية التي كافحته طويلاً في ليبيا، فقد تمكنت إيطاليا من إحكام سيطرتها على خط الحدود المصرية الليبية، وأقام الإيطاليون نقاط حراسة متعددة على طول الحدود من أم مساعد إلى واحة جغبوب وقامت إيطاليا بحملات تطهير

---

[1] محسن محمد، المرجع السابق، ص189.

[2] مني محمد حسون السعدي، المرجع السابق، ص31.

للتجمعات السكانية الواقعة على هذا الخط، وأصبح في قدرة إيطاليا تجويع الأهالي حتى يتوقفوا عن مساعدة حركة المقاومة الليبية.[1]

على أي حال فبعد احتلال ايطاليا لواحة جغبوب وأصبحت في أيديهم، ونتيجة لذلك ضعفت قوة السنوسية بوجهٍ عام، حيث أنها كانت مركز إرسال الإمدادات إلى المجاهدين، ومركز اشراف على العمليات العسكرية، لكن الواحة بدأت تفقد كثيراً من أهميتها السابقة، منذ أواخر عام 1925م، لكن على الرغم من هذا لم يتأثر بضياعها موقف المجاهدين في الجبل الأخضر وفي برقة بدرجة ملحوظة، وعلى الرغم من الجهود التي بذلتها إيطاليا إلا أنها لم تستطع خلال العمليات التالية إلا على احتلال خولان وجردس جراري.[2]

وهنا تضح أهمية واحة جغبوب العسكرية بالنسبة للمجاهدين الليبيين ضد إيطاليا، فقد كانت مركز قوتهم وإمداد المؤن والسلاح، وعندما كانت الواحة في تبعية مصر كان المجاهدون في مركز قوة وأمان وبعيدين كل البعد عن أيدى إيطاليا، ولكن بعد احتلال إيطاليا للواحة فقد أحكمت السيطرة

---

[1] نادية ماجد عبدالرحمن بري، المرجع السابق، ص593.

[2] محمد فؤاد شكري، مراجعة يوسف المجريسي، المرجع السابق، ص413.

عليها وعلى المجاهدين فيها، وأصبح ضياعها وبالاً كبيراً على حركة المقاومة الليبية، ثم توجهت إيطاليا لاستكمال سياستها الاستعمارية، وشرعت في إخراج طلاب العلم والمشايخ القائمين على العملية التعليمية في المعهد الديني من واحة جغبوب، وكان ممن أجلتهم شيخ زاوية الجغبوب السيد حسين السنوسي، والشيخ الفضيل الكبش، والشيخ أحمد اليوسف وغيرهم، وكذلك أجلى الإيطاليون من الواحة بقية الإخوان السنوسيين وأرسلوهم مع أسرهم إلى واحة جالو سيراً على الأقدام وألحقوهم بإخوانهم في سجون بنينة وسلوق، ثم صادر الإيطاليون أملاك الزوايا وأغلقوا جميع الزوايا السنوسية وأوقفوا نشاطها الديني والتعليمي وغير ذلك، وألقوا القبض على المشايخ والمؤذنين وصادروا أملاكهم، وحذر جراتسياني في منشور له من دفع أموال الزكاة، وهدد من يفعل ذلك بعقوبة الإعدام، ولقد كان لإغلاق الزوايا أثره على العملية التعليمية، كما أن الجنود الإيطاليين قد أتلفوا وحرقوا جزءاً كبيراً من مكتبة الجغبوب والتي كانت تحتوي على ما يقارب ثمانية آلاف كتاب ما بين مؤلف ومخطوط ومجلد.[1]

---

[1] السنوسي يونس علي بالقاسم، المرجع السابق، ص264، 269.

كان السيد محمد إدريس مهتماً بعد إبرام اتفاقية 6 ديسمبر أن يتاح للعرب القاطنين في العشرة كيلومترات الداخلية في شمال السلوم وسكان واحات الجغبوب التجنس بالجنسية المصرية حتى يتسنى لهم النجاة من طغيان إيطاليا، وفي غضون عام 1926 جددت إيطاليا مساعيها في محاولة لاستمالة السيد محمد إدريس لإنهاء خلافاته معها، ففي غداة توقيع اتفاق ديسمبر 1925 أرسلت إيطاليا أنريكو إنسباتو عضو مجلس النواب الإيطالي ووصل القاهرة في يناير 1926، وقد اجتمع بالأمير مرات عديدة منها في فندق شبرد ومنها في منزل الأمير بالزيتون، وقد أعطاه السيد السنوسي مذكرة بالمطالب التي يريدها، وذلك بعد أن بين له أنريكو أنه قادر على إقناع موسوليني بالموافقة على جميع مطالب الأمير، لكن بعد ذلك جاء مندوب إيطالي إلى مصر وصرح بأن إنسباتو لم يكن يتحدث على لسان حكومته، وفي شهر مايو جدد الإيطاليون مساعيهم على يد الشيخ مرغني الإدريسي، وكان الشيخ مرغني شيخ الطريقة الإدريسية بمصر، لكى يتفاوض مع الأمير

على العودة للوطن وفي المطالب التي يطلبها، لكن لم تسفر هذه المفاوضات عن شيء.[1]

وبعد أن انتهت إيطاليا من احتلال واحة جغبوب اتجهت نحو تنفيذ بنود اتفاق واحة جغبوب، حيث إن الاتفاق يستوجب تشكيل لجنتين إحداهما عسكرية لوضع علامات الحدود والأخرى قانونية لتسوية المسائل المترتبة على الاتفاق وأخصها مسائل الجمارك والرعي والجنسية والتقاضي[2]، وقد اشترك سكان واحة جغبوب مع المصريين في غضبهم ضد الاحتلال الإيطالي لواحة جغبوب، وكذلك فقد اشتركت الطبيعة ايضاً في هذا الغضب ضد هذا الاتفاق، فعند تطبيق هذا الاتفاق وُجِدَ خلاف واسع بين ما هو مكتوب وما هو قائم فعلاً على طبيعة الأرض.[3]

اتفقت الحكومة المصرية والحكومة الإيطالية على الحدود الغربية بمقتضي الاتفاق المصري الإيطالي المعقود في 6 ديسمبر 1925م بمعرفة لجنة مختلطة من مندوبي الجانبين، وقد رصدت الحكومة المصرية

---

[1] محمد فؤاد شكري، مراجعة يوسف المجريسي، المرجع السابق، ص543، 546.

[2] محمد عبدالفتاح عبدالمجيد أبو الإسعاد، المرجع السابق، ص 235.

[3] سامي حكيم، المرجع السابق، ص61.

لمصاريف مندوبيها 2500 جنيه، ويكون عمل هذه اللجنة وضع العلامات على الحدود من الشمال إلى الجنوب، وذلك تمهيداً لعمل اللجنتين المصرية والإيطالية حتى إذا وصلت اللجنتان عمدتا إلى مراجعة المواقع، فإن كانت هذه المواقع صحيحة أقرتها وإن كانت غير ذلك صححتها حسب ما تتفقان عليه.[1]

وقد شُكلت اللجنة العسكرية برئاسة اللواء أحمد شفيق باشا وعضوية اللواء حسن توفيق بدر باشا وحليم دوس بك والقائمقام محمد صبري بك والقائمقام جرين بك وعلي إسماعيل بك وأحمد فؤاد أفندي عن الجانب المصري، والدكتور تيولوزدا رئيساً والقاضي ماسيمو كولوتشي عن الجانب الإيطالي.[2]

أما اللجنة القانونية فتشكلت برئاسة عبدالرحمن رضا باشا رئيساً وعضوية حليم دوس بك ووهبه إبراهيم بك والميرالاي د.ج. ولاس بك والقائمقام ا.و.جرين بك ومحمد سليمان الحوت أفندي وكامل مدور أفندي عن

---

[1] أحمد شفيق باشا، تقديم ودراسة أحمد زكريا الشلق، المصدر السابق، ص189، 190.

[2] المملكة المصرية، وزارة الخارجية، رقم 2-1926، الحدود الغربية لمصر، الاتفاق المصري الايطالي المؤرخ في 9 نوفمبر 1926، تنفيذاً لاتفاق 6 ديسمبر 1925م، القاهرة، المطبعة الأميرية، 1927، ص3.

الجانب المصري، والدكتور توليوزدا رئيساً وعضوية القاضي مسيمو كولوتشي عن الجانب الإيطالي.[1]

أرسلت المفوضية الإيطالية كتاباً رسمياً إلى الحكومة المصرية فحواه أن الحكومة الإيطالية اختارت أن تمثلها في مسألة تحديد الحدود اللجنة التي ذكرنا أعضاءها، وتقترح على الحكومة المصرية أن تعين المندوبين الذين تختارهم لتمثيلها معهم في اللجنة على أساس أن يتيسر لهم بعد الانتهاء من المهمة الأولى البدء في المسائل المقتضي تقريرها في المعاملات المستقبلية بين برقة ومصر.[2]

ولقد بدأت هذه اللجان عملها وكانت أحزاب مصر مهتمة بالانتخابات الجديدة لمجلس النواب، فقد ظن الجميع أنه بتسليم الواحة فإن المشكلات الباقية تعتبر ثانوية ولكن كل هذا كان بعيداً عن الواقع[3]، ولقد عقدت اللجنة المصرية والإيطالية اجتماعاً في يوم 25 أبريل 1926م في السلوم، ومنذ الدقائق الأولى نشأ الخلاف بين اللجنتين حول تعيين الحدود، وكان الخلاف

---

[1] المملكة المصرية، وزارة الخارجية، رقم 2-1926، المصدر نفسه، ص9.

[2] أحمد شفيق باشا، تقديم ودراسة أحمد زكريا الشلق، المصدر السابق، ص190.

[3] محسن محمد، المرجع السابق، ص190.

في تفسير بعض العبارات، وحاول الإيطاليون تفسيرها لمصلحة دولتهم، فقد ظهر أن الموقع الذي أطلق عليه اسم بيكون بوينت وسمي بالعربية عزلة القطارة ليس اسماً لموقع واحد، وقيل إنها يجب أن تقطع مسرب الشفرزن ثم يستقيم الخط جنوباً، وظهر أيضاً أن نقطة بيكون بوينت تبعد 750 متراً على الأقل من عزلة القطارة، ووضح أنه يستحيل أن تقطع الدائرة مسرب الشفرزن حتى يكون نصف قطرها ثلاثين كيلومتراً، كما أن المصريين لم يعثروا على بئر الرملة إلا بعد أربعة أشهر من توقيع الاتفاقية، واتضح أن ماءه أجاج وأن المسافة بين البئر والبحر لا تتجاوز عشرة كيلومترات يحيط به جبل مرتفع ليس له فجوة إلا البحر، والبئر على سفح الجبل والذي يعلو 144متراً عن البحر[1]، فالطريق المؤدي لهذا البئر تصل إلى سفح الجبل وتنقطع قبل الوصول إليه، فمصر حسب الاتفاق تشرف على البئر اشراف الظمآن إلى الماء ولا سبيل للوصول إليها.[2]

وبموجب المادة السادسة من الاتفاق يتعين على الحكومة المصرية أن تخصص مقداراً كافياً من ماء البئر لحاجة السكان المحليين، وعلى اللجنة أن

---

[1] سامي حكيم، المرجع السابق، ص61، 62.

[2] محمد رفعت عبدالعزيز السيد، المرجع السابق، ص138.

تحدد من هم السكان الذين يعدون سكاناً محليين يزودون بالماء، ونتيجة لهذا الخلاف عاد اللواء أحمد شفيق إلى القاهرة لمقابلة الملك فؤاد وزيور باشا ليعرض عليهم نتائج أعمال اللجنة ويتلقى التوجيهات منهم.[1]

اقترحت لجنة الحربية والبحرية المصرية بعد احتلال إيطاليا لواحة جغبوب بمقتضي اتفاق 6 ديسمبر أن تحتل مصر بمقتضي الاتفاق نفسه بئر الرملة وأم مساعد في حدودها الغربية، ولم يوافق على هذا الرأي من قبل أولو الشأن، ولا يزال بئر الرملة وأم مساعد حتي الآن متروكين علي حالهما.[2]

وصلت إلى القاهرة اللجنة الفنية التي كانت تقوم بمهمة وضع العلامات الفاصلة بين الحدود المصرية والحدود الإيطالية على الأرض طبقاً لما هو مبين على الخريطة تنفيذاً لاتفاق جغبوب، وقد انتهت اللجنة فقط من وضع العلامات في الجهات التي لم يختلف عليها الرأى بين الجهتين العسكريتين المصرية والإيطالية، أما العلامات في جهة بئر الرملة جنوبي السلوم فلم توضع لوجود الخلاف عليها، وأمرها متروك للجنة تحكيم من

(1) سامي حكيم، المرجع السابق، ص62، 63.

(2) أحمد شفيق باشا، تقديم ودراسة أحمد زكريا الشلق، المصدر السابق، ص375.

الفريقين وحتى الآن لم تؤلف هذه اللجنة ولن يتم تشكيلها إلا بعد انتهاء اللجنتين القائمتين من عملهما.[1]

اجتمعت اللجنة المصرية والإيطالية المعنية من قبل الدولتين للبحث في المسائل القانونية المترتبة على معاهدة جغبوب في 25 يونيو 1926، وقد اتفق الأعضاء المصريون والإيطاليون على الاجتماع في تمام الساعة التاسعة صباحاً في دار الحكومة في بولكلي، وذهب الأعضاء في الوقت المناسب وعقدت اللجنة جلستها في مكتب وزارة الحقانية، وكان عدد الأعضاء من الفريقين عشرة غير أن عضواً من الإيطاليين كان غائباً وقد كان لغيابه بعض التأثير في الاجتماع، والأعمال التي عرضت على اللجنة أربعة مسائل :

1- تعيين جنسية الأهالي الذين يقطنون منطقة العشرة كيلومترات شمالي السلوم وكذلك الأهالي الذين يسكنون واحات جغبوب مع تعيين القبائل والاتجاه الذي يحق لها أن تختاره إحدى الجنسيتين المصرية و الإيطالية وكيفية منح حق الاختيار.

---

[1] السياسة، عدد 15029، مشكلة الحدود المصرية الإيطالية، 20 يونيو 1926، ص4.

2- حقوق المراعي والموارد والمزارع للبدو الذين يقيمون حول الحدود وينتقلون من جهة إلى أخرى على قاعدة إعفائهم من الرسوم والضرائب من الجانبين.[1]

3- نظام الجمارك بين البلدين على قاعدة التساهل من الجانبين مع مراعاة حالة الأهالي النازلين حول الحدود بعد تعيين تلك الحدود بينهما نهائياً.

4- المسائل القضائية التي يعامل بها البدو المتنقلون بمعني أن الأشخاص الذين تقام عليهم قضايا يحاكمون في الجهات التي يوجدون بها حين إقامة تلك القضايا على شرط أن لا تكون مدة إقامتهم في إحدى جهتي الحدود زائدة على سنة كاملة.[2]

وقد دار البحث بين الأعضاء على المادتين الأولى والثالثة، وأما الثانية والرابعة فقد أجلت حتى عودة العضو الإيطالي السادس الذي لم يصل إلى الإسكندرية والمنتظر وصوله يوم 28 الشهر الجاري، وبخصوص

---

[1] الأهرام، عدد15034، لجنة الحدود الغربية اجتماع اليوم في بولكلي، 25 يونيو 1926، ص4.

[2] الأهرام، عدد15034، المرجع السابق، ص4.

المادتين حوار النقاش خلال الاجتماع فقد تقرر انتداب لجنتين وكل لجنة مكونة من ستة أعضاء من الطرفين المصري والإيطالي وتدرس كل لجنة مسألة وتقدم تقرير عملها بشأنها، وستجتمع اللجنتين الفرعيتين يومي 26 و 27 من الشهر الجاري فتدرس إحداهما جنسية الأهالي القاطنين في شمالي السلوم وأهالي واحة جغبوب وتدرس اللجنة الثانية نظام الجمارك والتجارة بين البلدين، وتقرر أن يكون يوم 29 الجاري موعد اجتماع اللجنة الكاملة على أمل أن يكون العضو الإيطالي الغائب قد وصل يوم 28 الجاري وانضم إلى زملائه.[1]

فقد أعرب عبدالرحمن رضا رئيس اللجنة المصرية في الجلسة التي أدارها هو و ورئيس اللجنة الإيطالية عن الرغبة في الوصول إلى اتفاق يوطد دعائم الصداقة بين البلدين، وقد حضر عبدالرحمن باشا رضا اجتماع لجنة الجنسية ببو لكلي ووضعت اللجنة مبادئ على أن تعرض على اللجنة العامة، وكان الخلاف في وجهات النظر خلال المناقشات يدور حول من يتميزون مصريين أو من يعطون حق الاختيار في مناطق الحدود والقبائل

---

[1] الأهرام، عدد15034، المرجع السابق، ص4.

القاطنة قسم منها في الأراضي المصرية والقسم الآخر في أراضٍ إيطالية، وكذلك العرب الذين في العشرة كيلومترات الواقعة في شمالي السلوم، وأما فيما يخص الخلاف حول سكان مجموعة واحات جغبوب الواردة في الفقرة الأولى من المادة الثامنة من الاتفاق المعقود بين مصر وإيطاليا في 6 ديسمبر 1925، فاللجنة المصرية تريد في هذه المفاوضات أن تجعل لجميع سكان تلك الواحات الحق في أن يختاروا الجنسية المصرية أو الجنسية الإيطالية ولكن وجدت صعوبة من الجانب الإيطالي في صعوبة تعريف من هم هؤلاء السكان الوارد ذكرهم في الاتفاق، وهل هم المتنقلون في الواحات أو المولودون فيها، وقد رأى المندوبان الإيطاليان قصر حق اختيار الجنسية على غير السنوسيين من سكان الواحات، بدعوي أن السنوسيين هم في الأصل يرجعون إلى أرض تحت النفوذ الإيطالي، وهذه وجهة نظر لا تقبلها اللجنة المصرية، وكانت اللجنة تفحص جهة كل قبيلة من قبائل الحدود، وذكرت اللجنة الإيطالية معرفتها بأصول هذه القبائل وتاريخها، ووجدت اللجنة قبائل جزء منها يقيم في الأراضي الإيطالية وجزء آخر في الأراضي المصرية، واقترح أن يتبع كل جزء جنسية الأراضي التي يقيم فيها، كما

جرى البحث في مسألة البدو الذين في منطقة العشرة كيلومترات الواقعة في شمالي السلوم وهم في الغالب رُحل يعيشون في أماكن معينة من السنة لزراعة مساحات صغيرة على مياه الأمطار وبعد الحصاد يرحلون، وستعرض لجنة الجمارك والمراعي والمحاكمات ما لديها خلال جلسة اجتماع اللجنة العامة في اجتماعها الأول.[1]

فإيطاليا على الحدود الغربية تتقاضي عن البضائع التي ترسل إلى طرابلس رسوماً ضريبية مرتفعة جداً تصل إلى 100 في المائة في بعض الحالات في حين أن السلطات المصرية لا تتقاضي إلا 8 في المائة، وقد طلب المصريون إنقاص الرسوم على ما يرسل من مصر إلى مثل هذه النسبة[2]، لكن إيطاليا اعترضت على هذا الأمر بأمور مختلفة أهمها أن التجار الأجانب الذين ينقلون بضائعهم إلى طرابلس من بلاد غير مصر إذا وجدوا أن الرسوم الجمركية على بضائع مصر قليلة فبلا شك ينتهزون هذه الفرصة ويرسلون بضائعهم عبر الحدود المصرية بدلاً من إرسالها عبر

---

[1] الأهرام، عدد 15037، الحدود الغربية المفاوضات المصرية الإيطالية، 29 يونيو 1926، ص4.

[2] الأهرام، عدد 15037، المرجع السابق، ص4.

موانئ طرابلس أو غيرها وفي هذا الأمر خسارة على الجمارك والموانئ الطرابلسية، على أي حال فسيتعين على اللجنة الفرعية فحص كل صنف من الأصناف التي يمكن التبادل فيها بين مصر وليبيا، وكذلك ستبحث اللجنة مسألة المراعي والعرب الذين يقودون أغنامهم من إحدى الحدود إلي الجانب الآخر للرعي لمدة شهر أو شهرين أو أكثر والعمل على منع تهريب المواشي والأغنام من احدى الدولتين إلى الأخرى دون فوائد جمركية، وكذلك بحث بقية المسائل الوارد في الفقرات الثانية والثالثة والرابعة من اتفاق 6 ديسمبر 1925.[1]

وقد استمرت الاجتماعات حتى أول يوليو وتوقفت المباحثات بسبب الخلاف حول مسألة بئر الرملة وتعيين حد العشرة كيلومتر شمال السلوم وتعيين الخط وراء واحة ملفا في الجنوب وطريق السيارات من السلوم، وتجدد الخلاف أكثر من مرة وثارت فكرة التحكيم بين مصر وإيطاليا، ويستدعي عدلي يكن يوم 21 يوليو أعضاء اللجنتين المصريتين لاجتماع[2]، وعرض عليهم أمر المفاوضات التي تقوم بها اللجنتين المصريتين الأولي

---

[1] الأهرام، عدد 15037، المرجع السابق، ص4.

[2] محسن محمد، المرجع السابق، ص193، 194.

المؤلفة برئاسة اللواء أحمد شفيق باشا مدير مصلحة الحدود ومهمتها الاتفاق مع الحكومة الإيطالية على تعيين خط الحدود بين مصر وبرقة، والثانية برئاسة عبدالرحمن رضا باشا وكيل وزارة الحقانية والتي بحثت مع اللجنة الإيطالية المسائل الواردة في المادة الثامنة من المعاهدة المعقودة في 6 ديسمبر، وقد عرضت اللجنتين الأدوار التي مرت بها المفاوضات والمسائل التي وقع فيها الخلاف مع المندوبين الإيطاليين وكذلك الاقتراحات التي قدمت لتسوية وجوه الخلاف، وقد عرض العسكريون مسائل الحدود على الخرائط.[1]

اجتمعت اللجنة القانونية في 24 يوليو 1926م في الإسكندرية وقامت اللجنة بمناقشة مشكلات البدو الرحل المتعلقة بالسقاية والمرعي والبذار[2]، وقد رفضت إيطاليا فكرة التحكيم وذلك لأنها تعلم أنها مغتصبة للواحة، وأعلنت إيطاليا موافقتها على محاكمة عرب منطقة الحدود في حالة الإجرام أمام المحاكم التي يكونون فيها، وأما مسألة المراعي والموارد فتم الاتفاق على

---

[1] الأهرام، عدد 15046، مسألة الحدود أمام مجلس الوزارة، 22 يوليو 1926، ص4.

[2] محمد عبدالفتاح عبدالمجيد أبو الإسعاد، المرجع السابق، ص 236.

إطلاق حرية العربان في اتباع عاداتهم وتقاليدهم القديمة في اختيار المراعي والانتقال إليها مع شرط الإقامة سنة في مكان معين. [1]

أما ناحية النظام الجمركي للتجارة فقد قيد نظام الامتيازات الأجنبية المطبقة في مصر حريتها في تعديل التعريفة الجمركية ولم يكن مقبولاً تعديلها من طرف واحد فأرجأت اللجنة النظر في هذا الأمر إلى المستقبل.[2]

ذكرت الأهرام أن أحمد شفيق باشا يضع تقريره الوافي عن الأدوار التي مرت بها مفاوضات الحدود الغربية، وهذا التقرير بعد إنجازه سيرسل لوزارة الخارجية[3]، وفي 11 سبتمبر 1926 انعقدت لجنة الحدود القانونية في تمام الساعة العاشرة صباحاً في بولكلي واستأنفت العمل الذي بدأته في أول هذا الأسبوع وهو مراجعة المسائل التي تم بحثها والاتفاق عليها مبدئياً، وتحدثت الأهرام عن أن المفاوضات لم تعقد تعقيداً خطيراً إلا في مسألة جنسية السنوسيين، وذكرت أيضاً أن ما ورد في بعض الصحف أن مهمة لجنة الحدود لن تنجلي إلا بعد معرفة ما تراه لجنة الشئون الخارجية في

---

(1) محسن محمد، المرجع السابق، ص195.

(2) المملكة المصرية، وزارة الخارجية، رقم 2-1926، المصدر السابق، ص25.

(3) الأهرام، عدد15087، مفاوضات الحدود الغربية، 7 سبتمبر 1926، ص4.

مجلس النواب فهو كلام غير صحيح، فقد أصبح منتظراً إنهاء المفاوضات والوصول إلى نتيجة صريحة، وأنه ليست هناك ثمة صلة بين اللجنتين.[1]

اجتمعت لجنة الحدود الغربية في 22 أكتوبر 1926بمكتب وزارة الحقانية في بولكلي تحت رئاسة عبدالرحمن رضا باشا، وكان كل شيء قد أعد لإنهاء المفاوضات والوصول إلى اتفاق نهائي، وقد اتفق مندوبي مصر وإيطاليا على وضع الصيغة النهائية لاتفاق يشمل جميع المسائل التي جرى البحث فيها في المفاوضات الماضية ماعدا مسألة السنوسيين التي ارتضي فيها الفريقين ببحثها بحثاً سياسياً فيما بعد، وقد استمر الاجتماع لمدة ثلاث ساعات ونصف، وستعرض صيغة الاتفاق على وزارة الحقانية للاطلاع عليها ومتي تم الموافقة عليها تعاد إلى اللجنة فتجتمع الاجتماع الأخير ويتم توقيعها، وقد وافقت إيطاليا على إعطاء مصر طريقين من السلوم إلى بئر الرملة إحداهما من جهة البر والأخرى من جهة البحر وهكذا لم يعد أمام مصر ما تشكو منه من هذا القبيل، وقد حُلت بقية المسائل حلولاً تلائم مصلحة البلاد، ولا سيماً المسائل القضائية التي يدخل فيها حق محاكمة

---

[1] الأهرام، عدد15090، مسألة الحدود الغربية قرب انتهاء المفاوضات، 12 سبتمبر 1926، ص4.

العربان في منطقة الحدود في محاكم الجهة التي يعتقلون فيها أو التي يتفق وجودهم فيها عند وقوع الحوادث الموجهة للمحاكمة وهكذا تكون مشكلة الحدود قد انتهت بعد فترة طويلة من المفاوضات، وكان لوجود عبدالرحمن رضا باشا قدر كبير في حل الكثير من العقد في هذه المفاوضات.[1]

تم توقيع الاتفاق يوم 9 نوفمبر 1926م ووقعه عن مصر عبدالخالق ثروت باشا وزير الخارجية بمكتب عدلي يكن رئيس مجلس الوزراء وعن الجانب الإيطالي المركيز باترنودي مانكي وزير إيطاليا المفوض.[2]

واتفاق 9 نوفمبر 1926م هو الاتفاق المنفذ لاتفاقية 6 ديسمبر 1925م، وتم تعيين الحدود على طبيعة الأرض وأقرت اللجنة علامات الحدود من نقطة تبعد ثلاثة كيلومترات جنوب سيدي عمر إلى ملتقي مسرب العجروم بالطرف الشمالي لواحة ملفا وتقرر أن هذا الخط هو عين الخط الوارد بالاتفاق، ويكون مركز الدائرة التي نصف قطرها عشرة كيلومترات حول السلوم النقطة المبينة على الخرائط باسم بيكون بوينت وعلى الأرض

---

[1] الأهرام، عدد 15126، مسألة الحدود الغربية الوصول إلي اتفاق نهائي، 23 أكتوبر 1926، ص4.

[2] محسن محمد، المرجع السابق، ص195.

بكومة أحجار تذكارية موضوعة الرأس التي ينتهي عندها خليج السلوم، وأما طريق السيارات التي تمتد من السلوم وتمر بسيدي عمر هي الطريق التي ذكرت في العبارة الثانية من المادة الأولي من الاتفاق باسم مسرب الشفرزن والتي بموجب الاتفاق تتقاطع مع قوس الدائرة المذكورة ويتبعها خط الحدود حتى 3 كيلومترات جنوب سيدى عمر ومن المقرر أن هذه الطريق واقعة في الأراضي المصرية، ولمصر حق المرور على الجزء الواقع داخل الأراضي الإيطالية من طريق القوافل بين جبل غجاب وبحيرة العراشية حتى نقطة دخولها بالأراضي المصرية شمالاً وجنوباً، سواء كان ذلك للأغراض المدنية أو العسكرية ،ولإيطاليا أيضاً حق المرور حول الجزء الواقع داخل الحدود المصرية من بحيرة العراشية بشرط ألا تبتعد عن شاطئ البحيرة بأكثر من كيلومتر واحد، سواء للأغراض العسكرية أو المدنية.[1]

أما بئر الرملة فيكون الأراضي المتنازل عنها لمصر لايصال بئر الرملة بحدود مصر لا تتعدي 800 متر، ولمصر حق حرية الوصول إلى بئر الرملة من الأراضي الإيطالية بقصد الاستسقاء وذلك بواسطة طريقين

---

[1] المملكة المصرية، وزارة الخارجية، رقم 2-1926، المصدر السابق، ص4، 5.

أحداهما بحراً من خليج الرملة إلى البئر والثاني براً عن طريق البغال التي تتجه لمنطقة البئر محاذية للشاطئ ومارة بالأراضي الإيطالية، وهو بمثابة حق مرور فقط لا مساس له بما لإيطاليا من حقوق السيادة على المياه الساحلية الإيطالية والأراضي الإيطالية المستعملة للمرور، وهذا يعني أن مصر أصبحت تشرف فقط على البئر ولا تستطيع أن ترتوي منه وثاني هذه الأمور صعوبة الوصول للبئر لوجوده في سفح الجبل، هذا بالإضافة إلى ملوحة المياه به، بمعني آخر مصر لم تنال بئر الرملة مما يعني أنها ضيعت واحة جغبوب مقابل الإشراف على بئر لا تستطيع الوصول إليه فهي بذلك ضيعت الواحة مقابل لا شيء.[1]

وقد أذاعت وزارة الخارجية المصرية في 10 نوفمبر بلاغاً رسمياً يتضمن نص معاهدة الحدود الغربية وكذلك صورة المخابرات التي تمت بين ثروت باشا والمركيز باترنو دي مانكي، وهكذا قد حُلت مسألة الحدود الغربية نهائياً ومن ثم عادت العلاقات بين البلدين إلي طبيعتها.[2]

---

[1] المملكة المصرية، وزارة الخارجية، رقم 2-1926، المصدر نفسه، ص6.

[2] أحمد شفيق باشا، تقديم ودراسة أحمد زكريا الشلق، المصدر السابق، ص641.

وعلى الفور أرسل اللورد جورج لويد برقية إلى أوستن تشامبرلين يبلغه فيها بتوقيع الجانبين المصري والإيطالي معاهدة الحدود الغربية[1]، كما أرسل لأوستن تشامبرلين نسخة من الاتفاق الذي وضعته اللجنة المختلطة بموجب المادة الثامنة من الاتفاق المصري الإيطالي الموقع في 6 ديسمبر 1925، وكذلك فقد أرسل إليه البيان الصادر عن الحكومة المصرية والذي يلخص الاتفاقية ونص البروتوكول الموقع من قبل الجانبين المصري والإيطالي والملاحظات المتبادلة بين ثروت باشا والمركيز باترنودي مانكي فيما يتعلق بمسألة جنسية السكان القاطنين بواحة جغبوب والمؤجلة بين الطرفين إلى أجل غير مسمى.[2]

بذلك تكون بريطانيا قد منحت إيطاليا تصحيحات الحدود التي كانت تريدها في واحة جغبوب[3]، وعلى أمل إضعاف السنوسية وقطع حصولهم على الإمدادات الأساسية قامت إيطاليا ببناء حاميات إضافية على طول

---

[1] F.O.407/203 , No.194, Lloyd to Austen Chamberlain , Cairo ,10 , Nov. 1926.

[2] F.O.407/203 , No.195, Lloyd to Austen Chamberlain , Cairo ,20 , Nov. 1926.

[3] Alexis Rappas , Op.Cit , p471.

الحدود المصرية وخاصة بعد احتلال واحة جغبوب[1]، على أي حال فبعد احتلال إيطاليا لواحة جغبوب لم تتغير خريطة السيطرة الإيطالية في برقة كثيراً، وأشارت الأدلة إلى وجود تدفق جديد للأسلحة، كذلك الإمدادات من خلال صحراء مصر الغربية، وقد فشلت كل المحاولات الإيطالية لقطع خطوط الإمداد.[2]

قامت إيطاليا بإقامة الأسلاك الشائكة لإقفال الحدود مع مصر من سواحل البحر جنوباً، مارة بين واحتي سيوة وجغبوب ولمسافة 300 كيلومتر [3]، لتنفصل برقة عن مصر نهائياً ولا يستفيد المجاهدون من أسواق مصر[4]، ومصر تكون قد فقدت الاتصال بينها وبين جالو والكفرة وغيرها من الواحات الليبية، وحرمت نفسها من الكثير من السلع التي كانت تأتي من

---

[1]Eileen Ryan , Italy and the sanusiyya , Negotiating Authority in Colonial Libya , 1911 – 1931, PHD , Columbia university , 2012 , P. 218.

[2]Eileen Ryan , Op.Cit , P. 221, 222.

[3]جلال يحيي، العالم العربي الحديث الفترة الواقعة بين الحربين العالميتين، دار المعارف، 1980، ص 555.

[4] محمد الطيب بن إدريس الأشهب، عمر المختار، مكتبة القاهرة، مطبعة محمد عاطف، 1957، ص129.

قلب إفريقيا وتحملها القوافل كالعاج والتبر وريش النعام، وكذلك بدلاً من عودة القوافل إلى وسط إفريقيا محملة بمتاجر مصر وغلاتها تعود إليها محملة بمتاجر إيطاليا وبرقة.[1]

كانت محاولات الوزارة الزيورية لإرضاء إيطاليا محل شك كبير من الوطنيين في مصر، فلم تكن هذه الوزارة تتمتع بتأييد شعبي وربما ميول هذه الوزارة ربما بتأثير من الملك وحاشيته لإرضاء إيطاليا وقد كان هذا الأمر محل شك كبير من الوطنيين في مصر، لذلك بعد تشكيل وزارة دستورية تجدد الأمل في أن يعاد النظر في التنازلات التي تمت في العهد السابق، وقد كانت هناك عدة عوامل تجمعت وأدت إلى تأخير السلطة التشريعية المصرية من النظر في هذه الاتفاقية، كان من منها اختلاف اللجان الفرعية التي شكلت لدراسة تطبيق الاتفاقية، وقد دار الجدل كما بيّنا سابقاً حول عدة أمور كان منها مسألة جنسية السنوسيين وكذلك كيفية الوصول إلى بئر الرملة، وبريطانيا لم تقف إلى جوار مصر في مسألة الجنسية، وكانت ترى أن ما حققته مصر في هضبة السلوم مفيد من الناحية الاستراتيجية، فقد كان اتجاه

---

[1] محمد متولي موسي، المرجع السابق، ص117، 118.

السياسة البريطانية في هذه الفترة هو استرضاء إيطاليا في حوض البحر المتوسط[1]، وقد قامت الحكومة الزيورية بإجراءات تعسفية ضد الحياة النيابية في مصر، فضلاً عن أن هذه الوزارة لم تأخذ رأى البرلمان في مسألة واحة جغبوب وكذلك لم تأخذ برأى الكثير من الكتاب بشأن تنازلها عن الواحة، على أي حال فلم يتح للبرلمان المصري في عهدها مناقشة مسألة واحة جغبوب حيث كان معطلاً[2]، حيث إن الوزارة الزيورية عقدت الاتفاق مع إيطاليا في غيبة البرلمان المصري ودون تصديق منه على هذه الاتفاقية.[3]

7-موقف مجلس النواب من اتفاق 6 ديسمبر 1925 :

على أي حال فقد أحيل اتفاق الجغبوب الذي وقع بين مصر وإيطاليا في 6 ديسمبر إلى مجلس النواب المصري لمناقشته والتصديق عليه حسب النظم الدستورية المعمول بها في مصر، لكن اعتبارات النزاع الداخلي على السلطة بين الأحزاب والقصر حالت بين البرلمان وبين الموافقة على هذا

---

[1] ثناء عثمان أحمد، المرجع السابق، ص193، 194.
[2] عصام الغريب، المرجع السابق، ص 112.
[3] محمد عبدالفتاح أبو الفضل، المرجع السابق، ص234 .

الاتفاق والتصديق عليه، وفي ذات الوقت فإن اعتبارات السياسة الخارجية كانت تحول بين البرلمان وبين رفض هذا الاتفاق صراحة.[1]

وقد عادت الحياة النيابية في يونيه 1926، وشكل عدلي باشا الوزارة من حزبي الوفد والأحرار الدستوريين، وقد اجتمع البرلمان في 10 يونيو[2]، و في 6 سبتمبر 1926 اجتمعت لجنة الشئون الخارجية بمجلس النواب وناقشت الاتفاقيات التجارية المعقودة بين مصر وتركيا، ولم تتناول اللجنة مسألة واحة جغبوب كما كان متوقعاً.[3]

على أي حال فقد أتيحت للبرلمان المصري فرصة رفض الاتفاق بعد عودة الحياة الدستورية بانتخابات 1926، ولكن قد دفن الاتفاق في لجنة الشئون الخارجية.[4]

كما عرضت مسألة واحة جغبوب على برلمان عام 1927 لكنه امتنع عن إقرار هذه الاتفاقية المجحفة لحق مصر باغتصاب قطعة من

---

[1] محمد عبدالفتاح عبدالمجيد أبو الإسعاد، المرجع السابق، ص237، 238.

[2] عصام الغريب، المرجع السابق، ص 112.

[3] الأهرام، عدد 15087، لجنة الشئون الخارجية في مجلس النواب، 7 سبتمبر 1926، ص4.

[4] محمد رفعت عبدالعزيز السيد، المرجع السابق، ص147.

أرضها[1]، وكذلك فقد عرضت المسألة على برلمان عام 1928 ولكنه رفض إبرام هذه الاتفاقية[2]، ودفنت مسألة جغبوب في لجنة الخارجية.[3]

وقد قام وزير الخارجية المصري حافظ عفيفي في عهد وزارة محمد محمود باشا بدور كبير في إقناع الحكومة الإيطالية في أثناء إقامته في روما بتنفيذ النصوص الخاصة بالحدود، رغم أن الاتفاقية حتى الآن لم تبرم في البرلمان المصري، وذلك حتى لا تحرم مصر طويلاً من الأراضي التي آلت إليها، وقبل تسليم مصر هذه الأراضي استشارت حكومة روما وزيرها المفوض في مصر في هذا الطلب فوافق على إجابة الحكومة المصرية إليه بدافع الصداقة التي تسود العلاقات القائمة بين البلدين[4]، وقد شكلت لجنة في سنة 1929 من الفريق السيد باشا علي وكيل وزارة الحربية وصليب باشا سامي واللواء شفيق باشا المدير العام لمصلحة الحدود، وشكلت هذه اللجنة

(1) محمد عبدالفتاح أبو الفضل، المرجع السابق، ص278

(2) عبدالرحمن الرافعي، في أعقاب الثورة المصرية ثورة 1919، الجزء الثاني، الطبعة الثالثة، دار المعارف، 1988م، ص167.

(3) مجلس النواب، الهيئة النيابية الخامسة، الانعقاد العادي الثاني، المجلد الثالث، المصدر السابق، ص1048.

(4) المصور، عدد 258، تنفيذ اتفاقية جغبوب، 20 سبتمبر 1929، ص 2.

لكى تستلم مصر نصيبها من إيطاليا طبقاً لاتفاقية 6 ديسمبر 1925، حيث إن إيطاليا كانت قد ضمت ما اختصت به بموجب الاتفاقية، وتوقفت مصر مدة عن تسلم نصيبها الضئيل، وقد صدر قرار مجلس الوزراء بتشكيل هذه اللجنة على أن يكون صليب باشا سامي مستشاراً لها، وقد أبلغ وزير الحربية جعفر باشا والي وكيله أمراً بأن يكون صليب باشا مستشار هذه اللجنة، وقبل السفر إلى السلوم درس صليب باشا سامي ملف الموضوع وأعد مشروع محضر التسليم باللغة الفرنسية، وقد اتجهت اللجنة من الإسكندرية في رتل من سيارات مصلحة الحدود إلى السلوم[1]، وكانت تحت إشراف قائد سلاح الحدود، وكان بصحبة اللجنة المصرية أعضاء الوفد الإيطالي الذين حضروا إلى الإسكندرية واجتمعوا باللجنة المصرية في إدارة قسم القضايا، وكان الوفد الإيطالي مكوناً من أربعة أعضاء، اثنان منهم يمثلان الحكومة المركزية وآخران يمثلان حكومة طرابلس التي كان على رأسها المارشال بادوليو، وكانت رئاسة الوفد الإيطالي لأحد ممثلي الحكومة المركزية من رجال السلك السياسي فيها، وعند وصول اللجنة إلى السلوم نزلوا بالباخرة عبدالمنعم وكان

---

[1] سامي أبو النور، صليب باشا سامي ذكريات 1891-1952، الطبعة الأولي، القاهرة، مكتبة مدبولي، 1999، ص ص 131-132.

في انتظارهم الأميرالاي بيلي بيك وهو المشرف على إدارة المحافظة الغربية وكان محبوباً من عرب هذه المحافظة فكانوا يدعونه سيد بيلي، وكان الأميرالاي جرين بك منوطاً به السهر على حدود مصر الغربية للدفاع عنها ضد اعتداءات الإيطاليين، وقد مرت اللجنة بقلعة كابوتسو وهي تبعد عن السلوم بمسافة تقل عن مدى قذيفة من مدفع متوسط العيار، فكانت السلوم تحت رحمة هذه القلعة.[1]

وقد استلمت اللجنة المصرية بئر سبع وهي بئر تكاد تكون ملاصقة لشاطئ البحر ولكن ماؤها عذب كماء النيل، ثم عينت اللجنة المصرية لجنة لاستلام المنطقة الواقعة بين غربي السلوم والفاصلة بينها وبين قلعة كابوتسو، وطلب الإيطاليون تقنين الحد الفاصل بين مستعمراتهم ومصر بوضع علامات فاصلة بطول الحد من الشمال إلى الجنوب، فأجابهم صليب باشا بأن هذا الأمر ليس من شأن اللجنة المختلطة، ثم دعيت اللجنة المصرية إلى حفلة كبري أقامها الإيطاليون في بردية تكريماً للجنة المصرية، وكان من بين المدعوين الأميرالاي جرين بك ولكن الأميرالاي لم يحضر الحفلة ولم يعتذر

---

[1] سامي أبو النور، المرجع السابق، ص 132.

عن حضورها، فاستشاط الإيطاليون غضباً وطالبوا مدير مصلحة الحدود بأن يعتذر لهم جرين بك رسمياً، فرفض جرين بك فأبلغ الإيطاليون اللجنة المصرية أنهم لن يحضروا الحفلة الختامية مهددين بقطع المفاوضات، وفي صباح اليوم المحدد للحفلة الختامية حضر مدير مصلحة الحدود وقد اتفق مع الجانب الإيطالي على حل يرضيهم، وكان هذا الحل يقضي بعدم دعوة جرين بك لهذه الحفلة الختامية[1]، ورفض صليب باشا هذا الحل وذكر أنه لن يغضب جرين بك وهو قائم بأكبر عمل إنساني تجاه عرب برقة وطرابلس، ولما حضر مندوبو إيطاليا الأربعة، أبلغ رئيسهم صليب باشا بأن المسألة قد سويت بالاتفاق مع مدير مصلحة الحدود المصري، فأبلغهم صليب باشا بأنه ليس على علم بهذا الأمر وأن مدير مصلحة الحدود لا يملك عقد أي اتفاق معهم، وأراد الإيطاليون أن يوسطوا وكيل الوزارة باعتباره رئيس اللجنة المختلطة فأخبرهم أن هذا الأمر بيد صليب باشا، وحينها طلبوا أن يسمح لهم بالانفراد للتداول فيما بينهم، وفي أثناء تداولهم أرسل لهم صليب باشا ورقة

---

[1] سامي أبو النور، المرجع السابق، ص ص 132-133.

يبلغهم فيها أنه سوف يلقي في نهاية الحفلة كلمة باسم رئيس اللجنة المختلطة وسوف يحييّ الحكومة الإيطالية.[1]

وأنه يريد معرفة من يجب تحيته باسم هذه الحكومة السنيور موسوليني باعتباره رئيس الحكومة المركزية أو المارشال بادوليو بوصفه حاكم طرابلس، وحينها تركت اللجنة موضوع مداولتها الأصلي وأخذوا يتناقشون في موضوع سؤال صليب باشا، فاشتد النقاش لأن المارشال بادوليو كان الوحيد في ذلك الوقت الذي يستطيع تحدى موسوليني، وفي نهاية الأمر خرج رئيسهم ليعلن لصليب باشا أنهم يفوضونه في الأمر، ولكن رفض صليب باشا تحمل المسئولية، وحينها عادوا للتفاوض فيما بينهم مرة أخرى وبعد نصف ساعة خرجوا، وأعلنوا أنهم على استعداد اعتبار مسألة جرين منتهية إذا ما قبل صليب باشا إعفائهم من هذه المسألة والتصرف في الأمر ، وحينها وافق صليب باشا على هذا الحل بتردد صوري، فشكر الوفد الإيطالي صليب باشا على حسن صنيعه، وهكذا انتهت أعمال اللجنة[2]، وبذلك تكون مصر قد تسلمت الأراضي التي آلت إليها بمقتضي اتفاقية جغبوب التي

---

[1] سامي أبو النور، المرجع السابق، ص 133.

[2] سامي أبو النور، المرجع نفسه، ص ص 133-135.

عقدت في عهد الوزارة الزيورية بين الحكومة الإيطالية والحكومة المصرية، رغم أن هذه الاتفاقية نصت صراحة على أن نصوصها لا تكون نافذة المفعول إلا بعد إبرامها في البرلمان المصري وهذا مالم يحدث بعد.[1]

وقد عرضت مسألة واحة جغبوب على برلمان 1930 ولكن البرلمان المصري قد تهرب منها ومن البت فيها، وكل ما فعله برلمان 1930 هو دفن مسألة واحة جغبوب في لجنة الخارجية، فعلى الرغم من أن البرلمان كان قائماً إلا أنه قصر في مسألة واحة جغبوب بعدم البت فيها، فقد كانت الفرصة متاحة أمام البرلمانات السابقة للنظر في المسألة وعدم التصديق عليها، و كانت إيطاليا تسعى للحصول على موافقة البرلمان المصري، وذلك لأن الاتفاق لا يصبح نافذ المفعول بصفة شرعية إلا إذا صدق عليه البرلمان المصري[2]، وقد بدت كل الحكومات التي تعاقبت على الحكم بعد وزارة زيور باشا عاجزة عن تقنين تلك الاتفاقية وإضفاء الشرعية عليها.[3]

---

[1] المصور، عدد 258، المرجع السابق، ص 2.

[2] مجلس النواب، الهيئة النيابية الخامسة، الانعقاد العادي الثاني، المجلد الثالث، المصدر السابق، ص1048، 1049 .

[3] سامي أبو النور، المرجع السابق، ص131 .

الفصل الرابع

موقف البرلمان المصري من واحة جغبوب

الفصل الرابع

موقف البرلمان المصري من واحة جغبوب

1-واحة جغبوب في مجلس النواب

أ- مداولات النواب حول واحة جغبوب بمجلس النواب

2-واحة جغبوب في مجلس الشيوخ

3-موقف الأحزاب المصرية

4-انتزاع جبال أركنو وواحة العوينات

1-واحة جغبوب في مجلس النواب :

تولي إسماعيل صدقي في 19 يونية 1930 الوزارة عقب استقالة الوزارة النحاسية الثانية وكانت وزارتا إسماعيل صدقي الأولي والثانية من أزهي فترات حكم القصر لما حفل به من تدخل القصر في شئون الحكم والعبث بالدستور، وقد كان صدقي باشا من أركان وزارة زيور باشا التي عطلت الحياة الدستورية، وقد عمد صدقي باشا إلي إلغاء دستور 1923 واستبداله بدستور 1930، وألّف حزباً جديداً هو حزب الشعب، وقد اصطنعت الحكومة شكلاً دستورياً تسوغ به لنفسها البقاء في الحكم وأجريت الانتخابات في يونية 1931 على مقتضي القانون الجديد الذي وضعه صدقي باشا، وكان قد ألغي قانون الانتخاب المباشر ليكون الانتخاب على درجتين، وقد قاطع الوفد والأحرار الانتخابات واشترك فيها حزبي الاتحاد والقصر وكذلك الحزب الوطني وقد نتج عن ذلك قيام برلمان صوري مؤيد تماماً

للحكومة ومنقطع عن الشعب[1]، وتولي صدقي باشا مع رئاسة الوزراء ووزارة الداخلية والمالية.[2]

وتتشابه الصورة بين ما فعله زيور باشا وما فعله صدقي باشا من تأجيل للبرلمان ثم حل مجلس النواب واجتماع البرلمان الحقيقي من تلقاء نفسه رغم أنف الحكومة، كذلك التعديل في قوانين الانتخاب، لكي ينتقي الحزب الحاكم أغلبية بعد أن تختفي الأغلبية الحقيقية بالمقاطعة أو التزوير في جو غير دستوري، على أي حال فقد أصبح تصديق برلمان صدقي باشا المزيف على الاتفاق أمراً مؤكداً.[3]

وقد أقام صدقي باشا برلماناً مزيفاً قاطعته الأمة، ورأى أن الفرصة قد سنحت لعرض الاتفاقية التي عقدتها حكومة زيور باشا عندما كان رئيساً للجنة المصرية التي تباحثت مع إيطاليا[4]، وطالبت إيطاليا مصر بالتصديق على الاتفاقية من قبل البرلمان المصري، لذا فقد أحالت الحكومة المصرية

---

[1] سامي أبو النور عبدالمنعم، دور القصر في الحياة السياسية في مصر 1922-1936، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة القاهرة، 1983، ص 198، 202.

[2] محسن محمد، المرجع السابق، ص200.

[3] محمد رفعت عبدالعزيز السيد، المرجع السابق، ص147، 148.

[4] سامي حكيم، المرجع السابق، ص79.

الاتفاق الموقع في 6 ديسمبر 1925 إلى مجلس النواب المصري، وكانت الحكومة المصرية تريد تصديق البرلمان على الاتفاقية توثيقاً للروابط المصرية الإيطالية واستجابة لرغبات القصر المصري.[1]

وقد اشتدت مطالبات إيطاليا بتصديق البرلمان المصري على الاتفاقية بعد تصاعد المقاومة الوطنية ضد إيطاليا، وقامت إيطاليا باختراق الحدود المصرية من أجل قمع المقاومة، ولم تقم حكومة صدقي باشا بأي رد فعل على هذا الاختراق سوى إرسال مذكرة ودية إلى المفوضية الإيطالية تناولت فيه الأحداث الجارية على الحدود والتي تتكرر في عدة أشكال، وقد اتهمت إيطاليا الحكومة المصرية بأن مساعيها لوقف تسرب التموين إلى المقاومة الليبية لم تؤدى نتائج عملية، ولذلك قامت إيطاليا بغلق الحدود لارتباطها بمسألة الأمن العسكري على حد وصف وزير المستعمرات الإيطالي[2]، وقد ضاعف جراتزياني قوات المراقبة على طول الحدود حتى يسيطر على الموقف ويبعد الثوار عن الاتصال بسوق السلاح على حدود مصر، وقد أدى هذا الأمر إلى احكام السيطرة على الحركة الوطنية في ليبيا، وقام صدقي

---

[1] محمد عبدالفتاح عبدالمجيد أبو الإسعاد، المرجع السابق، ص 238.

[2] صفاء محمد فتوح شاكر، المرجع السابق، ص556، 557.

باشا في شهر أكتوبر 1931 بزيارة للحدود الغربية المصرية من سيوة إلى السلوم، وفي هذه الزيارة أبدى صدقي باشا اعجابه بالأسلاك الشائكة الإيطالية، مما جعل ممثل إيطاليا في مصر يطلب مساعدة مصر لإبعاد الثوار عن منطقة الحدود إلى داخل الأراضي المصرية، وقد استجابت مصر وأنذرت حكومة صدقي باشا إدريس السنوسي أن يمتنع عن ممارسة أي نشاط سياسي وحذرته من أنها ستضطر إلى تحديد إقامته ووضعه تحت الحراسة الجبرية وفي حالة مخالفة ذلك يتم إخراجه من مصر، وقد قام صدقي باشا بالاتفاق مع السفارة الإيطالية في القاهرة على هذا الأمر، كما اتفق مع نائب القنصل في السلوم ومع السلطات المحلية على إبعاد الثوار اجبارياً من السلوم، ومراقبة قبيلة السنينات، وتكوين مراكز حراسة بمخيمات قبائل أولاد على طول خط الحدود المصرية، وهكذا يكون أمر المقاومة قد انتهى وأصدر الحاكم الإيطالي في ليبيا منشوراً في يناير 1932 بنهاية المقاومة في ليبيا.[1]

---

[1] صفاء محمد فتوح شاكر، المرجع السابق، ص 557.

وقد كتب مساعد السكرتير الشرقى للمندوب السامي البريطاني في مصر جرافتي سميث، تقريراً في 11 مارس 1932 جاء فيه أنه تم الحصول علي معلومات تفيد بأن إيطاليا طلبت عن طريق وزيرها المفوض أن تصدق مصر على الاتفاقية، والوزير الإيطالي المفوض تحدث مع صدقي باشا حول هذا الطلب، وقد وافق صدقي باشا على التصديق على الاتفاقية.[1]

وطبقاً للمرسوم المقدم إلى البرلمان المصري الصادر في 28 يناير 1932 فقد أحال البرلمان الاتفاق إلى لجنة الشئون الخارجية بجلسته المنعقدة في 4 فبراير 1932، وقد بحثت اللجنة الاتفاق في خمس جلسات بتاريخ 8 و 9 و 14 مارس 1932 وصباح ومساء أول يونية 1932، وفي جلسة 14 مارس 1932 قررت اللجنة ندب بعض أعضاءها للذهاب إلى منطقة الحدود وذلك لتقدير قيمة الاتفاق بعد تطبيق ما ورد في الاتفاق على الطبيعة وتبين ما كسبته مصر بهذا الاتفاق وما تخلت عنه مقابل هذا الكسب لعمل موازنه

---

[1] محسن محمد، المرجع السابق، ص201.

بينه وبين ما سبقه من الاتفاقات الأخرى[1]، ثم انتقل الأعضاء المندوبين في 23 مارس 1932 وعادوا يوم 28 مارس بعد المعاينة الدقيقة والتي قام بإرشادهم فيها كل من اللواء أحمد شفيق مدير مصلحة الحدود والقائمقام جرين بك محافظ الصحراء الغربية، وكذلك من الجانب الإيطالي الكولونيل داجوستيني ومعه بعض المساعدين الذين أوفدوا معه خصيصاً لهذه المأمورية، وقد عاينت اللجنة السلوم ثم انتقلت إلى واحة جغبوب وعاينتها أيضاً وجاست فيما يحيط بها من المواقع التي قد تصلح لغرض حربي، وقد أعارت الحكومة الإيطالية أعضاء اللجنة الطائرات التي استعملت في الانتقال، وقد وضعت اللجنة تقريرها والذي جاء فيه أنه قد تبين للجنة أن الخط الذي كان يحدّ البلاد المصرية من جهة الغرب بحسب الخريطة التي أرفقت مع الفرمان العثماني بولاية محمد على باشا علي مصر، كان يبدأ من الشمال على البحر برأس الكنائس ويذهب جنوباً في تعرج بين الخطين 29 و 27 من خطوط الطول إلى أن يلتقي بالخط 29 فيما يقابل أسوان، ثم يتجه

[1] مجلس النواب، الهيئة النيابية الخامسة، الانعقاد العادي الثاني، المجلد الثالث، تقرير لجنة الخارجية، الجلسة السابعة والخمسين، 13 يونيه 1932، المطبعة الأميرية، 1932، ص 1040، 1041.

شرقاً حتي يقاطع النيل عند الخط 24 من خطوط العرض فيمر بمعبد أنس الوجود، فتكون المسافة بين رأس الكنائس وبين خليج السوم وهي تبلغ في عرضها مقدار 288 كيلومتراً محلاً لادعاء الحكومة الإيطالية باعتبار انتقال حقوق الدولة العثمانية إلى إيطاليا في طرابلس، فكأننا كسبنا بهذا التحديد ضعف مساحة الصحراء الغربية، وكسبنا فوقها من الساحل ما يمتد غرباً إلى خليج السلوم وما يتخلله من موانئ.[1]

انتقلت اللجنة في حديثها إلى الاعتراض الذي أثير ضد الاتفاق القائم على تخلى الدولة عن جزء من أملاكها، فبعد التحقيق ظهر أن الحكومة المصرية لم تضع يدها يوماً من الأيام على تلك الواحة طوال فترة حكم محمد على، ولم يكن لمصر فيها حاكم عسكري أو مدني ولا مندوب للفتوي أو القضاء ولا محصل للضرائب ولا أي شخص يمثل سلطة حكومية أياً كان نوعها، بخلاف الواحات الأخرى التي تقع غرب خط الحدود الواردة في الخريطة المرافقة لفرمان تولية محمد على، وأهمها سيوة، التي تبعد عن ذلك الخط بمقدار 270 كيلومتراً، فقد كان لسلطان الحكومة فيها تمثيل ظاهر، من

---

[1] مجلس النواب، الهيئة النيابية الخامسة، الانعقاد العادي الثاني، المجلد الثالث، تقرير لجنة الخارجية، الجلسة السابعة والخمسين، المصدر السابق، ص 1041.

وجود حكومة مدنية وجباه للضرائب، واتصال تام بالمحاكم القضائية في مصر منذ زمن بعيد، وكان هذا هو رأي اللجنة، ولم يكن رأي كل أعضاء البرلمان المصري، فقد وضحت الموقف من وجهة نظرها.[1]

أما من الوجهتين الحربية والسياسية لواحة جغبوب، فقد تحرت اللجنة ما كسبته إيطاليا من الوجهتين بامتلاك واحة جغبوب، إذ تبين أن واحة جغبوب لا تشتمل إلا على زاوية مُلحق بها مقام لجد السنوسيين وتكية، وأن أراضيها الزراعية التي يستغلها السكان لا تزيد عن فدانين ونصف مزروعة وخمسة أفدنة يمكن زراعتها لو وجد الماء التي ثبت عدم توفره من زمن بعيد، ومن ناحية الموقع فهو لا يختلف عن أية بقعة في بقاع الصحراء التي حولها، وتدل طبيعتها على أنها غير صالحة لأنها حجرية رملية، وأما السكان فهم لا يزيدون عن المائتين والخمسين، ويعتمد الجميع في حياتهم على النذور التي ترد إليهم، ومن ناحية مركزها الحربي كقاعدة للدفاع عن الحدود الغربية، فقد ثبت من أقوال الفنيين العسكريين المصريين أنها غير صالحة لذلك، لقلة الماء فيها ولانكشاف موقعها لكل مهاجم، وأن مكان الدفاع الحقيقي

---

[1] مجلس النواب، المصدر السابق، ص 1041.

هو مضيق وليم وهو إلى الشرق من جغبوب بمسافة 60 كيلومتر والذي يصلح لصد الغارات بأقل عدد من الجنود، ومن ناحية الوجهة السياسية فهي مركز لمن تكون في يده إذ يستطيع أن يجمع حوله السنوسيين لأن فيه مقام جدهم الأكبر[1]، وليس لنا حظ في هذه الدعاية إذا ما كانت جغبوب تحت يدنا، إذ أن أهمية ذلك لمصر لا تكاد تذكر، لا من الوجهة السياسية ولا القومية، وبهذا تكون اللجنة قد انتهت من البحث في شأن واحة جغبوب، ويمكن القول أننا خسرنا هذه الواحة لأنها لم تعتبر قط ملكاً لنا، ولكن بلباقة المفاوض المصري وصلنا لاستزادة في منطقة السلوم شمالاً، وأمنّاها من الغارات المفاجئة، وضمنا لمصر مرفأً في خليج السلوم، فدخلت الهضبة العالية التي تشرف من الجهة الغربية على السلوم وخليج السلوم، وبما هو قائم عليها من قلعة تسمى أم مساعد فصارت هذه بالاتفاق قلعة دفاع عنها، فأصبحت السلوم ومنطقتها بعيدة عن الغارات المفاجئة، وكذلك كسبنا لمصر بئر الرملة الواقعة شمال خليج السلوم إلى الغرب في مرسى الرملة، فأعطي لمصر بالاتفاق ممر عرضه 800 متر يوصل إلى هذه البئر، فبهذا الاتفاق

---

[1] مجلس النواب، المصدر السابق ص 1041، 1042.

لم يخرج شبر من أملاك الدولة إلى أجنبي بل بالعكس كسبنا مساحات واسعة من الصحراء تشمل موانئ السلوم وسيدى برانى وسواهما وهذا ما قد وصلت إليه اللجنة.[1]

أ- مداولات النواب حول واحة جغبوب بمجلس النواب :

وهيب دوس هو مقرر لجنة الخارجية وهو من قدم للاتفاق، على أي حال فقد بدأت مداولات النواب حول واحة جغبوب[2]، وبدء الحديث النائب مصطفي محمود الشوربجي حيث استفسر عن نص المادة 46 من الدستور حيث إنها تبين نوعين من المعاهدات، نوعها الأول يبلغ به البرلمان فقط والنوع الثاني يجب لإبرامه تصديق البرلمان عليه، وتساءل النائب أن هذا الاتفاق هل ينطبق عليه نص الفقرة الثانية من المادة 46 من الدستور، وأجابه المقرر بإن صدر المادة 46 من الدستور متعلق بقيادة الجيش وإبرام المعاهدات بصفة عامة، وأن هذا النوع من المعاهدات على إطلاقه خاضع لتبليغه للبرلمان، ومعني ذلك أن السلطة التنفيذية هي التي تبرمه وتبلغه البرلمان تحت مسئوليتها وللبرلمان إبداء الرأي فيها، وفيما يخص الفقرة

---

[1] مجلس النواب، المصدر السابق ص 1042.

[2] محمد رفعت عبدالعزيز السيد، المرجع السابق، ص150.

الثانية فهي لا تشير إلى المعاهدات التي جاء ذكرها بصدر المادة الثانية ولكن خاصة بأنواع أخرى من المعاهدات، وتحدث النائب مصطفي محمود الشوربجي(*) بأن هذا التعديل إن كان بالتنازل فلا تنطبق عليه نص الفقرة الثانية من المادة46 التي جاء بها " وجميع المعاهدات التي يترتب عليها تعديل في أراضي الدولة أو نقص في حقوق سيادتها أو تحميل خزانتها شيئاً من النفقات أو مساس بحقوق المصريين العامة أو الخاصة لا تكون نافذة إلا اذا وافق عليها البرلمان "، وفيما يخص الحالات التي تكسب البلاد حقاً لم يتناولها حكم المادة، فتحدث المقرر بأن الفقرة الثانية من المادة 46 من الدستور تتناول جميع المعاهدات التي لا تكون نافذة المفعول إلا إذا وافق عليها البرلمان، والنائب مصطفي محمود الشوربجي يريد أن يقصرها على المعاهدات التي من شأنها أن تكسب البلاد حقاً فلم يتناولها حكم هذه المادة، وقد قال النائب مصطفي محمود الشوربجي بأن هذه المسألة دستورية حيث إن النص الخاص بتعديل أراضي الدولة جاء سلبياً والحالة الوحيدة التي نص

(*)مصطفي محمود الشوربجي أفندي، محامي وينتمي إلى الحزب الوطني، وقد ترشح عن دائرة محلة مرحوم بمديرية الغربية، وقد نجح بالتزكية. عبدالواحد النبوي، المعارضة في البرلمان المصري 1924-1936، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2008، ص166.

عليها الدستور هي متعلقة بقبول الملك تولي أمور دولة أخرى مع ملك مصر، وقال رئيس مجلس الوزراء إسماعيل صدقي باشا بأن هذا النص وارد بالمادة 47 من الدستور، وأضاف أنه ليس كل تعديل بالزيادة يعتبر مكسباً للدولة، فهناك مناطق عند تولي أمورها يترتب عليها التزامات وشئون دفاع حربي ما يجعل الدولة تزهد في هذه المنطقة.[1]

ثم تحدث النائب مصطفي محمود الشوربجي عن اللجنة التي شكلت لبحث مسألة واحة جغبوب وأنه كان من الأجدر أن توضع محاضر اللجنة تحت نظر المجلس للاطلاع عليها، فرد النائب محمد حسن بأن المحاضر مودعة بسكرتارية المجلس لمن يريد الاطلاع عليها من النواب، ثم طلب النائب مصطفي محمود الشوربجي كل أعمال اللجان، فتحدث المقرر عن الفرق بين أعمال لجان الهيئة التنفيذية وبين أعمال اللجان البرلمانية، فلجان البرلمان التي تولت فحص المسألة قبل ذلك تجنبت أن تواجه المركز فلم يكن في محاضرها ما يغني فتيلاً، فجميع اللجان من 1926 إلى 1930 لم تعمل عملاً منتجاً يمكن أن يقدم للمجلس، ولكن كانت كل أعمالها هروباً من

---

[1] مجلس النواب، الهيئة النيابية الخامسة، الانعقاد العادي الثاني، المجلد الثالث، المصدر السابق، ص 1042، 1043.

المسئولية، وتكلم رئيس مجلس الوزراء إسماعيل صدقي باشا بسؤال إلى النائب مصطفي محمود الشوربجي عن قصده على أي لجنة، فرد النائب بقصده لجنة الحدود الغربية، فذكر رئيس مجلس الوزراء أنه تشرف برئاستها وأن أوراقها مودعة في سكرتارية المجلس.[1]

على أي حال فقد بدء المناقشة في مسألة واحة جغبوب النائب عبدالحميد سعيد[*] وتحدث عن هذه المسألة بأنها تتعلق بكيان الدولة وكرامة الأمة وعزتها القومية وكذلك يتعلق الأمر بدستورها، وأن الأمة كلها تنتظر قرار المجلس، فتلك الاتفاقية أبرمت في وقت لم يكن فيه البرلمان قائماً، وما كان يصح للحكومة أن تتعرض لمثل هذا الموضوع، بل إنها لم تقف عند هذا الأمر بل قامت بإبرام المعاهدة، بل تعدت ذلك إلى تنفيذها في مخالفة صريحة للدستور، فواحة جغبوب متممة لحدود مصر وحدها يبدأ من رأس الملح شمالاً إلى غرب جغبوب جنوباً، وقد قرر الجغرافيون أنها داخلة ضمن أراضي مصر، فالمساحة بين سيوة و جغبوب تكون مجموعة جغرافية

---

[1] مجلس النواب، المصدر السابق، ص 1043.

[*] عبدالحميد سعيد أفندي، من الأعيان وينتمي إلى الحزب الوطني، وقد ترشح عن دائرة مسير بمديرية الغربية، وقد نجح بأغلبية مطلقة.عبدالواحد النبوي، المرجع السابق، ص166.

واحدة، ويدل علي هذا الأمر الآثار والآبار الموجودة هناك والتي تمتد من سيوة إلى واحة جغبوب، وأثبت الجغرافيون أن مجموعة سيوة و جغبوب منفصلة عن مجموعة جالو والكفرة هذا من الوجهة الجغرافية، أما من الوجهة السكانية فثبت أن القبائل النازلة على هذه الحدود من رأس الملح إلى غرب جغبوب هي قبائل مصرية وأهمها قبيلة أولاد على، وهي قبائل تختلف اختلافاً تاماً في أهلها ونسبها عن قبائل طرابلس[1]، ومن الوجهة التاريخية فواحة جغبوب لم تنفصل عن مصر منذ عهد محمد على ولم تخضع يوماً لسلطة الدولة العثمانية أو لسلطة الوالي الذي كانت تعينه الدولة العثمانية على طرابلس، أما الخريطة الكاريكاتورية التي رمونا بها فهي لا تبرر هذا الاعتداء ولا تكسب إيطاليا أي حق، ولا ندري ما السبب الذي جعل الحكومة تستحضر هذه الخريطة من الأستانة، ولم تكن في مصلحة مصر فهي تجعل حد مصر من الجنوب مدينة أسوان ولم نسمع من قبل أن أسوان كانت يوماً من الأيام حداً بين مديرية أسوان وبين إقليم السودان، وهذه الخريطة تخرج من أرض مصر ما يقرب من 368800 كيلومتر أي 89 مليون فدان تقريباً،

---

[1] مجلس النواب، المصدر السابق، ص ص 1043-1044.

وكذلك تخرج الخريطة من حدود مصر سيوة والبحرية والفرافرة كما تخرج الشاطئ بما فيه من موانئ.[1]

وقد هاجم النائب هذه الخريطة، فالحدود الواردة فيها وهمية لأن الواقع يكذبها ولو كان من الممكن الاحتجاج بها لما تأخرت الدولة العثمانية مطلقاً عن تقديمها كمستند لها، فحدود مصر على أيام حروب محمد على امتدت وبلغت مداها الأكبر، فقد أعطي عباس باشا الأول واحة جغبوب للسيد السنوسي ليسكن بها خلال مقابلته له في أثناء زيارته للحج، وفي عهد الخديوي إسماعيل أرسل المهندسين لحفر الآبار وبناء ضريح السيد محمد بن على السنوسي وبنيت الطواحين الهوائية، ووثائقها موجودة بالدفتر خانة المصرية، وقد انتشرت تعاليم السيد السنوسي حتى البحر الأبيض المتوسط شمالاً والمحيط الأطلنطي غرباً وإلى ما تحت خط الاستواء، فإيطاليا لا يمكنها أن تستخلص من معاهدة أوشي أن جغبوب تابعة لطرابلس، لأنه لم يذكر فيها جغبوب، هذا بخلاف اعتراف إيطاليا رسمياً بأن جغبوب مصرية

---

[1] مجلس النواب، المصدر السابق، ص 1044.

في اتفاقية تالبوت، والتي أبرمت في 1917، والتي تنص المادة الثالثة منها على أن جغبوب ضمن الأراضي المصرية وتعهد إدارتها إلى السنوسي.[1]

ثم تحدث النائب أن جريدة التايمس تحدثت عن أن السنيور تيتوني صرح بأن اتفاق ملنر شالويا منح إيطاليا منطقة من الأراضي تقع غرب صحراء ليبيا وتشمل واحة جغبوب وأن دخول جغبوب في هذه المنطقة يسهل على إيطاليا مواصلة سياستها بنجاح كبير مع السنوسي، وهذا إقرار آخر بأن واحة جغبوب مصرية وليست تابعة لطرابلس، فكل ما فعلته إنجلترا يمس السيادة المصرية ومخالفاً للقانون، ولو سلمنا بأنها قانونية فإنجلترا لا تملك أن تتنازل عن أرض مصر فليس هناك قانون دولي يتيح للدولة الحامية التنازل عن شيء من أراضي الدولة المحمية إلا بإقرارها ورضاها، وبعد عام 1922 أبلغت إنجلترا مصر رسمياً أنها تنحت عن مسألة الحدود وتركتها لمصر تتصرف فيها كيف تشاء، ثم انتقل النائب إلى الحديث عن أهمية واحة جغبوب وموقعها، فهي تبعد عن شاطئ البحر 140 كيلومتر وتبعد عن واحة جالو نحو 250 كيلومتراً، فهي مفتاح الحدود الغربية لمصر، ومركز سياسي

---

[1] مجلس النواب، المصدر السابق، ص 1043- 1045.

وحربي هام فهي تتصل بسيوة فالجيش المغير على مصر لا يمكنه الوصول إليها إلا عن طريق واحة جغبوب، فالممر الذي يصل جغبوب بمصر يسمي المناسيب فإذا ما تركتها مصر لدولة أجنبية فتحت أبواب مصر أمام المغير لأنه إذا ما اجتاز جغبوب عبر بسرعة إلى سيوة ومنها إلى باقي واحات مصر، فمن هنا يتضح أن جغبوب مركز حربي، وإذا ما سلمنا فيه وجب بناء حصون وقلاع على طول الحدود الغربية لمصر، هذا بالإضافة إلى ما سينتج عنه من أثر في نفوس الطرابلسيين، بل وفي العالم الإسلامي كله لأنهم يعتبرون أن مصر هي قلب الإسلام.[1]

ثم تساءل النائب عما قدمته إيطاليا لنا في مقابل واحة جغبوب، فقد قدمت بئراً مالحة وجعلت ماءها بيننا وبينهم بالقسمة، وقد أوضح النائب أن هذا البئر يبعد عن الحدود المصرية بعشرة كيلومترات باتساع 800 متر وهي تحت رحمة مدافعهم البرية والبحرية ويقوم بحراستها الطليان، وقد سمعنا أن إيطاليا تنكل بالعربان والرعاة الذين يطلبون الماء من البئر، وكذلك أعطونا عشرة كيلومترات تمتد إلى الشمال، وادعوا أنها من أملاكهم مع أن

---

[1] مجلس النواب، المصدر نفسه، ص 1045- 1046.

حدودنا تتصل برأس الملح وتقطن بها قبائل مصرية أهمها أولاد على، هذا ما تبرعت به إيطاليا لمصر وهو في الحقيقة من أملاك مصر، وتقول اللجنة إن الواحة ليست مهمة من الوجهة السياسية والحربية وبأننا قد حققنا فوزاً، إذاً فلما تهتم بها إيطاليا كل هذا الاهتمام وتصر عليها وتتمسك بها ولما كل هذه المناقشات السياسية والمفاوضات، ففي الحقيقة المستفيد من الأمر هي بريطانيا فبتنازلنا عن جغبوب تكون قد حققت أمرين أولاً : تسوّي حسابها مع إيطاليا وتنفذ مشروعاتها الحربية والسياسية على حساب مصر، وثانياً : فقد كانت تنوي إنشاء مطار ومحطة للتلغراف اللاسلكي في السلوم وتجعل من خليج السلوم مأوي لأسطولها البحري وبذلك يتم تطويقنا من البر والبحر.[1]

ثم تحدث بعد ذلك النائب إبراهيم زكي[2]، واستهل كلامه عن إشارة اللجنة البرلمانية إلى فرمان تولية محمد على باشا والذي ألحق به خريطة تبين حدود مصر، فأوضح النائب أن محمد على باشا لم يتقيد بالحدود التي حددتها له الدولة العثمانية وإنما قام بفتوحاته حتى امتدت حدود مصر، ولكن وقف الاستعمار في وجه ابنه إبراهيم باشا الذي أبهر العالم بفتوحاته، وقد

---

[1] مجلس النواب، المصدر السابق، ص 1046، 1047.

[2] سامي حكيم، المرجع السابق، ص87.

ترك محمد على مصر في رخاء وهناء حتى نشبت الحرب الطرابلسية الإيطالية سنة 1911 وقد كانت الدولة المحتلة رقيبة على حدود مصر فاستولت على السلوم، وبعد انتهاء الحرب العالمية الأولى جاء وقت توزيع الغنائم ووقف كل ينشد نصيبه فقام الجشع البريطاني بمنح بعض أملاك مصر لإيطاليا، وتفاوضت معها للتخلي لها عن واحة جغبوب ولكن تصريح 28 فبراير 1922 وقف هذه المفاوضة، و تساءل النائب إبراهيم زكي متعجباً أن اللجنة قد ذكرت في تقريرها أن واحة جغبوب لم تكن من ممتلكات مصر، فإذا صح ذلك فعلام نفاوض إيطاليا، وهل يصح أن نفاوضها على شيء ليس في يدنا، فاللجنة تقول بإن مصر لا تملك الواحة ولم تكن في يوم من الأيام داخل الحدود المصرية[1]، وعلى ذلك فإنه تورع كبير من إيطاليا ألا تأخذ حقها فيما يحدّه الخط الأحمر وأن تترك لنا سيدى برانى والسلوم وغيرها، على أي حال فواحة جغبوب هي قلب الصحاري الغربية ومن ملك القلب يملك الجسم، وقد اشترطت إيطاليا في الاتفاق على ألا يعتمد الاتفاق إلا بعد التصديق عليه من برلمان كل من الدولتين، وقد أبرم الاتفاق في وقت توزيع

---

[1] مجلس النواب، الهيئة النيابية الخامسة، الانعقاد العادي الثاني، المجلد الثالث، المصدر السابق، ص ص 1047، 1048.

الغنائم سنة 1925 فلماذا لم يعرض في سنة 1926 أو 1927 أو 1928 أو 1930 على البرلمان مع أنه كان قائماً في تلك السنوات، وقد أجاب المقرر على سؤال النائب بأنها عرضت على المجلس ولكنه تهرب من البت فيها، وقد ناشد النائب إبراهيم زكي النواب الا يقروّا هذا الاتفاق حتى لا يقال للأحفاد في المستقبل أن أجدادكم سلموا واحة جغبوب لإيطاليا.[1]

وهنا يمكن القول إن حقيقة الأمر هي أن هذه الاتفاقية عُرضت على البرلمانات المتعاقبة من 1926 حتى 1930، ولكن الأعضاء ظلوا سبع سنين يرفضون الموافقة على تسليم واحة جغبوب، بيد أنهم لم يعلنوا هذا الرفض صراحة، نظراً لظروف الاحتلال، واكتفوا بأن يتركوا أمر هذا الاتفاق نائماً في لجنة الخارجية.

ثم تحدث النائب عبدالعزيز الصوفاني[*] عن أنه كان ينتظر أن يأتي التقرير شاملاً لكل الوقائع الخاصة بالمسألة، مفصلاً لتاريخها تفصيلاً دقيقاً،

---

[1] مجلس النواب، الهيئة النيابية الخامسة، الانعقاد العادي الثاني، المجلد الثالث، المصدر السابق، ص 1048.

[*]عبدالعزيز الصوفاني أفندي، من الأعيان وينتمي إلى الحزب الوطني، وقد ترشح عن دائرة كوم حماده بمديرية البحيرة، وقد نجح بالتزكية، على أي حال فإن فوز أعضاء الحزب الوطني بالتزكية أو بالأغلبية المطلقة فهذا يدل على حرص الحزب الحاكم على

لكن التقرير جاء عكس ذلك وخلى من التفصيل، وشرح النائب كيف أن التقرير أراد أن يفهمنا أننا قد كسبنا كثيراً بهذا الاتفاق ولم نخسر أي شيء وأننا كسبنا ذلك بلباقة المفاوض المصري، وكأن الأستاذ وهيب دوس يستعملها للتأثير علينا، وأشار النائب إلى أنه يتفق مع قاله النائب عبدالحميد سعيد، هذا بالإضافة إلى أنه قد قرأ مقال لجريدة البلاغ في عام 1922، جاء فيه أن واحة جغبوب ذات أهمية كبيرة ويجب ألا نفرط فيها، وقد أوضح النائب رأى إسماعيل باشا وقت أن كان رئيساً للجنة المفاوضات في تقريره الذي قدمه للحكومة والذي جاء فيه وثبت أن للواحة أهمية حربية كبري، وقد قال النائب أنه يستند إلى هذا التقرير ويطالب اليوم إسماعيل صدقي باشا وهو يملك الأمر أن يتمسك برأيه الذي أبداه سنة 1925، وذكر النائب أنه اطلع على آراء بعض كبار الضباط البارزين وقد أثبتوا أن لجغبوب أهمية خاصة بالنسبة لمصر وأنها تتبع مصر، كما أن أول وزارة دستورية وزارة سنة 1924 كانت ترى أن جغبوب من الأملاك المصرية وأنه لا يجوز التصرف

إتاحة الفرصة لبعض أعضاء الحزب الوطني لدخول المجلس وإعطائهم الفرصة للحديث والنقد، ليثبت النظام الحاكم شرعية برلمانية لحكمه.عبدالواحد النبوي، المرجع السابق، ص166، 167 .

فيها بأي حال من الأحوال، وعندما عرضت الاتفاقية على حكومة سنة 1924 بحث مجلس الوزراء إذا ما كانت جغبوب داخلة ضمن الحدود المصرية أم لا، وعندما تبين أنها داخل الحدود المصرية أصدر المجلس قراراً صريحاً بهذا الأمر، وقد أوضح النائب عبدالعزيز الصوفاني أن تصرف الحكومات السابقة حين أهملت النظر في الاتفاقية ولم تعرضها على البرلمان المصري، ولم تفعل ذلك تهرباً ولكن تفادياً من التنازل عن جزء من أملاك الدولة.[1]

وتلي النائب قرار مجلس الوزراء الصادر في سنة 1924 في هذا الشأن والذي جاء فيه أن وزير المالية عرض على المجلس بعض العرائض القديمة المحفوظة في مصلحة المساحة، ويتضح من خريطة فرنسية أن واحة جغبوب داخلة ضمن الحدود المصرية ويرجع تاريخ هذه الخريطة إلى عام 1886، وكان من ضمن تلك الخرائط أيضاً خريطة إنجليزية وهي مأخوذة من أطلس جوشن المؤرخ سنة 1866 والمحفوظ بدار الكتب المصرية ومنها يتضح أن واحة جغبوب داخلة ضمن الحدود المصرية، ونفذ القرار بعدم

---

[1] مجلس النواب، الهيئة النيابية الخامسة، الانعقاد العادي الثاني، المجلد الثالث، المصدر السابق، ص 1048، 1049.

التصديق عليه ولا يعاب على أي حكومة من الحكومات المصرية أنها تحاشت التصديق على الاتفاق، فالاتفاق لا يصبح نافذاً بصفة شرعية إلا إذا صدق عليه البرلمان، وهذا ما تسعي إليه إيطاليا، فعلى الرغم من أن إيطاليا وضعت يدها على واحة جغبوب ولكنها تريد أن يكون الاتفاق شرعياً بالتصديق عليه، ومجلس الوزراء المصري لم يعدل عن قراره وإنما رأي أن جغبوب داخلة في حدود مصر فلذلك لم يعرض الاتفاقية علي البرلمان، فإذا رجعنا إلي صلب الاتفاق وجدناه رؤوس مسائل يحال تفسيرها جميعاً علي لجان مختلطة، فإذا لم يكن لدي المفاوض دقة وحرص تتناسب مع ما للمفاوض الآخر منها كان تفسير المواد مصدر خطر شديد[1]، فعند تفسير بعض مواد اتفاق 9 نوفمبر 1926 وقد جاء في البند الرابع من قرارات هذه اللجنة ما يأتي " ولإيطاليا حق المرور حول الجزء الواقع داخل الحدود المصرية من بحيرة العراشية بشرط ألا تبتعد عن شاطئ البحيرة بأكثر من كيلومتر واحد سواء كان ذلك للأغراض المدنية أو العسكرية"، فالغرض الحقيقي من الاتفاق يظهر تدريجياً عند التنفيذ وتقام المشاكل عند تفسير

---

[1] مجلس النواب، الهيئة النيابية الخامسة، الانعقاد العادي الثاني، المجلد الثالث، المصدر السابق، ص 1049، 1050.

النصوص، وها هي اللجنة قد أعطت لإيطاليا حقاً جديداً هو دخول الحدود المصرية لمدي كيلومتر لأغراض مدنية أو عسكرية.[1]

وأشار النائب أنه بالرجوع إلى تفسير الاستقلال في ذاته نعرف حينها أن هذا العمل يتنافى مع أي استقلال، ولا يتفق مع حرية البلاد واستقلالها، وقد استمد النائب كلامه من القانون الدولي فلقد وضع علي ماهر باشا وزير الحقانية تفسيراً في كتابه للاستقلال، فهو يقرر أن استقلال الدول يتنافى مع خضوع بعض أراضيها لسيادة دولة أخرى، ومن هنا فالاستعمار المدني أو العسكري داخل حدود مصر يتنافى مع استقلال مصر، فاللجنة تبرر موقفها بعدم التمسك بواحة جغبوب والموافقة علي تركها بأنها لا زرع فيها وليس لها شأن من الوجهة السياسية أو العسكرية أو المدنية وكل ما أثبتته اللجنة من أهمية للواحة هو ضريح السيد السنوسي الموجود بها، فحتى مع التسليم بهذا الرأي من جانب اللجنة، فلا ينبغي النظر في هذا الاتفاق دون الحرص على تأمين حدودنا وهذا لن يتحقق إلا إذا كانت هذه البلاد ضمن حدودنا، وطالب النائب بتذكر الخطر الإيطالي بتحقيق حلم الإمبراطورية الرومانية وتجديد

---

[1] مجلس النواب، الهيئة النيابية الخامسة، الانعقاد العادي الثاني، المجلد الثالث، المصدر السابق، ص 1050.

عهدها الماضي قبل إبرام أي اتفاق معها، فإذا ما لانت إيطاليا لنا اليوم فلن ترحمنا إذا ما بدا لها صالح في قابل الأيام، وإنجلترا لم تعمل أي عمل يدل على أنها تقدر الموقف تقديراً جدياً، فقد تركت جغبوب لإيطاليا واحتفظت في الظاهر لنا بالسلوم[1]، وإنجلترا هي الدولة البحرية القوية وتعمل دائماً على الاحتفاظ بكل ما يمكنها من الرقابة الفعلية على البحار، وهي تعلم أن إيطاليا تعجز عن حكم جغبوب بل طرابلس كلها بقوتها البرية دون وجود قوة بحرية تعضدها، فهي تنأي عن جغبوب وتحتفظ بالسلوم، لإرضاء إيطاليا أولاً، ويكون لنا جاراً قوياً نهابه إذا ما غضب ونخشاه إذا ما هدد، ولا يسعنا حينها إلا التوسل إلى إنجلترا لتصد غارة الجارة ونكون دائماً في أحضانها لتحمينا، وقد دعي النائب بقية الأعضاء إلى التريث وتدقيق النظر في هذا الاتفاق لدرأ أخطارٍ كثيرة عن الوطن في المستقبل.[2]

ثم تحدث مقرر اللجنة عن قبوله لكلام النائب عبدالحميد سعيد بأن تقرير اللجنة إجمالاً كان ينبغي أن يكون مجال تفصيل، وهنا يدلي المقرر

---

[1] مجلس النواب، الهيئة النيابية الخامسة، الانعقاد العادي الثاني، المجلد الثالث، المصدر السابق، ص 1050، 1051.

[2] مجلس النواب، الهيئة النيابية الخامسة، الانعقاد العادي الثاني، المجلد الثالث، المصدر السابق، ص 1051.

بمزيد من البيان في المسألة، فتحدث عن تولية ساكن الجنان محمد على حكم مصر وبدأ فتوحاته مولياً شطره تجاه إسطنبول لا في مصر كما ذهب النائب إبراهيم زكي، وأبرمت معاهدة لندن 1841 والتي أرادت بها الدول الكبرى الوقوف في وجه إبراهيم الفاتح وأن تصده عن اقتحام الدولة العثمانية، وحينها تحددت حدود مصر، فبمقتضي معاهدة 1841 أصبحت لمصر شخصية مختلفة عن شخصية الولايات العثمانية الأخرى، فكسب محمد على لنفسه حق الولاية بالتوارث تحت سيادة الدولة العثمانية بينما بقية الولايات يعين عليها والٍ من قبل الدولة العثمانية، فكان حتماً تعيين الحدود بين أملاك الدولة العثمانية في الجهة الشرقية من أراضي مصر ووضعت لهذا الغرض تلك الخريطة، ومناسبة طلب الخريطة تلك المفاوضات التي قام بها حينها إسماعيل صدقي باشا وحيناً آخر عبدالرحمن رضا باشا، وتجدون ضمن المستندات ذلك الخطاب الذي أرسل معه وزيرنا المفوض في الدولة العثمانية إلى حكومته في مصر هذه الخريطة بعد العثور عليها في محفوظات الباب العالي، وقد بذل سفيرنا مساعيه وجهده الجهيد لإحضارها ولا يتصور عقل أن الحكومة المصرية ممثلة في أي وزارة كانت، تسعي في هذه المفاوضة

لاستحضار تلك الخريطة لتخذل نفسها وتضعف موقفها، والذي يعقل أنها تسعى إلى ما يؤيد موقفها في المفاوضات بأن تكون الخريطة مشتملة على أبعد من هذا الحد الذي وصلنا إليه، ولم يصل خطاب سفيرنا المفوض المنبئ بالعثور عليها إلا في 14 ديسمبر 1925 وكانت إيطاليا تتعجل تعيين الحدود فأمضى الاتفاق في 6 ديسمبر 1925، أي قبل أن يصل خطاب سفيرنا إلى حكومته بالعثور على الخريطة بأسبوع واحد.[1]

والعجيب أن يثير رجال المعارضة الشكوك حول تلك الخريطة، فظروف إحضارها تنطق صراحة بأن السعى كان جاداً وراء إثبات حق مصر، ولكن وقع الاتفاق قبل ظهورها، ولو أنها ظهرت قبل توقيع الاتفاق لكان من المحتمل كثيراً أن تكون الشقة الكبيرة بين الخط الأحمر والحد المبين في المشروع المعروض عليكم محلاً للنزاع من جانب الحكومة الإيطالية، فالمفاوض المصري كان يستهدف مدي الخطر فيما لو ظهرت هذه الخريطة قبل توقيع الاتفاق، فبسبب قلة حيلة الدولة العثمانية في صد الغارة الإيطالية على طرابلس فقد تصالحت على التنازل عن طرابلس

---

[1] مجلس النواب، الهيئة النيابية الخامسة، الانعقاد العادي الثاني، المجلد الثالث، المصدر السابق، ص 1051، 1052.

لإيطاليا، والطريقة القانونية التي أمكنها اتخاذها هو إعلان استقلال طرابلس وتخليها عن سيادتها عليها، وتنازلت لسكان طرابلس عن سيادتها عن بلادهم، وبناء على ذلك رتبت إيطاليا بحق الفتح حق ملكيتها لطرابلس، وبدأت إيطاليا تبحث عن حدود طرابلس، وكانت مصر تحت الاحتلال البريطاني[1]، وقد توقعت حدوث إشكالات في المستقبل، فاحتلت لأول مرة في تاريخ الحكومة المصرية الحديثة خليج السلوم سنة 1911، فالحكومة قبل سنة 1911 لم تكن ممثلة في غرب مرسى مطروح على شاطئ البحر الأبيض المتوسط لا بقوة مدنية ولا عسكرية، وتنبهت لاحتمال حدوث نزاع في المستقبل، فادعت لنفسها قبل ظهور الخريطة، أن حدودها ممتدة إلى السلوم، التي لم تضع يدها عليها في العهد الحديث قبل سنة 1911.[2]

فرد النائب عبدالحميد سعيد بأن الثابت أن الجنود المصرية وصلت إلى تلك الجهات وأقامت بها في عهد محمد على وإسماعيل باشا، وهنا رد المقرر بأنه صحيح وصلت جنود مصر إليها إبان حكم محمد على وإسماعيل لذلك قيدت قولي بأن قلت في العهد الحديث، فقد عادت جنودنا منها بعد أن

---

[1] مجلس النواب: المصدر نفسه، ص 1053.

[2] مجلس النواب: المصدر نفسه، ص ص 1053-1054.

وصلت إليها في عهد محمد على وإسماعيل، وذلك لأن الحكومة العثمانية قد تمسكت في وقتها بأن الحدود الفاصلة بين طرابلس ومصر الخط الأحمر المبين على الخريطة، وقد أرجعتنا بحق ما على التابع للمتبوع إلى هذا الخط أو ما يقرب منه والتاريخ غامض في هذه الفترة، ثم قال رئيس مجلس الوزراء إسماعيل صدقي باشا أن هناك دليل مادي قاطع، هو أن الثكنة التي يقطنها الجيش المصري الآن في السلوم انتظاراً للثكنة الجديدة التي تبنى له، هي ثكنة عثمانية أقيمت منذ ثمانين سنة، ثم أكمل المقرر كلامه بأن العثمانيون عادوا ونازعونا هذا المكان ووضعوا يدهم عليه بالفعل، وهذا ما أشرنا إليه بالفعل في التقرير، وما قرره الآن كلام رئيس مجلس الوزراء، فتساءل النائب عبدالحميد سعيد ولماذا لم يصلوا إلى هذا الخط الأحمر، فرد المقرر بأنه سيجيئ الكلام على ذلك والآن نحن نتناقش في ملكية واحة جغبوب، فبعد تحديد سلطة محمد على باشا بمعاهدة لندن لم يمنعه ذلك، ولم يقنع هو ولا خلفاؤه بما وصلوا إليه، بل طمعوا في مد ملكهم إلى الجنوب والغرب والشرق بحيث لا يتعرضون لأملاك الدولة العثمانية، ولم يكن للدولة

العثمانية سلطان على الصحاري ولم يكن عندها علم عن الواحات، فلم تعتبر الدولة العثمانية أن ضم محمد على لواحة سيوة يعتبر اعتداء عليها.[1]

وقد أرغمت مصر على التخلي عما استولت عليه من أملاك الدولة العثمانية بسلطة المعاهدات التي أجبرت علي قبولها بينما كانت الجيوش المصرية تحت أسوار استانبول، وإني لأبارك ضياع هذه الخريطة التي كان ضياعها في سنة 1904 سبباً في اكتساب شبه جزيرة سيناء، وإن كانت واحة جغبوب ضرورية للمحافظة على حدود مصر الغربية، فماذا يكون العمل إن لم تكن في حدودنا ولم نقم بضمها ولم تتولى مصر عليها أي حق، وبالرجوع لتقرير اللجنة فإنها لا تختلف كثيراً عما يحيط بها من الصحاري المترامية، وهي لا تشرف على شيء ويصح أن تنشأ واحة مثلها على كل بئر من الآبار الموجودة على طول الطريق وكلها في حدودنا، وهناك بئر الشقة وبئر الشفرزن وبئر سيدى عمر ويمكن أن ننشئ في هذه الأماكن سلسلة قلاع للدفاع عن حدود مصر الغربية، وماهي قيمة واحة جغبوب الحربية إذا كانت ملكاً لنا إلا إذا كنا نريد إنشاء قوة حربية دائمة علي طول الحدود الغربية

---

[1] مجلس النواب، الهيئة النيابية الخامسة، الانعقاد العادي الثاني، المجلد الثالث، المصدر السابق، ص ص 1053، 1054.

الذي يبلغ 1300 كيلومتراً، فإذا لم يوافق البرلمان على إبرام هذه المعاهدة اتجهت مطامع إيطاليا إلينا فيقوم بيننا وبينها النزاع وتثار المشاكل، وتكون حينها الخريطة وثيقة رسمية، ولا تفيد معها صيحات الاعتراض، إذ أنها الوثيقة الرسمية التي تفصل بيننا وبين طرابلس، فجيوش محمد على وجدت ما يستحق الضم في سيوة، فلو كانت جغبوب على قدر من الأهمية ألم يكن سهلاً على هذه الجيوش أن تصل إليها وتضمها[1]، وهل يمكن أن يكون اختيار السنوسي لواحة جغبوب سكناً له في لقائه مع عباس باشا الأول أثناء تأديته لفريض الحج والمنح من قبل الوالي دليلاً على الملكية، واسباغ ولاة مصر نعمهم على السنوسيين وجدهم كانت من نوع الامتيازات التي كانت تعطي إلى أعراب مصر، فهذه الهبات حتى تكون العلاقات ودية بين الأعراب وبين مصر فيقوموا بالدفاع عنها مقابل ما يغدق عليهم من نعم. [2]

فهل يكون في هذا الاغداق معني الملكية، حتى يمكن أن نحتج به على الدولة العثمانية أو إيطاليا التي ورثت حقوق الدولة العثمانية، وقد تبين

---

[1] مجلس النواب، الهيئة النيابية الخامسة، الانعقاد العادي الثاني، المجلد الثالث، المصدر السابق، ص 1054، 1055.

[2] مجلس النواب، الهيئة النيابية الخامسة، الانعقاد العادي الثاني، المجلد الثالث، المصدر السابق، ص 1055.

الموقف للمجلس الموقر وأمامه أمرين إما الموافقة علي المعاهدة أو رفضها، فقال النائب إبراهيم زكي هل هذا الاتفاق هو الذي يوقفهم، فرد عليه النائب عبدالحميد سعيد بأنه لا يوقف مطامعهم بأي حال من الأحوال، فرد المقرر إن المعاهدة التي نرغب في إبرامها تضع حدوداً فاصلة بيننا وبين إيطاليا، فعدم إبرامها معناه ألا يبقي بيننا وبين إيطاليا حد فاصل، ومن الملاحظ هنا أن المقرر يعتبر إيطاليا هي من تجاور مصر في الحدود وليست ليبيا وهذا أمر غير صحيح، فرد عليه النائب عبدالحميد سعيد بأن حدنا معروف، فقال المقرر بأنني لا أقول بالتخلي عن شبر من الأراضي المصرية، وأختم كلمتي بالإشارة إلى لجان الخارجية السابقة التي طرح عليها هذا الاتفاق وكان من بين أعضاءها النائب عبدالحميد سعيد ولقد اجتمعت هذه اللجان وانحلت مراراً وقد تركت لنا ملفاً ضخماً، وهذه اللجان كانت تضم حمد الباسل باشا وعبدالقادر حمزة ومكرم والشمسي باشا وواصف غالي باشا، وقد انقضت سنتا 1926 و 1927 في عهد حكومة الائتلاف ولكن هذه اللجان لم تنته إلى نتيجة غير الاستنكار والاستنكار شيء والتنفيذ شيء آخر، وها نحن قد جئنا

إليكم لتضعوا حداً لهذا التردد، ولنا كل الأمل ألا يحجم مجلسنا الموقر عن تقرير الحق علي نفسه أو على سواه وأن يضع الأمور في نصابها.[1]

ثم تحدث رئيس مجلس الوزراء إسماعيل صدقي باشا، فقال إنني كنت رئيساً للجنة المفاوضات في تحديد الحدود بيننا وبين طرابلس الغرب، وقد ناديت بملكيتها، وطلبت من المندوبين الإيطاليين أن تكون هذه الواحة لنا، وطالبنا بملكية واحة جغبوب وأدلينا بما لدينا من أدلة، وقدمت إيطاليا ما عندها من أسانيد، وبعد الكثير من المناقشات تقدمت ببيان عما تم بين المفاوضين المصريين والايطاليين إلى صاحب الدولة أحمد زيور باشا، وقد ذكرت في هذا البيان ما استندت عليه من أدلة وطالبت بواحة جغبوب، وقد ذكرت أنه إذا كانت هناك ظروف ترجح كفة تأييد المعاهدة المقترحة، فإن على الحكومة المصرية أن تطالب بأقصى ما يمكنها المطالبة به حفظاً للمصالح المصرية، وقلنا بأن واحة جغبوب لنا بدليل وجود خرائط ترجع إلى العهود السابقة وقد رسمت بها واحة جغبوب داخل الحدود المصرية، وقلنا بأن الواحة لنا لأن مصر اهتمت بأمرها منذ عباس باشا الأول إلى وقت

---

[1] مجلس النواب، الهيئة النيابية الخامسة، الانعقاد العادي الثاني، المجلد الثالث، المصدر السابق، ص 1055، 1056.

قريب، وقد بنت بها ضريحاً وزاوية ومسجد وأجرت عليها الأرزاق، ولم نهمل شيئاً مما أدلت به المعارضة الليلة، بل وزدنا عليه من الأدلة وقد ذكرنا أن اللورد كتشنر طالب بواحة جغبوب عندما كان قنصلاً لإنجلترا في مصر، و أذكر ذلك الآن احقاقاً للحق ولو لم يذكره أعضاء الحزب الوطني في بيانهم الليلة، لكن إيطاليا أيضاً أدلت بكثير من الأدلة ومن المؤسف أن أكثر الأدلة نقلوها عنا، وبحثوا بحثاً مستفيضاً فقالوا إن كتب الجغرافيا الدراسية لا تذكر جغبوب علي الإطلاق[1]، وخرائط مصلحة المساحة المصرية لا يوجد فيها أُثر لجغبوب في الحدود المصرية، وقد عرضوا صورة تقرير لمصطفي ماهر باشا قدمه إلى وزارة الداخلية عندما كان وكيلاً لمديرية البحيرة، عقب عودته من مهمة قد أوفدته إليها الحكومة المصرية، وقد ذكر في تقريره أنه توجد بعد ثلاثة أيام من سيوة جهة تدعي جغبوب ولكنها خارج الحدود المصرية.[2]

---

[1] مجلس النواب، الهيئة النيابية الخامسة، الانعقاد العادي الثاني، المجلد الثالث، المصدر السابق، ص 1056، 1057.

[2] مجلس النواب، الهيئة النيابية الخامسة، الانعقاد العادي الثاني، المجلد الثالث، المصدر السابق، ص 1057.

وقد رد الإيطاليون علينا بخصوص علاقة عباس باشا الأول والي مصر بجغبوب وأنه قد أقطعها للسنوسي الأكبر، فقالوا إن التاريخ يخالف ذلك، لأنه يذكر أن الشيخ عليش قد أفتي بشعوذة السنوسي وبضرورة إبعاده عن البلاد، وعندما طلب منه الرحيل عن الديار المصرية اختار السكن في واحة جغبوب، وقالوا كيف يقيم طريد من مصر بجغبوب وتكون مصرية، وقد ذهب السنوسي بعد أن غضب عليه عباس باشا الأول إلي الأستانة وقدم لمتبوعه السلطان عبدالمجيد واجب الولاء والعبودية فكافأه السلطان بإصدار فرمانين يقضي أحدهما بإعفاء أهل جغبوب من الضريبة، فقالت إيطاليا كيف تكون جغبوب مصرية ويعفيها السلطان العثماني من الضرائب، بل وصل الأمر إلى أن السلطان عبدالمجيد أصدر فرماناً بتولية السنوسي أمر جغبوب، وقد كتبت إلى أحمد زيور باشا قائلاً إن جغبوب لنا، حتى اذا ما فاوض زيور باشا الايطاليين في المسألة طالبهم بأقصى ما يمكن المطالبة به، وقد ذكر الإيطاليون أدلة أخرى فقالوا تدعون ملكية هذا الإقليم مع ان العثمانيون يرسلون إليها المأمورين تلو المأمورين، وآخر تعيين كان سنة 1912 بينما الحرب الطرابلسية لم تضع بعد أوزارها، ورافق المأمور قائد عسكري برتبة

القائمقام يدعي نوري بك، بل إن إيطاليا قد زادت علي ذلك بأدلة جغرافية أخرى، حيث قالت إيطاليا قالوا إن طبيعة سيوة غير طبيعة واحة جغبوب، فسيوة في منحدر ينخفض انخفاضاً كثيراً عن سطح البحر المتوسط بينما واحة جغبوب مرتفعة وفي مستوى سلسلة الواحات الطرابلسية، وقد أدلي المفاوضون أيضاً بأدلة تاريخية وجنسية[1]، بل لم ينسوا أن يشيروا إلى رأس الكنائس، وكانوا علي علم بأن الدولة العثمانية كانت تمتلك كل الجزء الممتد شرقاً حتي رأس الكنائس من عهد محمد علي، ولكنها أهملته كما كانت تهمل كثيراً من أملاكها، وكل ذلك قد عرضناه على رئيس الحكومة آنذاك وقد سبق وأن تمسكنا بشقة طويلة على الساحل تبدأ من السلوم وتنتهي برأس الملح، وقد بينا لهم أن سكان هذه المنطقة جميعهم من قبيلة أولاد على الذين لهم في مصر نسباً وأولاد عمومة.[2]

ويجب علينا تحليل الموقف تحليلاً دقيقاً على اعتبار مصلحة مصر دون غيرها، ويحسن أن نقارن بين جغبوب وبين الشقة الجديدة التي كانت

---

[1] مجلس النواب، الهيئة النيابية الخامسة، الانعقاد العادي الثاني، المجلد الثالث، المصدر السابق، ص 1057، 1058.

[2] مجلس النواب، الهيئة النيابية الخامسة، الانعقاد العادي الثاني، المجلد الثالث، المصدر السابق، ص 1058.

تملكها إيطاليا وهي الآن من أملاك مصر، وربما ملكية جغبوب مشكوكاً فيها، ولكن السلوم لا شك مطلقاً أنها من أملاك الدولة العلية، وصحيحاً أن بعض ضباطنا وبعض رجال العسكرية المصرية قرروا أهمية جغبوب وأنها لازمة عسكرياً لمصر، ودللوا على ذلك بوقوعها علي طريق القوافل، وبالتالي تصلح أن تكون طريقاً للغارات العسكرية، على أنه علي الجانب الآخر قيل أن جغبوب ليست مفتاح مصر وإنما المفتاح هو مضيق وليم الواقع بين جبلين، وهو لا شك الممر الذي لابد لأي حملة عسكرية قادمة من طرابلس أن تمر به، ويقول الثقاة أن هذا المضيق يكفي لصد كل الغارات من جهة الغرب، ولو سلمنا بأهمية جغبوب العسكرية فلا ننسى قيمة ساحل السلوم، فقد ربحت مصر عشرة كيلومترات من الساحل غرب السلوم، وعندما وضعت الحكومة المصرية سنة 1911 يدها على السلوم كانت في منحدر يعلوه جبل شاهق في قمته ثكنة إيطالية، وفي هذه الحالة امتلاك السلوم غير مجدي طالما أن إيطاليا في المرتفع الذي يتحكم في السلوم، فالسلوم واقعة منتصف الخليج المعروف باسمها والذي يمتد عشرين كيلومتراً، والذي يقول عنه الخبراء أنه يسع أكبر أساطيل العالم، فالأولى

بالحماية ليست الصحاري بل طريق البحر المتوسط المزدهر بالسكان والمزارع، فالمسألة مسألة مفاضلة ومقارنة، ولم أقل بأن جغبوب لم تكن ملكاً لنا، ولكن أقول إذا ما دعت الحاجة للمفاضلة بين السلوم من جهة وواحة جغبوب من جهة أخرى فإني لا أتردد في تفضيل الأولى، لأن مضيق وليم كفيل بصيانة سيوة.[1]

بينما السلوم والشاطئ الممتد حتى الإسكندرية لا يكفل حمايتها إلا جبال السلوم، وهي التي يطلب منكم الموافقة على أن تمتلكها مصر لحمايتها، ويمكننا القول أن رئيس مجلس الوزراء إسماعيل صدقي باشا أمام أدلة المعارضة في مجلس النواب أقر بأهمية واحة جغبوب ولم يستطيع إنكار هذا الأمر، على أي حال فقد قدم اقتراحان لرئيس المجلس أحدهما من أربعة عشر عضواً والآخر من أحد عشر عضواً بطلب إقفال باب المناقشة، وقد وافق النواب على إقفال باب المناقشة، ثم عارض النائب مصطفي محمود الشوربجي إقفال باب المناقشة بعد كلام الحكومة، فأجرى رئيس المجلس التصويت بالموافقة على رأى اللجنة وكانت النتيجة موافقة عامة، وقد طلب

---

[1] مجلس النواب، الهيئة النيابية الخامسة، الانعقاد العادي الثاني، المجلد الثالث، المصدر السابق، ص 1058، 1059.

رئيس المجلس من المقرر أن يقوم بتلاوة مشروع القانون لأخذ الرأى عليه بالمناداة على الأسماء، وتلا المقرر مشروع القانون على الأعضاء، وقد أسفرت نتيجة أخذ الرأى على مشروع القانون عن الموافقة عليه بأغلبية 90 صوتاً ضد 4 أصوات وقد امتنع عضو واحد عن التصويت، والأعضاء الرافضون للموافقة على مشروع القانون هم النائب عبدالحميد سعيد وعبدالعزيز الصوفاني وشعبان الكاتب وإبراهيم زكي، والعضو الممتنع هو النائب مصطفي محمود الشوربجي، وقد ورد في محضر الجلسة الثامنة والخمسين أن النائب عبداللطيف حلمي غنام[*] قد ورد اسمه ضمن الموافقين على مشروع القانون بالموافقة على الاتفاق الإيطالي المصري الخاص بحدود مصر الغربية مع أنه قد أبدى رأيه برفض المشروع، وقد صحح ذلك ليصبح عدد المعارضين لمشروع القانون إلى 5 أعضاء وممتنع واحد.[1]

وقد رأينا في خلال هذه الجلسة التي ناقشت مشروع قانون بالاتفاق التناقض بين رأى اللجنة وبين رأى إسماعيل صدقي باشا في واحة جغبوب،

---

[*]عبداللطيف حلمي غنام بك، من الأعيان وهو مستقل وقد ترشح عن دائرة طلخا بمديرية الغربية، وقد نجح بأغلبية مطلقة.عبدالواحد النبوي، المرجع السابق، ص166.

[1] مجلس النواب، الهيئة النيابية الخامسة، الانعقاد العادي الثاني، المجلد الثالث، المصدر السابق، ص 1059، 1060.

فلم يستطيع صدقي باشا أمام قوة أدلة المعارضة أن ينكر ملكية واحة جغبوب لمصر، فقال "وأنا لا أقول بأن جغبوب لم تكن ملكاً لنا "، وقد أدار حواره حول الواحة على أساس أن ما تم هو مفاضلة بين واحة جغبوب والسلوم، وأن مكان الدفاع الحقيقي عن حدود مصر الغربية هو مضيق وليم، وجعل وجه المفاضلة بين جغبوب والسلوم، هو أن السلوم يوجد بها الزرع والسكان على العكس من واحة جغبوب، فعلى أي حال بعد أن قدم وهيب دوس مقرر لجنة الخارجية للاتفاق، وبعد المداولات التي دارت بين نواب البرلمان، وخلال جلسة واحدة أخذ الرأي على مشروع قانون بالاتفاق، وعلى كلٍ فهي نتيجة تعبر عن طبيعة تشكيل المجلس.[1]

2-واحة جغبوب في مجلس الشيوخ :

ثم انتقل مشروع الاتفاق إلى مجلس الشيوخ لإقراره، فأحيل إلى لجنة الخارجية، وقد اجتمعت اللجنة في يومي 15 و21 يونيه 1932 واطلعت على تقرير لجنة الخارجية بمجلس النواب، وما معه من خرائط وأوراق مرفقه، كما راجعت اللجنة ملف مجلس النواب الخاص بهذا الاتفاق لاشتماله

[1] مجلس النواب، الهيئة النيابية الخامسة، الانعقاد العادي الثاني، المجلد الثالث، المصدر السابق، ص 1060، 1061.

على أوراق أخري مهمة، كما اطلعت اللجنة على خرائط مكبرة للسلوم، وبعد بحث المشروع من جميع نواحيه عهدت اللجنة إلى الشيخ أحمد نجيب براده أحد أعضاءها لعمل تقرير عن الاتفاق، وقد اجتمعت اللجنة في يوم الأحد 26 يونيه 1932 لمراجعة هذا التقرير وبعد المناقشة قررت عرضه على المجلس.

وقد بدأ تقرير لجنة الخارجية بذكر أهمية الاتفاق، و مما لا شك فيه أن عدم تعيين الحد الفاصل بين دولتين متجاورتين يترتب عليه الفوضى والاخلال بالأمن وسبب شقاء أهل الحدود، وقد كانت العلاقات بين إيطاليا ومصر على مدى الأزمان على أطيب ما يكون، فوجب وقد صارت إيطاليا جارة لمصر بحكم امتلاكها طرابلس، أن يتم الاتفاق علي تخطيط الحدود الفاصلة استبقاءً للمودة بين مصر وإيطاليا، وحفاظاً على حسن علاقات الجوار، ومادام في الإمكان فض الخلاف بعمل تسوية مراعاة لمصالح الطرفين، وهذا ما تم الاتفاق عليه في اتفاق 6 ديسمبر 1925، وهذا الاتفاق روعي فيه مصلحة الطرفين، ثم تطرق التقرير إلى تخطيط الحد وحماية السلوم، فقد قبلت إيطاليا أن يكون بدء خط الحدود من الشمال على بعد عشرة

كيلومترات من آخر نقطة شمالية للسلوم وهي معروفة بنقطة بيكون بوينت أو عزلة القطارة برسم قوس مركزه بيكون بوينت ونصف قطره عشرة كيلومترات فتكون حرماً للسلوم، وتدخل ضمنها الهضبة العالية القائمة عليها القلعة العثمانية أم مساعد، وكان قد استحوذ عليها الإيطاليون فكانت تمثل تهديداً لنا، وبتركها لنا بناءً على هذا الاتفاق صارت القلعة لنا.[1]

أما بئر الرملة فقد وافقت إيطاليا على تركه لنا، وهو خارج منطقة حرم السلوم، وهو يضمن الماء الكافي لعربان المنطقة المصريين، ثم يسير خط الحدود بعد منطقة السلوم، فينحدر إلى الجنوب الغربي ماراً بسيدى عمر ثم جنوباً ماراً ببئر شفرزن وبئر الشقة، ثم يسير غربي طريق القوافل ماراً بملاذ سيدي إبراهيم، ثم يتبع غرباً مسرب الاخوان حتى ملتقي مسرب القرن، ومنه يمتد غربي مسرب القرن حتي يلتقي بمسرب العجروم، ويمتد منه غربي مسرب العجروم حتى حد واحة ملفا وعند عين ملفا يخترق خط الحد ملفا وواحة الغجاب، ثم يميل إلى الجنوب الشرقي، بحيث لا يمر بأي نقطة تقل عن عشرة كيلومترات غربي مضيق المناسيب ومضيق وليمس إلى

---

[1] مجلس الشيوخ، الانعقاد الثامن، تقرير لجنة الخارجية، ملحق 56، الجلسة السابعة والثلاثين، 28 يونيه 1932، المطبعة الأميرية، 1932، ص ص 333، 334.

أن يصل إلى خط الطول درجة 25 شرقي جرينتش، ويستمر عليه متجهاً للجنوب حتى درجة 22 من خطوط العرض، وعندئذ ينتهي خط التحديد[1]،

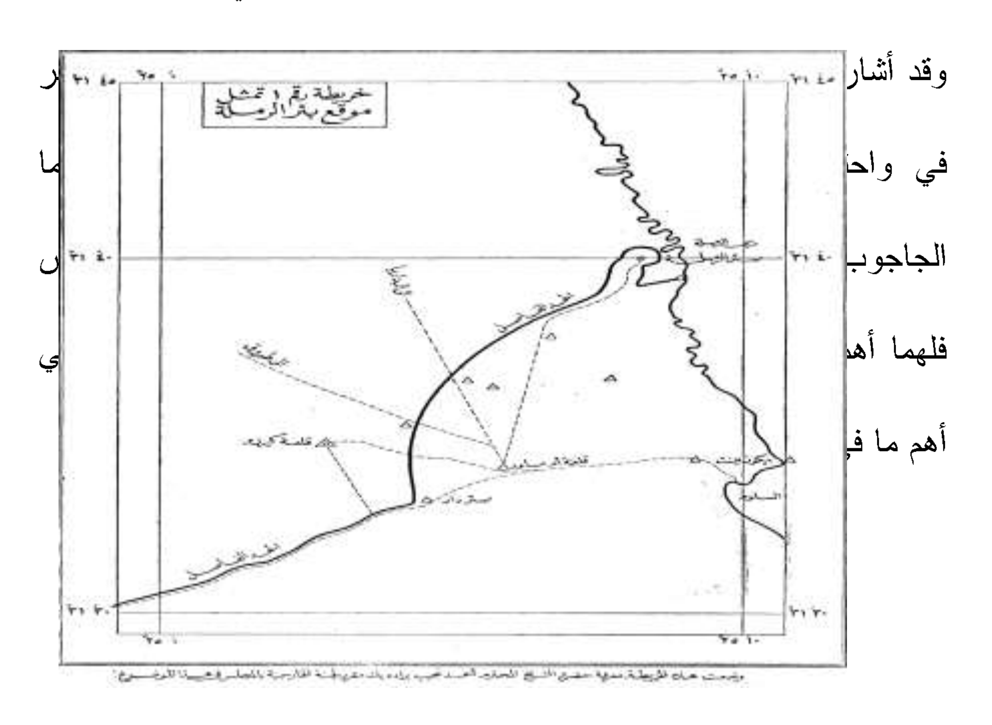
وقد أشار ... ر

في واحـ ... ما

الجاجوب ... ن

فلهما أهـ ... ي

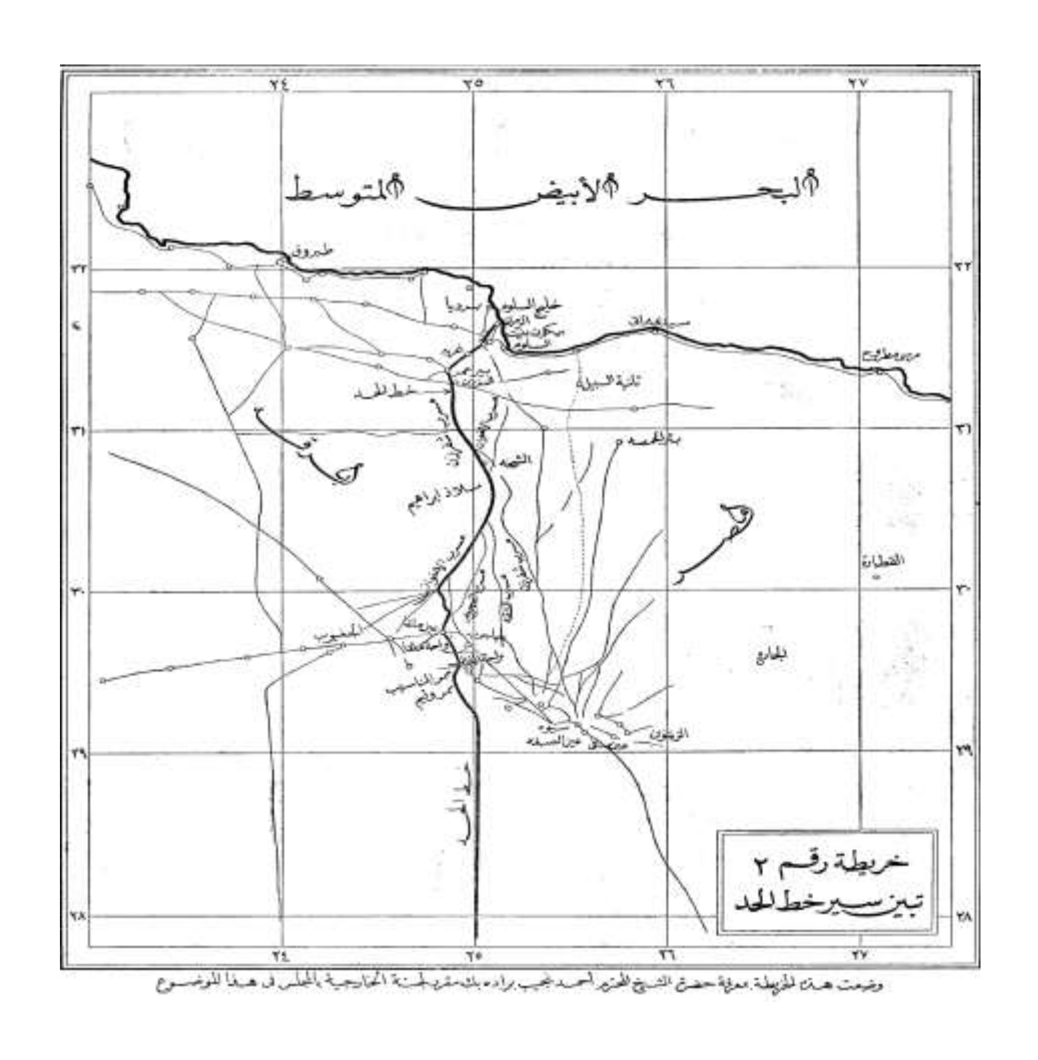
أهم ما فـ



---

[1] مجلس الشيوخ، الانعقاد الثامن، تقرير لجنة الخارجية، ملحق 56، المصدر السابق، ص 334، 335.

[2] مجلس الشيوخ، الانعقاد الثامن، تقرير لجنة الخارجية، ملحق 56، المصدر السابق، ص 335.



وضعت هذه الخريطة بمعرفة حضرة الشيخ المحترم أحمد نجيب براده بك مقرر لجنة الخارجية بالمجلس في هذا الموضوع

(1)

وقد انتقل التقرير للحديث عن واحة جغبوب، فقد تمسكت إيطاليا بالواحة والمفاوضات معها على أساس استبقاء جغبوب ما كانت لتؤدي إلى اتفاق مهما قدمت مصر من تأكيدات، ولما كانت أهمية جغبوب لمصر لا تعدل الاتفاق مع إيطاليا واستبقاء المودة وحسن العلاقات، فقد قبلت الحكومة المصرية تركها لإيطاليا في مقابل تنازلها عن السلوم وبئر الرملة مع عدة تعهدات، منها تعهد إيطاليا باحترام أماكن العبادة، وبما أن الواحة مكان مقدس ويقدسه كثير من المسلمين يوجب الاحتفاظ لهذا المكان بالاحترام، وحرية العبادة والتعليم والانتقال، ولما كان لمصر مكان خاص في العالم الإسلامي، فهي تعتبر مطالبة بالاحتفاظ بجغبوب وأمينة عليها، وإذا تركت لإيطاليا دون شرط، اعتبر ذلك اسقاطاً للواجبات المشار إليها، وهو ما لا يغفره العالم

---

[1] مجلس الشيوخ، الانعقاد الثامن، تقرير لجنة الخارجية، ملحق 56، المصدر السابق، ص ص 343، 345.

الإسلامي لمصر، لذلك قبلت إيطاليا التعهد في محضر رسمي يرفق بالاتفاقية، بأنها تصدر القوانين اللازمة لإعلان مبدأ أن الزاوية وما يتبعها حرم لا يمس ولا ينتهك[1]، واحترام حرية الانتقال منها وإليها وحرية انتقال النذور، وبهذا التعهد تصبح حرية المكان دولية بين مصر وإيطاليا، وقد رأت اللجنة المصرية أنها قد تكون يوماً مفتاح غارات البدو على حدود مصر، لذا فقد تعهدت إيطاليا بأن تتولى في الأراضي الإيطالية حماية مصر من غارات البدو كما تتعهد مصر بذات التعهد من جانبها، ثم وضعت قواعد أخري لمنع أي خلاف واصطلح تسميتها اتفاق حسن الجوار كمسألة الجنسية والبذار و السقاية ورسوم المرعي والنظام الجمركي ونص على ذلك كله في الاتفاق في المادة الثامنة، وتعهدت الدولتين بحرية مرور القوافل المصرية والإيطالية المتوجهة من السلوم إلى الجغبوب ولا يدفع أي رسم أو ضريبة لمرورها،

---

[1] مجلس الشيوخ، الانعقاد الثامن، تقرير لجنة الخارجية، ملحق 56، المصدر السابق، ص ص 336، 337.

فضلاً عن عرض اتفاق تحكيم في حالة وجود خلاف عند التطبيق وقبلت إيطاليا.[1]

فكانت نتيجة الاتفاق التي تتضح جلياً أن مصر قد حافظت في هذا الاتفاق على ما فيه مصلحتها، ولم تفرط في أي شيء له أهمية تذكر، بل إنها كسبت بهذا الاتفاق مزايا كثيرة، ومنطقة الحدود الغربية ليس بها ما يستحق الأهمية إلا كونها منطقة الحدود الفاصلة بين الدولتين فليس بها معادن أو زراعة ولا تجارة، وبعيدة جداً عن المناطق المصرية المعمورة، وفائدة الاتفاق لمصر محققة ولذا توصي اللجنة بالموافقة عليه، ثم انتقلت اللجنة إلى بيانها التاريخي والذي بدأت حديثها فيه عن الحكم العثماني في الولايات، فذكرت أن طرابلس ومصر كانوا ولايتين عثمانيتين، وقد أصاب الدولة العثمانية الاضمحلال في بداية القرن الثامن عشر وقد أساءت الحكم وعمت الفوضى، حتى كان الوالي الذي يعين للحكم في ولاية كثيراً ما يستقل بها،

---

[1] مجلس الشيوخ، الانعقاد الثامن، تقرير لجنة الخارجية، ملحق 56، المصدر السابق، ص 337.

وإذا ما حدث اعتداء على ولاية من الولايات فإنها تدافع عن نفسها ولا تجد من الدولة العثمانية اهتماماً بالدفاع عنها. [1]

ثم تحدثت اللجنة عن حكومة مصر، وتحدثت عن حكم المماليك لمصر وقدوم حملة نابليون في حالة الفوضى التي كانت في مصر، والتي لم تلقي أي دفاع من الدولة العلية عن مصر، ثم تولى محمد على باشا الحكم، والذي كاد أن يستقل بمصر وقد شن حرباً ضد الدولة العلية لولا تدخل الدول العظمي وعقدت معاهدة لندن سنة 1841، وأصبحت ولاية مصر بعدها في أولاد محمد علي نظير جزية تدفع سنوياً، ثم صدر بعده بقليل فرمان مؤكد للفرمان الأول وأرسلت معه خريطة تبين الحدود المقررة لولاية مصر.[2]

ثم انتقلت اللجنة للحديث عن السنوسية ونشأتهم على يد السيد محمد بن علي السنوسي وقيام زواياهم، ثم تحدثت عن الحرب بين إيطاليا و الدولة العثمانية بشأن طرابلس في سنة 1911، وبعدها تحدثت اللجنة عن محافظة إنجلترا على حدود مصر، ثم انتقلت للحديث عن احتلال مصر للسلوم،

---

[1] مجلس الشيوخ، الانعقاد الثامن، تقرير لجنة الخارجية، ملحق 56، المصدر السابق، ص ص 337، 340.

[2] مجلس الشيوخ، الانعقاد الثامن، تقرير لجنة الخارجية، ملحق 56، المصدر السابق، ص ص 338، 340.

وكانت أول مرة وطئت بها قدم عسكري مصري السلوم في سنة 1911، ثم انتقلت في الحديث إلى الصلح العثماني الإيطالي 1912 والذي عقد في لوزان وتعهدت فيه الدولة العثمانية بإصدار نهائي لأهل طرابلس يمنحهم الاستقلال الذاتي مع احتفاظها بتعيين مندوب لمدة خمس سنوات، ثم ذكرت اللجنة موقف مصر من الحرب، فقد كانت مصر محتلة من قبل بريطانيا، ولما قامت الحرب بين إيطاليا و الدولة العثمانية، حينها منع الإنجليز العثمانيون من مرور جيوشهم في مصر، وقد أرسلوا قوة من الجيش المصري لاحتلال السلوم، وقد أبلغت بريطانيا الدولة العثمانية بلوغ الحدود المصرية إلى ما بعد السلوم، ويتضح أن الخريطة المرفقة مع الفرمان العثماني لم توضع يوماً من الأيام موضع التنفيذ، فقد صارت الأحوال على مر السنيين بغير أن يعول عليها، اللهم إلا ذكرها في الفرمانات السابقة عند تولى الخديوي للحكم في مصر، وكانت مجرد ذكر غير مصحوب بالاعتبار، ثم انتقلت اللجنة إلى المفاوضات الأخيرة بعد الحرب العظمي، فبعد وضع مصر تحت الحماية البريطانية على أثر إعلان الحرب العالمية الأولى، دارت المفاوضات بين إنجلترا وإيطاليا بشأن حدود مصر، حتي عام 1920 حيث

عقدت إنجلترا مع إيطاليا اتفاقاً عرف باسم اتفاق ملنر شالويا، ولكن لم يبت فيه حتى أعلن استقلال مصر في فبراير 1922[1]، وحينها أبلغت بريطانيا إيطاليا أن الاتفاق على الحدود يكون مباشرة مع مصر، فتبودلت المفاوضات بين مصر وإيطاليا، وبعد ذلك تألفت لجنة الحدود الغربية برئاسة إسماعيل صدقي باشا فبحثت الموضوع من جميع نواحيه، ووفقت الحكومة المصرية بعد ذلك برئاسة أحمد زيور باشا إلى ضم بئر الرملة وهذا مالم يكن في اتفاق ملنر شالويا، فضلاً عما تم عليه الاتفاق في الأمور التفصيلية الأخرى، ومن أجل ذلك كله توصي اللجنة بموافقة المجلس على الاتفاق ومرفق لهذا مشروع القانون الذي أقره مجلس النواب الخاص بالموافقة علي الاتفاق.[2]

وبعد أن وزع تقرير اللجنة على أعضاء المجلس تحدث المقرر أحمد نجيب براده وشرح بعض النقاط شرحاً بسيطاً، بعدها دار النقاش في المسألة،

---

[1] مجلس الشيوخ، الانعقاد الثامن، تقرير لجنة الخارجية، ملحق 56، المصدر السابق، ص 340، 343.

[2] مجلس الشيوخ، الانعقاد الثامن، تقرير لجنة الخارجية، ملحق 56، المصدر السابق، ص 343.

فتكلم الشيخ محمد غيته(*) وقال سمعنا من المقرر أن حدود مصر الغربية كانت مجهولة، وأن أول حد عمل من الجهة الغربية هو الوارد في الاتفاق، وسأل المقرر ألم تبحث اللجنة في خرائط قديمة عما إذا كان لمصر حدود من الجهة الغربية، فرد المقرر بأنه لم تكن هناك خرائط رسمية معينة للحدود الغربية إلا الخريطة المرسلة مع الفرمان العثماني وفيما عداها فلم تكن الحدود معينة، فلم يكن هناك داع لحدود فاصلة بين مصر وبرقة فقد كانا تحت السيادة العثمانية، ثم تحدث رئيس مجلس الوزراء إسماعيل صدقي باشا بأن قصد الشيخ محمد غيته عن الخرائط التي وضعها الألمان والإيطاليين والفرنسيين فبعضها في مصلحة امتلاك واحة جغبوب وبعضها تتمسك به إيطاليا باعتبار أن جغبوب داخل أملاكها، فرد الشيخ محمد غيته أن هناك خرائط مبينة فيها حدود مصر ثابتة وقد أطلعت عليها في مصلحة المساحة ومصلحة الصحراء والحدود وهذه الحدود ثابته على الدرجة 24، وقد وضعت هذه الخرائط منذ ثلاثين أو خمسين سنة أي قبل محاربة إيطاليا لطرابلس، ورد المقرر أن هذه الخرائط لا وجود لها، فأكد الشيخ محمد غيته

(*)محمد غيته بك، من الأعيان وهو مستقل، وقد نجح بالأغلبية المطلقة.عبد الواحد النبوي، المرجع السابق، ص172.

على وجود هذه الخرائط في مصلحة المساحة، فقال المقرر قد يكون الشيخ اطلع على خرائط حديثة خاصة بالمترولوجيا والجيولوجيا وموجود نسخة منها بسكرتارية المجلس، فلما أكد الشيخ علي وجود هذه الخرائط وقد صمم المقرر على عدم وجوده وأنه لو كانت توجد فكان عليه أن يحضرها للمجلس.[1]

وقد حاول الشيخ محمد غيته الحصول عليها من مصلحة المساحة لكن وزارة المالية تمنع ذلك، فقال المقرر بأنه إذاً كلام الشيخ لا دليل له، فرد الشيخ بأنه كان يجب على اللجنة أن تبحث عنها، ورداً على ذلك قال المقرر بأن اللجنة بحثت فلم تجد، وقد أخبر الشيخ أنه قد بحث ووجد ما ضاع من مصر درجة كاملة، ويتساءل الشيخ عن تنفيذ الاتفاق، فرد المقرر بأن الاتفاق نفذ فأصبحت جغبوب في حوزة إيطاليا والسلوم وبئر الرملة في حوزة مصر، ثم تحدث الشيخ حسن صبري[*] عن تقرير لجنة الخارجية بمجلس الشيوخ، الذي ذهب إلى أن الاتفاق روعيت فيه مصلحة مصر ودللت على ذلك بأدلة،

---

[1] مجلس الشيوخ، الانعقاد الثامن، المصدر السابق، ص ص479 –480.

[*] حسن صبري بك، محامي ومستقل، وقد نجح بالتزكية.عبد الواحد النبوي، المرجع السابق، ص172.

كان أولها أن عدم تعيين الحدود بين دولتين جارتين يترتب عليه الفوضى والإخلال بالأمن مما يترتب عليه شقاء أهالي منطقة الحدود، والدليل الثاني هو قبول إيطاليا أن يكون مبدأ خط الحدود من الشمال على بعد عشرة كيلومترات من آخر نقطة شمال السلوم يدخل فيها القلعة العثمانية أم مساعد، والدليل الثالث قبول إيطاليا ترك بئر الرملة خارج حرم السلوم، ودليلها الرابع أن جغبوب تركت لإيطاليا لتمسكها بها، وما كانت المفاوضة بين لجنة الحدود المصرية وبين اللجنة الإيطالية على أساس استبقاء واحة جغبوب لمصر لتؤدي إلى اتفاق بأية صورة، والسبب الرابع هو السبب الجدي، وذلك لأن أهمية جغبوب لمصر لا تعدل الاتفاق مع إيطاليا لاستبقاء حسن العلاقات مع إيطاليا، وهذه كانت أدلة لجنة مجلس الشيوخ التي رأت إجازة الاتفاق، والمعارضة لا تتفق مع اللجنة في رأيها، فالاتفاقية خاسرة لمصر رابحة لإيطاليا.[1]

وقد علمنا من المقرر أن واحة جغبوب لم تدخل مطلقاً في الحكم العثماني، وهذا ثابت في تقرير اللجنة، وأن واحة جغبوب على طريق سيوة

---

[1] مجلس الشيوخ، الانعقاد الثامن، المصدر السابق، ص480، 481.

وبها آبار ولها اتصال بالطرق، وأنها مركز حصين في الصحراء قد تهدد مصر في حدودها الغربية، وأن إيطاليا قبلت أن تتعهد بحماية مصر من خطر البدو، وهنا يستغرب الشيخ حسن صبري من امتلاكنا لأرض بمثل هذه القيمة ونتركها لدولة أجنبية على أساس أن تدافع عنا هذه الدولة فهذا شيء لا يمكن أن يسمع فيساغ، إذا ثبت قيمة جغبوب من الوجهة الاستحكامية فلننظر في العوض الذي أشارت إليه لجنة الخارجية مقابل ترك واحة جغبوب لإيطاليا، فقالت اللجنة إن إيطاليا قبلت ترك عشرة كيلومترات لمصر وبئراً بجوار السلوم وقلعة، فهذه القلعة التي على الساحل لا أظنها تستطيع أن تقاوم الأساطيل إذا أراد العدو أن يستولي على السلوم، فهي لا تحمي كل الشاطئ ولكن تحمي عشرة كيلومترات فقط، وقد سمعت من الفريق موسي فؤاد أن هذه القلعة لا يمكن أن تقاوم مدافع الأساطيل، و الجغبوب لها مركز إسلامي في وسط الصحراء فهي مكان تقدسه طائفة كبرى من المسلمين، ومصر من أكبر الدول الإسلامية في إفريقيا، وفي الواقع جغبوب هي زاوية، ومادام من يسكنها يدين بالولاء لخديوي مصر فهي فعلاً تابعة لمصر، والخديوي توفيق باشا له أثر بنائي في جغبوب، فلا يليق بمصر كدولة إسلامية أن تتنازل عن

جغبوب لمجرد علاقة أدبية بينها وبين إيطاليا، وقد عبرت اللجنة أن الاتفاق ما كان مستطاعاً لأن إيطاليا لا تريد ترك جغبوب وأن من موجبات قبول الاتفاق مراعاة الجوار.[1]

فغريب أن يكون حق الجوار من شأنه ألا يقبل مني أي كلام ولا يسمع مني في بقاء جغبوب، وفي نفس الوقت ألزم بقبول الاتفاق مراعاة لحق الجوار، فإيطاليا لا تريد ترك جغبوب مهما كانت الحالة ومصر تتركها مراعاة للجوار، فالاتفاق الذي يكون هذا أساسه من حيث نتيجته الأدبية كلا اتفاق ولا يفيد بتاتاً، وقد أشار المقرر إلي بعثة من أكبر رجال الجيش من أعضاءها الفريق إبراهيم فتحي واللواء حسن توفيق بدر وزميلنا اللواء محمود عزمي وكان اثنان منهما يتوليان وزارة الحربية، وعلى ما أظن أن كل منهما قدم تقريراً على انفراد، فبعد الاطلاع على المستندات والخرائط قرر هؤلاء الخبراء العسكريون أن واحة جغبوب مصرية وأنها ضرورية جداً كاستحكام حيوي لمصر في الحدود الغربية، وقد قرروا ذلك بعد أن اطلعوا وعاينوا، وقد سمعنا أنه في صيف 1924 أيام محمد سعيد باشا نائب

[1] مجلس الشيوخ، الانعقاد الثامن، المصدر السابق، ص482، 483.

مجلس الوزراء، أن الأمر قد عرض على المجلس وعرضت عليه خريطتان إحداهما إنجليزية من ستين سنة والأخرى ألمانية، وقد سمع مجلس الوزراء من خبراء بينهم فريق من كبار ضباط الإنجليز ودليلهم الخرائط فقرروا أن واحة جغبوب مصرية[1]، ولا يمكن بأي حال قبول هذا الاتفاق، وأقدم إليكم ملف صغير جاءني به أحد النواب وهو عبداللطيف حلمي غنام، لأنه قد وصلت إليه هذه المستندات بعد أن أقر مجلس النواب الاتفاق، وهي مستندات رسمية عليها خاتم المغفور له محمد توفيق باشا، فأول هذه المستندات ممهوره في أعلاها بختم محمد توفيق باشا، وقد صدر من محمد توفيق باشا خديوي مصر مؤرخ في 26 محرم 1302هـ -1884م وعنوانه " من خديو الأقطار المصرية وما والاها خطاباً إلى إبراهيم أفندي عبدالله باشمعاون مديرية البحيرة "، ولاشك في أن هذه الورقة رسمية وقد استغربت أن يخاطب خديوي مصر باشمعاون لكني لما علمت المهمة، وأن هذا الفرمان

---

(1) مجلس الشيوخ، الانعقاد الثامن، المصدر السابق، ص483، 484.

سيقصد به حامله إلى السيد السنوسي وأن هناك هياجاً في واحة سيوة لذلك فلم أستغرب.[1]

وقد كان مفاده وصول أخبار للخديوي بأن جماعة من أهالي سيوة الغربية وعددهم يقارب الثلاثمائة شخص قد خرجوا عن طاعة شيخهم المعين، وأن الخديوي يري ارشادهم بالنصائح الخالصة للطريق المستقيم وقاية مما يعود عليهم من عقوبة، وأنه اقتضت الإرادة الخديوية تعيينكم لهذه المهمة بالتوجه إلى الجهة المذكورة، وأن يعلن لكافة أهاليها وبالاتحاد مع المشايخ أن تعرفوهم بسوء العاقبة إذا أصروا على ذلك والرحمة إذا عدلوا، أما المستند الثاني فكان جواب رداً علي الفرمان المذكور من السيد السنوسي إلى ذلك الذي كلف بهذه المأمورية والكتاب مؤرخ في 22 ربيع الأول 1302هـ -1884م، وقد تضمن الكتاب كلاماً مؤداه أنه سيبعث بوكيله، والمستفاد منها جميعاً علاقة السنوسي بالخديوي توفيق باشا، وقد كذب الشيخ اللواء علي أحمد باشا هذه الأوراق وأخبر أنه عرضت عليه مئات مثل هذه الأوراق فاتضح كذبها، ثم أكمل الشيخ حسن صبري كلامه بعد أن طلب منه

---

[1] مجلس الشيوخ، الانعقاد الثامن، المصدر السابق، ص 484.

المقرر أن يودع هذه الأوراق سكرتارية المجلس، فقال الشيخ أن رئيس مجلس الوزراء قد صرح العلاقة التي كنت أستدل عليها عن طريق هذه الأوراق، وذكر الشيخ أن جغبوب جاء ذكرها في التقرير أنها لم تكن عثمانية ولا مصرية، فرد عليه رئيس مجلس الوزراء إسماعيل صدقي باشا بأن الواحة في سنة 1911 كانت قاعدة للجيش العثماني في أثناء الحرب بين طرابلس وإيطاليا، على أي حال فقد استدل الشيخ على جملة في تقرير اللجنة وهي " ومن هذه العجالة يري أن المنطقة التي بها جغبوب وما جاورها لم تكن في حكم الترك ولا مصر حتى قامت الحرب الإيطالية "، وطبيعة الحال لم يكن للأتراك وجود بعد الحرب في جغبوب، واستنتج الشيخ أن إيطاليا ملكت ما كانت تملكه الدولة العثمانية، وإذا كانت جغبوب لم تكن في حكم الترك فمعني هذا أن إيطاليا التي غزت طرابلس لم تغزو جغبوب، إذاً جغبوب باعتراف لجنة الخارجية بمجلس الشيوخ التي أجادت البحث لم تكن ملكاً للترك، ومن ناحية السنوسيين وعلاقاتهم فقد ثبت في اتفاق تالبوت أن السنوسيين اتفقوا مع مصر علي أن جغبوب مصرية.[1]

---

[1] مجلس الشيوخ، الانعقاد الثامن، المصدر السابق، ص484 -485.

فجغبوب مصرية وكانت إدارتها للسنوسي، إذاً فعلاقة السنوسي الأدبية بالمرحوم توفيق باشا من سنة 1302هـ، واللجنة تقر أن الأرض لم تكن تابعة للترك، والسنوسي هو الحاكم، وآخر السنوسيين بايع مصر، فلو أن إيطاليا تشعر في نفسها بأي سبب من أسباب الملكية لواحة جغبوب لما احتجنا إلى كل هذا ولما تدخل اللورد ملنر ولما تدخلت السلطات في سبيل الوصول لاتفاق، فملكية مصر لجغبوب تقوم علي الأدلة وملكية إيطاليا لا دليل عليها، وفي النهاية طلب الشيخ حسن صبري ألا يقر مشروع هذا الاتفاق، وكان يتمني أن يطلب تأجيل الموضوع لا تأجيل النظر، بدلاً من طلب الرفض ولكن ما منع الشيخ هو ما خطته اللجنة بقلمها قائلةً لا فائدة ترجى من التأجيل لأن إيطاليا متشددة، ولا تسمع لنا كلام في جغبوب[1]، ولولا هذا الأمر لطلب التأجيل، وطلب الشيخ عدم الانتقال إلى مادة القانون وعدم المصادقة عليه، ثم تحدث إسماعيل صدقي باشا، وقد بدأ كلامه بشكر مقرر اللجنة على بيانه القيم للموضوع، وقال حضرته أنه لا يريد أن يتناول المسألة من وجهة ملكية مصر لجغبوب أو عدم ملكيتها، لأن الأدلة كثيرة لدى

---

[1] مجلس الشيوخ، الانعقاد الثامن، المصدر السابق، ص485، 486.

إيطاليا، كما لدى مصر ما هو وجيه أيضاً، ولا مانع من أن نسرد ما قدمته إيطاليا من أدلة تبياناً لقوة ما لديهم، فيقول الإيطاليون أنهم ورثة الدولة العثمانية في طرابلس، فلهم من الحقوق ما للدولة العثمانية، و الدولة العثمانية كانت تنتهي حدودها في طرابلس إلى رأس الكنائس، ولو اعتمدنا على الفرمانات وعلى حقوق الدولة العثمانية لكان لإيطاليا أن تدعي ملكية كل ما يصل بحدودها إلى رأس الكنائس، وهي لا تطالب برأس الكنائس ولا بما هو غرب رأس الكنائس، ولكنها تطالب بما هو بعد السلوم غرباً وبما هو بعد سيوة غرباً أيضاً.[1]

وتقول إيطاليا إن مصر في أي دور من أدوار تاريخها لم تحتل جغبوب، وتقول أن مصر على العكس دللت بكثير من تصرفاتها على أن جغبوب لم تكن منها، ويقولون أن هناك أدلة تاريخية على أن واحة جغبوب ملكاً للدولة العثمانية وكانت تعاملها معاملة المالكين، فتقول إيطاليا إن السلطان عبدالمجيد أرسل فرماناً للسنوسي يعفي به أهل جغبوب من الضرائب ويقولون كيف لمصر أن تدعي ملكية أرض يصدر السلطان

[1] مجلس الشيوخ، الانعقاد الثامن، المصدر السابق، ص 486.

عبدالمجيد فرماناً بإعفاء أهلها من الضرائب، كما قالت إيطاليا إنها بينما كانت مشتبكة مع الدولة العثمانية في الحرب كانت الدولة العثمانية تحتل جغبوب، وكان لها فيها عامل مدني وكذلك قائد عسكري وذلك في سنة 1911 وسنة 1912، إذاً كانت الدولة العثمانية واضعة يدها على جغبوب، ولم تحرك مصر ساكناً، وقد تهكم الإيطاليون بنا في أثناء المفاوضات فقالوا ارجعوا إلى كتب مدارسكم ففيها جغبوب ملك للدولة العثمانية وارجعوا إلى الخرائط، وأما ما يخص المستندات التي تكلم عنها الشيخ حسن صبرى فإني لم أطلع عليها ولا أعرف عنها أكثر مما تلي علينا، وقد ذكرنا الإيطاليون بتقرير مصطفى ماهر باشا وكيل مديرية البحيرة، والذي قد أوفدته الحكومة المصرية إلى سيوة لقمع فتنة نشبت هناك، فقدم لوزير الداخلية تقريراً موجوداً به الأوراق، وقد جاء به وصف لسيوة بأنها واحة طولها كذا وعرضها كذا، وفيها عيون وأطيان وعلى مسيرة ثلاثة أيام منها توجد واحة تدعي جغبوب خارجة عن الحدود المصرية، وقد سقت هذا للرد على حكاية باشمعاون المديرية.[1]

---

[1] مجلس الشيوخ، الانعقاد الثامن، المصدر السابق، ص486، 488.

ومع افتراض أن جغبوب هي لمصر فإن الاتفاق المعروض عليكم هو في فائدة مصر بلا شك، إذ شتان بين أهمية جغبوب وأهمية السلوم، وإني لأشهد بفضل الضباط الذين أوفدوا للبحث في مسألة أهمية جغبوب الحربية، وأعترف معهم أن لجغبوب أهمية عسكرية لأنها في طريق الواحات التي ابتداؤها واحة الكفرة وتمتد شرقاً إلى جغبوب ومنها إلى سيوة، أي أن الحملة التي تأتي من الغرب يجوز أن تلاقي صعاباً عسكرية إذا ما كانت جغبوب تحتلها قوة مصرية، ولكن قال فريق آخر من الضباط العظام والفنيين أن جغبوب ليس لها أهمية عسكرية، وذلك لأن المفتاح الحقيقي لمصر من طريق الجنوب أي من سيوة وليس جغبوب وإنما هو ممر وليم ومضيق وليم هذا داخل في الحدود المصرية وقد احتفظنا به، وهو المفتاح الحقيقي لأنه واقع بين جبلين شاهقين، ويمكن لحامية مصرية إذا ما احتلتها أن تسيطر علي القادم من جهة الغرب هذا ما قاله الفنيون، وأما السلوم فإن الاتفاق الذي تم بين إيطاليا ومصر يحقق مليكتها لمصر، ويحقق لمصر حرم مستدير نصف قطره عشرة كيلومترات وهذا من الأهمية بمكان عظيم.[1]

---

[1] مجلس الشيوخ، الانعقاد الثامن، المصدر السابق، ص ص 488-489.

والدخول لمصر والغارات التي ربما يغيرها العدو على مصر لا تكون من الجنوب حيث الصحراء والرمال، بل تكون من طريق البحر، ثم إن الجيش المغير من الصحراء لا يجد ما يقتات به، فليس هناك غير الفيافي ولا زرع فيها ولا ماء بينما الجيش المغير من الشمال يجد ذلك، فالسلوم التي نملكها هي سهل منخفض يعلوه جبل شاهق، وبالاتفاق المنعقد بين مصر وإيطاليا يحقق للسلوم وهي مفتاح مصر حرماً كبيراً تستطيع من خلاله رد الغارات وإن استحكاماً يوضع على قمة السلوم يمكن أن نرد به الغارات عن الأراضي المصرية، وكما هو معروف فالسلوم في محور خليج كبير الأهمية، فهو من أحسن الخلجان ومن أمنع موانئ البحر المتوسط، فتملكنا للسلوم وحرمها على بعد عشرة كيلومترات يمكننا من هذا الميناء الطبيعي، وهي فائدة حربية تضاف إلى غيرها من الفوائد، فيمكن لأسطول مصر أن يتحصن في مثل هذا الخليج لرد الغارات التي تأتي عن طريق البحر، ومن خلال هذا البيان الموجز ترون فرقاً شاسعاً بين امتلاك واحة جغبوب وامتلاك السلوم وما حولها[1]، لأن هنا العمران وهناك الفيافي، وقد أشار حضرة صاحب

[1] مجلس الشيوخ، الانعقاد الثامن، المصدر السابق، ص489، 490.

الدولة إسماعيل صدقي باشا في النهاية إلى أنه لو كانت واحة جغبوب ملكاً لمصر لما ترددت الحكومة المصرية عند المفاضلة بين مزايا السلوم وما حولها وبين مزايا جغبوب، فجغبوب ليس لها أهمية إلا أهمية دينية لم تتأثر بأي شيء من جراء الاتفاق، وذلك لأن الضريح موجود و السنوسيين موجودون، ولم يقل أحد إن السنوسيين من رعايا مصر، فمريدي السنوسيين أكثرهم ببلاد طرابلس وليس في مصر، نعم لهم بعض النفوذ في سيوة ولكن هذا لا يدعونا للتمسك بضريح له بعض الأهمية الدينية أو التاريخية ونترك أراضي مصر عرضة للمغيرين.[1]

وبذلك يمكن القول هنا أن رأي إسماعيل صدقي باشا في مسألة واحة جغبوب خلال المداولة السابقة عكس ما جاء في تقريره الذي قدمه إلى حكومة عبد الخالق ثروت عندما كان رئيس لجنة الحدود الغربية التي بحثت المسألة حينها، والذي أوضح فيه أهمية الواحة بالنسبة لمصر من كافة النواحي، على أي حال فقد ارتفعت أصوات بإقفال باب المناقشة، وهنا قام رئيس المجلس بأخذ الرأي بالموافقة علي تقرير اللجنة فتمت الموافقة علي

---

[1] مجلس الشيوخ، الانعقاد الثامن، المصدر السابق، ص 490.

تقرير اللجنة، وهنا طلب الرئيس أن يقرأ مشروع القانون ليؤخذ عليه الرأي بالنداء بالاسم، وتلي مشروع القانون ونصه، نحن فؤاد الأول ملك مصر، قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه، ووافق على الاتفاق الإيطالي المصري الخاص بحدود مصر الغربية، الموقع عليه بالقاهرة في 6 ديسمبر سنة 1925 والملحق بهذا القانون، نأمر بأن يبصم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة، وقد قرر المجلس الموافقة على مشروع القانون بأغلبية 59 صوتاً ضد صوتين، والمعارضين لهذا القانون هم حسن صبري، ومحمد غيته.[1]

ولم يكن صعباً أن يوافق مجلس الشيوخ على الاتفاقية في ظل وجود رغبة عليا في إتمام هذا الأمر، وبعد موافقة مجلس النواب والشيوخ صدر القانون رقم 34 لسنة 1932 بالموافقة على الاتفاق المصري الإيطالي الخاص بحدود مصر الغربية، وبذلك تكون تحققت كلمات المندوب السامي البريطاني أن هذه الحكومة الحالية هي أكثر الحكومات احتمالاً لتنفيذ هذا

[1] مجلس الشيوخ، المصدر السابق، ص490، 491.

الأمر، وعلقت جريدة ستمبا الإيطالية على موافقة مجلس النواب المصري على هذه الاتفاقية فقالت، إن تأخر مجلس النواب المصري في إبرامها لم يكن سببه تحفظات متعلقة بمواده، ولكن يعود إلى الميول والعواطف، فالسنوسية تعد الجغبوب مركز هام لها، والأحزاب المصرية بعضها يعطف عليها، وإن إبرام الاتفاق من الإجراءات التكميلية، فسيادة إيطاليا على واحة جغبوب موطدة منذ زمن، والاتفاق جاء عاملاً لإزالة سوء التفاهم بين مصر وإيطاليا.[1]

على أي حال فهناك تناقضاً في تقرير لجنة الخارجية بمجلس النواب، حيث اعتمد تقريرها على خريطة فرمان 1841 بتولية محمد علي، وبينت ما حصلت عليه مصر من مكاسب جراء هذا الاتفاق، ونجد في الناحية الأخرى أنها تثبت أن الحكومة المصرية في عهد حكم أسرة محمد علي مدت سلطانها حتى الواحات التي تقع غرب خط الحدود الوارد ذكرها

---

[1] صفاء محمد فتوح شاكر، المرجع السابق، ص561، 562.

في هذه الخريطة المرافقة للفرمان العثماني 1841، وأهم هذه الواحات واحة سيوة.[1]

وموقف إسماعيل صدقي باشا من واحة جغبوب وملكيتها لمصر موقفاً يسترعي الانتباه، فقال في كلامه في جلسة مجلس النواب لا ينتظر مني وقد كنت رئيس لجنة المفاوضات، أن أقرر أن جغبوب لم تكن ملكاً لمصر، وقد ناديت بملكيتها وطلبت من المندوبين الإيطاليين أن تكون هذه الواحة لنا، ومعنى كلام إسماعيل صدقي باشا أنه يعرف تماماً أن واحة جغبوب مصرية، فكيف له أن يطلب من مجلس النواب التصديق على مشروع قانون المعاهدة المنعقدة بين مصر وإيطاليا، وكيف يؤيد مطالب إيطاليا في واحة جغبوب وهو يعرف أنها مصرية وقد طالب بها وأدل دلوه بأدلته أثناء مفاوضته للإيطاليين.[2]

وفي مجلس الشيوخ تحدث صدقي باشا بأنه لا يريد الحديث عن ملكية واحة جغبوب أو عدم ملكيتها لمصر، فذكر أن إيطاليا لديها أدلة كثيرة،

---

[1] مجلس النواب، الهيئة النيابية الخامسة، الانعقاد العادي الثاني، المجلد الثالث، تقرير لجنة الخارجية، المصدر السابق، ص 1040، 1041.

[2] المصدر نفسه، ص 1054.

كما أن مصر لديها ما هو وجيه أيضاً، فطالما أن مصر لديها ما هو وجيه فلماذا يأتي اليوم ويطالب بالتصديق على المعاهدة المنعقدة بين مصر وإيطاليا، فصدقي باشا يرى الاتفاقية مكسب لمصر، ولكن على العكس فقد فقدت مصر بتلك المعاهدة جزءاً غالياً من الوطن، ولن ينسي له التاريخ هذا الأمر، كما لن ينسي التاريخ مواقفه المتناقضة عن واحة جغبوب وقد ذكرناها سابقاً.(1)

وما يسترعي انتباهنا أيضاً هو تعديل لجنة الخارجية بمجلس الشيوخ مواقفها في مجلس الشيوخ عما دار في مجلس النواب، حيث إنها قد اعتمدت في تقريرها في مجلس النواب على الخريطة المرفقة مع الفرمان العثماني سنة 1841، وفي مجلس الشيوخ تضمن تقريرها أن هذه الخريطة لم تنفذ.(2)

على أي حال فقد كانت بريطانيا متابعة للموقف وتترقب جلسات مجلسي البرلمان، وقد أرسل لورين إلى جون سيمون سجل مناقشة مجلس النواب، وأبلغه أن مجلس النواب بعد المناقشة قد وافق بالتصديق علي الاتفاق

---

(1) مجلس الشيوخ، الانعقاد الثامن، تقرير لجنة الخارجية، ملحق 56، الجلسة السابعة والثلاثين، المصدر السابق، ص489.

(2) مجلس الشيوخ، المصدر نفسه، ص 337.

المصري الإيطالي في 6 ديسمبر 1925 المتعلق بترسيم الحدود الغربية لمصر، بأغلبية 90 صوتاً مقابل 4 أصوات، وقد أوضح لورين في برقيته أنه بعد استقرار مجلس النواب عملياً بالتصديق على الاتفاقية فإن مجلس الشيوخ على الأرجح سوف يوافق على الاتفاقية أيضاً، وقد امتدح لورين صدقي باشا بأن خطابه داخل مجلس النواب كان أكثر واقعية واقتدار.[1]

كما أرسل لورين إلى جون سيمون برقية أخرى بعد موافقة مجلس الشيوخ على الاتفاقية، أبلغه فيها بموافقة مجلس الشيوخ على الاتفاقية بأغلبية 59 صوتاً مقابل 2، ووضح له في برقيته أن المناقشات التي دارت في مجلس الشيوخ سارت على نفس الخطوط التي دار بها النقاش في مجلس النواب، وهذا يدل على اهتمام بريطانيا بمسألة جغبوب، وكذلك حرصها على أن يوافق المجلسان على التصديق علي اتفاقية الحدود الموقعة في 6 ديسمبر 1925، لذا فقد تابعت الموقف خطوة بخطوة.[2]

---

[2] F.O.407/215 , No.63, Loraine to John Simon , Cairo ,17, June. 1932.

[2] F.O.407/216 , No.5, Loraine to John Simon , Cairo ,1, July. 1932.

3-موقف الأحزاب المصرية:

وعلى إثر الموافقة على سلخ جغبوب عن مصر، تلقفت الأحزاب المعارضة الفرصة، وانطلقت تثير الجماهير، وقد امتلأت الصحف بالدعاية العنيفة، ووجدت الحكومة في هذا المناخ المناسب فرصة ذهبية لتزيد من وطأة قبضتها على البلاد[1]، على أي حال فقد كانت موافقة مجلسي البرلمان إصرار عجيب على امتهان كرامة الأمة، وتجاهل التاريخ وتزوير حقائقه، وموافقة مجلسي البرلمان أثارت الأحزاب المصرية، وقد ألهبت غضب الشعب المصري، وقد أعلن احتجاجه بكل الوسائل ضد ما فعلوه بأرضه وتراث الأجداد، وأصدرت اللجنة الإدارية للحزب الوطني بياناً جاء فيه أن الحزب الوطني يكرر احتجاجه على هذا الاتفاق، ويجدد عهد المحافظة على الرابطة القائمة على وحدة الدين واللغة والجنس بين واحة جغبوب والوطن الأكبر مصر، وأن الحزب يعلن بطلان الاتفاقية رغم إقرار البرلمان لها، لأن مبدأ القانون العام المستند للتقاليد الدولية يقر أنه لا يصح تنازل دولة عن جزء من ممتلكاتها إلا بعد استفتاء الشعب عن هذا التنازل، وذلك لارتباطه

---

[1] مختار أحمد محمد نور، الحياة النيابية في مصر 1930-1934، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة المنيا، 1985، ص250.

بحق تقرير المصير، وبما أن هذه الوزارة وزارة صدقي باشا لم تستفت الشعب المصري في شأن الاتفاقية فهي باطلة وكأنها لم تكن، وأخذاً بالتقاليد الدستورية كان على الوزارة أن تجري انتخابات عامة قبل عرض الاتفاق علي البرلمان، تكون بمثابة استفتاء للشعب المصري، وقد عرضت الاتفاقية على البرلمان المصري دون استفتاء ولا إجراء انتخابات عامة فهي باطلة ولا يصحح بطلانها موافقة البرلمان المصري، فهذا الأمر يجعل من الوزارة في استطاعتها التنازل عن أيَ من أملاك الدولة المصرية لدولة أخري دون الرجوع للشعب، وهذا الخطر على الدولة يوجب تكاتف الأمة لدرئه وتجنب البلاد من عواقب هذا الأمر.[1]

4-انتزاع جبال أركنو وواحة العوينات :

كانت إيطاليا تسعي إلى تسوية حدودها إبان احتلالها ليبيا على حساب مصر، فكانت تسعى إلى السيطرة على طريق القوافل الممتد من مصر نحو الغرب ثم إلى شمال السودان، إذ أنها كانت تسعى إلى تقسيم الآبار المعروفة بالعوينات في أقصى حدود مصر القبلية، فاختصت إيطاليا بالآبار العامرة

---

[1] سامي حكيم، المرجع السابق، ص 107، 108.

ومصر بالآبار الناضبة، وأهمية هذه الآبار لإيطاليا أنها واقعة على طريق القوافل بين ليبيا وأريتريا، وتصلح لأن تكون مطاراً بين المستعمرتين.[1]

فاتجهت الأنظار الإيطالية إلى انتزاع جبال وواحة أركنو وربع واحة العوينات من مصر، فقد ظلت جبال أركنو والعوينات وواحاتها مجهولة حتى قام الرحالة المصري أحمد حسنين بكشفها، فهذه المنطقة هي عبارة عن إقليم جبلي يتراوح ارتفاعه عن سطح البحر بين 598 و 660 متراً ويبلغ ارتفاع أركنو 1400 متر والعوينات 1895 متراً، وتقع جبال أركنو والعوينات على الحدود بين مصر والسودان من جانب وبين ليبيا من جانب آخر [2]، وقد قامت إيطاليا بدافع من قوتها العسكرية وتطلعها إلى توسيع نفوذها في القارة الإفريقية بوجه عام بالاستيلاء على جبل أركنو والعوينات في سنة 1934، وقد تسبب هذا الأمر في قيام النزاع بين مصر وبريطانيا من ناحية وبين إيطاليا من ناحية أخرى، وبحكم علاقات توازن القوى بين الأطراف المعنية تمت تسوية المسألة لصالح إيطاليا، وجرت المفاوضات وتبادل المذكرات والخطابات بين الجانبين وأسفرت عن اتفاق 25 يوليو

---

[1] مختار أحمد محمد نور، المرجع السابق، ص248.

[2] محسن محمد، المرجع السابق، ص144، 145.

1934، والذي بموجبه تقرر أن يسير خط الحدود بين مصر وليبيا موافقاً لخط طول 25 درجة شرقاً عدا منطقة جغبوب حتى يلتقى بخط عرض 20 درجة شمالاً، ثم يسير محاذياً لامتداد ذلك الخط حتى خط طول 24 درجة شرقاً، ثم يستأنف سيره صوب الجنوب مع خط طول 24 شرقاً حتى يلتقي بنهاية حدود منطقة النفوذ الفرنسية كما حددتها اتفاقية 21 مارس 1899، أي عند خط عرض 30و19 درجة شمالاً.[1]، وفي نهاية الأمر إن ما حدث من نزاع حول الحدود في هذه المرحلة، قد انتهى بتوسيع حدود ليبيا كمستعمرة إيطالية على حساب الحدود المصرية من جهتي الغرب والجنوب حيث أصبح جبل أركنو يقع بأكمله في نطاق الحدود الليبية، بينما تقاسمت كل من ليبيا والسودان ومصر منطقة جبل العوينات.[2]

وبذلك أصبح النصف الغربي من جبال العوينات وعين الدوا وعين زويره وبئر السارة داخل الحدود الليبية [3]، فقد استولت إيطاليا في واحة

---

[1] أحمد عبدالونيس شتا، المرجع السابق، ص376، 377.

[2] أحمد عبدالونيس شتا، المرجع السابق، ص 377.

[3]حمد المهدي حمد الحاج حامد، الحركة الوطنية الليبية خلال الفترة 1932- 1942، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد البحوث والدراسات العربية العليا، جامعة الدول العربية، 1995، ص92.

العوينات على ما يعرف باسم عين النور، ولم يتبقى لمصر من العوينات سوى قسم هو كركورة مر ووادي طمل، وكان ذلك في وزارة عبدالفتاح يحيى باشا والذي كان رئيساً للوزراء ووزير الخارجية في نفس الوقت، فكانت وزارة عبدالفتاح يحيى مثل وزارة أحمد زيور باشا وزارة ملكية تخضع لكل أوامر وتوجيهات الملك أحمد فؤاد، ولم يكن لها أي سند من الشعب المصري.

ففي عهد أحمد زيور باشا كانت مصر بلا برلمان، وأما في عهد عبدالفتاح يحيى فكان دستور 1923 قد ألغي والبلاد تحكم بدستور 1930 الذي أصدره صدقي باشا، والبرلمان المصري قائم ولكن معظم النواب عبارة عن جماعة من المرتزقة أيدوا صدقي باشا وهو رئيس للوزراء، ثم أيدوا عبدالفتاح يحيى باشا بعد أن غضب الملك على صدقي باشا وأرغمه على تقديم الاستقالة، وبمقتضي هذه المذكرات تنازلت بريطانيا عن مثلث في أراضي مصر والسودان لإيطاليا، وهكذا تكون إيطاليا قد حققت ما تطلعت إليه منذ سنة 1907 وأخذت هضبة السلوم، والبردية وسيدى هارون وواحات ملفا و أركنو ونصف العوينات وواحة جغبوب، على أي حال فقد كانت

الآمال الإيطالية تتمثل في واحة جغبوب لكنها في النهاية استولت على مجموعة من الواحات وقدرت المساحة المنتزعة من مصر بحوالي 40 ألف ميل من أرض مصر.[1]

و الأمر لم يتوقف عند واحة جغبوب وتصديق البرلمان المصري عليها، لكن امتدت يد السلطة الإيطالية الغاشمة إلى جبال أركنو وواحة العوينات، كما نرى برلمانات تابعة للحكومة والقصر ومنقطعة عن الأمة، على أي حال فالسياسة البريطانية حتى عام 1934 لم تدرك جو الهدوء والسكينة في البلاد، فكان الهدوء غير متوفر وخصوصاً مع وجود الخطر الفاشستي الخارجي الذي يتزايد كل يوم، وفي محاولة من بريطانيا لتهدئة الأجواء أخرجت وزارة عبدالفتاح يحيى والتي كانت تعتبر استمراراً لنظام صدقي باشا، لتحل محلها وزارة توفيق نسيم، وفي سنة 1935 بدأت مشكلة أخرى من مشاكل إيطاليا وهي مشكلة إيطاليا والحبشة لتتخذ أبعاداً خطيرة[2]، وتتداعى الظروف والأحداث نتيجة لما سبق، وتتفجر الأوضاع على

---

[1] محسن محمد، المرجع السابق، ص227.

[2] علي شلبي، مصطفي النحاس جبر، تقديم أحمد عبدالرحيم مصطفي، الانقلابات الدستورية في مصر 1922-1936، مركز وثائق تاريخ مصر المعاصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1981، ص 235، 239 .

المستويين الدولي والمحلى، فعلى المستوى الدولي كانت إيطاليا تعمل على تجنيد الأحباش في شرق إفريقيا وبدأت تظهر ملامح محور برلين –روما، وبالنسبة للوضع المحلى، فقد تطورت الأوضاع الداخلية في مصر كثيراً، لتتفجر ثورة الطلبة في نوفمبر 1935.[1]

[1]عبدالواحد النبوي، المرجع السابق ص331 .

الخاتمة

وهكذا تبين من خلال الدراسة، الأهمية الاستراتيجية و الجغرافية والاقتصادية والدينية لواحة جغبوب، التي تعتبر مفتاح سيوة من جهة الغرب، ومفتاح مصر بوجه عام من ناحية حدودها الغربية، فهي عنق الزجاجة لحدود مصر الغربية، وتتحكم في طرق القوافل القادمة من أوجلو وجالو في ليبيا إلى واحات سيوة والفرارة والبحرية والداخلة والخارجة ونجع حمادي في مصر وهي تتصل بأسيوط، كما أنها تتصل بالمنيا والفيوم والقاهرة عبر الواحة البحرية، وهي محور مائي في الشرق يبدأ بواحة سيوة ويمر بمنخفض القطارة حتي وادي النيل، وكذلك فهي محور بترولي في الغرب والذي يشمل واحات جالو و أوجلة والكفرة، كما أنها على خط الحج القادم من شمال إفريقيا مروراً بمصر إلى الحجاز، و تحتوي هذه الواحات والمنخفضات على مصادر عديدة وكامنة يمكن أن تستخدم في مشروعات تنموية مستقبلية.

هذا بالإضافة لأهميتها الاستراتيجية فهي تعتبر صمام الأمان لحدود مصر الغربية حيث أن من يسيطر عليها يهدد واحة سيوة مباشرة ويمكن

الالتفاف حول القوات المدافعة عن الساحل والطريق يصبح ممهداً أمام العدو للهجوم على مصر الوسطي والقاهرة والفيوم عن طريقة الواحة البحرية، وهي تكون مع واحة سيوة وحدة طبيعية وبشرية.

فطريق واحة جغبوب ذو أهمية استراتيجية وعسكرية فهو طريق رخو لا يتحمل ضغط الحركة الميكانيكية عليه في أغلب أجزائه خصوصاً في المناطق السبخة كما أن بحر الرمال الناعمة جنوبي منخفض سيوة وجغبوب حتي هضبة الجلف الكبير عقبة أمام المواصلات البرية وطريق الواحات وهذا يمثل أهمية كبيرة لمصر في حمايتها والزود عنها من جهة الغرب، وتتعاظم الأهمية العسكرية والاستراتيجية في السلوم وجغبوب' فواحة جغبوب محاطة بالكثبان الرملية المعروفة بالغرود، والتي يتعذر على السيارات المدرعة السير فيها.

أما من ناحية الأهمية الدينية فالواحة تمثل مركزاً إسلاماً في وسط الصحراء، وهذا المكان مقدس وتجله طائفة كبرى من المسلمين، وللواحة أهمية دينية كبيرة بالنسبة لمصر حيث كانت تنظر إليها نظرة دينية إسلامية وكانت مصر تعتبر نفسها الحامي لتلك الأماكن الدينية بها، وكانت تطالب

بسهولة العبادة فيها وحرية الحج إليها ووصول النذور إليها بسهولة، وقد قام السيد محمد بن على في عام 1854م بإنشاء زاوية له في جغبوب، تطورت حتى أصبحت مركزاً مهماً لتعليم السنوسية، وكان اختياره للواحة يبين مدى ذكاءه حيث لم يختارها بالصدفة أو العشوائية، حيث كان يريد أن يسوي النزاع بين القبائل المختلفة في الصحراء.

وتبين الأسباب الإيطالية في ضم واحة جغبوب، فمنذ الاحتلال الايطالي لليبيا 1911 وإيطاليا شديدة الحرص على دخول واحة جغبوب ضمن أراضي ليبيا حتى تتم لها السيطرة الكاملة علي السنوسيين الذين يتخذون من واحة جغبوب مركزاً للمقاومة ضد الإيطاليين وبذلك تستطيع أن تمنع أي اتصال بين السنوسيين ومصر، كذلك تمنع وصول المؤن والأفراد وكذلك كل إمداد من مصر إلى برقة، واستخدمت إيطاليا كل ضغطٍ ممكن علي مصر من أجل ضم واحة جغبوب حتى ولو وصل الأمر إلى استخدام القوة العسكرية لضم الواحة، وكذلك اعتمدت إيطاليا على عهد بريطانيا على نفسها إثر اتفاق لندن 1915م بتوسيع حدود ليبيا على حساب مصر وبحكم نفوذ بريطانيا على مصر ضغطت على مصر من أجل الوصول إلى اتفاق

مع إيطاليا بشأن الحدود المصرية الليبية، فكانت ترى إيطاليا أن احتلالها للواحة سيؤدي إلى انكماش ثورة السنوسيين في برقة ضدها وتتحكم في الحركة بأكملها وبالتالي تتخلص من مقاومة الحركة السنوسية العنيفة، كما أن إيطاليا كانت تنظر إلى واحة جغبوب نظرة اقتصادية حيث إنها تحوي خزاناً مائياً جوفياً كبيراً في باطن الأرض والذي يمكن أن يساعد إيطاليا بعد احتلالها لواحة جغبوب على استصلاح الأراضي، ولقد وضحت الناحية الاقتصادية والاستراتيجية بعد تنازل مصر عن واحة جغبوب.

كذلك فقد كان العامل الديني عاملاً مهماً ومسيطراً على عقول الساسة الأوروبيين آنذاك، خصوصاً مع وصول الفاشية للحكم في إيطاليا، حتى أن السنيور بنيتو موسوليني كان يرى أن احتلال واحة جغبوب من أهم عناصر الدفاع عن الدول الأوروبية المسيحية ضد محاولات الدولة العثمانية لإقامة التكتل الإسلامي تحت شعار الجامعة الإسلامية، فكان الإيطاليون شديدي الحرص على محو العالم الإسلامي، وكذلك إبادة رجال الدين من هذه المناطق مثل واحة جغبوب، فهاجموها وأجلوا عنها أهلها وكانوا من العلماء وطلاب العلم.

كما تبين أن قضية واحة جغبوب هي نتاج الاستعمار البغيض، وقد لعبت المصالح دوراً مهماً في قضية جغبوب بين بريطانيا وإيطاليا، وأن هذه المصالح الاستعمارية لكل من إنجلترا وإيطاليا هي من أوجدت في حقل التاريخ الحديث والمعاصر قضية هذه الواحة، حيث كانت الضغوط البريطانية ونفوذها على الحكومات المصرية واضحة لا لبس فيها، حتى أذعنت حكومة أحمد زيور باشا في سنة 1925 بتوقيع اتفاق 6 ديسمبر 1925 والتي تخلت فيه عن واحة جغبوب لإيطاليا، ولم يتوقف الأمر على واحة جغبوب فقط فالمتتبع لخطوط الطول والعرض يتضح له أن إيطاليا قد انتزعت من مصر جغبوب وهضبة السلوم التي تمتد غرباً حتى ميناء البردية، وفي سنة 1926 قامت إيطاليا باحتلال واحة جغبوب بدون مقاومة تذكر.

وقد تواطأت حكومة زيور باشا في أمر واحة جغبوب بطريقة غير عادية، فخلال مقابلة جراهام بزيور باشا، أبلغه زيور باشا أنه في حالة فشل صدقي باشا في المفاوضات فإنه مستعد لتحمل المسئولية كاملةً على كتفيه وأنه سيفعل هذا الأمر عن طريق التنازلات المناسبة لإيطاليا، وهذا ما حدث

بالفعل فقد وقع زيور باشا الاتفاقية في 6 ديسمبر 1925 رسمياً مع إيطاليا، وكان أحمد زيور باشا ممثلاً عن الحكومة المصرية والمركيز نجريتو كامبيازو ممثلاً عن الحكومة الإيطالية' وبهذا فقد صدّق أحمد زيور باشا على اتفاق ملنر شالويا تحت مسمى جديد.

كما كشفت الدراسة أن حكومة زيور باشا تمسكت بإسماعيل صدقي باشا حتى بعد قبولهم لاستقالته من الوزارة في المفاوضات الدائرة بين مصر وإيطاليا حتى لا يحاسب الشعب الوزارة على التنازل عن واحة جغبوب، ومن ناحية أخرى فإسماعيل صدقي لم يريد أن يتحمل مسئولية المفاوضات وحده، لذا فقد طلب من مجلس الوزراء أن يضع القواعد التي يجب أن تمشي عليها لجنة الحدود المصرية التي يرأسها، وبعد فشل كل محاولات صدقي باشا في التفاوض مع إيطاليا، وإصرار إيطاليا على الحصول على واحة جغبوب مقابل بضعة كيلومترات من الرمال، كما أصرت إيطاليا على التمسك باتفاق ملنر شالويا ، وأن هذا أقصي ما تعطيه إيطاليا من التعويض، أعلن صدقي باشا أنه لا يقترح الموافقة علي هذا الأمر، كما أعلن انتهاء عمل لجنة الحدود الغربية برضى إيطاليا مطالب اللجنة المصري، وكان

هدف صدقي باشا وضع العراقيل أمام المفاوضات المصرية الإيطالية حتى لا يتحمل نتيجتها، وبسبب المعارضة التي أبداها صدقي خلال رئاسته للموفد المصري فقد اتفق زيور باشا على الإطاحة بصدقي وأنهي تكليفه بمهمته.

وقد تبين تناقض رأى صدقي باشا في قضية واحة جغبوب، فقد ذكر صدقي باشا أهمية الواحة الدينية والعسكرية في تقريره الذي قدمه إلى عبدالخالق ثروت سنة 1922، وهذا عكس ما جاء في كتابه مذكراتي، حيث يقول " فقد كانت الواحة غير ذات أهمية من الوجهة العسكرية "، وهنا يتضح اختلاف موقفه عندما أصبح وزير داخلية مصر ورئيس لجنة المفاوضات المصرية في مسألة الحدود في عهد وزارة أحمد زيور باشا، وكذلك عندما تولي رئاسة الوزراء 1930، فقد أقام صدقي باشا برلماناً مزيفاً قاطعته الأمة، وعندما قدمت القضية أمام البرلمان المصري في سنة 1932، تغير رأيه عما جاء في تقريه الذي قدمه إلى عبدالخالق ثروت، وأصبح في وجهة نظره أن مكان الدفاع الحقيقي عن حدود مصر الغربية هو مضيق وليم، وجعل وجه المفاضلة بين جغبوب والسلوم، هو أن السلوم يوجد بها الزرع والسكان علي العكس من واحة جغبوب.

أما موقف الملك فؤاد من مسألة واحة جغبوب فكان قلقاً من التعاون مع بريطانيا في المسألة، وفي الواقع إن الملك فؤاد لم يكن باستطاعته معارضة بريطانيا، لأنه بدون مساندتها لا يمكنه الاستمرار في الحكم، وكان أحمد فؤاد الجالس على عرش مصر يعد نفسه رعية إيطاليا وأن العلاقات الروحية التي تربطه بإيطاليا لا يمكن أن تنفصل، هذا فضلاً عن أن رجال الحاشية الملكية من الإيطاليين لعبوا دوراً مهماً لتحقيق أطماع إيطاليا في واحة جغبوب، على أي حال فقد كان الملك فؤاد يخشى من تعرضه لكراهية الشعب فكان يتحجج بالدستور بأنه يمنعه من التنازل من التنازل عن أي قطعة أرض في مصر بدون موافقة البرلمان.

كما يتضح من الدراسة أن الرأي العام المصري والصحافة المصرية، قد صبت غضبها على الحكومة الزيورية لتنازلها عن واحة جغبوب لمصلحة إيطاليا، وكما يتضح أن مقالات الصحافة المصرية الصادرة آنذاك كانت تعكس الحزن الذي أصابها من جراء هذا الأمر، وتخوفها من حجم الضرر الذي وقع على حركة المجاهدين في ليبيا ضد إيطاليا نتيجة لهذا التنازل.

وكذلك يتضح أن إيطاليا رأت في وجود إسماعيل صدقي باشا في الوزارة المصرية سنة1930، وكانت لديها الرغبة في أن يصدق البرلمان المصري على اتفاقية 6 ديسمبر 1925، وهو ما حققه لها إسماعيل صدقي باشا في برلمانه المزور في يونيه 1932، وقد أتيحت للبرلمان المصري فرصة رفض الاتفاق في السنوات التي تلت عودة الحياة الدستورية بانتخابات مايو 1926، ولكن قد دفن الاتفاق في لجنة الشئون الخارجية، فقد حاولت الوزارات المتعاقبة التي جاءت بعد وزارة أحمد زيور باشا إلى الحكم أن تعرض اتفاقية الجغبوب على البرلمان المصري للتصديق عليها، ولكن لجنة الشئون الخارجية بمجلس النواب قبرتها سنوات 1926 و 1927 و 1928 و 1930، ومن هنا يتضح أن من وافق على التصديق على الاتفاقية هو برلمان جاء بالتزوير وغير معبر عن رغبة الأمة، على أي حال فقد كانت موافقة مجلسي البرلمان إصرار عجيب على امتهان كرامة الأمة، وتجاهل التاريخ وتزوير حقائقه، وموافقة مجلسي البرلمان أثارت الأحزاب المصرية، وقد ألهبت غضب الشعب المصري، وقد أعلن احتجاجه بكل الوسائل ضد ما فعلوه بأرضه وتراث الأجداد.

وقد حاول الرئيس أنور السادات احياء قضية واحة جغبوب في عام 1977، ولكن محاولته منيت بالفشل.

وقد توصلت الدراسة إلى النتائج الآتية :

1. واحة جغبوب واحة مصرية وتثبت ذلك الوثائق والخرائط.
2. لواحة جغبوب أهمية استراتيجية واقتصادية ودينية بالنسبة لمصر، فالمنطقة الممتدة من السلوم إلى سيوة تمثل عنق الزجاجة لمصر، وواحة جغبوب هي البوابة الغربية لمصر السفلى.
3. ظهور أهمية الواحة الاقتصادية وخاصةً بعد اكتشاف البترول فيها.
4. كل تقارير لجان الحدود أثبتت أهمية الواحة وضرورة تبعيتها لمصر من أجل أمنها، وهذا الأمر يدل على مدى أهميتها لمصر.
5. اتفاق 6 ديسمبر 1925 الذي وقعته حكومة زيور باشا مع إيطاليا ما هو إلا اتفاق ملنر شالويا ولكن تحت مسمى جديد.
6. انسلاخ واحة جغبوب عن الوطن يعود إلى تواطؤ زيور باشا وصدقي باشا مع بريطانيا وإيطاليا .

7. إيطاليا كانت تريد ضم واحة جغبوب إلى ليبيا من أجل السيطرة على المقاومة الليبية لا أكثر.

8. رفض الشعب المصري بصحافته وجميع أطيافه التنازل عن واحة جغبوب رفضاً تاماً.

9. كانت الفرصة سانحة أمام البرلمان المصري لرفض اتفاق 6 ديسمبر 1925 ولكنه لم يفعل مما يدل على ضعف البرلمان المصري في اتخاذ قرار قوي وواضح من المسألة، وفي نهاية الأمر تنازل عنها برلمان مزور.

10. تنازل مصر عن واحة جغبوب شجع إيطاليا على الحصول على المزيد من الأراضي على حساب مصر لتمتد يد المحتل الإيطالي إلى جبال أركنو وواحة العوينات.

فهرس الملاحق

ملحق رقم (1)

[E 653/236/16]   No. 31.

Mr. Kerr to the Marquess Curzon of Kedleston.—(Received January 21.)

(No. 23. Confidential.)
My Lord,   *Cairo, January 13, 1924.*

WITH reference to your telegram No. 1 of the 10th instant, relative to the possibility of Egypt's being willing to cede Sollum temporarily or permanently to Italy, I have the honour to transmit herewith, for your Lordship's information, a translation of the article in "Al Ahram" newspaper, which first revived interest here in the question of the western frontier, and which was answered by the "Liberté" in the article of which a copy accompanied Lord Allenby's despatch No. 886 of the 24th December, 1923.

2. The "personnalité politique," who was interviewed by the Rome correspondent of "Al Ahram," is, I learn, M. Scialoja. Your Lordship will observe that his information is out of date, and I have taken occasion to have it made clear in the local press that Sollum is now occupied by Egyptian and not by British troops.

3. "Al Ahram" controverted the point of view taken by M. Scialoja, and I am informed that by way of rejoinder the Italian Government caused a statement to be published that the information which had been given to the Rome correspondent of that newspaper had not the authority of any "political personality."

4. The Egyptian Government has been moved by the public interest which is being taken in this matter to issue a communiqué as follows:—

> "Various reports and telegrams published recently by the press indicate that negotiations are actually in progress between the Egyptian and Italian Governments regarding the delimitation of the frontier between Egypt and Lybia. These rumours are devoid of foundation.
>
> "Following on the declaration of the independence of Egypt in 1922, the British Government informed the Egyptian Government of the pourparlers which had previously taken place with the Italian Government regarding the frontier, without, however, having led to any result, pointing out that henceforward this question should be dealt with by the Egyptian Government with the Italian Government direct.
>
> "Up to the present no negotiations have yet been opened by the Egyptian Government with the Italian."

5. I am informed by Hassan Anis Pasha that the view of the Minister for Foreign Affairs is that the frontier should be so delimitated as to place Jaghbub in Cyrenaica and Sollum in Egypt, and that a note in this sense is being prepared for the Council of Ministers.

6. Hassan Anis Pasha also informed me that the article in the "Liberté," to which I have alluded in the first paragraph of this despatch, was inspired by Mahmud Azmi Pasha, whose heart was set on the possession of Jaghbub, and who was ready for this purpose to cede Sollum to Italy. He did not think that King Fuad favoured Azmi's scheme.

7. I doubt the reliability of Anis Pasha's statement as to the views of His Majesty. It is contrary to the information which I have received from a reliable source, and hardly tallies with the great anxiety exhibited by Anis Pasha that "Al Ahram" should not reply to the "Liberté" by a statement of what I believe to be Anis Pasha's own views. Nor is it likely that the "Liberté," given its associations with the Palace, would fail to make its opinions in a matter concerning Italo-Egyptian relations conform to those of King Fuad.

I have, &c.
A. K. CLARK KERR,
Acting High Commissioner.

(1)

---

[1] F.O.407/198, No.31,Kerr to the Marquess Curzon of Kedleston, Cairo ,13,jan. 1924.

ملحق رقم (2)

[E 8137/236/16] No. 530.

Mr. Kerr to Mr. MacDonald.—(*Received September 22.*)

(No. 583. Secret.)
Sir, *Ramleh, September* 14, 1924.

FOR some time past the Egyptian Government have been showing a certain uneasiness in regard to the Egypt–Cyrenaica frontier, more particularly in regard to the Oasis of Jaghbub.

2. The precise causes of this uneasiness were not clear, and the Acting Prime Minister did not seem disposed to allow himself to be drawn into making a definite statement of the facts. In speaking to me of the matter some time ago, he confined himself to saying that he suspected the Italians of an intention to occupy Jaghbub though they had assured him that this was not the case, and that he wished me to endeavour to trace in the Residency archives a map, which, he alleged, had been signed by Lord Kitchener, the Italian representative and himself, in the autumn of 1911. In this map the line of the frontier between Egypt and Cyrenaica was so drawn as to include both Sollum and Jaghbub in Egyptian territory. He proposed to make use of this map to fortify him in his arguments with the Italian Government. A careful search of the contemporary archives of the Residency has not revealed the existence of such a map.

3. After this conversation with Mohamed Said Pasha I caused enquiries to be made as to what was, in effect, taking place on the frontier. But it proved difficult to discriminate between fact and rumour, and it is only now that I am in a position to report to you on the subject.

4. On the 15th July information reached the Egyptian Government from Captain Green, the British officer in command of the frontier districts administration at Sollum, that the Italians intended to send a strong patrol to Jaghbub. This officer was immediately directed to proceed to the oasis to spend a night there. He did so on the 18th July and returned to Sollum on the 20th. By the 25th July news of this excursion to Sollum had reached the Italians at Bardia, and Captain Green received a visit from the Italian representative at that place, who stated the Italian claims to Jaghbub and suggested visiting the oasis himself. Four days later Captain Green reported that he had heard on trustworthy authority that a strong Italian force was to move on Jaghbub on the 1st August.

5. It must have been about this time that the first signs of anxiety on the part of the Egyptian Government became apparent, and shortly after I was informed by the secretary of the Italian Legation that the Egyptian Government had approached the Italian Minister, who had been authorised to assure the Acting Prime Minister that, while the Italian Government did not depart from their view that Jaghbub was within Italian territory, they had no intention of occupying it. The secretary added that it was hoped shortly to form an Italo-Egyptian Commission to make a preliminary delimitation of the frontier, but that the Egyptian Government seemed to be in no hurry to begin this work.

6. So much for the facts as they are known to me. The rest of the story is obscured by rumour and counter-rumour, the value of which it is difficult to estimate.

7. The most persistent of these rumours was one to the effect that the ex-Khedive was engaged in fomenting a Bedouin incursion from the Western Desert, of which, if successful, he might take advantage to re-enter Egypt.

8. From the secret sources open to me I learn that this report received easy credence at the Palace and moved King Fuad to ask the Italian Minister to obtain from his Government the promise of Italian military support for the Egyptian frontier troops that would be used to repel the incursion. Count Caccia Dominioni, the Italian Minister, is said to have traded on King Fuad's fears of the ex-Khedive to obtain permission for the establishment of an Italian consulate at Sollum, and to arrange for co-operation between the Egyptian and Italian frontier posts that has enabled the latter to enter Egyptian territory and even to make some use of Sollum from time to time.

9. I have been able to obtain no confirmation of the report about the establishment of an Italian consulate at Sollum, but I learn from Captain Marriott, the commander of King Fuad's yacht, who recently visited Sollum, that he found that the Italian officers and men frequently crossed the border and that their relations with the frontier districts administration were friendly.

10. I shall continue to keep the situation in that district under observation and report to you again in due course.

I have, &c.
A. K. CLARK KERR,
Acting High Commissioner.

(1)

---

(1) F.O.407199, No.530,Kerr to MacDonald, Ramleh ,14,sep. 1924.

ملحق رقم (3)

[7985] No. 89.

Viscount Kitchener to Sir Edward Grey.—(*Received February* 24.)

(No. 16.)

Sir, *Cairo, February* 17, 1912.

I HAVE the honour to acknowledge the receipt of your despatch No. 16 of the 7th instant, forwarding copies of correspondence with the Admiralty respecting the Egyptian frontier near Sollum and enquiring whether the line claimed by His Majesty's Government as the western frontier of Egypt on the coast does, in fact, leave to that country all the anchorage of Sollum Bay.

I have the honour to state that line B, alluded to in my despatch No. 140 of the 31st December last, starts from Beacon Point and (as shown on the sketch map herewith enclosed) passes for a short distance along Gebel Sollum, which is the local name of the high land which runs parallel to the western shore of the Gulf of Sollum. This high land terminates at Lukka, which is called Ras-el-Milh on maps. Beacon Hill is a point on the edge of this ridge overlooking the bay, and is not known to the natives as Ras Gebel Sollum.

Recent conversations with Hunter Pasha and other officials who have lately visited Sollum convince me that there is no such place as Ras Gebel Sollum, and I regret that my telegram No. 3 of the 10th January gave a wrong impression on this point, as from previous reports and correspondence on this subject I thought there was no doubt that Ras Gebel Sollum and Beacon Point were one and the same place, and had not then made locally any specific enquiries on this point. Gebel Sollum being a long ridge or plateau, the natural position of its "ras," or "head," would be the end of the ridge, viz., Lukka, but apparently the name is unknown to the inhabitants even there.

It is no doubt the case that were the frontier to be drawn from Beacon Point for some two miles west and subsequently in a south-westerly direction, as indicated in your letter to the Admiralty of the 7th February, the anchorage, though not the Bay of Sollum, would be comparatively safeguarded, though it must be clearly understood that even this rectification of line B would exclude Port Bardia, the value of which, as a port, is fully recognised in paragraph 4 of the Admiralty letter.

I would, however, point out that the wording of the *pro-memoriâ* communicated to the Porte on the 19th November, 1904, leaves it doubtful whether the words "Ras Gebel Sollum, the headland to the north of the harbour, to follow the crest of the ridge" refers to Lukka (Ras-el-Milh) or to Beacon Point.

There is, moreover, some local evidence to show that in the time of Ismail Pasha the entire shore of Sollum Bay belonged to Egypt, and fishermen on the spot to-day allege that their fathers paid taxes to the Egyptian Government at that time.

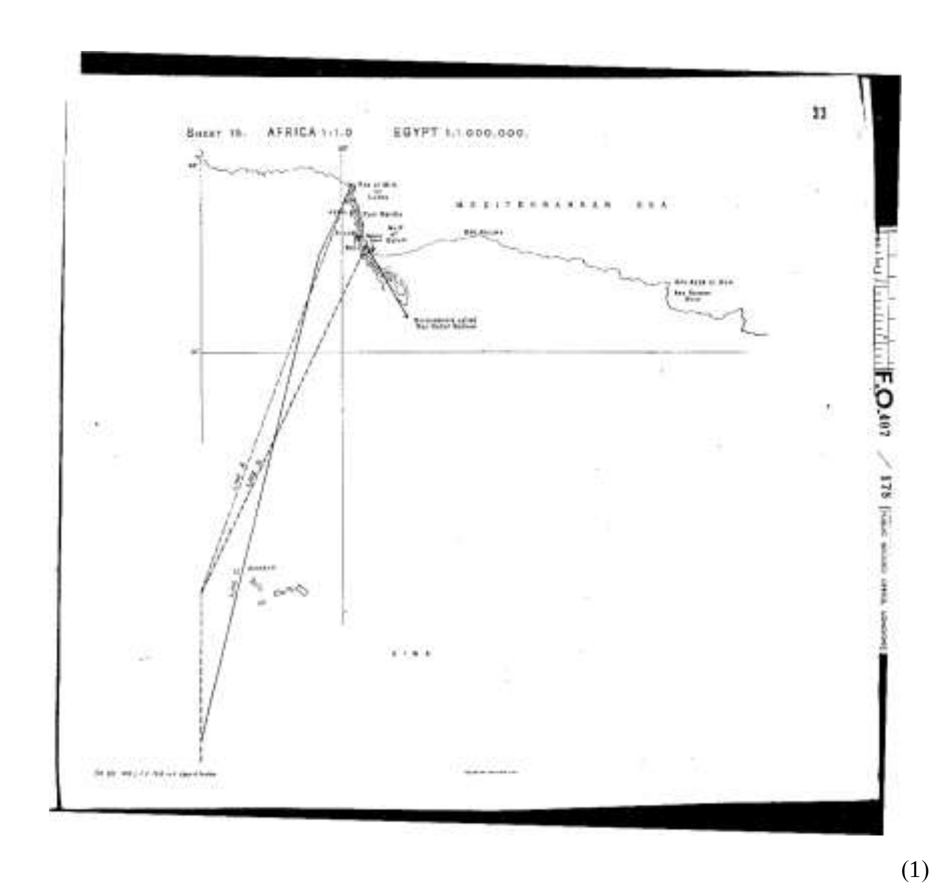
As regards the value of Port Bardia, I venture to quote the following extract from a private letter addressed to a member of this agency by Mr. Fitzmaurice, first dragoman of His Majesty's Embassy at Constantinople, who has recently visited Cyrenaica, and who, as you are aware, has had in the past every opportunity of acquainting himself with the Sollum question:

"I see the Khedive has been to Sollum, where I think we ought to ensure without delay and before peace that the Egyptian boundary goes to Ras-el-Milh, thus including Port Bardia."

The view taken by Mr. Fitzmaurice is shared by all persons here who have visited the neighbourhood of Sollum, and, as I have already pointed out in a previous despatch, I consider the undisputed possession of Sollum Bay of great importance to this country. In view of the altered circumstances brought about by the Italian annexation of Tripoli, I still venture to urge that it may be found feasible, if and when His Majesty's Government recognise the new situation, to interpret the terms of the note of the 19th November, 1904, as referring to the bay and not the anchorage of Sollum.

If it were only a question of extent of territory claimed by Egypt I think compensation for the additional area obtained by making line A the boundary might be given by changing the direction of that line further east, and drawing it on to a point nearer Jaghbub Oasis than the present point where both A and B lines join (see line C in the enclosed sketch-map).

I have, &c.
KITCHENER.

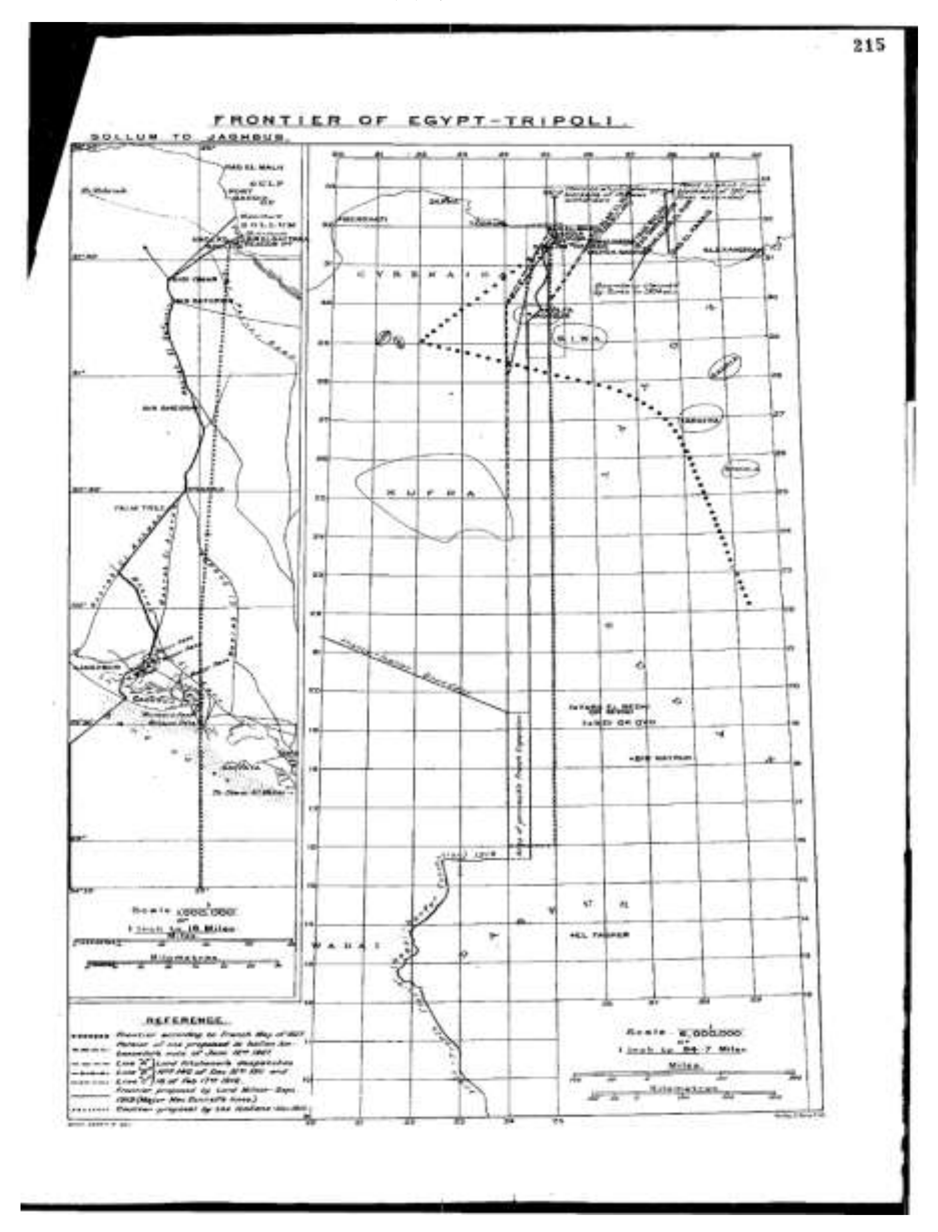


(1)

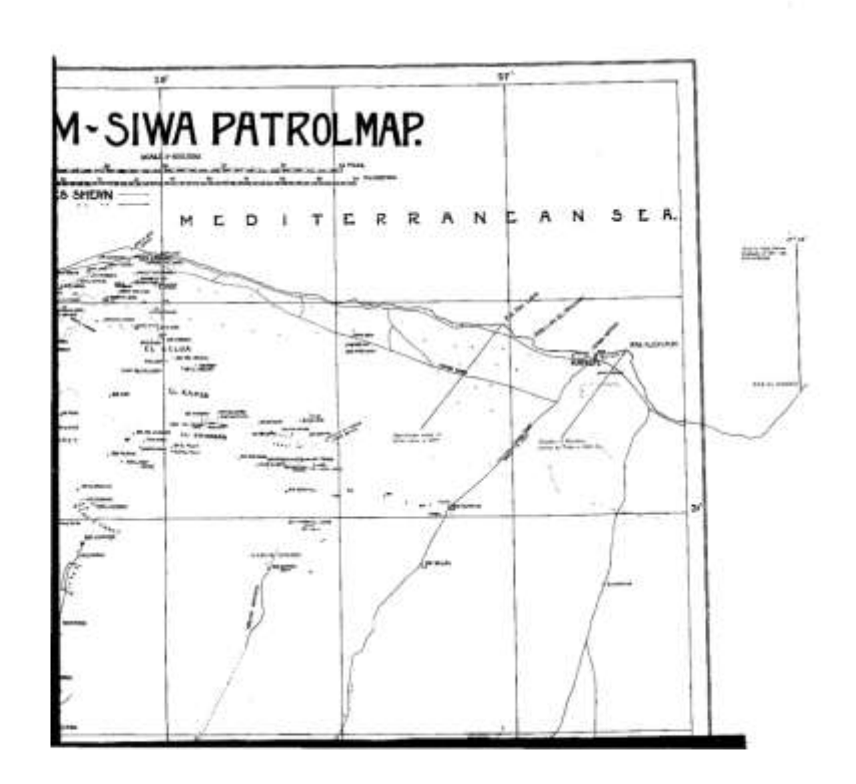
---

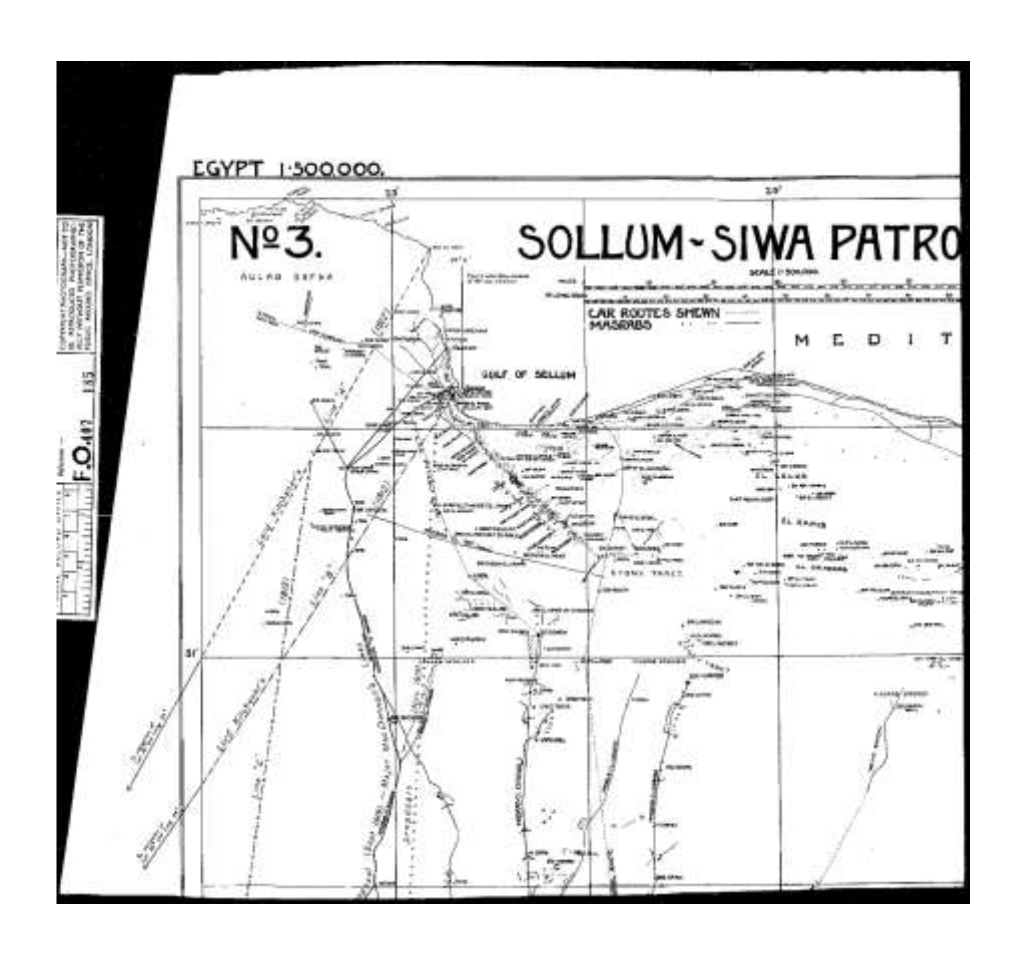
(1) F.O.407/178, No.89, Viscount Kitchener to Edward Grey , Cairo ,17, Feb. 1912.

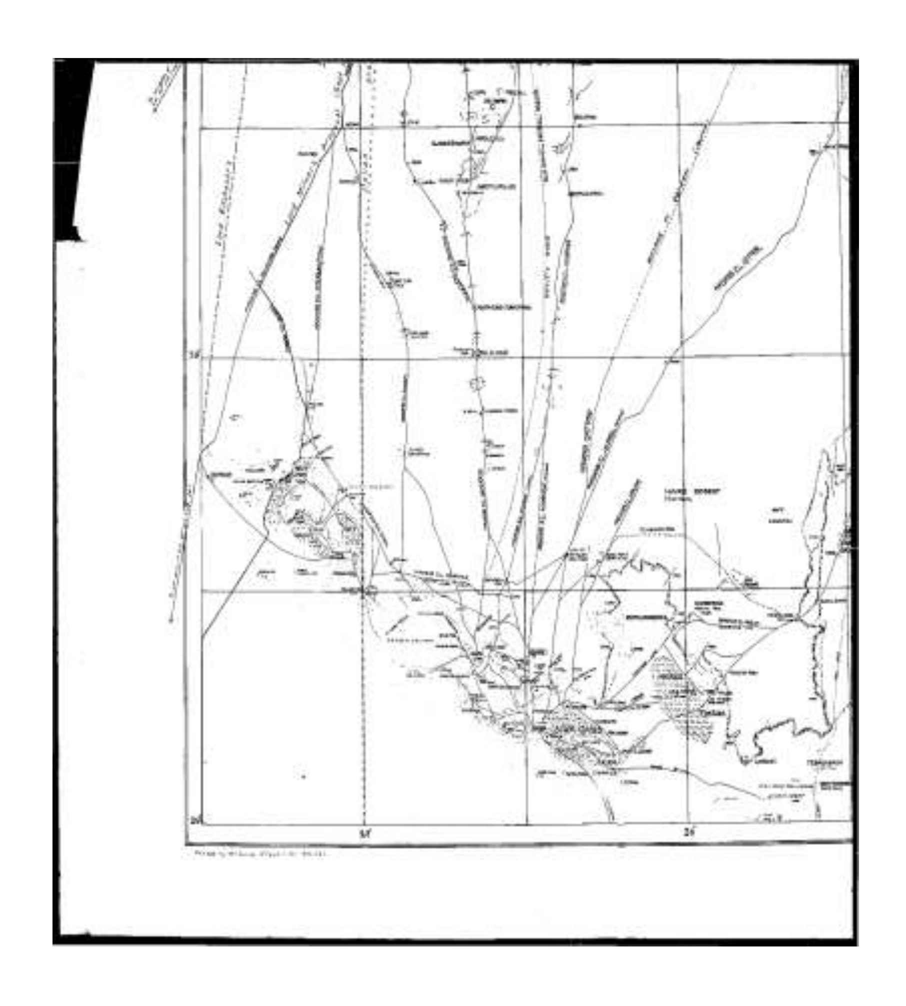
ملحق رقم (4)



215
FRONTIER OF EGYPT-TRIPOLI.
SOLLUM TO JAGHBUB
KUFRA
REFERENCE.


M-SIWA PATROLMAP.
MEDITERRANEAN SEA.
EL ALUA


EGYPT 1:500,000.
Nº3.
SOLLUM-SIWA PATRO
CAR ROUTES SHEWN
MASERBS
M E D I T
GULF OF SOLLUM
STONY TRACT
EL RAHIB
F.O.





(1)

---

(1) F.O.407/185, No.429, Memorandum On The Western Frontier of Egypt by Loder (with Maps).

قائمة المصادر والمراجع

أولاً الوثائق غير المنشورة :

1- وثائق غير منشورة باللغة العربية :

- **وثائق عابدين :**

1-دار الوثائق القومية، رملة بولاق كورنيش النيل بالقاهرة، كود 0069-002161، مكاتبة من صادق يحيي وزير الحربية إلي رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية بشأن توفير طبيب زائر، 7 فبراير 1925.

2-دار الوثائق القومية، المصدر نفسه، مكاتبة من صادق يحيي وزير الحربية إلي رئيس مجلس الوزراء بشأن تحديد صلاحيات مستر كامبني، 8 فبراير 1925.

3-دار الوثائق القومية، رملة بولاق كورنيش النيل بالقاهرة، كود 0069-002162، مكاتبة من رئيس مجلس الوزراء الإيطالي إلي أحمد زيور باشا رئيس مجلس الوزراء المصري، 13 مارس 1925.

4-دار الوثائق القومية، رملة بولاق كورنيش النيل بالقاهرة، كود 0069-002154، تقرير بالشفرة من المفوضية الملكية المصرية بروما عن الحديث الذي دار مع موسوليني عن زيور باشا، 2 مايو 1925.

5-دار الوثائق القومية، كود 0069-002165، مكاتبة من القائم بأعمل السفارة الملكية بروما إلى وزير الخارجية بخصوص زيارة إسماعيل صدقي إلي روما، 31 أغسطس 1925.

6-دار الوثائق القومية، رملة بولاق كورنيش النيل بالقاهرة، كود 0069-007279، تلغراف مقدم من عبدالعليم سيد علي من ديروط قبلي إلي ديوان جلالة الملك بسرايا عابدين العامرة، 10 ديسمبر 1925.

- **وثائق مكتبة الإسكندرية :**

1- محضر جلسة مؤتمر تعيين الحدود الغربية، الجلسة الخامسة، 13 نوفمبر 1925، موقع ذاكرة مصر المعاصرة، مكتبة الإسكندرية .

http،//modernegypt.bibalex.org/NewDocumentViewer.aspx?DocumentID=DC_4564&keyword=%D8%AC%D8%BA%D8%A8%D9%88%D8%A8

2- وثائق غير منشورة باللغة الإنجليزية :

- **وثائق وزارة الخارجية البريطانية F.O :**

وثائق وزارة الخارجية البريطانية Foreign Office مصورة من دار الوثائق العامة بلندن

Public Record Office وقد تم الإستعانة من هذه الوثائق بالمطبوعات السرية

Confidential prints التي تضمها مجلدات تحت عنوان

Further Correspondence Respecting the Affairs of Egypt and the Sudan

1- F.O.407/178, No.89, Viscount Kitchener to Edward Grey , Cairo ,17, Feb. 1912.

2- F.O.407/178, No132,War Office to Foreign Office , Whitchall , 3, Apr, 1912.

3- F.O.407/178, No 142,Edward Grey to G. Lowther, Foreign Office ,16,Apr, 1912.

4- F.O.407/178, No227 ,Lowther to Edward Grey , Constantinople , 17, June, 1912.

5- F.O.407/178, No 218,Viscount Kitchener to Edward Grey , Cairo ,18,June, 1912.

6- F.O.407/185, No.429, Memorandum On The Western Frontier of Egypt by Loder (with Maps).

7- . F.O.407/198, No.31,Kerr to the Marquess Curzon of Kedleston, Cairo ,13,jan. 1924.

8- F.O.407/199, No.530,Kerr to MacDonald, Ramleh ,14,sep. 1924.

9- F.O.407/199, No.530,Kerr to MacDonald, Ramleh ,14,sep. 1924.

10- F.O.407/199, Enclosure No.532,Kerr to MacDonald, Alexandria ,18,sep. 1924.

11- F.O.407/199,No.529,Kennard to MacDonald, Rome ,19, sep. 1924.

12- F.O.407/199, No.533,Kerr to MacDonald, Ramleh ,20,sep. 1924.

13- F.O.407/199,Enclosure in No.533,Kerr to MacDonald, Ramleh ,20,sep. 1924.

14- F.O.407/199, No.532, MacDonald to Kennard, Foreign Office ,25,sep. 1924.

15- F.O.407/199, No.537, MacDonald to Kerr, Foreign Office ,9,Oct. 1924.

16- F.O.407/199, No.538,Graham to Mac Donald, Rome ,10, oct .1924.

17- F.O.407/200 , No.258, Viscount Allenby to Austen Chamberlain , Cairo ,15, Feb. 1925

18- F.O.407/200 , No.260, Austen Chamberlain to Viscount Allenby , Cairo , Foreign Office, 18, Feb. 1925.

19- F.O.407/200 , No.261 , Austen Chamberlain to Graham , Rome , Foreign Office ,18, Feb. 1925.

20- F.O.407/200 Enclosure 1 No.274, Graham to Mussolini , Rome ,19, Feb. 1925.

21- F.O.407/200 , Enclosure 3 No.277, Governor Western Desert Province to Commandant Eastern Frontier District of Cyrenaica , Bardia , Mersa Matruh ,23, Feb. 1925

22- F.O.407/200 , Enclosure 2 No.277, Report on Western Frontier Incident to Director-General , F.D.A. , Matruh ,24, Feb. 1925.

23- F.O.407/200 , Enclosure 4 No.277, Governor Western Desert Province to Director-General , Frontier district administration , Cairo , Matruh ,25, Feb. 1925.

24- F.O.407/200 , No.266, Austen Chamberlain to Viscount Allenby , Cairo , Foreign Office ,25, Feb. 1925.

25- F.O.407/200 Enclosure 2 No.274, Graham to Mussolini , Rome ,27, Feb. 1925.

26- F.O.407/200 Enclosure 3 No.274, Mussolini to Graham , Rome ,28, Feb. 1925.

27- F.O.407/200 Enclosure 4 No.274, Graham to Mussolini , Rome ,3, Mar. 1925.

28- F.O.407/200 , No.277, Viscount Allenby to Austen Chamberlain , Cairo , 8, Mar. 1925.

29- F.O.407/200 , No.275, Austen Chamberlain to Viscount Allenby , Cairo , Foreign Office ,11, Mar. 1925.

30- F.O.407/200 , No.276, Foreign Office to Air Ministry , Foreign Office ,11, Mar. 1925.

31- F.O.407/200 , No.279, Consul Hurst to Austen Chamberlain , Bengazi ,13, Mar. 1925.

32- F.O.407/200 , No.280, Graham to Austen Chamberlain , Rome , 20, Mar. 1925.

33- F.O.407/200 , No.282, Viscount Allenby to Austen Chamberlain , Cairo ,22, Mar. 1925.

34- F.O.407/200 , No.287, Viscount Allenby to Austen Chamberlain ,Cairo,28, Mar. 1925.

35- F.O.407/200 , No.290, Viscount Allenby to Austen Chamberlain ,Cairo,1, Apr. 1925.

36- F.O.407/200 , No.293, Viscount Allenby to Austen Chamberlain , Cairo , 9, Apr. 1925.

37- F.O.407/200 , No.303, Austen Chamberlain to Viscount Allenby , Cairo , Foreign Office ,16, Apr. 1925.

38- F.O.407/200 , No.47, Viscount Allenby to Austen Chamberlain , Cairo,26, Apr. 1925.

39- F.O.407/201 , No.169, Henderson to Austen Chamberlain , Ramleh ,2, July. 1925.

40- F.O.407/201 , No.164, Henderson to Austen Chamberlain , Alexandria ,8, July. 1925.

41- F.O.407/201 , No.165, Henderson to Austen Chamberlain, Alexandria ,8, July. 1925.

42- F.O.407/201 , No.167, Austen Chamberlain to Henderson , Alexandria , Foreign Office ,10, July. 1925.

43- F.O.407/201, No.168, Austen Chamberlain to Henderson , Ramleh, Foreign Office ,12, July. 1925.

44- F.O.407/201, No.170, Austen Chamberlain to Henderson , Ramleh ,14, July. 1925.

45- F.O.407/201 , No.171, Henderson to Austen Chamberlain , Alexandria ,16, July. 1925.

46- F.O.407/201 , No.172, Henderson to Austen Chamberlain, Alexandria ,17, July. 1925.

47- F.O.407/201 , No.176, Henderson to Austen Chamberlain, Ramleh ,29, July. 1925.

48- F.O.407/201 ,Enclosure 1 No.181, Spinks to Sidky , Cairo ,11, Aug. 1925.

49- F.O.407/201 , No.178, Austen Chamberlain to Ovey , Rome , Foreign Office ,13, Aug. 1925.

50- F.O.407/201 , No.181, Henderson to Murray , Ramleh ,14, Aug. 1925.

51- F.O.407/201, Enclosure 1 No.182, Communique issued by The Stefani Agency, 17, Aug. 1925.

52- F.O.407/201, Enclosure 2 No.182, Telegram from Sidky to Mussolini.

53- F.O.407/201 , No.182, Ovey to Austen Chamberlain , Rome ,21, Aug. 1925.

54- F.O.407/201 , No.185, Austen Chamberlain to Henderson , Alexandria , Foreign Office ,15, Sep. 1925.

55- F.O.407/201 , No.186, Henderson to Austen Chamberlain , Alexandria ,17, Sep. 1925.

56- F.O.407/201, No.188, Graham to Austen Chamberlain , Rome ,23, Oct. 1925.

57- F.O.407/201, No.189, G. Lloyd to Austen Chamberlain , Cairo ,26, Oct. 1925.

58- F.O.407/201 , No.192 , Austen Chamberlain to G. Lloyd , Cairo , Foreign Office ,29, Oct. 1925.

59- F.O.407/201 , No.193 , Graham to Austen Chamberlain , Rome ,3, Nov. 1925.

60- F.O.407/201 , No.194 , Graham to Austen Chamberlain , Rome ,6, Nov. 1925.

61- F.O.407/201 , No.195 , Graham to Austen Chamberlain , Rome ,7, Nov. 1925.

62- F.O.407/201 , No.196 , Graham to Austen Chamberlain , Rome ,8, Nov. 1925.

63- F.O.407/201 , No.197, Austen Chamberlain to George Lloyd , Cairo , Foreign Office ,9, Nov. 1925.

64- F.O.407/201 , No.199 , Austen Chamberlain to G. Lloyd , Cairo , Foreign Office , 9, Nov. 1925.

65- F.O.407/201 , No.201, Graham to Austen Chamberlain , Rome ,10, Nov. 1925.

66- F.O.407/201 , No.204, G. Lloyd to Austen Chamberlain , Cairo ,11, Nov. 1925.

67- F.O.407/201 , No.205, G. Lloyd to Graham , Cairo ,12, Nov. 1925.

68- F.O.407/201 , No.206, G. Lloyd to Austen Chamberlain , Cairo ,12, Nov. 1925.

69- F.O.407/201 , No.207, G. Lloyd to Austen Chamberlain , Cairo ,13, Nov. 1925.

70- F.O.407/201 , No.209, Graham to Austen Chamberlain , Rome ,13, Nov. 1925.

71- F.O.407/201 , No.214, Lloyd to Austen Chamberlain , Cairo ,19, Nov. 1925.

72- F.O.407/201 , No.219, Austen Chamberlain to Lloyd , Cairo , Foreign Office ,23, Nov. 1925.

73- F.O.407/201 , No.220, Lloyd to Austen Chamberlain , Cairo ,23, Nov. 1925.

74- F.O.407/201 , No.221, Lloyd to Austen Chamberlain , Cairo ,29, Nov. 1925.

75- F.O.407/201 , No.222, Lloyd to Austen Chamberlain , Cairo ,29, Nov. 1925.

76- F.O.407/201 , No.223, Lloyd to Austen Chamberlain , Cairo ,30, Nov. 1925.

77- F.O.407/201 , No.229, Lloyd to Austen Chamberlain , Cairo ,5, Dec. 1925.

78- F.O.407/201 , No.231, Lloyd to Austen Chamberlain , Cairo ,6 , Dec. 1925.

79- F.O.407/201 , No.233, Lloyd to Austen Chamberlain , Cairo ,7 , Dec. 1925.

80- F.O.407/201 , No.234 , Austen Chamberlain to lord Lloyd , Cairo , Foreign Office , 7, Dec. 1925.

81- F.O.407/201 , No.236, Graham to Austen Chamberlain , Rome ,9, Dec. 1925.

82- F.O.407/201 , No.237, Lloyd to Austen Chamberlain , Cairo ,10 , Dec. 1925.

83- F.O.407/201 , No.238, Lloyd to Austen Chamberlain , Cairo ,13 , Dec. 1925.

84- F.O.407/201, No.217, Graham to Austen Chamberlain , Rome ,22, Nov. 1925.

85- F.O.407/201, No.224, Graham to Austen Chamberlain , Rome ,1, Dec. 1925.

86- F.O.407/203 , No.194, Lloyd to Austen Chamberlain , Cairo ,10 , Nov. 1926.

87- F.O.407/203 , No.195, Lloyd to Austen Chamberlain , Cairo ,20 , Nov. 1926.

88- F.O.407/215 , No.63, Loraine to John Simon , Cairo ,17, June. 1932.

89- F.O.407/216 , No.5, Loraine to John Simon , Cairo ,1, July. 1932.

ثانياً الوثائق المنشورة :

1- وثائق منشورة باللغة العربية :

- **وثائق وزارة الخارجية المصرية :**

1- المملكة المصرية، وزارة الخارجية، رقم 1-1926، الحدود الغربية لمصر، الاتفاق الإيطالي المصري المؤرخ 6 ديسمبر 1925، القاهرة، المطبعة الأميرية، 1926.

2- المملكة المصرية، وزارة الخارجية، رقم 2-1926، الحدود الغربية لمصر، الاتفاق المصري الإيطالي المؤرخ في 9 نوفمبر 1926، تنفيذاُ لاتفاق 6 ديسمبر 1925م، القاهرة، المطبعة الأميرية، 1927.

- **وثائق وزارة الحربية والبحرية :**

1. وزارة الحربية والبحرية، مصلحة أقسام الحدود، حالة الأهالي، التقرير السنوي عن سنة 1923 – 1924، المطبعة الأميرية بالقاهرة، 1925.
2. وزارة الحربية والبحرية، مصلحة أقسام الحدود، الشئون السياسية، التقرير السنوي 1925 – 1926، المطبعة الأميرية بالقاهرة، 1928.

- **مضابط البرلمان المصري :**

1. مجلس النواب، الهيئة النيابية الخامسة، الانعقاد العادي الثاني، المجلد الثالث، الجلسة السابعة والخمسين، 13 يونيه 1932، المطبعة الأميرية، 1932
2. مجلس الشيوخ، الانعقاد الثامن، الجلسة السابعة والثلاثين، 28 يونيه 1932، المطبعة الأميرية، 1932.

ثالثاً اليوميات والمذكرات :

1- المذكرات :

1. إسماعيل صدقي باشا، تحقيق سامي أبو النور، مذكراتي، الطبعة الثانية، مكتبة مدبولي، 1996.
2. محمد حسين هيكل، مذكرات في السياسة المصرية، الجزء الأول، دار المعارف، 1990.

2- الذكريات :

1. سامي أبو النور، صليب باشا سامي ذكريات 1891-1952، الطبعة الأولي، القاهرة، مكتبة مدبولي، 1999.

3- الحوليات :

1- أحمد شفيق باشا، تعليق أحمد زكريا الشلق،حوليات مصر السياسية،الحولية الأولي 1924، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2013 .

2- أحمد شفيق باشا، تقديم ودراسة أحمد زكريا الشلق، حوليات مصر السياسية، الحولية الثانية 1925، الهيئة المصرية العامة للكتاب ،2013.

3- أحمد شفيق باشا، تقديم ودراسة أحمد زكريا الشلق، حوليات مصر السياسية، الحولية الثالثة 1926، الهيئة المصرية العامة للكتاب ،2013.

رابعاً الكتب العربية والمعربة :

1- أحمد حسين، موسوعة تاريخ مصر، الجزء الخامس، مؤسسة دار الشعب، 1978.

2- أحمد شفيق باشا، مذكراتي في نصف قرن، الجزء الثالث، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1998م.

3- أحمد عبدالونيس شتا' حدود مصر الغربية، حدود مصر الدولية، مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة، 1993.

4- أحمد محمد حسنين، ترجمة أمير نبيه وعبدالرحمن حجازي، الواحات المفقودة، الطبعة الثانية، المركز القومي للترجمة ،العدد 2/880، 2009.

5- الجنرال رودلفوغراسياني، ترجمة إبراهيم سالم بن عامر، برقة الهادئة، الطبعة الثالثة، دار مكتبة الأندلس، 1980.

6- جلال يحيي، العالم العربي الحديث الفترة الواقعة بين الحربين العالميتين، دار المعارف، 1980.

7- خليفة محمد التليسي، معجم معارك الجهاد في ليبيا 1911-1931، الدار العربية للكتاب، 1983.

8- زاهر رياض، استعمار إفريقيا، الدار القومية للطباعة والنشر، 1965.

9- سامي حكيم، جغبوب الواحة المصرية المغتصبة، مؤسسة دار التعاون للطبع والنشر، 1978 .

10- صفاء شاكر، إسماعيل صدقي الواقعية السياسية في مواجهة الحركة الوطنية، الطبعة الأولي، دار الشروق، 2005.

11- عاصم محروس عبدالمطلب، الطلبة والحركة الوطنية في مصر 1922 – 1952، الطبعة الثانية، دار الكتب والوثائق القومية، 2012.

12- عبد العزيز عزت باشا، حدود مصر الغربية والموقف الدولي منها، أهمية واحة جغبوب في الدفاع عن مصر، دار الكتب المصرية، 1950م.

13- عبدالرحمن الرافعي، في أعقاب الثورة المصرية ثورة 1919، الجزء الأول، الطبعة الرابعة، دار المعارف، 1987.

14- عبدالعزيز عزت باشا، حدود مصر الغربية والموقف الدولي منها، أهمية واحة جغبوب في الدفاع عن مصر، دار الكتب المصرية، 1950 .

15- عبدالعظيم رمضان، الغزوة الاستعمارية للعالم العربي وحركات المقاومة، دار المعارف،1985.

16- عبدالواحد النبوي، المعارضة في البرلمان المصري 1924-1936، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2008.

17- عصام الغريب، عبدالرحمن عزام، الإسلام..العروبة .. الوطنية، دار الكتب والوثائق القومية، 2011.

18- علي شلبي، مصطفي النحاس جبر، تقديم أحمد عبدالرحيم مصطفي، الانقلابات الدستورية في مصر 1922-1936، مركز وثائق تاريخ مصر المعاصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1981.

19- فاطمة علم الدين عبدالواحد، حدود مصر الغربية (دراسة وثائقية)،مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر ،الهيئة المصرية العامة للكتاب ،1994 .

20- كيفن باسمور، الفاشية : مقدمة قصيرة جداً، ترجمة رحاب صلاح الدين، الطبعة الأولي، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، 2014 .

21- لوثروب ستودارد، ترجمة عجاج نويهض، بقلم الأمير شكيب أرسلان، حاضر العالم الإسلامي، المجلد الأول، الجزء الثاني، بيروت ،دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الرابعة، 1973.

22- محسن محمد، سرقة واحة مصرية، صفحات تنشر لأول مرة من تاريخ مصر بالوثائق السرية البريطانية والأمريكية، كتاب اليوم(أخبار اليوم)، 1980.

23- محمد الطيب بن إدريس الأشهب، عمر المختار، مكتبة القاهرة، مطبعة محمد عاطف، 1957 .

24- محمد حسين هيكل، دراسة أحمد زكريا الشلق، تراث محمد حسين هيكل المقالات الصحفية 1908-1955 في القضية الوطنية، المجلد

الأول، دار الكتب والوثائق القومية، مركز تاريخ مصر المعاصر، 2008.

25- محمد حسين هيكل، دراسة أحمد زكريا الشلق، تراث محمد حسين هيكل المقالات الصحفية 1908-1955 في القضية الوطنية، المجلد الثالث، دار الكتب والوثائق القومية، مركز تاريخ مصر المعاصر، 2009.

26- محمد صبري، تاريخ مصر الحديث من محمد على إلى اليوم، الطبعة الأولي، دار الكتب المصرية، 1926.

27- محمد عبدالفتاح أبو الفضل، تأملات في ثورات مصر ثورة 1919، الجزء الثالث، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1996.

28- محمد علي علوبة، ذكريات اجتماعية وسياسية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1988.

29- محمد فهيم أمين، تقديم إبراهيم فراج، الوفد ودوره التاريخي في الحركة الوطنية والعمالية والاجتماعية، دار الفكر العربي، 1992.

30- محمد فؤاد شكري، مراجعة يوسف المجريسي، السنوسية دين و دولة، الطبعة الأولي، مركز الدراسات الليبية-أكسفورد، 2005.

31- محمود حسن صالح منسي، الحملة الإيطالية علي ليبيا دراسة وثائقية في استراتيجية الاستعمار والعلاقات الدولية، دار الطباعة الحديثة ،1980.

32- محمود شلبي، حياة عمر المختار، الطبعة السادسة، دار الجيل، بيروت-لبنان، 1996.

33- محمود عبدالرحمن، حياة عمر المختار، أسد الصحراء، الطبعة الأولي، فاروس للنشر والتوزيع ،2013.

34- مصطفي حامد رحومة، صلح أوشي لوزان أكتوبر 1912م، بحوث ودراسات في التاريخ الليبي 1911- 1943م، جـ2، جامعة الفاتح، مركز دراسة جهاد الليبيين ضد الغزو الايطالي، سلسلة الدراسات التاريخية – 4، 1984م.

35- ناصر الأنصاري، المجمل في تاريخ مصر النظم السياسية والإدارية، الطبعة الأولي، دار الشروق، 1993.

36- هنري أنيس ميخائيل، تقديم أحمد سويلم العمري، العلاقات الإنجليزية الليبية مع تحليل للمعاهدة الإنجليزية الليبية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1970.

37- يونان لبيب رزق، تاريخ الوزارات المصرية 1878 – 1953، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، 1975 .

خامساً الرسائل الجامعية غير المنشورة :

1- الرسائل الجامعية باللغة الإنجليزية :

1- Eileen Ryan , Italy and the sanusiyya , Negotiating Authority in Colonial Libya , 1911 – 1931, PHD , Columbia university , 2012 .

2- Matthew H.Ellis , between empire and nation : The emergence of Egypt's Libyan borderland , 1841 – 1911, PHD , Princeton university , 2012.

3- Saskia M.Van Genugten , Italian and British relations with Libya pride and privileges 1911- 2011 , PHD ,

Johns Hopkins university , Baltimore , Maryland , 2012 .

4- Saad Bugaighis , the Italian invasion of Libya in 1911 and the nineteen years of libyan resistance , PHD , University of Washington , 2011.

2- الرسائل الجامعية باللغة العربية :

1- ثناء عثمان أحمد، مصر وليبيا من الاحتلال البريطاني حتي نهاية الحرب العالمية الثانية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب (للبنات)، جامعة عين شمس، 2014 .

2- خالد حمد سعد إمحمد، سياسة إيطاليا تجاه المقاومة الليبية ونتائجها 1911-1942، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة عين شمس، 2014.

3- زينب خالد حسين، العلاقات السياسية المصرية – الإيطالية 1922-1943، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية (للبنات)، جامعة بغداد، 2014.

4- سامي أبو النور عبدالمنعم، دور القصر في الحياة السياسية في مصر 1922-1936، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة القاهرة ،1983.

5- السنوسي يونس علي بالقاسم، واحة الجغبوب ودورها في التعليم الديني في ليبيا (1855-1926م)، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة عين شمس ،2013 .

6- صفاء محمد فتوح شاكر، إسماعيل صدقي باشا دوره في السياسة المصرية 1914-1950، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب بنات، جامعة عين شمس، 1991م .

7- عبدالرحمن عزام باشا ودوره في الحياة السياسية في النصف الأول من القرن العشرين، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الزقازيق، 2006.

8- قاسم شعيب عباس السلطاني، موسو ليني والحركة الفاشية 1922-1945م، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، 2012.

9- مازن مهدي عبدالرحمن الشمري، إسماعيل صدقي ودوره في السياسة المصرية 1875–1950، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية (ابن رشد)، جامعة بغداد، 2005 .

10-محمد رفعت عبدالعزيز السيد، العلاقات المصرية الليبية في النصف الأول من القرن العشرين 1911–1951، رسالة دكتوراه غير منشورة، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، 1986.

11-محمد عبدالفتاح عبدالمجيد أبو الإسعاد، مصر والمسألة الليبية 1911–1951، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة عين شمس، 1990 .

12-مختار أحمد محمد نور، الحياة النيابية في مصر 1930–1934، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة المنيا، 1985.

13-مرسي مختار قطب عرابي، العلاقات المصرية الإيطالية 1919–1952، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بنها، 2013.

14-منال عباس كاظم الخفاجي، العلاقات المصرية البريطانية 1936-1952، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية (للبنات)، جامعة بغداد ،2005.

15-مني محمد حسون السعدي، العلاقات المصرية الليبية 1952-1969، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية (للبنات)، جامعة بغداد،2011.

سادساً الدوريات والصحف:

1- الدوريات باللغة الإنجليزية:

2- Sunday Times , Italy and Egypt , 22 , Feb.1925.

3- الدوريات باللغة العربية:

1- محمود توفيق محمود، الاستراتيجية كمعيار في تعيين الحدود المصرية – الليبية، مجلة كلية الآداب، جامعة الزقازيق، 1993.

2- خليل الخوري، طرابلس الغرب أو ليبيا و السنوسيون، لمحة تاريخية عنهم، الأديب "لبنان"، عدد 10، 1 أكتوبر1946.

3- سليمان محي الدين فتوح، الصراعات القبلية وتخطيط حدود مصر الشرقية والغربية في بداية القرن العشرين، مجلة كلية الآداب بقنا، عدد25، 2008.

4- صالح بوسليم، ميلود ميسوم، الحركة السنوسية وامتدادها عبر الصحراء الكبرى، دراسة تاريخية، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، عدد 15، 2011 .

5- عباس غالي الحديثي، أحمد عبدالسلام عبدالنبي، الاتجاهات المكانية المستقبلية للتنمية السياحية في منطقة الجغبوب، مجلة واسط للعلوم الإنسانية، بغداد، عدد 26، 2014 .

6- عبدالجبار جومرد، قضية ليبيا في مهب الريح، الثقافة، عدد451، 19 أغسطس 1947.

7- محمد متولي موسي، الحدود الغربية لمصر، مجلة كلية الآداب، جامعة الإسكندرية، 1949.

8- نادية ماجد عبدالرحمن بري، تطور قضية واحة جغبوب 1904-1951، المؤرخ العربي، عدد20، 1 أكتوبر 2012 .

9- خليل الخوري، السنوسية في ليبيا ،الهلال، عدد 3، 1 مايو 1946 .

4- الصحف:

1- الأخبار، 1925.

2- الأهرام، 1922، 1924، 1925، 1926.

3- البصير، 1925.

4- البلاغ، 1925.

5- السياسة، 1926.

6- مصر، 1925.

7- المصور، 1925، 1929.

8- وادي النيل، 1924.

فهرس المحتويات